

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Department of Journalism
Master /PhD of Journalism



الجامعة الإسلامية - غزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية الآداب
ماجستير صحافة وإعلام

دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة

دراسة تحليلية وميدانية مقارنة

The Role of Daily Palestinian Newspapers in
Handling Crime Cases

A Comparative and Analytical Field Study

إعداد الباحثة

رنا محمد صالح حسين جودة

إشراف

الأستاذ الدكتور / جواد راغب الدلو

قُدِّمَ هَذَا الْبَحْثُ اسْتِكْمَالاً لِمَتَطَلِبَاتِ الْحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ
فِي الصَّحَافَةِ وَالْإِعْلَامِ بِكُلِّيَّةِ الْآدَابِ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

أبريل/2016م - رجب/1437هـ

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة

دراسة تحليلية وميدانية مقارنة

The Role of Daily Palestinian Newspapers in Handling Crime Cases

A Comparative and Analytical Field Study

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	رنا محمد صالح حسين جودة	اسم الطالبة:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

نتيجة الحكم على الأطروحة

ملخص الرسالة باللغة العربية

هدف الدراسة: رصد دور الصحف الفلسطينية اليومية والقائم بالاتصال في معالجة قضايا الجريمة باستخدام التحليل الكمي، للكشف عن قضايا الجريمة وموضوعاتها وأولويات الاهتمام بها وأهداف وأساليب النشر في صحف الدراسة ومدى قانونيته، وللوقوف على موقف القائم بالاتصال من نشرها وأهدافه والأسس التي يعتمدها للنشر، ومستوى التخصص لتغطية شئون الجريمة.

أداة الدراسة: استمارة تحليل المضمون والمقابلة.

عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الصحف اليومية الفلسطينية، وامتدت العينة الزمنية من 1 نوفمبر 2014 حتى 30 أغسطس 2015، معتمدة العينة العشوائية المنتظمة، بأسلوب الأسبوع الصناعي.

منهج الدراسة: تنتمي هذه الدراسة للبحوث الوصفية معتمدة منهج الدراسات المسحية ومنهج العلاقات المتبادلة

أهم نتائج الدراسة:

1. بلغ إجمالي قضايا الجريمة في صحف الدراسة 632 جريمة، وقد اتفقت صحف الدراسة على ارتفاع نسب قضايا جرائم الأفراد والممتلكات والأخلاق وجرائم ضد النظام العام، وعلى النشر المتواضع للجرائم الاقتصادية والمعلوماتية وجرائم ضد المصادر الحيوية وجرائم ضد الدين وجرائم ضد الأسرة، وجرائم الخطأ والإهمال الوظيفي.

2. تصدر هدف الإعلام والإخبار أهداف النشر في صحف الدراسة في مقابل الاهتمام المتدني بأهداف الوقاية والعلاج، وجاءت النسبة الأعلى من الجرائم المنشورة بدون حكم قضائي، كما اتسمت المعالجة بالمعالجة الخبرية دون التفسير والتحليل، وجاءت الصفحات الداخلية الموقع الأبرز لنشر قضايا الجريمة.

3. اتفق القائمين بالاتصال على نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة وفقاً لشروط ومبادئ أساسية تقوم على المسؤولية الاجتماعية، وجاءت أبرز الوظائف التي يسعى لتحقيقها من النشر وظيفية الإعلام والإخبار، وتوعية المجتمع بأضرارها والحد منها.

أهم توصيات الدراسة:

على الصحف الفلسطينية أن تتسم بالتوازن في تناول موضوعات قضايا الجريمة، مع التركيز على أكثرها انتشاراً وضرراً بالمجتمع، وتخصيص أبواب وصفحات ثابتة لتناولها، وصحفيين متخصصين يمتلكون القدرات المهنية والشخصية لمتابعتها.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

Objectives of the study: The objective of the study is exploring the role of the Palestinian daily newspapers and contact persons in dealing with crime issues by using quantitative analysis. The study also aims at the newspapers interest in solving crime issues, their priorities and objectives of publishing such cases and how legal it is. The study also investigates the attitude of the contact person from publishing crime news, his/ her objectives and the basis upon which they publish. This is in addition to discovering the level of specialty they have to cover crime news.

Study tools: Content analysis form and interviews.

Study sample: The study population consists of the Palestinian daily newspapers, and time of the sample spanned from November 1st, 2014 until August 30th, 2015, using the systematic random sample, in a manner of industrial week.

Research methodology: This is a descriptive research that depends on survey and mutual relations.

Most important findings of the study:

1. The total crime cases in the study newspapers are 632 crimes. The newspapers of the study agreed on the higher rates of individual crimes, property and morality and crimes against public order. They also had few publications for economic and information crimes and the crimes against biomass sources, religion, family, and the crimes committed by career negligence.
2. The objective of the newspapers in question behind publication of crime news was for media and publication. It was much higher than the objective of prevention and remedy. Most crimes published were without a court ruling, the publication had an informative news form rather than deep analysis and interpretation. Most publications of crime news were in internal pages of the newspapers.
3. Contact persons in charge of crime cases agreed on publishing crime in the newspapers in question according to the conditions and principles of social responsibility. The most important objective for published was media and news and getting the society acquainted with the danger of crimes.

The most important recommendations of the study

Palestinian newspapers should be balanced in dealing with issues of crime. They should focus on the most prevalent and dangerous crimes on society. They should customize classified columns and pages to address crime news as well as specialized journalists of professional and personal capacity to follow such cases.

يقول الشافعي رحمه الله:

ومن طلب العلا سهر الليالي
أضاع العمر في طلب المحال
يغوص البحر من طلب اللآئ

بقدر الكد تكتسب المعالي
ومن رام العلا من غير كد
تروم العز ثم تنام ليلاً

إهداء

تلوح في سماننا دوماً نجوم براقّة، لا يخفت بريقها عنّا لحظةً واحدةً، نترقّب إضاءتها بقلوب صادقة، ونسعد بلمعانها في سماننا كلّ ساعة، فاستحققت وبكلّ فخر أن يرفع اسمها في علينا.

- ◀ إلى بلمسم الحياة ودفنّها ... والدي الكريمين أدامهما الله وحفظهما
- ◀ إلى عائلة احتضنتني ودعمتني ... والد زوجي ووالدته محمود وفاطمة الشنطي
- ◀ إلى رفيقي في رحلتي ووالد أبنائي
- ◀ إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي .. محمود ورؤى ومريم وأرزو
- ◀ إلى سندي بعد الله.. أخي رائد
- ◀ إلى أخواتي الغاليات ... الطريق الواصل إلى الرحمة والحنان
- ◀ إلى صديقاتي الفضليات .. رمز المحبة والوفاء

إلى شباب وَهَبُوا الوطن دماءهم وحياتهم دون مقابل سوى نداء الواجب،
وأعادوا لنا قيمة الوطن وشرف المقاومة،
لوطن عاش وسيعيش بأبنائه،
إلى شهداء انتفاضة القدس

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي له لولا أن هدانا الله، اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علماً، الشكر لله عز وجل الذي أكرمنا بنعمة العقل والصحة، ومنحنا ألفة وأصدقاء ومعلمين، كانوا سبيلاً لإنجاز هذا العمل، وفتح لنا أبواباً ويسر لنا صعاباً، عملاً بقول رسول الله: ((سَيَأْتِيكُمْ أَقْوَامٌ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ فَقُولُوا لَهُمْ مَرْحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَقْنُوهُمْ قُلْتُ لِلْحَكَمِ مَا أَقْنُوهُمْ قَالَ عَلَّمُوهُمْ)).

كما أتقدم ببالغ الشكر والامتنان لأستاذي ومشرفي في هذا العمل، أ.د/جواد راغب الدلو الذي شرفني بالإشراف على رسالتي، فكان خير معلم ومنحنا الوقت والعلم والنصيحة والمشورة، فكان ثمرة توجيهاته ودقتها الفضل بعد الله في إحكام الرسالة وتوجيهها، وكما كان مصدراً للدعم والتشجيع منذ أن تقدمت لامتحان القبول بالدراسات العليا وحتى النهاية، وكان حريصاً على أن نجتاز هذه المرحلة كعلماء نبتغي العلم طريقاً وهدفاً، فغرس في نفوسنا أهمية المعرفة فأرجو أن نكون عند حسن ظنه.

وعظيم الشكر والتقدير لعضوي لجنة المناقشة كل من:

الدكتور/ _____ حفظه الله

والدكتور/ _____ حفظه الله

لتفضلهما بقبول مناقشة رسالتي وإثرائها بالملاحظات القيمة.

والشكر موصول لأساتذتي في قسم الصحافة والإعلام كل باسمه ولقبه، والسادة المحكمين، وكل من ساهم في إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر، د/ طلعت عيسى رئيس قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية، ود/ أمين وافي، ود/ أيمن أبو نقيرة، ود/ حسن أبو حشيش، وأستاذ منير أبو راس.

والشكر موصول لأستاذي الفاضل محمد العجلة له كل احترام وتقدير، ولصديقاتي في قسم الصحافة والإعلام على مساعدتهم ومنحي خبراتهم السابقة في مجال البحث.

كما لا ننسى تقديم الشكر للجامعة الإسلامية هذا الصرح العظيم، فطالما أنا بين جنباته شعرت بقيمتي كطالبة، ولم أطرق باباً من أبوابه للمشورة والسؤال إلا كان لي فيها الترحيب، ولا ننسى مكتبته والعاملين عليها دون تخصيص حيث كانوا خير معينين في توفير ما يتعلق بدراساتي.

الباحثة

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	نتيجة الحكم على الأطروحة
ت.....	ملخص الرسالة باللغة العربية
ث.....	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
ج.....	اقتباس
ح.....	إهداء
خ.....	شكر وتقدير
د.....	فهرس المحتويات
س.....	فهرس الجداول
3.....	الفصل الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة
4.....	أولاً-أهم الدراسات السابقة:
4.....	المحور الأول-دراسات تناولت المعالجة الصحفية للجريمة:
16.....	المحور الثاني-الجريمة في فلسطين:
19.....	موقع الدراسة من الدراسات السابقة:
20.....	حدود الاستفادة من الدراسات السابقة:
20.....	ثانياً-الاستدلال على المشكلة:
22.....	ثالثاً-مشكلة الدراسة:
23.....	رابعاً-أهمية الدراسة:
23.....	خامساً-أهداف الدراسة:
25.....	سادساً-تساؤلات الدراسة:
27.....	سابعاً -الإطار النظري للدراسة:
31.....	ثامناً-نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها:
42.....	تاسعاً-مجتمع الدراسة وعينتها:
45.....	عاشراً -وحدات التحليل والقياس:
46.....	حادي عشر-إجراءات الصدق والثبات:
51.....	ثاني عشر-الأساليب الإحصائية المستخدمة:

52	ثالث عشر-التعريفات الإجرائية للدراسة:
53	رابع عشر-تقسيم الدراسة:
54	الفصل الثاني: الجريمة والصحافة
56	المبحث الأول: الجريمة: أنواعها وأسبابها وتطوراتها وطرق الوقاية منها
56	أولاً-تعريف الجريمة:
58	ثانياً -العوامل المؤدية للجريمة:
63	ثالثاً -التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي:
64	رابعاً -تصنيفات الجريمة:
65	تعريف المجرم:
66	أنواع المجرمين:
67	نظرية المسؤولية الجنائية:
68	وقاية المجتمع من الانحراف والجريمة:
70	إجراءات الوقاية من الجريمة والانحراف:
71	التصور الإسلامي للوقاية من الجريمة:
74	المبحث الثاني: الجريمة في فلسطين
74	أولاً-العوامل الاقتصادية السلبية للمجتمع الفلسطيني:
81	ثانياً-الظروف السياسية السلبية لفلسطين:
86	ثالثاً-الجريمة في الضفة الغربية وقطاع غزة أرقام وإحصائيات:
91	الجريمة في فلسطين مقارنه بالعالم العربي:
92	المبحث الثالث: الصحافة والجريمة وضوابط نشرها
92	تأثير وسائل الإعلام على الجريمة:
94	أنواع التغطية الصحفية لشئون الجريمة:
94	عناصر التغطية الصحفية لشؤون الجريمة:
95	شروط التغطية الصحفية لشؤون الجريمة:
96	اتجاهات الصحف في نشر أخبار الجريمة:
101	ضوابط نشر الجريمة:
112	الصحافة ودورها في توفير الأمن للمجتمع:

117	الفصل الثالث: نتائج الدراسة التحليلية والميدانية
119	المبحث الأول: السمات العامة لقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية
119	أولاً- قضايا وموضوعات الجريمة في صحف الدراسة وأولويات الاهتمام بها
146	ثانياً- الهدف من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:
149	ثالثاً- الأساليب التي استخدمت في عرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة:
151	رابعاً- الصفات التي أضفتها الصحف الفلسطينية اليومية على المجرمين
154	خامساً- دوافع ارتكاب قضايا الجريمة في صحف الدراسة:
156	سادساً- السمات العامة لمرتكبي قضايا الجريمة في صحف الدراسة:
160	سابعاً- قانونية نشر أخبار الجريمة في صحف الدراسة:
162	ثامناً- المصادر الإعلامية لقضايا الجريمة في صحف الدراسة:
165	تاسعاً- النطاق الجغرافي لقضايا الجريمة في صحف الدراسة:
167	المبحث الثاني: السمات العامة لشكل قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية
167	أولاً- الاهتمام بقضايا الجريمة في صحف الدراسة:
169	ثانياً- الفنون الصحفية المستخدمة في عرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة:
171	ثالثاً- موقع قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية:
173	رابعاً- العناصر التيبوغرافية المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة:
182	المبحث الثالث: العلاقة بين قضايا الجريمة ودوافعها والهدف من نشرها وأسلوب عرضها وعناصر إبرازها
182	أولاً- العلاقة بين قضايا الجريمة والهدف من نشرها في صحف الدراسة:
187	ثانياً- العلاقة بين قضايا الجريمة وأساليب عرضها في صحف الدراسة:
193	ثالثاً- العلاقة بين قضايا الجريمة ودوافع ارتكابها في صحف الدراسة:
200	رابعاً- العلاقة بين قضايا الجريمة ومواقع نشرها في صحف الدراسة:
205	خامساً- العلاقة بين قضايا الجريمة وعناصر إبرازها في صحف الدراسة:
214	المبحث الرابع: القائم بالاتصال وقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية
214	أولاً- أساليب وأهداف القائم بالاتصال في صحف الدراسة:
	ثانياً- المعايير والقيم والوظائف التي يسعى القائم بالاتصال لتحقيقها من خلال تناول قضايا الجريمة في
217	صحف الدراسة:
220	ثالثاً- مدى وجود أقسام وصحفيين متخصصين في صحف الدراسة:
222	رابعاً- الرؤية المستقبلية للقائم بالاتصال لمعالجة قضايا الجريمة:

224	الفصل الرابع: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية والميدانية والتوصيات
226	المبحث الأول: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية
226	أولاً- مناقشة السمات العامة لمحتوى قضايا الجريمة في صحف الدراسة:
242	ثانياً- السمات العامة لشكل قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية:
247	ثالثاً العلاقات الارتباطية لقضايا الجريمة
251	المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية
251	أولاً- أساليب وموقف وأهداف القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:
	ثانياً- المعايير والقيم والوظائف التي يسعى القائم بالاتصال لتحقيقها من خلال تناول قضايا الجريمة في
254	صحف الدراسة:
258	ثالثاً- مدى وجود أقسام وصحفيين متخصصين في صحف الدراسة:
260	التوصيات
264	المصادر والمراجع
264	أولاً:المراجع العربية:
289	ثانياً: المراجع الأجنبية:
290	ملاحق الدراسة

فهرس الجداول

- جدول (1): يوضح حجم الجرائم في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة 87
- جدول (2): قضايا الجريمة الواردة في الصحف الفلسطينية اليومية 120
- جدول (3): موضوعات جرائم الممتلكات في الصحف الفلسطينية اليومية 122
- جدول (4): موضوعات جرائم الأفراد في الصحف الفلسطينية اليومية. 125
- جدول (5): موضوعات جرائم الأسرة في الصحف الفلسطينية اليومية 127
- جدول (6): موضوعات جرائم ضد الدين في الصحف الفلسطينية اليومية 129
- جدول (7): موضوعات جرائم ضد المنشآت الحيوية في الصحف الفلسطينية اليومية 131
- جدول (8): موضوعات جرائم ضد النظام العام في الصحف الفلسطينية اليومية 134
- جدول (9): موضوعات جرائم الأخلاق في الصحف الفلسطينية اليومية 136
- جدول (10): موضوعات جرائم الغش والفساد في الصحف الفلسطينية اليومية. 138
- جدول (11): موضوعات جرائم المعلومات في الصحف الفلسطينية اليومية 141
- جدول (12): أنواع الجرائم الاقتصادية الواردة في الصحف الفلسطينية اليومية 143
- جدول (13): موضوعات جرائم الإهمال والأخطاء الوظيفية في الصحف الفلسطينية اليومية..... 145
- جدول(14): أهداف نشر موضوعات قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية. 147
- جدول (15): أساليب التي استخدمت لعرض قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية..... 150
- جدول (16): الصفات المنسوبة للمجرمين في الصحف الفلسطينية اليومية. 152
- جدول(17): دوافع ارتكاب قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية 154
- جدول (18): السمات العامة لمرتكبي الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية..... 157
- جدول (19): مدى قانونية نشر مواد الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية 161
- جدول (20): المصادر المعتمدة في الصحف الفلسطينية اليومية لاستقاء قضايا الجريمة. 164
- جدول (21): النطاق الجغرافي لقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية. 165
- جدول(22): مساحة قضايا الجريمة من الصحف الفلسطينية اليومية 167
- جدول (23): تكرارات قضايا الجرائم في الصحف الفلسطينية اليومية 169
- جدول(24): الفنون الصحفية المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية. 170
- جدول(25): موقع قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية. 171
- جدول (26): عناوين قضايا الجريمة المعتمدة في الصحف الفلسطينية اليومية 173

- جدول (27): الصور والرسوم المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية..175
- جدول (28): الألوان المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحف الصحف الفلسطينية اليومية. 177.
- جدول (29): استخدام الأرضيات مع قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية.....178
- جدول (30): الإطارات المعتدة في الصحف الفلسطينية اليومية لإبراز قضايا الجريمة.....180
- جدول (31): يوضح العلاقة بين قضايا الجريمة والهدف من نشرها في الصحف الفلسطينية اليومية. 182
- جدول (32): العلاقة بين قضايا الجريمة وأساليب عرضها في الصحف الفلسطينية اليومية.187
- جدول (33): العلاقة بين قضايا الجريمة ودوافع ارتكابها في الصحف الفلسطينية اليومية.193
- جدول (34): العلاقة بين قضايا الجريمة ومواقع نشرها في الصحف الفلسطينية اليومية.200
- جدول (35): العلاقة بين قضايا الجريمة المنشورة والعناوين المعتمدة على صفحاتها.205
- جدول (36): العلاقة بين قضايا الجريمة والصور المصاحبة لها في الصحف الفلسطينية اليومية.210
- جدول (37): رأي القائم بالاتصال في نشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية214
- جدول (38): أهداف القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة215
- جدول (39): أساليب القائم بالاتصال لنشر أخبار الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية215
- جدول (40): العوامل التي تؤثر على القائم بالاتصال أثناء انتقاء ونشر قضايا الجريمة في صحف
الدراسة216
- جدول (41): ما أبرز المعايير التي ينتهجها القائم بالاتصال لمعالجة قضايا الجريمة في صحف
الدراسة217
- جدول (42) : القيم التي يسعى القائم بالاتصال في صحف الدراسة لطرحها من خلال نشر قضايا
الجريمة218
- جدول (43): الوظائف التي يسعى القائم بالاتصال إليها من نشر قضايا الجريمة.....219
- جدول (44): الأسس التي يعتمدها القائم بالاتصال لطرح قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية
اليومية:.....220
- جدول (45): هل يوجد أبواب وصفحات متخصصة بالجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية....221
- جدول (46): أهم صفات الصحفي الذي يعمل في مجال الجريمة221
- جدول (47): المصادر التي يعتمد عليها القائم بالاتصال في استقاء معلوماته حول قضايا الجريمة..222

المقدمة

تعد الجريمة وأخبارها حدثاً مهماً مثيراً لاهتمامات القراء وحب الاستطلاع لديهم، فهي ظاهرة اجتماعية تلازم الإنسان منذ بدء الخليقة ولا تغيب عن أي مجتمع، لذلك هي مادة مفضلة في وسائل الإعلام، بل أصبح لها صحافتها الخاصة التي تعرف بصحافة الجريمة، فتغطية أخبار الجريمة في الصحافة المكتوبة بشكل عام ركن أساسي قلماً يتم إسقاطه من الاعتبارات التحريرية، وتعتمد حسابات التوزيع والريح في أحيان كثيرة على قارئ الجريمة، ولكن مبالغة بعض الصحف في توفير المعلومات عن الجرائم قد يؤدي أحياناً إلى حرمان المتهم من محاكمة عادلة، أو قد ينطوي على إساءة للمتهم أو أسرته، أو تعبئة الرأي العام ضده قبل صدور حكم القضاء، وبالذات في الجرائم التي تحظى بالاهتمام الواسع من الجمهور، والتي جري العرف على تسميتها (بجرائم الرأي العام).

إن هذا الوضع يتطلب تنظيم عملية نشر أخبار وموضوعات الجريمة وليس تقييدها، وأن يتم ذلك بإحساس عالٍ بالمسؤولية الاجتماعية للصحافة لما يشكله نشرها من خطر، نظراً لاختلاف تأثير عملية النشر على المتلقي بالسلب أو الإيجاب، لذا تباينت الآراء حول جدوى نشرها بين معارض ومؤيد. وانحصرت الآراء في ثلاثة اتجاهات، هي⁽¹⁾: الأول مؤيد للنشر، يرى ضرورة نشرها لخلق وعي جماهيري حول بشاعتها؛ مما يؤدي إلى تناقص عددها. أما الاتجاه الثاني فهو معارض لأنه يرى في نشرها ترويجاً لها خاصة عندما تعرض بطريقة دراماتيكية وتشويقية، الأمر الذي يزيد من انتشارها، وتقليل الوعي بخطورتها وقدرتها على زعزعة ثقة القراء بالقيم الاجتماعية، وأخيراً يرى الاتجاه الثالث لأن لا مانع من النشر الواعي لها، القائم على تثقيف وتوعية القراء بخطورتها وتغليب الجانب الأخلاقي في تناولها على السبق الصحفي، مع مراعاة الرصانة والمهنية والبعد عن التسرع والتسطيح والتهويل والتمجيد بالمجرمين.

ورغم الجدل السابق، فمنذ بداية القرن العشرين أخذت الصحافة العالمية تزيد المساحة المخصصة لأخبار الجريمة، حتى ظهرت صحف ومجلات متخصصة في نشر ألوان معينة منها.

ولكن رغم ما تشكله قضايا الجريمة من جدل حول النشر من عدمه، ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أهمية الصحافة ودورها الفعال في الحد منها، والعمل على خلق رأي عام حولها،

(1) رضا، تقويم تناول الجريمة في الصحافة والتلفزيون (ص97-107)

خاصة بعد زيادة معدلاتها بشكل عام، وفي فلسطين على وجه الخصوص، نتيجة للتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السريعة التي شهدتها في السنوات الأخيرة، والتي انعكست سلباً على المجتمع الفلسطيني، وأبرزها: الاحتلال الإسرائيلي، اتفاق أوسلو، الانقسام السياسي، الحصار المفروض على قطاع غزة، وما ترتب عليه من انتشار للفقر والبطالة وانخفاض مستوى دخل الفرد، وانخفاض مستوى العديد من المصانع والمشاريع التنموية، والأزمات المتعاقبة مثل: انقطاع التيار الكهربائي، نقص الوقود، انقطاع رواتب الموظفين، نقص الدواء، وغيرها، وهو ما أدى لارتفاع معدلاتها في فلسطين، حيث وصلت إلى حوالي 88 جريمة لكل عشرة آلاف شخص⁽¹⁾، وهو مستوى لم تعرفه فلسطين من قبل.

إن هذا الوضع يتطلب الوقوف على أسباب هذه الظاهرة، والعمل على التصدي لها، ومعالجتها بكافة السبل المتاحة، ومن ذلك استخدام وسائل الإعلام عامة، والصحافة على وجه الخصوص، نظراً لما لها من دور في هذا المجال، وهذا يقتضي الوقوف على سمات وشكل قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية، للتعرف إلى نوعية القضايا التي تبرزها وأهدافها من وراء ذلك، والأساليب التي استخدمت في تقديمها، واتجاهها نحوها، ومصادرها، والتعرف أيضاً إلى أهداف ودوافع القائمين بالاتصال من تناولها، والأساليب والطرق المثلى في معالجتها.

(1) مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات (3-3-2015).

الفصل الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

الفصل الأول

الإجراءات المنهجية للدراسة

يتناول هذا الفصل أهم الدراسات السابقة التي تتناول الجريمة، ومشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، وتساؤلاتها، والنظريتين العلميتين اللتين اعتمدت عليها الدراسة، ونوعها ومنهجها وأدواتها، ومجتمع الدراسة وعينتها، إضافة لأسلوب ووحدة القياس، وإجراءات الصدق والثبات، ومصطلحات الدراسة، وتقسيمها.

أولاً- أهم الدراسات السابقة:

اطلعت الباحثة على مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بقضايا الجريمة، وتم تقسيمها إلى محورين، المحور الأول: يتناول دراسات المعالجة الصحفية لقضايا الجريمة، وتم تقسيمها إلى الدراسات العربية والدراسات الأجنبية، والمحور الثاني: يتناول الجريمة في فلسطين.

المحور الأول-دراسات تناولت المعالجة الصحفية للجريمة:

أ- دراسات عربية:

1-دراسة بعنوان " تناول الجريمة في الصحافة السياسية السودانية"⁽¹⁾:

هدفت الدراسة التعرف إلى الجرائم التي تناولها الصحف السياسية السودانية وطبيعة التغطية الإعلامية لها، ودورها في الحد من انتشارها، وتنتمي الدراسة للبحوث الوصفية مستخدمة المنهج المسحي وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع المعلومات لدراسة خمسة عشر صحيفة، هي: (الرأي العام، الوطن، آخر لحظة، المجهر السياسي، المشهد الآن، الجريدة، السوداني، الانتباهة، ألوان، الأيام، القرار، أخبار اليوم، الأهرام اليوم، الصحافة، الوفاق)، اعتمدت الدراسة أسلوب العينة العشوائية المنتظمة خلال الفترة الزمنية لإعداد الدراسة التي امتدت لشهر يناير لعام 2013، وتم اختيار الأيام الفردية من شهر يناير أيام 1 - 3 - 5 - 7 31، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

(1) مركز الرؤية لدراسات الرأي العام، تناول الجريمة في الصحافة السياسية السودانية (6-3-2013)

1/1 تصدرت جرائم القتل قائمة أنواع الجرائم التي تناولتها الصحافة السياسية بالسودان، وذلك بنسبة بلغت (28.7%)، تلتها الحوادث بنسبة (21.7%)، ثم السرقة بنسبة (10.2%)، ثم المخدرات بنسبة (6.9%)، ثم الاغتصاب بنسبة (5.7%)، ثم التزوير بنسبة (3.0%).

2/1 كذلك حظيت القضايا التي لم يفصل فيها القضاء باهتمام صحف الدراسة بنسبة (51.4%) مقابل (34.5%) للقضايا أثناء المحاكمة، و(13.9%) للقضايا التي صدر فيها حكم قضائي.

3/1 تتجه مضامين الجريمة بالصحف السياسية إلى المعالجة المعتدلة التي تكتفي بإيراد المعلومات الأساسية وتهتم بالإجابة بنسبة (82%)، بينما تميل إلى التغطية الصحفية الإيجابية التي لا تكتفي بإيراد المعلومات الأساسية حول موضوع الجريمة فقط، بل تسعى إلى جانب ذلك إلى إرشاد وتوجيه القراء وتوعيتهم بمخاطرها بنسبة 16.7%، فيما تميل الصحافة السياسية إلى التغطية السالبة بنسبة 1.2%.

2-دراسة بعنوان "أخبار الجريمة في الصحافة العمانية"⁽¹⁾:

تهدف الدراسة التعرف إلى واقع أخبار الجريمة في الصحف العمانية اليومية (عمان والرؤية)، وتحديد العوامل المجتمعية والمؤسسية والمهنية المؤثرة في عملية النشر، وكشف وتوصيف وتفسير حجم اهتمام الصحف العمانية بأخبار الجريمة، تنتمي الدراسة للبحوث الوصفية مستخدمة المنهج المسحي وفي إطاره اعتمد على أسلوب تحليل المضمون، وأداته المقابلة غير المقننة كأدوات لجمع المعلومات، وامتدت فترة الدراسة من يناير حتى مارس 2014 بما يعادل اثني عشر عدداً لكل صحيفة، أي أن عينة الدراسة بلغت 24 عدداً، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/2 كشفت الدراسة أن صحيفة عمان أكثر اهتماماً بأخبار الجريمة من صحيفة الرؤية، إذ بلغت نسبتها في الأولى (76%) وفي الثانية (24%)، ومن خلال المقابلة مع القائمين بالاتصال في صحف الدراسة تبين أن هذا الاختلاف يعود للطبيعة الحكومية لصحيفة "عمان" وحرصها على نشر كل ما يرد إليها من أخبار الجريمة سواء من شرطة عمان السلطانية، أو الادعاء العام أو المحاكم، بالإضافة إلى وفرة المساحات فيها مقارنة

(1) العدوي، أخبار الجريمة في الصحافة العمانية (ص33)

بصحيفة "الرؤية"، حيث إن صحيفة "عمان" تصدر في (56) صفحة يومياً، على عكس صحيفة "الرؤية" التي تصدر في (24) صفحة فقط .

2/2 أظهرت النتائج أن هدف تغطية أخبار الجريمة المنشورة في الصحيفتين كان إعلامياً بشكل أساسي، رغم احتواء بعض الأخبار على أكثر من هدف، إلا أنها كانت بنسبة قليلة، في حين لم تتوافر في أخبار الجريمة في الصحيفتين أهداف تفسيرية أو توجيهية وإرشادية.

3/2 اعتمدت صحف الدراسة الأخبار البسيطة لنشر مواد الجريمة بنسبة (76 %) للرؤية، مقابل 66.3% لعمان من مجموع أخبار الجريمة في كل صحيفة، في حين احتل التقرير الإخباري المرتبة الثانية بنسبه (23.3%) من إجمالي أخبار الجريمة فيهما، ثم الأخبار المركبة والتقارير الحية في النهاية.

3-دراسة بعنوان "المعالجة الإعلامية للجريمة غير المنظمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة: دراسة لصحيفة الخبر"⁽¹⁾:

هدفت الدراسة التعرف إلى كيفية معالجة الصحافة الجزائرية للجريمة غير المنظمة من خلال دراسة صحيفة الخبر اليومية، وتنتمي الدراسة للبحوث الوصفية باستخدام المنهج المسحي وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع المعلومات، أما عينة الدراسة فقد امتدت من يناير إلى ديسمبر 2010 باستخدام أسلوب العينة العشوائية المنتظمة، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/3 اهتمت صحيفة الخبر بنشر أخبار الجريمة على الصفحة المخصصة للجريمة بنسبة (58.4%)، والصفحات الداخلية بنسبة (25.4%)، والأخيرة بنسبة (12.8%).

2/3 اعتمدت الصحيفة على مصادرها الخاصة في استقاء أخبار الجريمة بنسبة (96.6%) من المصادر، والمواد غير الموقعة بنسبة (3.4%)، وعلى الخبر الصحفي بنسبة (90.4%).

(1) وسار، المعالجة الإعلامية للجريمة غير المنظمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة: دراسة لصحيفة الخبر.

3/3 بلغ اهتمام صحيفة الخبر بالجرائم الاجتماعية النسبة الأعلى بنحو (73.3%)، وكان الترتيب لمواد نشر قضايا الجريمة الاجتماعية، المخدرات بنسبة (45.7%)، الدعارة (29.7%)، خطف القصر بنسبة (14.9%)، الاغتصاب بنسبة (9.5%)، وفي المرتبة الثانية القضايا الاقتصادية بنسبة (12.1%) مرتبة كالتالي جرائم المال والممتلكات بنسبة (55%)، التزوير بنسبة (23.5%)، النصب الاحتيال (11.4%)، الرشوة والاختلاس بنسبة (8%).

4-دراسة بعنوان " استخدام عناصر الفن الصحفي في تناول موضوعات الجريمة: دراسة تطبيقية على جريدة الأنباء الكويتية"⁽¹⁾:

تهدف الدراسة التعرف إلى خصائص المعالجة الصحفية في المجتمع الكويتي كما قدمتها جريدة الأنباء الكويتية، وتنتمي الدراسة للبحوث الوصفية مستخدمة المنهج المسحي وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون وأداته لجمع المعلومات، واستخدمت الدراسة أسلوب العينة العشوائية لاختيار موضوعات الجريمة في جريدة الأنباء، وأهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/4 كشفت الدراسة أن جرائم القتل والسرقة والانحرافات الجنسية بلغت (75%) من المواد المنشورة، أما جرائم المخدرات والاعتداء البدني شكلت النسبة الباقية، وكانت الصفحات الداخلية موقع رئيسي لنشر مواد الجريمة بنسبة (87%)، ثم الصفحة الأولى بنسبة (11.6%)، ثم الصفحات الأخيرة.

2/4 تم تناول موضوعات الجريمة في ثلاثة قوالب أساسية هي القالب الإخباري بنسبة (88.3%)، ثم الأحاديث الصحفية بنسبة (7.4%)، والتحقيق الصحفي بنسبة (4.3%). 3/4 أشارت الدراسة أن (67.8%) من موضوعات الدراسة تم تناولها بأسلوب مركب، و(32.2%) هي موضوعات بسيطة.

5-دراسة بعنوان " اتجاهات الشباب السعودي في الجامعات نحو نشر أخبار الجريمة"⁽²⁾:

هدفت الدراسة التعرف إلى اتجاهات الشباب السعودي الجامعي نحو نشر أخبار الجريمة في الصحافة المحلية وعلاقتها بخصائصهم الاجتماعية، تنتمي الدراسة للبحوث

(1) مكي ، "استخدام عناصر الفن الصحفي في تناول موضوعات الجريمة: دراسة تطبيقية على جريدة الأنباء الكويتية،(ص227-286)

(2) بن عبد الرحمن النفيسة، اتجاهات الشباب السعودي في الجامعات نحو نشر أخبار الجريمة.

الوصفية باستخدام المنهج المسحي وفي إطاره مسح الجمهور، اعتمدت الاستبانة القائمة على الأسئلة المقيدة أداة لجمع المعلومات، وتم توزيعها على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-30 سنة في جامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة الملك سعود، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/5 اعتمدت الصحف في المملكة العربية السعودية الطابع الخبري في تناول مواد الجريمة بنسبة (38%)، كما تبين من الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في متابعة الموضوعات والجرائم التي تنشرها الصحف السعودية لصالح الإناث.

2/5 أوضحت الدراسة أن (36.3%) من أفراد العينة يحرصون على قراءة أخبار الجريمة، في حين أن (63.7%) لا يحرصون على متابعتها.

3/5 الدوافع الأساسية لقراءة الشباب السعودي لأخبار الجريمة هو معرفة نوع الجريمة الشائعة في المملكة العربية السعودية بنسبة (4.3%)، ثم معرفة ما يدور في العالم من جرائم بنسبة (4%)، والإحاطة بأحداث المجتمع والتفاعل معها بنسبة (3.9%).

6-دراسة بعنوان " الجريمة في الصحافة الجزائرية: تحليل مضمون لجريدة الشروق"⁽¹⁾:

هدفت الدراسة للتعرف إلى المعالجة الإعلامية التي تعتمدها جريدة الشروق، هل تسعى للترويج للجريمة أو الحد منها في المجتمع الجزائري، وتنتمي الدراسة للبحوث الوصفية مستخدمة المنهج المسحي وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون واستخدمت الدراسة أسلوب العينة العشوائية الدائرية لتحديد العينة الزمنية للدراسة التي اشتملت على 12 عدد من صحيفة الدراسة في الفترة الممتدة من يناير حتى ديسمبر 2008، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/6 اهتمت صحيفة الشروق بأخبار الجريمة من خلال نشرها 8 إلى 26 قضية في العدد الواحد، معتمدة التغطية الخبرية بنسبة (83.6%)، واحتلت الجرائم الجنسية والشاذة نسبة 46.4%، وعرض تفاصيل الجريمة بنسبة (40%)، ثم استخدام تفاصيل غير لائقة بنسبة (13.3%).

(1) حليلة، الجريمة في الصحافة الجزائرية: تحليل مضمون جريدة الشروق.

2/6 بلغت الصحيفة بالترويج للإثارة بنسبة 37.8%، وقيم الشهرة والضخامة (22.8%)، والغرابة والطرافة بنسبة (14.4%)، في حين جاءت التوعية في المرتبة الأخيرة بنسبة (6.6%).

3/6 بلغت نسبة الأخبار التي بلا مصدر ما يعادل (50,74%) من إجمالي المصادر مما يدفع الباحث للشك في مصدر الأخبار، ولم تنقيد الصحيفة بالقيم الأخلاقية للمجتمع بنسبة (19.23%) من خلال المبالغة في نشر الجرائم الجنسية والشاذة والغريبة، واستخدام ألفاظ غير لائقة.

7-دراسة بعنوان "المعالجة الصحفية للجرائم التي يرتكبها الأطفال بالصحف المصرية خلال العقد الأول والثاني للطفل المصري"⁽¹⁾:

هدفت الدراسة التعرف إلى المعالجة الصحفية لجرائم الأطفال في الصحف المصرية ودوافعهم لارتكابها، تنتمي الدراسة للبحوث الوصفية باستخدام المنهج المسحي وفي إطاره اعتمدت أسلوب تحليل المضمون وأداته لجمع المعلومات، وكانت عينة الدراسة من الجرائد المصرية هي الجمهورية، الوفد، وأخبار الحوادث، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/7 كشفت الدراسة اعتماد صحف الدراسة الخبر الصحفي لنشر الجرائم التي يرتكبها الأطفال مقارنة بالفنون الصحفية الأخرى، بنسبة (85%) لجريدة الجمهورية، و97% لجريدة الوفد، (57.6%) لأخبار الحوادث.

2/7 القوى الفاعلة للجريمة تتراوح أعمارهم بين 16-18 سنة وغالبيتهم من الذكور، وجرائم القتل هي الأكثر تداول في صحف الدراسة مقارنة بالجرائم الأخرى.

3/7 أظهرت الدراسة ارتفاع الجرائم التي يرتكبها الأطفال في المدن دون القرى، واستخدام الآلات البيضاء دون غيرها، ولم تهتم صحف الدراسة بالمتابعة اللاحقة لأحداث الجريمة والبحث عن حلول لها.

(1) سالم، المعالجة الصحفية للجرائم التي يرتكبها الأطفال بالصحف المصرية خلال العقد الأول و الثاني للطفل المصري.

8-دراسة بعنوان "نشر أخبار الجريمة والحوادث الأمنية الأخرى في الصحف السعودية: دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف السعودية اليومية"⁽¹⁾:

هدفت الدراسة التعرف إلى مقدار اهتمام الصحف السعودية بأخبار الجريمة والحوادث الأمنية الأخرى وطبيعة هذا الاهتمام وحجمه، وتنتمي للبحوث الوصفية باستخدام المنهج المسحي وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون وأداته لجمع المعلومات، وعينة الدراسة ثماني جرائد سعودية (المدينة، عكاظ، البلاد، الندوة، الرياض، الجزيرة، اليوم، الاقتصادية)، واستخدم الباحث الأسبوع الصناعي، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/8 كشفت الدراسة عدم استخدام جرائد الدراسة باستثناء الاقتصادية للمانشيت مع أخبار الجرائم والحوادث، في حين لم تخصص جميع جرائد الدراسة باستثناء جريدة عكاظ صفحات خاصة للجريمة، إنما تقوم بنشرها في صفحاتها العامة بالإضافة للصفحة الأولى والأخيرة.

2/8 هناك تفاوت بين جرائد الدراسة في عدد ما نشرته من أخبار الجرائم والحوادث المحلية والخارجية، فقد جاءت الأخبار المحلية في المرتبة الأولى في ثلاث من جرائد الدراسة (عكاظ، المدينة، الاقتصادية) بينما جاءت الأخبار الخارجية في المرتبة الأولى في الخمس الأخرى (الرياض، الجزيرة، اليوم، البلاد، الندوة).

3/8 توسعت الصحف السعودية اليومية في ذكر تفاصيل الجرائم التي نشرتها، ولا توجد سياسة محددة للتركيز على أنواع محددة من الجرائم، لكن عملية النشر ترتبط بأهمية الحدث وحجمه وتوفر المعلومات من وجهه نظر الصحيفة.

9-دراسة بعنوان " دور الصحافة المتخصصة في تشكيل الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في المجتمع الكويتي: مجلة الداخلية الصادرة خلال عامي 1993-1994"⁽²⁾:

تسعى الدراسة إلى كشف الغموض في العلاقة بين ملامح ظاهرة الانحراف بعناصرها المختلفة والممارسات المؤسسية في التعامل معها قبل وبعد حدوثها من جانب، والمعالجة الصحفية التي تعكس هذه الممارسة للرأي العام من جانب آخر، تنتمي الدراسة للبحوث الوصفية

(1) المغماسي، نشر أخبار الجريمة والحوادث الأمنية الأخرى في الصحف السعودية: دراسة تحليلية مقارنة" (ص431-487)

(2) الشلال، دور الصحافة المتخصصة في تشكيل الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في المجتمع الكويتي: مجلة الداخلية الصادرة خلال عامي 1993-1994"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (ص69-104)

مستخدمة المنهج المسحي وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون وأداته لجمع المعلومات من مجلة الداخلية الصادرة عام 1993-1994، وشملت العينة واحداً وعشرين عدداً من المجلة، وكانت أهم نتائج الدراسة كما يأتي:

1/9 برز المنظور الأمني والقانوني والاجتماعي في معالجة ظواهر الانحراف بصورة أكبر من تفسير الظواهر الإجرامية وتحديد أسبابها، ويعود ذلك لنوع المجلة والظروف الاجتماعية التي فرضت مراعاة الصالح العام، كما غلب الطابع التفسيري لتناول قضايا الجريمة دون الإخباري.

2/9 الأخبار الصحفية شكلت (30%) من نسبة الأشكال الصحفية التي استخدمتها مجلة الداخلية، يليها المقال بنسبة (19%)، ثم الدراسة الصحفية بنسبة (18,3%)، ثم الحديث، ثم القصة القصيرة.

3/9 اهتمت صحيفة الدراسة بالأهداف الوقائية بنسبة 66%، على حساب أهداف خاصة بتأهيل المنحرفين وعلاجهم، وجاءت العوامل والظروف الاقتصادية على رأس الأسباب الفاعلة في إنتاج الانحراف بنسبة (30,6%)، ثم الظروف الاجتماعية بنسبة (21%)، ثم السياسية بنسبة (16,3%)، ثم النفسية، يليها التنافر الثقافي.

10-دراسة بعنوان "الملاح العامة لأنماط الجريمة في المجتمع المصري... دراسة تحليلية مقارنة"⁽¹⁾:

هدفت الدراسة التعرف إلى الجرائم التي تسعى الصحافة المصرية لإبرازها وتأثير الأيدلوجية السياسية على طبيعة الجرائم، وتنتمي الدراسة للبحوث الوصفية باستخدام المنهج المسحي وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون وأداته، ومنهج العلاقات المتبادلة، للمقارنة بين المرحلة الاشتراكية والانفتاح الاقتصادي، وبالتالي اشتملت عينة الدراسة على مرحلتين: الأولى ممتدة من يناير 1962 حتى ديسمبر 1963، والمرحلة الثانية من يناير 1977 حتى ديسمبر 1980، لصحف الدراسة الأهرام والأخبار والأهالي، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/10 كشفت الدراسة اهتمام صحف الدراسة بنشر أخبار الجريمة في المدن دون الريف، وركزت على الجرائم المثيرة دون الجرائم التي تمثل خطورة على المجتمع.

(1) القايني، "الملاح العامة لأنماط الجريمة في المجتمع المصري: دراسة تحليلية مقارنة.

2/10 هناك علاقة بين أنماط الجرائم التي نشرتها صحف الدراسة وبين المفهوم الأيدلوجي السائد فالجرائم الاجتماعية حظيت باهتمام بالغ خلال المرحلة الاشتراكية في مقابل الاهتمام بالجرائم الاقتصادية في مرحلة الانفتاح الاقتصادي.

ب-دراسات الأجنبية:

1-دراسة بعنوان " التصوير العاطفي للجريمة الجنسية في الصحافة الوطنية البريطانية"⁽¹⁾:

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى تناول الصحافة البريطانية للجرائم الجنسية مقارنة بفئات الجرائم الأخرى والخصائص اللغوية لها، وتم اختيار ثلاث فئات للتحليل، والمقارنة بين الجرائم الجنسية وغير الجنسية والعنيفة، وغير العنيفة وهي (الجرائم الجنسية، وجرائم العنف، وجرائم الملكية)، وامتدت فترة الدراسة من 1 أغسطس حتى 30 نوفمبر 2012 للصحف التالية (ذا صن، ديلي ميرور، ديلي اكسبريس، ديلي ستار، ديلي تلغراف، الجارديان، ديلي ميل، تايمز)، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/1 كشفت الدراسة أن تمثيل جرائم الجنس والعنف والملكية معدلاتها ثابتة في صحف الدراسة، مع عدم وجود إصدارات تتحرف عن هذه المعدلات، سواء في الصحف الأكثر قراءة أو الأقل قراءة، أو صحف التابلويد والقطع الكبير.

2/1 أظهرت الدراسة أن أكثر الجرائم حضوراً في صحف الدراسة هي جرائم العنف، إذ بلغت نسبتها (66%)، ثم الجرائم الجنسية (18%)، وجرائم الملكية (16%).

3/1 هناك فرق في استخدام الكلمات الغاضبة مع الجرائم الجنسية مقارنة بجرائم العنف والملكية والمهاجرين، وكانت أكثر الصحف استخداماً للعبارات السلبية والغاضبة هي الديلي ستار وذا صن، في حين قلت النسبة في صحيفة الديلي ميل.

2-دراسة بعنوان " بناء الجريمة والعرق في وسائل الإعلام الكندية المطبوعة "⁽²⁾:

هدفت الدراسة التعرف إلى كيفية تصوير الصحف الكندية للجريمة والمجرمين والضحايا، وتقييمها لهم بناءً على العرق، ودورها في إثارة الخوف والتهميش، وتنتمي الدراسة للدراسات

(1)A.Harper،Hogu, Emotional Representation of SexualCrime in The National British Press,(vol 34p.p3-24).

(2)E Collins, "The Construction of Race and Crime in Canadian Print Media: A 30 Years Analysis (vol 14, p.p77-99).

الوصفية مستخدمة المنهج المسحي وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون وأداته لجمع المعلومات، واشتملت عينة الدراسة على أربع صحف صادرة باللغة الإنجليزية هي (فانكوفر صن، ساسكاتون ستار فينكس، تورينتو ستار، وينينغ للصحافة الحرة) لثلاثة عقود 1980-1990-2000 بمعدل عامين لكل عقد، وتم استخدام الأسلوب العشوائي لاختيارها، وهي 82، 87، 92، 97، 2002، 2007 بإجمالي (480) عدداً، (1190) مادة، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/2 كشفت الدراسة أنه بالرغم من ذكر عرق الضحايا والمجرمين قد ورد في 24% من مواد الدراسة إلا أن وجود هذه الأوصاف كان له تأثير عميق على التحيز الذي ظهر في لغة تقارير الجريمة في الصحافة الكندية على مدار 30 عاماً، حيث نسبت اللغة المستخدمة لوصف المجرمين من الأقليات جرائمهم للفقر الناجم عن نقص التعليم، بينما المجرمين البيض فوضعت جرائمهم في إطار الأعمال الفردية التي لا علاقة لها بالعرق، مما يعني أنها ليست جرائم نموذجية.

2/2 وعلى صعيد الضحايا البيض وغير البيض، فاختلف التصوير والتناول فالضحايا غير البيض كان السبب الرئيس لجرائمهم الأمراض الاجتماعية والعصابات والخمر والفقر، خصوصاً إن كانوا من السكان الأصليين.

3/2 كذلك لم تهتم الصحافة بذكر وظيفة الجاني وتاريخه الإجرامي إن كان من البيض خلال العقدين 1980 و 1990، لكن الأمر اختلف في 2000 حيث عمدت لذكر أعمالهم.

3-دراسة بعنوان " جسر الجريمة والهجرة: دلالة الأقليات في تقارير الصحف اليابانية لقضية قتل عائلة فوكوكا عام 2003"⁽¹⁾:

هدفت الدراسة التعرف إلى تغطية الصحف اليابانية لقضية مقتل عائلة فوكوكا منذ اكتشاف الجريمة وحتى المحاكمة، والتعرف إلى طبيعة العلاقة بين الجنسية والهجرة وتقارير جريمة القتل، وتنتمي الدراسة للبحوث الوصفية مستخدمة المنهج المسحي، وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون وأداته لجمع المعلومات، وامتدت فترة الدراسة من يونيو 2003 حتى ديسمبر 2004، لصحيفتي أساهي شيمبون ويوميوري شيمبون، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

(1) Yamamoto, "Bridging Crime and Immigration: Minority Signification in Japanese Newspaper Reports of the 2003 Fukuoka Family Murder Case (vol 9, No 2 p.p153 -170)

1/3 كشفت الدراسة اختلاف تناول الصحيفتين للجريمة قبل اكتشاف هوية المشتبه بهم وجنسياتهم وبعدها، فالمرحلة الأولى ركزت على العائلة البريئة، واشتباه أن عملية القتل لها علاقة بأعمال مشبوهة للأب، أما المرحلة الثانية فاللغة المستخدمة أصبحت أكثر تركيزاً على جنسية الجناة ومشاكل الهجرة والرقابة عليها.

2/3 أظهرت نتائج الدراسة أن تغطية يومئوري كانت عقابية وأكثر تركيزاً على خطر الهجرة، في حين تعاطفت صحيفة أساهي مع المجرمين ودعت لدعم مؤسساتي أفضل للطلاب الدوليين، لكن كلا الصحيفتين أكدتا على الطبيعة الإجرامية للطلاب الدوليين من خلال تقديم تحليل للمجموعة الإجرامية، وارتباطها بازدواجية الجنسية والجريمة والهجرة، مما أدى لتضخيم المخاوف من هذه المجموعات.

3/3 التضخيم في بناء القصة يعود إلى التجمعات الاجتماعية القائمة، والصورة النمطية، ومصادر المعلومات التي لها تأثير كبير على السرد الإخباري، كذلك عدم وجود قوانين تمنع التميز العنصري في وسائل الإعلام اليابانية.

4-دراسة بعنوان "تحليل المحتوى لصورة قتل النساء في أخبار الجريمة":(1)

هدفت الدراسة التعرف إلى التصوير السلبي أو الإيجابي للسلوك والحالة لصورة الجاني والمجني عليه، واللغة المستخدمة في جرائم قتل النساء وتقديمها للقراء، في صحيفة أورلاند ستيل في مدينة فلوريدا، وتنتمي الدراسة للدراسات الوصفية مستخدمة المنهج المسحي وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون وأداته لجمع المعلومات، واشتملت مادة الدراسة على تحليل 292 جريمة قتل منزلية نشرتها الصحيفة ما بين عامي 1995-2000، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/4 كشفت الدراسة أن اللغة المستخدمة في الصحيفة عمدت لإلقاء اللوم على الضحية بصورة مباشرة من خلال إطلاق الصفات السلبية عليها وتحميلها المسؤولية في جريمة القتل، أو غير مباشرة باستخدام لغة متعاطفة مع الجاني وإيجاد مبرر مادي أو عقلي وجسدي له.

2/4 تنوعت المصادر الصحفية لجرائم قتل النساء بين الشرطة والأسرة وأصدقاء الضحية والجاني ومقالات المحامين، وركزت في تناول الجرائم على الإشارة لقضايا ذات علاقة كالحضانة والطلاق والمشاكل المادية والخيانة.

(1)Taylor, "A Content Analysis of the Portrayal of Femicide in Crime News, (vol13, p.p21-49).

3/4 إن أحداث مقتل النساء التي تستحق النشر تأثرت بأحداث أخرى كالحروب والظروف الاقتصادية، وذهبت الدراسة إلى ضرورة وقف إلقاء اللوم على الضحية، والبدء في سرد القصة بدقة للوصول إلى حلول للعلاج والوقاية من العنف المنزلي المزمن.

5-دراسة بعنوان " علم الجريمة يصنع الخبر؟ التزود بمعلومات واقعية عن الجريمة والعدالة الجنائية من خلال عمود الصحيفة الأسبوعي"⁽¹⁾:

تهدف الدراسة التعرف إلى أثر العمود الأسبوعي في الصحف المحلية بتزويد القراء بالمعلومات الواقعية عن الجريمة والعدالة الجنائية، تنتمي الدراسة للبحوث الوصفية، وفي إطار ذلك اعتمدت كل من المنهج شبه التجريبي والمقابلات المتعمقة مع الجمهور، وتقوم الدراسة باستخدام القياس القبلي والبعدي لعينة من المبحوثين، من خلال قراءة العمود الأسبوعي (مسرح الجريمة) في صحيفة أكسفورد تايمز، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/5 كانت درجة المعرفة قليلة من إجمالي العينة قبل التجربة، وبعد تدخل التجريبية ارتفعت درجة المعرفة بدرجة أقل من المتوسط، فقد تبين وجود تغير في درجة المعرفة لثلاثة عشر من أفراد العينة، في مقابل أربعة عشر من المبحوثين دون تغير، وبالتالي لا توجد صلة واضحة بين وتيرة قراءة العمود والتغيرات في المعرفة على المستوى الفردي.

2/5 لم يكن هذا النقص بالاهتمام بالقضايا العامة التي ناقشها العمود مفاجئاً للمحرر، فهو يرى أن ذلك عائد لاهتمام القارئ بالفعل الإجرامي، دون الفهم الأوسع لأسباب الجرم والإحصاءات والمعالجة، وهو ما جاء متفقاً مع نتائج المقابلات.

3/5 المقابلة مع المبحوثين أشارت إلى أن أقل من نصف العينة بنسبة (42%) يقرأون القصص، ويرون أن الصحيفة كانت ممثلة للجريمة الفعلية في منطقة أكسفورد، وأن الصحف المحلية تعطي صورة أفضل من الصحف القومية من حيث طبيعة الجرائم التي ارتكبت والأحكام الصادرة.

(1)Yvonne Feilzer," Criminologists Making News? Providing Factual Information on Crime and Criminal Justice Through a Weekly Newspaper Column (VOL3, P.P285-304).

المحور الثاني-الجريمة في فلسطين:

1-دراسة بعنوان " جنوح الأحداث في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة"⁽¹⁾:

تهدف الدراسة التعرف إلى مشكلة الأحداث في قطاع غزة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في جنوحهم، وتنتمي الدراسة للبحوث الوصفية باستخدام المنهج التحليلي، وفي إطاره اعتمدت الباحثة الاستبانة لجمع المعلومات، واشتملت عينة الدراسة على 100 مبحوث من مؤسسة الربيع للأحداث، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/1 إن جنوح الأحداث في قطاع غزة في تزايد، وهناك علاقة طردية بين ارتفاع أعداد الجانحين وبين الكثافة السكانية-عدد السكان والمساحة السكنية في قطاع غزة-وتبين أن 67% منهم ساهم في جنوحهم أصدقاء السوء، و(87%) متسربين من المدارس.

2/1 أظهرت نتائج الدراسة أن (95%) من المبحوثين هم من فئة المراهقين تنحصر أعمارهم بين 13-18 سنة، و(74%) منهم ينحصر مؤهلهم العلمي بين الإعدادي والثانوي.

3/1 تبين أن وسائل الإعلام وخاصة جهاز التلفاز والإنترنت استحوذ على اهتمام الأحداث، وأخذ يهدد العملية التربوية والتنشئة الاجتماعية بما يعرضه من قيم ومظاهر سلوكية، تتعارض مع قيم وتقاليد وأخلاق المجتمع، مما يخلق حالة من القلق في نفوس الأطفال تدفعهم للانحراف، خاصة إذا تركت للطفل الحرية الكاملة في مشاهدة البرامج بدون تدخل من قبل الأسرة.

2-دراسة بعنوان " جرائم القتل في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة"⁽²⁾:

تهدف الدراسة التعرف إلى أكثر أنواع جرائم القتل انتشاراً في محافظات غزة، وتلك التي ظهرت حديثاً فيها، تنتمي الدراسة للبحوث الوصفية، مستخدمة المنهج الكارتوجرافي والمنهج التحليلي، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/2 أظهرت الدراسة أن جرائم القتل في محافظات غزة في تزايد مستمر وإن كانت تتذبذب من سنة إلى أخرى، حيث بلغت (28) جريمة قتل عام 1998، ووصلت إلى (136) جريمة قتل عام 2008 بسبب الظروف الاستثنائية التي يعيشها السكان.

(1) رمضان، جنوح الأحداث في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة.

(2) حسن شقفة، جرائم القتل في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة، (ص585-60)

2/2 تبين أن أعلى معدل للجريمة كان في محافظة غزة بمعدل (0.77%) وأدناه في محافظة الوسطى (0.16)، وأعلى معدل لجرائم القتل تركز في الفئة العمرية من 20 - 24 سنة، وجرائم القتل الناتجة عن سوء استخدام السلاح تشكل (41%) من مجموع جرائم القتل في محافظات غزة.

3/2 وجد الباحث علاقة طردية قوية بين جرائم القتل وحجم محافظات غزة، وكذلك بين الكثافة السكانية وزيادة عدد الجرائم، وتبين أن هناك علاقة ارتباط قوية بين حجم المساحة الفعلية للمحافظة (الكتلة العمرانية) وعدد الجرائم حيث بلغت (+0.97)، وأن محافظات غزة تحتل المرتبة الرابعة بالنسبة لمقياس الخطر أو الإحساس بالأمن، حيث بلغ معدل جريمة القتل الخام فيها 8.9 جريمة قتل/100000 نسمة.

3-دراسة بعنوان "جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة"⁽¹⁾:

تهدف الدراسة التعرف إلى حجم تعاطي المخدرات في محافظات غزة، والأبعاد الجغرافية لهذه الظاهرة، والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمتعاطين، وهي تنتمي للبحوث الوصفية باستخدام المنهج الكاتوجرافي والديناميكي، والمنهج التحليلي، وفي إطاره استخدمت الباحثة الاستبانة لجمع المعلومات، اشتملت عينة الدراسة على عدد من نزلاء مركز الإصلاح والرعاية بأنصار المركزي، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/3 جرائم تعاطي المخدرات في محافظات غزة في تزايد مستمر، والمشكلة الحقيقية في عقار الترامادول حيث بلغت نسبة متعاطية (66%) من إجمالي قضايا التعاطي، (67%) من المتعاطين يحصلون على المادة المخدرة بسهولة.

2/3 كشفت الدراسة أن حصار غزة ساهم في ارتفاع جرائم التعاطي بسبب الأنفاق الحدودية، وما صاحب ذلك من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وأوضحت الدراسة أن (73%) من المبحوثين لا تتجاوز أعمارهم 30 عاماً، غالبيتهم عمال وطلبة وعاطلين عن العمل، و(61%) منهم يقل دخلهم عن 1000 شيكل.

3/3 أكدت الدراسة الميدانية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع المخدر المستخدم وبين سن المتعاطي، الدخل الشهري للمتعاطي، مهنة المتعاطي، الدافع لارتكاب الجريمة، عدد مرات التعاطي.

(1) النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة.

4-دراسة بعنوان " أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية: دراسة تحليلية لمدينة نابلس"⁽¹⁾:

هدفت الدراسة التعرف إلى المشاكل الاجتماعية والجريمة في مدينة نابلس، ودور الأمن الحضري في الحد منها، وتنتمي الدراسة للبحوث الوصفية، مستخدمة المنهج المسحي، وفي إطاره استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، معتمدة أسلوب العينة العشوائية لاختيار المبحوثين من مجتمع الدراسة (مدينة نابلس)، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

1/4 يعكس الوضع الأمني المتدهور أوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية حيث زادت نسبة الفقر والبطالة نتيجة لقلّة الاستثمارات، وإغلاق سوق العمل، والحصار المالي المفروض من الدول المانحة منذ وصول حماس للحكم.

2/4 يشعر (75%) من سكان مدينة نابلس بعدم الأمان، كما وجد (95%) من المبحوثين أن الفلتان الأمني وانتشار السلاح السبب الرئيس في عدم توفر الأمن، ورأى (87%) من المبحوثين أن سبب ارتفاع الجريمة يعود لضعف الأجهزة الأمنية.

3/4 أظهرت الدراسة أن كثيراً من المشاكل تحل خارج المنظومة القانونية، مما يجعل إحصاءات الجريمة والانحراف غير دقيقة، وهناك علاقة بين ارتفاع نسبة الجرائم وشدة الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المفروضة على المدينة.

5-دراسة بعنوان "العوامل السوسيوثقافية لارتكاب الجريمة في المجتمع الفلسطيني: دراسة تطبيقية على قطاع غزة"⁽²⁾:

هدفت الدراسة التعرف إلى حجم الجريمة في المجتمع الفلسطيني، وخصائص مرتكبي الجريمة والعوامل السوسيوثقافية التي تدفع الأفراد لارتكاب الجريمة في المجتمع الفلسطيني واعتمد الباحث قطاع غزة كمجتمع للدراسة، وتتبع الدراسة البحوث الوصفية معتمد منهج المسح الاجتماعي، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وشملت عينة الدراسة (106) فرداً هم المحكومون في سجن غزة المركزي عام 2001، واستثنى الباحث الإناث لقلّة عددهم، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

(1) توفيق محمد، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية: دراسة تحليلية لمدينة نابلس.

(2) المصري، العوامل السوسيوثقافية لارتكاب الجريمة في المجتمع الفلسطيني: دراسة تطبيقية على قطاع غزة(ص90-146)

1/5 الظروف الاقتصادية تؤثر بشكل متوسط على ارتكاب الجريمة، لكنها ليست الدافع الأساسي لها بل هي حصلة التفاعل بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسكنية والأصدقاء، والعمال هم الأكثر ميلاً لارتكاب الجريمة بنسبة (45.3%)، يليهم من هم بدون عمل بنسبة (17.9%)، ثم المهني بنسبة (14%) ثم المزارع والموظف والتاجر والطالب مجتمعين بنسب أقل.

2/5 وعن تأثير المستوى التعليمي على ارتكاب الجريمة فكان النصيب الأعلى من نصيب من لم يستكملوا تعليمهم بنسبة (69%) من أفراد العينة، مما يؤكد أن المستوى التعليمي يؤثر على ارتكاب الجريمة ويعد دافعاً لها.

3/5 جاءت جرائم القتل في التصنيف الأول للجرائم المرتكبة في القطاع بنسبة (27.3%)، ثم تعاطي المخدرات والكحول والسرقة بنسبة متساوية (17.1%)، والخطف بنسبة (2.8%)، والاعتصاب بنسبة (3.6%).

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة وأبرز النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، يتضح أن هناك عدداً من الفروق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة على النحو التالي:

1. اتفقت هذه الدراسة مع دراسة مركز الرؤية لدراسات الرأي العام، ودراسة خالد العدوي، ودراسة دعاء سالم، ودراسة أمين المغمسي، ودراسة فاطمة القليني في انتمائها للبحوث الوصفية، واستخدام منهج العلاقات المتبادلة والمنهج المسحي، وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون، لكنها اختلفت عن دراسات خالد الشلال، نوال وسار، حسن مكي، ودراسة عايش حليلة في اعتمادها على دراسة الحالة، كما اختلفت عن الدراسات السابقة في
2. تتفق الدراسة مع أربع من الدراسات الأجنبية في انتمائها للبحوث الوصفية واستخدام المنهج المسحي وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون لكنها تختلف من حيث التخصص في تناول الجريمة، فالدراسة تتناول قضايا الجريمة عموماً دون تخصيص لجرائم محددة كالدراسات الأجنبية، وتختلف مع دراسة Martina Yvonne من حيث المنهج شبه التجريبي والمقابلات المتعمقة مع القراء للتعرف إلى أثر العمود الأسبوعي في تزويد الجمهور بمعلومات عن الجريمة والعدالة الجنائية.
3. تتفق الدراسة مع دراسات الجريمة في فلسطين من حيث الموضوع لكنها تختلف من حيث المنهج والأدوات.

4. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عينة المصادر، حيث ستجرى الدراسة على الصحف الفلسطينية اليومية (الحياة، والقدس، والأيام، وفلسطين)، ولم تدخل أي منها في الدراسات السابقة.
 5. تختلف العينة الزمنية لهذه الدراسة عن الدراسات السابقة فهي تمتد من الفترة الواقعة من 1 سبتمبر 2014 ولغاية 31 أغسطس 2015 بواقع عام كامل.
 6. جميع الدراسات التي أجريت على الجريمة في فلسطين ليست إعلامية، لم تستخدم المناهج التي تعتمز الدراسة استخدامها، وتختلف عنها من حيث المجتمع والعينة.
- بناءً على ما سبق تعد هذه الدراسة جديدة في مجالها، لأنها تتناول موضوعاً لم يدرس في الصحافة الفلسطينية، وتزداد أهمية دراسته في ظل ارتفاع عدد الجرائم في فلسطين خلال الشهور الأخيرة.

حدود الاستفادة من الدراسات السابقة:

تتميز الدراسات السابقة بأنها خبرات علمية متراكمة، تساهم في رسم ملامح الجهود البحثية الحديثة، وإثرائها لتمهيد الطريق العلمي ليكون أكثر وضوحاً وعمقاً، ومن هنا يمكن إجمال الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يأتي:

1. التعرف إلى العديد من الدراسات والمراجع التي زادت من فهم الباحثة للموضوع، والتي سوف تستخدمها في مناقشة نتائج الدراسة.
2. تعميق الإحساس بأهمية موضوع الدراسة مما سهل من عملية تحديد أهداف الدراسة.
3. بلورة مشكلة الدراسة، وإضافة الكثير من التعديلات عليها، وفقاً للنتائج التي توصل إليها الباحثون. والأساليب التي انتهجوها في إجراء دراساتهم.
4. تعديل صياغة بعض الأسئلة وذلك عبر الرؤية العلمية لمعالجة الصحف لقضايا الجريمة، كما ساهمت في إيجاد فئات جديدة للتحليل.
5. ساعدت الدراسات السابقة في تحديد نوع الدراسة ومناهجها وأدواتها.

ثانياً- الاستدلال على المشكلة:

لاحظت الباحثة من خلال متابعتها للصحف الفلسطينية اليومية اهتمامها بأخبار الجريمة، ونشرها على صدر صفحاتها دون معالجة، الأمر الذي يسهم في انتشارها وزيادة

معدلاتها، خاصة أن البيئة الاجتماعية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية مهية لذلك، نظراً لارتفاع معدلات البطالة ومستوى الفقر، الأمر الذي دفع الباحثة لدراسة هذا الموضوع، لما له من تأثير على المجتمع الفلسطيني، وللوقوف على جوانب المشكلة وأبعادها قامت الطالبة بدراسة استكشافية على عينة من الصحف الفلسطينية اليومية -القدس، الحياة الجديدة، الأيام، فلسطين- شملت 28 عدداً بمعدل سبعة أعداد لكل صحيفة في الفترة الممتدة من 1 حتى 7 فبراير 2015*، تبين من تحليلها ما يأتي:

1. بلغ عدد مواد الجريمة الواردة في الصحف الفلسطينية اليومية (90) قضية، حوالي (42.3%) منها نشرت في صحيفة القدس، (29%) في الأيام، (15.5%) في فلسطين، (13.2%) في الحياة الجديدة.
2. الجرائم الاجتماعية احتلت الصدارة بنسبة (77.7%)، تلتها الجرائم الاقتصادية بنسبة (16.6%)، ثم الجرائم المعلوماتية بنسبة (2.4%)، ويلاحظ اهتمام واضح بالجرائم الاجتماعية مقارنة بالجريمة الاقتصادية في صحف الدراسة، وبرز ذلك بشكل واضح في صحيفة القدس أولاً، ثم الأيام، ثم فلسطين، وأخيراً الحياة الجديدة.
3. وعلى صعيد أبرز أنواع الجرائم التي نالت اهتمام صحف الدراسة، كشفت الدراسة أن القتل جاء في المقدمة، ثم المخدرات والسرقة، ثم الدعارة، تلتها الخطف والاعتداء، ثم الحرق والاعتصاب.
4. أظهرت الدراسة وجود اتفاق بين صحف الدراسة على عرض القضايا بدون تفاصيل بنسبة (77.7%) من مواد الدراسة، وبدون حكم قضائي أو حتى الإشارة إلى العقوبة القانونية أو الشرعية للجريمة بنسبة (89.4%)، ومن ثم يلاحظ قصور صحف الدراسة في معالجة قضايا الجريمة.
5. تفوق الخبر الصحفي وبروزه دون الفنون الصحفية الأخرى في تناول قضايا الجريمة بنسبة (97.8%)، والقصة الصحفية بنسبة (2.2%)، في حين انعدمت الفنون الصحفية

* الأعداد هي:

الحياة الجديدة (6903، 6904، 6905، 6906، 6907، 6908، 6909)

القدس (16333، 16334، 16335، 16336، 16337، 16338، 16339)

الأيام (6848، 6849، 6850، 6851، 6852، 6853، 6854)

فلسطين (2765، 2766، 2767، 2768، 2769، 2770، 2771)

الأخرى، وهذا يعني أن الصحف الفلسطينية اليومية تميل للطابع الخبري في عرض قضايا الجريمة.

6. اعتمدت صحف الدراسة على العنوان العمودي والممتد لنشر قضايا الجريمة بنسبة (71.1%) للعمودي، مقابل (28.9%) للممتد، كما اعتمدت صحف الدراسة البنط الأسود كوسيلة لإبراز قضايا الجريمة بنسبة (58%)، ثم الإطارات بنسبة (35.5%)، ثم الرسوم بنسبة (6.5%)، كما افتقرت صحف الدراسة للصور بكافة أنواعها، وحظيت قضايا الجريمة باهتمام صحيفة القدس من حيث استخدام وسائل الإبراز إذ بلغت نسبتها (50.2%)، مقابل (48.8%) لباقي الصحف مجتمعة.

7. الصفحات الداخلية كانت المكان الرئيس لنشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة حيث شكلت 79%، في حين افتقرت صحف الدراسة لصفحات متخصصة لمعالجة قضايا الجريمة في المجتمع الفلسطيني، باستثناء صحيفة فلسطين التي اشتملت على صفحة واحدة خاصة بشؤون القضاء، أما النشر في الصفحات الأخيرة فشكل 9%، وبرز اهتمام صحيفة القدس بنشر أخبار الجريمة العالمية على صفحتها الأخيرة بشكل يومي خلال فترة الدراسة.

8. أما من حيث المصادر فاعتمدت صحف الدراسة في استقاء قضايا الجريمة على مصادرها الداخلية بنسبة (77.7%)، باستثناء صحيفة القدس والأيام التي اعتمدت على وكالات الأنباء العالمية بنسبة (22.3%)، لاستقاء قضايا الجريمة العالمية التي اعتمدت نشرها في صفحاتها الأخيرة، وهذا يشير إلى اهتمام صحيفة القدس والأيام بنشر مواد الجريمة المحلية والعالمية في مقابل صحيفة الحياة وفلسطين التي نشرت مواد الجريمة باعتدال.

مما سبق تبلور عند الطالبة الإحساس بالمشكلة التي تمثلت في التعرف على كيفية معالجة الصحف الفلسطينية اليومية لقضايا الجريمة خلال الفترة ما بين 1-4-2014 إلى 31-3-2015.

ثالثاً-مشكلة الدراسة:

بناء على ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على قضايا الجريمة التي تناولتها الصحف الفلسطينية اليومية، وطبيعة معالجتها الصحفية لها، وأهداف نشرها، والأساليب التي استخدمت في عرضها، ودوافعها والسمات العامة لمرتكبيها، ومصادرها، والفنون التي قدمت

للجمهور بها، وكذلك التعرف إلى أهداف ودوافع القائمين بالاتصال في تناول هذا النوع من المواد، والضوابط والمعايير التي يعتمدونها أثناء عملية النشر.

رابعاً-أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الجدل الدائم لنشر مواد الجريمة في وسائل الإعلام بين معارض ومؤيد، نظراً لخصوصية هذه المواد وطبيعتها وآثارها على الفرد والمجتمع، وعليه تتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي:

1. تبرز أهمية الدراسة في ضوء قلة الدراسات السابقة التي تناولت الجريمة في فلسطين، وفي الصحافة الفلسطينية على وجه الخصوص.
2. تتبع أهمية الدراسة من الأثر السلبي للجريمة على المجتمعات وأمنها من ناحية، وكونها انعكاساً لخلل في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع من ناحية أخرى.
3. زيادة معدلات الجريمة على المستويات العالمية والمحلية يتطلب التعرف إلى تناول ومعالجة الصحف الفلسطينية اليومية لها.
4. الدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلام عامة والصحافة خاصة في توعية المواطنين بمخاطر الجريمة وسبل الوقاية منها، وحث المسؤولين على إيجاد منظومة قانونية رادعة للمجرمين.
5. توجيه القائمين بالاتصال إلى الأساليب الصحيحة في التعامل مع أخبار وموضوعات الجريمة عند نشرها؛ مما يساهم في الوقوف على أسبابها ودوافعها ومن ثم البحث عن الحلول المناسبة لها.
6. تساهم الدراسة في الوقوف على المعالجة الصحفية لقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية، مما يساعد القائمين على هذه الصحف والعاملين بها التعرف إلى جوانب القصور في المعالجة الصحفية لها، والعمل على تعديلها بما يحقق الهدف الرئيس للإعلام، وهو حماية المجتمع وتقويمه.

خامساً-أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة التعرف إلى طبيعة المعالجة الصحفية لقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية، والعوامل المؤثرة عليها، ويندرج ضمن هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية هي:

أ- أهداف خاصة بتحليل المضمون:

1. الوقوف على مدى اهتمام صحف الدراسة بقضايا الجريمة وأنواع الجرائم التي تحظى باهتمامها وأهم موضوعاتها، وأولويات اهتمامها بها.
2. التعرف إلى الأهداف الكامنة وراء نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة ودوافع نشرها.
3. الكشف عن الأساليب التي استخدمت في عرض قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية، ومدى قانونية نشرها.
4. التعرف على الصفات المنسوبة للمجرمين في صحف الدراسة، وسمات الفاعل في قضايا الجريمة
5. الكشف عن مصادر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية، وتوزيعها الجغرافي.
6. الوقوف على الفنون الصحفية التي استخدمت لعرض قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية، ومواقع نشرها.
7. التعرف على عناصر الإبراز المختلفة التي استخدمت مع قضايا الجريمة في صحف الدراسة.
8. الكشف عن طبيعة العلاقة بين قضايا الجريمة في صحف الدراسة وكل من: الهدف من نشرها ودوافعها والأساليب التي استخدمت في عرضها وقانونية نشرها.
9. الوقوف على طبيعة العلاقة بين قضايا الجريمة ومكان نشرها وعناصر إبرازها.
10. التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف في معالجة قضايا الجريمة في صحف الدراسة.

ب- أهداف خاصه بالقائم بالاتصال:

1. التعرف إلى موقف القائمين بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة، وأهدافهم من وراء ذلك.
2. التعرف إلى الأساليب الصحفية المتبعة من نشر مواد الجريمة في صحف الدراسة، والعوامل المؤثرة في انتقائها ونشرها.

3. الوقوف على المعايير والقيم التي يراعيها القائم بالاتصال عند نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة.
4. الكشف عن الوظائف والأسس التي يسعى القائم بالاتصال إلى تحقيقها من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة.
5. التعرف على معوقات معالجة قضايا الجريمة في الصحف المحلية.
6. التعرف على الرؤية المستقبلية للقائم بالاتصال لمعالجة قضايا الجريمة.

سادساً-تساؤلات الدراسة:

أ- تساؤلات خاصة بتحليل المضمون:

تم بلورة أهداف الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي، وهو: كيف عالجت الصحف الفلسطينية اليومية قضايا الجريمة وما طبيعة معالجتها لها؟ وانبثق عنه مجموعة من التساؤلات هي:

1. ما مدى اهتمام الصحف الفلسطينية اليومية بقضايا الجريمة؟
2. ما أنواع القضايا وموضوعاتها التي يتم التركيز عليها؟ وما أولويات اهتمام صحف الدراسة بها؟
3. ما الهدف من نشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
4. ما الأساليب التي استخدمت في عرض قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
5. ما دوافع المجرمين لارتكاب الجريمة كما تركز عليها الصحف الفلسطينية اليومية؟
6. ما الصفات المنسوبة للفاعل في قضايا الجريمة الواردة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
7. ما مدى قانونية نشر أخبار الجريمة في صحف الدراسة؟
8. ما هي السمات العامة لمرتكبي الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
9. ما المصادر التي اعتمدت عليها الصحف الفلسطينية اليومية في استقاء مادتها؟
10. ما النطاق الجغرافي لمعالجة قضايا الجريمة المنشورة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
11. ما الفنون الصحفية المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
12. في أي الصفحات نشرت قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
13. ما العناصر التيبوغرافية المستخدمة في صحف الدراسة لإبراز قضايا الجريمة؟

14. ما طبيعة العلاقة بين قضايا الجريمة في صحف الدراسة والهدف من نشرها؟
15. ما طبيعة العلاقة بين قضايا الجريمة في صحف الدراسة والأساليب التي استخدمت في عرضها؟
16. ما طبيعة العلاقة بين قضايا الجريمة في صحف الدراسة ودوافع ارتكابها؟
17. ما طبيعة العلاقة بين قضايا الجريمة في صحف الدراسة ومكان نشرها؟
18. ما طبيعة العلاقة بين قضايا الجريمة والعناوين المستخدمة لإبرازها في الصحف الفلسطينية اليومية؟
19. ما طبيعة العلاقة بين قضايا الجريمة والصور المستخدمة لإبرازها في الصحف الفلسطينية اليومية؟
20. ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف في معالجة الصحف الفلسطينية اليومية لقضايا الجريمة؟

ب- تساؤلات خاصة بالقائم بالاتصال:

1. ما موقف القائم بالاتصال في صحف الدراسة من نشر قضايا الجريمة؟
2. ما أهداف القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
3. ما الأساليب الصحفية المتبعة لنشر مواد الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
4. ما العوامل المؤثر على القائم بالاتصال في انتقاء ونشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة؟
5. ما القيم والمعايير التي ينتهجها القائم بالاتصال لمعالجة ونشر قضايا الجريمة؟
6. ما الوظائف التي يسعى القائم بالاتصال لتحقيقها من خلال تناول مواد الجريمة في صحف الدراسة؟
7. ما الأسس التي اعتمدها القائم بالاتصال لنشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
8. هل توجد أقسام خاصة وصحفيين متخصصين لتناول قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
9. ما صفات الصحفي القائم بتغطية قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية؟

10. ما هي مصادر القائم بالاتصال لمعالجة قضايا الجريمة في صحف الدراسة؟

11. ما الرؤية المستقبلية للقائم بالاتصال لمعالجة قضايا الجريمة في صحف الدراسة؟

سابعاً - الإطار النظري للدراسة:

تشكل نظرية المسؤولية الاجتماعية ونظرية حارس البوابة الإطار النظري للدراسة، كونهما الأقرب لطبيعة البحث الذي يبحث في طبيعة المعالجة الصحفية لقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية وكيفية تناولها، وذلك ضمن مسؤولية الصحف تجاه المجتمع الذي تنتمي له، وأخلاقيات المهنة التي تهدف تقديم المواد دون إثارة، كما يؤدي القائم بالاتصال في الصحف دوراً مهماً في تمرير ونشر قضايا دون أخرى، بما يتفق مع السياسة التحريرية وأهمية الحدث والقيم والمعايير المهنية والاجتماعية، ومن ثم كان لزاماً علينا التعرف إلى القضايا التي يعتمد القائم بالاتصال لإبرازها والحلول التي تعرضها، فتصبح هذه القضايا والحلول جزءاً من المعالجة الصحفية لهذه القضايا.

1- نظرية المسؤولية الاجتماعية:

أ- تعريف النظرية:

تعرف نظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحافة والإعلام بأنها: "مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع، في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتوفر في معالجاتها وموادها القيم المهنية، كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن يتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام القانون والمجتمع"⁽¹⁾. وتعني المسؤولية الاجتماعية للصحافة أيضاً: "الاهتمام بالصالح العام أو الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته عبر اتصاف الصحافة بسداد الرأي والدقة والعدل ومراعاة النواحي الأخلاقية والقيم"⁽²⁾.

ب- مستويات المسؤولية الاجتماعية:

عمل العلماء المنظرون لنظرية المسؤولية الاجتماعية على الغوص في أعماق الظاهرة الاتصالية لمعرفة وتحديد مستويات المسؤولية الاجتماعية بطريقة توضحها، وتضمن توفير

(1) حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة (ص17)

(2) حجاب، المعجم الإعلامي (ص488)

إمكانيات مواقتها وظروف العمل الصحفي. وقد حدد العلماء ثلاثة مستويات للمسؤولية الاجتماعية للإعلاميين، وهي⁽¹⁾:

- **المسؤوليات على مستوى الوظائف:** تؤدي الصحافة وظائف أساسية في المجتمع وهي:
 - أ- **الوظيفة السياسية:** وتتمثل بإعلام المواطنين بما تفعله الحكومة والقوى السياسية الأخرى، وتسمى هذه الوظيفة أيضاً بالرقابية.
 - ب- **الوظيفة التعليمية:** وتتمثل في إتاحة الفرصة لعرض الأفكار والآراء لمناقشتها وتشمل القضايا التربوية والتعليمية مع تسليط الضوء على المنظومة التعليمية وكشف السلبيات.
 - ت- **الوظيفة التنقيفية:** وضمن هذه الوظيفة يفترض أن تهتم الصحافة بالموروث الثقافي والاجتماعي والتقاليد والتراث الأصيل، ومحاربة الفساد الأخلاقي والعادات الدخيلة على المجتمع.
 - ث- **الوظيفة الاقتصادية:** وتتضمن تعريف الناس بالسلع والخدمات ومتابعة التطورات الاقتصادية وتفسيرها وتوضيح مسبباتها ونتائجها.
- **المسؤوليات على مستوى المعايير:** يمكن تلخيص المعايير المهنية للصحافة في خمس دوائر متداخلة: الدائرة الأولى تتضمن المعايير المهنية وممارسات الأفراد الأخلاقية، ثم الدائرة الثانية وتتضمن معايير الوسيلة وسياستها، أما الدائرة الثالثة فتتضمن معايير المهنة التي تنظم العمل الصحفي أي ميثاق الشرف، بينما ضمت الدائرة الرابعة المعايير التي تقرضها قوانين الحكومات والأنظمة، أما الدائرة الخامسة فتتضمن الحدود التي يسمح بها الناس كالقيم والتقاليد⁽²⁾.
- **المسؤوليات على مستوى القيم المهنية:** وتشمل قيم ومعايير العمل الصحفي بشكل عام، وعلى نحو خاص تشمل جمع المواد الإخبارية ونشر المعلومات والحقائق، مثل: احترام الخصوصية، تجنب خداع المصادر، معايير كتابة الأخبار، الدقة، الموضوعية، الشمول، والتوازن⁽³⁾.

(1) مكايي، أخلاقيات العمل الإعلامي، دراسة مقارنة (ص 167)

(2) حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة (67)

(3) المرجع سابق، ص 68

وتسعى الباحثة لتوظيف هذه النظرية للتعرف إلى مستويات المسؤولية الاجتماعية التي تتبعها صحف الدراسة لمعالجة ونشر قضايا الجريمة، ومدى الالتزام بالمعايير والقيم خلال عملية طرحها وتناولها لهذه القضايا.

2-نظرية حارس البوابة:

أ- تعريف النظرية:

حارس البوابة هو صاحب الامتياز والمتمتع بصلاحيات تسمح له بالتحكم في الرسالة الإعلامية، وهو صاحب القرار في تمريرها للمتلقي من عدمه، وكذلك تعديلها أو حذف بعض مضامينها وحتى حذفها تماماً، حيث تمر الرسالة بمراحل عديدة وهي تنتقل من المصدر إلى المستقبل، وتشبه هذه المراحل السلسلة المكونة من حلقات⁽¹⁾، ومن ثم فهي سلسلة إخبارية نجد أن المعلومات في نهايتها لا تشبه التي دخلتها في البداية إلا في نواح قليلة، ومن الواضح أن حارس البوابة في طول السلسلة الإخبارية يلعب دوراً مهماً في الاتصال الاجتماعي، وبعض حراس البوابة أهم من غيرهم⁽²⁾.

ونظرية كهذه تؤثر في ناحيتين، الأولى: المادة التي تم نشرها، والثانية: المادة التي تم منعها، وتعتبر هذه النظرية فاعلة ومؤثرة إذا كان حارس البوابة على قدر من المسؤولية، ويدرك كيفية فلتره المادة الإعلامية لتتفق مع الجمهور، وتتسجم مع قيمه وثقافته، وهي في المقابل خطيرة إذا ما عمد حارس البوابة لتحقيق مصالحه، وتمرير الأفكار الرديئة⁽³⁾.

ب- المبادئ والأسس التي تقوم عليها نظرية حارس البوابة:

1-معايير المجتمع وقيمه وتقاليده⁽⁴⁾:

القائم بالاتصال يغفل عن تقديم بعض الأحداث إحساساً بالمسؤولية الاجتماعية وحفاظاً على بعض الفضائل الفردية والمجتمعية، فوسائل الإعلام تضحى بالسبق الصحفي وتتسامح في

(1) منال هلال المزاهرة، نظريات الاتصال (ص259)

(2)رشتي، الأسس العلمية لنظريات الاتصال، بدون طبعة(ص300-301)

(3) المرجع السابق، ص 264

(4) مكاوي، السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة (ص196)

واجبها الذي يفرض عليها تقديم كل الأخبار التي تهتم الجمهور، رغبة منها في تدعيم قيم المجتمع وتقاليده، وحماية الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع.

2- المعايير الذاتية للقائم بالاتصال:⁽¹⁾

تلعب الخصائص والسمات الشخصية للقائم بالاتصال دوراً في ممارسته لوظيفة حارس البوابة، مثل النوع، والعمر، والدخل، والطبقة الاجتماعية، والتعليم، والانتماءات الفكرية أو العقائدية، والإحساس بالذات، ويعد الانتماء عنصراً محدداً من محددات الشخصية، وقد اهتم الخبراء بدراسة الخبرات المخترنة للقائم بالاتصال والتي تؤثر في سلوكه في المواقف الاتصالية المختلفة.

3- المعايير المهنية للقائم بالاتصال، وتتضمن:

1/3 سياسة المؤسسة الإعلامية: السياسة الإعلامية عنصر مهم من العناصر والأساليب السائدة في غرفة الأخبار، ويتم اعتماد أسلوب التطبيع والتنشئة الاجتماعية للعاملين لاستيعاب تقاليد عملهم والسياسة السائدة، وذلك عن طريق التدريب بدون تعليمات مباشرة من خلال تعريفهم بأساليب العمل والدور المطلوب منهم.

2/3 مصادر الأخبار: أشارت الدراسات إلى إمكانية استغناء الصحفي عن الجمهور، وصعوبة استغنائه عن مصادره.

3/3 علاقات العمل وضغطه: إن علاقات العمل لها بصماتها على القائم بالاتصال، وهذا التفاعل يخلق بعداً اجتماعياً يشكل جماعة أولية للقائم بالاتصال، تساعد في التعامل مع العالم الخارجي من خلال إحساسهم بدعم هذه الجماعة، كذلك تساهم في مساعدته على تجاوز مخاطر المهنة وتحقيق الرضا الوظيفي

4- معايير الجمهور: إن القائم بالاتصال بحاجة ماسة إلى تحديد جمهوره بدقة، وأن تصوره لذلك يؤثر على قراراته تأثيراً لا يمكن أن نقلل من شأنه.

(1) مكاوي، السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ص 179

وفي هذه الدراسة تم توظيف نظرية حارس البوابة للتعرف إلى دور القائم بالاتصال، والأسس والمبادئ التي يعتمدها كحارس للبوابة لنشر ومنع وتعديل وتغيير مواد الجريمة، في الصحف الفلسطينية اليومية.

ثامناً-نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها:

1-نوع الدراسة:

تدخل هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، التي تستهدف تحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف، أو مجموعة من الأحداث؛ بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها، دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها، إضافة إلى تقدير عدد مرات تكرار حدوث ظاهرة معينة ومدى ارتباطها بظاهرة أو مجموعة أخرى من الظواهر⁽¹⁾، وتركز هذه الدراسة على الحصول على معلومات دقيقة عن طبيعة معالجة الصحف الفلسطينية اليومية لقضايا الجريمة، حيث أن المعالجة تأتي ضمن البحوث الوصفية.

2-منهج الدراسة:

سوف تستخدم الباحثة في إطار النوع السابق من البحوث المناهج التالية:

أ-منهج الدراسات المسحية:

يعد من أنسب المناهج العلمية الملائمة للدراسات الوصفية، لكونه جهداً علمياً منظماً للحصول على معلومات وبيانات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث، ويستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها، من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمةة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها وطرق الحصول عليها⁽²⁾.

وفي إطار المنهج المسحي سوف تستخدم الباحثة:

- أسلوب تحليل المضمون: ويستخدم هذا الأسلوب لدراسة المادة الإعلامية التي تقدمها الوسيلة بهدف الكشف عما تزيد الوسيلة أن تبليغه لجمهورها⁽³⁾، وتسعى هذه الدراسة إلى

(1) حسين، بحوث الإعلام (ص131)

(2) عبد الحميد، بحوث الصحافة (ص81)

(3) حسين، بحوث الإعلام (153)

تحليل قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية للتعرف إلى طبيعة المعالجة الصحفية لها.

- **مسح أساليب الممارسة:** وهو دراسة الأساليب التنظيمية والإدارية التي تتبعها أجهزة الإعلام وإداراتها في مختلف المجالات الإعلامية؛ وذلك بهدف تصوير الواقع التطبيقي، والتعرف إلى الطرق التي تتبعها هذه الأجهزة في ممارسة نشاطاتها المختلفة⁽¹⁾، وتسعى هذه الدراسة للتعرف على القيم والمعايير والوظائف التي تتبعها الصحف الفلسطينية اليومية لمعالجة قضايا الجريمة، والأهداف من التناول والنشر لها.

ب- منهج دراسات العلاقات المتبادلة:

يسعى هذا المنهج لدراسة العلاقات بين الحقائق التي تم الحصول عليها، بهدف التعرف إلى الأسباب التي أدت لحصول الظاهرة والوصول لخلاصات لما يمكن عمله لتغيير الظروف والعوامل المحيطة بالظاهرة في الاتجاه الإيجابي⁽²⁾، وفي إطار هذا المنهج استخدمت الباحثة:

- **أسلوب المقارنة:** يهدف للتعرف على كيفية حدوث الظاهرة وأسبابه، ولكي يصل الباحث لهذه النتيجة يعمد لعقد مقارنات لجوانب الاتفاق والاختلاف بين عدد من الظواهر للتعرف على العوامل والمتغيرات المتكررة التي تصاحب ظروفًا وأحداثًا معينة⁽³⁾، وفي هذه الدراسة تسعى الباحثة لعقد مقارنة بين صحف الدراسة "القدس والأيام والحياة الجديدة وفلسطين" ورصد أوجه الشبه والاختلاف في معالجتها لقضايا الجريمة، والكشف عن الفروق في تناولها لها.

- **الدراسات الارتباطية:** وتستهدف تحديد العلاقة بين متغيرين أو أكثر ومقدار هذه العلاقة وتحليلها وتحديد أبعادها وجوانبها المختلفة، واستخدمته الباحثة للتعرف على طبيعة العلاقات الارتباطية بين بعض الفئات الأساسية في دراسة تحليل المضمون.

3- أدوات الدراسة:

استخدمت الباحثة أدوات استمارة تحليل المضمون والمقابلة المقننة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة:

1/3 استمارة تحليل المضمون: وهي تشتمل على مجموعة من الفئات التي هي عبارة عن: مجموعة من التصنيفات والفصائل التي يقوم يوم الباحث بإعدادها طبقاً لنوعية المضمون

(1) مشاقبة، البحث الإعلامي وتحليل الخطاب (ص 61)

(2) المرجع السابق ، ص 160

(3) حسين، تحليل المضمون (ص 162)

ومحتواه، وهدف التحليل، لكي يستخدمها في تصنيف هذا المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول⁽¹⁾ وتم تقسيمها إلى نوعين ماذا قيل؟ وكيف قيل؟

أ. فئات المضمون (ماذا قيل): وإجابة هذا السؤال تتناول مادة المحتوى والأفكار والمعاني التي يحتويها⁽²⁾، واشتملت على مجموعة من الفئات الفرعية هي:

1- فئة أنواع الجرائم: وهي الفئة التي تبحث في أنواع الجرائم التي تناولتها صحف الدراسة مثل⁽³⁾:

- 1/1 جرائم ضد الممتلكات: السرقة، احتيال، تهريب، تخريب، حريق.
- 2/1 جرائم ضد الأفراد: القتل والضرب والخطف، شجارات عائلية، إساءة استخدام السلاح، حوادث مرور.
- 3/1 جرائم ضد الأسرة: الخيانة الزوجية وإهمال الأطفال، وقتل الشرف.
- 4/1 جرائم ضد الدين: الاعتداء على أماكن العبادة، ومنع عبادة وسخرية، وإساءة للرسول.
- 5/1 جرائم ضد المنشآت الحيوية: انتهاك البيئة، وصيد جائر، وتبديد ثروات.
- 6/1 جرائم ضد النظام العام: الفلتان الأمني، وعمالة، وإثارة الفتن، وإشاعة الفوضى.
- 7/1 جرائم عامة ضد الأخلاق: المخدرات، والدعارة، والتحرش الجنسي، وسفاح القربى.
- 8/1 جرائم الغش والفساد: فساد الأدوية والمواد الغذائية، والرشاوي
- 9/1 الجرائم المعلوماتية: وهي الجرائم المقصود بها اقتحام أنظمة الحاسب الآلي المملوكة للآخرين وكذلك استخدام الحاسوب لممارسة أنشطة غير قانونية⁽⁴⁾. مثل سرقة البيانات والمعلومات، ونشر وصناعة مواد إباحية، وسرقة البرامج وإجراءات التشغيل، وإتلاف بيانات ومعلومات، ومضايقة وملاحقة، وانتحال شخصية.
- 10/1 الجرائم الاقتصادية: هي مجموعة الجرائم المتصلة بالاقتصاد مثل التهرب الضريبي، وعدم تحديد التسعيرة، والتلاعب بالميزان.

(1) حسين، تحليل المضمون ، ص265

(2) المرجع السابق، ص119

(3) عبد الموجود إبراهيم، ديناميات الانحراف والجريمة: التفسيرات والقضايا والممارسة العامة (ص89)

(4) منال محمد عباس مرجع سابق، ص 158

11/1 جرائم الإهمال الوظيفي والأخطاء الطبية.

2- فئة الهدف من النشر: تهدف التعرف إلى الأهداف التي يسعى القائم بالاتصال إلى تحقيقها من وراء نشر أخبار وقضايا الجريمة في صحف الدراسة، وقد تم تقسيمها إلى:

1/2 هدف الإثارة والتشويق: وهي تهدف للتركيز على جوانب غريبة وشاذة تكسر رتابة الأشياء المألوفة في الحياة، وتخرج عن إطار النظام القيمي في المجتمع⁽¹⁾.

2/2 هدف وقائي علاجي: الوقاية من الجريمة هي عملية منع تكوين ونمو الشخصية الإجرامية وبروز سلوك مضاد للمجتمع، وذلك بإيجاد الطرق والأساليب التي من شأنها تجنب الظروف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، التي تشكل أسباباً تساعد وتسهل وتشجع على ارتكاب الجريمة⁽²⁾.

3/2 هدف الإعلام والإخبار: والمقصود هنا الاكتفاء بتقديم الخبر دون تفسير وتحليل، حيث يقتصر دور الصحيفة بالإعلام والإخبار.

3- فئة أساليب عرض المادة: تسعى هذه الفئة للتعرف إلى الأساليب المتبعة لعرض المادة، وهل تعتمد صحف الدراسة لتدعيم المادة بالتفاصيل أم تكتفي بنقلها دون تفاصيل، ومن ثم تم تقسيم هذه الفئة إلى:

1/3 عرض المادة بالتفاصيل كاملة: تقديم المادة الصحفية بتناول الجريمة منذ قيامها حتى النهاية، مع ذكر المجرم ودوافعه والضحية والطريقة والأسلوب الذي تمت به الجريمة، وصولاً لكيفية الكشف عن الجريمة.

2/3 عرض المادة دون تفاصيل: تقديم خبر عن الجريمة يتناول الإجابة عن بعض الأسئلة الستة دون تفاصيل.

3/3 عرض المادة مع بعض التفاصيل: تقديم المادة الصحفية بتقديم بعض تفاصيل الجريمة، دون الخوض في كافة التفاصيل، والمعنى تقديم المادة مع ذكر بعض أحداثها.

4/3 عرض المادة مع حلول: تقديم المادة مع إدراج حلول وبدائل للعلاج والوقاية من الجريمة.

(1) هيبية، الخبر الصحفي وتطبيقاته (ص 45)

(2) المهيدب، دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة (ص 18)

4- فئة الصفات: وهي مجموعة الصفات التي تضيفها صفح الدراسة على المجرم وتم تقسيمها إلى:

1/4 صفات البطولة: هي مجموعة من الأوصاف الإيجابية التي تطلق على المجرم مثل الشجاع القوي.

2/4 صفات منفرة: مجموعة من الأوصاف السلبية التي تطلق على المجرم كالقائل السارق لا يخاف الله.

3/4 بدون صفات: وهي تقديم المادة الصحفية بدن إضفاء أي صفة على المجرم سواء بالسلب أو الإيجاب.

5- فئة الدوافع: هي مجموعة الأسباب والعوامل التي دفعت المجرم لارتكاب الجريمة وهي:

1/5 دوافع ذاتية: وهي دوافع خاصة بالمجرم ترتبط بتركيبه الجسدي والنفسي، كالمرض العقلي أو تناول المواد الكحولية، والمخدرة وتناول العقاقير المؤثرة على العقل.

2/5 دوافع اجتماعية: وهي مجموعة من العوامل التي ترتبط بطبيعة المجرم الاجتماعية، والتي دفعته للسلوك الغير سوي، كالأسرة والأصدقاء والعادات والتقاليد مثل قتل الشرف.

3/5 دوافع سياسية: وهي مجموعة الظروف السياسية التي تعيشها الدولة التي ينتمي لها المجرم والتي تدفعه لهذا السلوك وترتبط الظروف السياسية بالحروب والإغلاق والفتن.

4/5 دوافع اقتصادية: وهي مجموعة من العوامل التي تساهم في التدهور الاقتصادي للبلاد، وتساهم في ارتفاع نسبة الجريمة مثل الفقر والبطالة وغيرها.

5/5 دوافع دينية وهي مجموعة الأسباب التي ترتبط بالتعصب للمذهب أو الديانة التي يعتنقها الجاني ويدفعه لارتكاب الجرائم.

6/5 أخرى: هي العوامل والظروف التي لم يتم إدراجها مع الظروف والعوامل السابقة.

6- فئة السمات العامة: ويطلق عليها أحياناً فئة القدرات، وهي التي تصف الخصائص الشخصية، وأهم السمات السيكلوجية، وبعض الأساليب الوصفية التي تسعى لوصف سمات الأفراد المتضمنين في الاتصال وخصائصهم⁽¹⁾.

(1) حسين، بحوث الإعلام (ص 267)

1/6 العمر الطفولة، الشباب، الرجولة، كبار السن.

- الطفولة: حتى سن أقل من 12 سنة.

- الأحداث تمتد من 12 إلى أقل من 18.

- الشباب: تمتد من 18 إلى أقل من 40.

- كبار السن: تمتد من 40 فأكثر.

2/6 النوع: ذكر-أنثى.

3/6 الجنسية: فلسطيني-عربي-أجنبي.

4/6 الحالة الاجتماعية: أعزب-متزوج.

7- فئة مدى قانونية النشر: وهذه الفئة تهدف التعرف إلى مدى قانونية نشر أخبار الجريمة في صحف الدراسة من عدمه، وقد تم تقسيمها إلى:

1/7 النشر بدون حكم قضائي: هي تلك القضايا التي تم نشرها بدون حكم قضائي صادر بحق الجاني سواء بالعفو أو العقوبة.

2/7 النشر بحكم قضائي: هي تلك القضايا التي تم نشرها مدعومة بحكم قضائي صادر من المحكمة بحق الجاني.

8- فئة المصادر الإعلامية: وهي المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها الصحف، سواء كانت مصادر الصحيفة الداخلية أو الخارجية وهي كالتالي:

1/8 المصادر الذاتية: وهي تلك المصادر التي تعتمد فيها الصحيفة على هيئة تحريرها في الحصول على الأخبار مثل المندوب والمراسل⁽¹⁾، وهما:

1/1/8 المندوب الصحفي: هو الصحفي الذي تقوم الصحيفة بتسميته لتمثيلها في جهة ما أو قطاع أو وزارة لتزويدها بالأخبار، ويكون في نفس منطقة إصدار الصحيفة⁽²⁾.

2/1/8 المراسل⁽³⁾: المراسل مندوب الجريدة أو المؤسسة الإعلامية بصفة عامة خارج المدينة التي تصدر فيها الصحيفة أو تعمل فيها المؤسسة الإعلامية، بصرف النظر إذا ما كانت هذه المدينة داخل الدولة أو دولة أخرى، وينقسم لنوعين.

(1) عبد الحميد، علم الدين، فن التحرير الصحفي لجرائد والمجلات (ص61)

(2) الدريملي، التحرير الصحفي(ص61)

(3) شلبي، الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية(ص97)

أ- المراسل الداخلي: هو مندوب الصحيفة الدائم والثابت داخل أرض الوطن أو الدولة، لكنه خارج نفس المكان الذي تصدر فيه الصحيفة أي في مدينة أخرى.
ب- المراسل الخارجي: هو الذي يعمل خارج أرض الوطن، حيث يرسل صحيفته من دولة أخرى في الخارج.

3/1/8 الكاتب: هم الكتاب الصحفيون العاملون في داخل الصحيفة.

2/8 المصادر الخارجية وتنقسم إلى:

1/2/8 وكالات الأنباء: تعمل وكالات الأنباء من خلال شبكة واسعة من المندوبين والمراسلين المنتشرين في جميع أنحاء العالم، وهي بذلك توفر للصحف كمية كبيرة من الأخبار العالمية ليس بإمكان أي صحيفة الحصول عليها بمصادرها الذاتية، وتنقسم إلى⁽¹⁾:

أ- وكالات الأنباء العالمية: هي التي تقوم بتغطية أهم العواصم والمدن الرئيسية الكبرى، ومناطق الأحداث الساخنة في العالم بشبكة واسعة من المراسلين والمكاتب، نظراً لما يكلف هذا من أموال وإمكانات لا يمكن أن تتحملها الصحف أو محطات الإذاعة وهي: رويترز، أسوشيتد برس، واليوناييتد برس انترناشونال، ووكالة الأنباء الفرنسية.

ب- وكالات أنباء خاصة: هي وكالات خاصة مملوكة لأفراد أو جماعات تعمل في بعض البلدان، وليس لها القدرة على مجارة وكالات الأنباء الوطنية، حيث إنها تخصص في الحصول على تصريحات المسؤولين من خلال مقابلات صحفية تجريها معهم حول القضايا المثارة، وكذلك الحصول على مذكرات الشخصيات التاريخية والمهمة ثم تعرضها للنشر، وهي مثل: وكالة القدس نت، وصفا.

ت- وكالات الأنباء المحلية: هي وكالات الأنباء التي تهتم بتغطية الأخبار على الصعيد المحلي للبلاد وهذا لا ينفي اهتمامها بالشئون الدولية، وتكون تابعة للنظام الرسمي في الدولة، وتعكس رأي الحكومة والتيار السياسي الذي على دفة الحكم، وفي أغلب الأحيان يكون طاقمها العامل فيها من داخل الدولة، ومن أمثلتها على الصعيد الفلسطيني وكالة وفا.

(1) أبو زيد، الخبر الصحفي، (ص107-110)

2/2/8 المواقع الإلكترونية: هي المواقع التي تنشر موادها الإخبارية والعامّة على شبكة الإنترنت،⁽¹⁾ مثل الجزيرة نت، والعربية نت.

3/2/8 الصحف المحلية والأجنبية: هي الموضوعات التي تنقلها صحف الدراسة عن صحف محلية أو عربية أو أجنبية.

4/2/8 مصادر أخرى: هي مصادر أخرى خلاف ما ذكر.

5/ 2/8 بدون: هي تلك التي لم يذكر مصدرها.

9- فئة النطاق الجغرافي: يقصد بها المنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها الجريمة وتم تقسيمها إلى:

1/9 محلية: هي الأخبار التي تقع في نفس البلد الذي تصدر فيه الصحيفة⁽²⁾، وهي الجرائم التي تقع داخل نطاق مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

2/9 عربية: هي الأخبار التي تقع في المنطقة العربية.

3/9 دولية: هي أخبار الجريمة والقضايا التي تقع خارج الدولة التي تصدر فيها الصحيفة، وخارج الدول العربية.

ب- فئات الشكل (كيف قيل): هي مجموعة الفئات التي تصف كيفية وأسلوب تقديم أو عرض المحتوى وتهتم بالإجابة على السؤال كيف قيل؟⁽³⁾ واشتملت على مجموعة من الفئات الفرعية مثل:

10- فئة الفنون الصحفية: هي الفنون الصحفية التي اعتمدت عليها الصحف الفلسطينية اليومية في عرض قضايا الجريمة، واشتملت على مجموعة من الفئات الفرعية هي:

1/10 الخبر: يعتبر من أبسط الأشكال الصحفية وهو عبارة عن تقرير يضيف دقة وموضوعية على حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة تمس أكبر عدد من القراء، وهي تنثير اهتمامهم بقدر ما تسهم في تنمية المجتمع وترقيته⁽⁴⁾.

(1) عبد الغفور، دور المصادر في بناء تحيزات التغطية الخبرية حول حصار غزة: دراسة وصفية على عينة من الصحف اليومية الفلسطينية (ص35)

(2) منصور هيبه، الخبر الصحفي وتطبيقاته (ص53)

(3) عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية (ص23)

(4) ناجي، الخبر الصحفي (ص64)

2/10 القصة الخبرية: هي التقارير الآنية السريعة عن الأحداث المهمة، وتحتوي على تفاصيل الحدث وكل جوانبه التي يلخصها خبراء الصحافة في الإجابة على الأسئلة الستة التالية: من؟ متى؟ ماذا؟ كيف؟ لماذا؟ أين؟ ولا تترك جانباً لخبر لا تجيب عنه⁽¹⁾.

3/10 التقرير: هو الفن الذي يقوم على المعلومات والمعارف حول الوقائع في سيرها وحركتها الديناميكية، ويقع ما بين الخبر والتحقيق، ولا يستوعب جميع الجوانب الرئيسية في الحدث، ويمكن أن يستوعب وصف الزمان والمكان والظروف المرتبطة بالحدث، ويسمح بإبراز الآراء الشخصية للمحرر⁽²⁾.

4/10 الحديث الصحفي: فن يقوم على الحوار بين الصحفي والشخصية أو عدة شخصيات، بهدف الحصول على أخبار أو معلومات جديدة، أو شرح وجهة نظر معينة، أو تصوير مواقف طريفة في حياة الشخصية⁽³⁾.

5/10 التحقيق: فن يشرح ويفسر ويبحث في الأسباب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية، التي تكمن وراء الخبر أو القضية أو المشكلة أو الفكرة أو الظاهرة التي يدور حولها التحقيق⁽⁴⁾.

6/10 المقال: هو إنشاء متوسط الطول يكتب نثراً عادة، ويعالج موضوعاً بعينه بطريقة بسيطة وموجزة على أن يلتزم الكاتب بحدود هذا الموضوع، ويكتب عنه من وجهة نظره هو⁽⁵⁾.

7/10 الكاريكاتير: فن ساخر يعتمد الرسم الحر والمبالغة الفنية الساخرة لنقد الظواهر الاجتماعية والسياسية، أو الشخصية التي تتال من حياة الإنسان⁽⁶⁾، وهي عملية

(1) الحتو، مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها (ص 29)

(2) أبو زيد، فن الكتابة الصحفية (ص 135-137)

(3) الدلو، فن الحديث الصحفي: وتطبيقاته العملية (ص 9)

(4) حجاب، مدخل للصحافة (ص 335)

(5) المرجع سابق، ص 290

(6) سلامة، الصحافة والكاريكاتير (ص 15-16)

تحويل الأفكار لرموز مكتوبة ومفهومة بقصد لفت الانتباه إلى الأمور المحمودة لدعمها والسلبية لمعالجتها⁽¹⁾.

11- **فئة الموقع:** هي دراسة موقع المادة موضع التحليل في الوسيلة الإعلامية، ومقارنتها بالأهمية النسبية لكل موقع، للتعرف إلى الأهمية الخاصة بكل منها⁽²⁾.

1/11 **أولى:** وهي الصفحة الأولى من الصحيفة الواجهة، وتضم أهم الأخبار إضافة للرأي السياسي (الافتتاحية)⁽³⁾.

2/11 **داخلية:** تختلف عن الصفحة الأولى بإمكانية المزوجة ما بين الخبر والموضوع، وهي تمتد بين الصفحة الأولى والأخيرة⁽⁴⁾.

3/11 **أخيرة:** وهي الصفحة الختامية لصحف الدراسة، وما تناولته من قضايا الجريمة.

12- **فئة المساحة:** هي الفئة التي تقيس الحجم المتاح من الجريدة أو المجلة أو الكتاب للمضمون موضع التحليل، حيث يشير عنصر الحجم لمدى الاهتمام بعرض الموضوع وتقديمه، بحيث كلما زادت المساحة والوقت كان ذلك دليلاً على زيادة الاهتمام⁽⁵⁾.

13- **فئة العناصر التيبوغرافية:** هي الفئة التي تبحث في الوسائل التي اتبعت لإبراز مواد الجريمة من صور أو خطوط، وإطارات، وعناوين بأنواعها المختلفة، وتم تقسيمها كالتالي:
1/13 **العناوين:** وتنقسم إلى⁽⁶⁾:

1/1/13 **العريض:** وهو العنوان الذي يكون منشوراً في الصفحات الداخلية على عرض الصفحة نظراً لأهمية الموضوع.

2/1/13 **العنوان الممتد:** هو العنوان الذي يزيد طوله عن عمود، ولا يصل لعرض الصفحة مثل العنوان العريض.

(1) الدعليج، إسهم الكاريكاتير الصحفي السعودي (ص239)

(2) حسين، تحليل المضمون، مرجع سابق، ص270

(3) الصقر، تصميم الصحيفة المطبوعة وإخراجها (ص157)

(4) الصقر، المرجع السابق، ص159

(5) حسين، بحوث الإعلام (ص269-270)

(6) الدلو، فن الحديث الصحفي: وتطبيقاته العملية (ص83-84)

3/1/13 العنوان العمودي: هو العنوان الذي ينشر على عمود واحد ويكون مقاس حرفه أكبر من مقاس حرف المتن.

2/13 الإطارات: هي مساحة منتظمة الشكل، أضلاعها فواصل وأسيجة تحيط بالموضوع تحيط بمادة مطبوعة أو على عمود أو أكثر وتفصلها عن سائر المواد⁽¹⁾.

3/13 الألوان: هي تلك التأثيرات الطباعية غير السوداء التي تكتسبها الألوان الطباعية المستخدمة في بناء وحدات الصفحة⁽²⁾.

4/13 الأرضيات: لإبراز بعض الوحدات الطباعية يستخدم المخرجون أرضيات غير بيضاء تطبع عليها الحروف أو تفرغ منها⁽³⁾.

5/13 الصور: تعد الصورة من أهم العناصر الطباعية، وذلك لقدرتها التأثيرية ومعانيها المهمة التي تحملها للقراء، وتم تقسيمها إلى⁽⁴⁾:

1/5/13 الصور الخبرية المستقلة: تتسم بتقديم خدمات إخبارية كاملة مع اعتمادها على كلمات قليلة لشرح المعاني غير الظاهرة في الصورة، وتنتشر على مساحة كبيرة.

2/5/13 الصور الموضوعية: هي تتصل بما تحمله الوحدات الطباعية من معنى وتعبر عن لحظات ووقوع الحدث.

3/5/13 الصورة الشخصية: هي الصور التي تتعلق بالشخصيات ذات العلاقة بالمادة التحريرية المنشورة، وتنتشر على عمود واحد أو عمودين.

6/13 الرسوم⁽⁵⁾: الصور التي تشمل على خطوط وبها تدرجات ظلوية خفيفة، ويتم رسم هذه الخطوط باستخدام حبر أسود قوي على ورق سطحه ناصع، لإحداث قدر عال من التباين بين الخطوط الأرضية، وهي من أقدم العناصر المستخدمة في الصحافة، وهي تشمل على:

(1) صالح، اللبان، الإخراج الصحفي (ص 276)

(2) العسكر، الإخراج الصحفي: أهميته الوظيفية واتجاهاته الحديثة (ص 66)

(3) العسكر، المرجع السابق، ص 28

(4) صالح، اللبان، الإخراج الصحفي (ص 187-257)

(5) مكي، الإخراج الصحفي الحلول الفنية لصحافة المستقبل (ص 50-54)

1/6/13 الرسوم الشخصية اليدوية: هي الرسوم اليدوية للشخصيات المتضمنة في الوحدات التحريرية المنشورة، مثل بعض الشخصيات التاريخية، أو بعض الرؤساء والمشاهير.

2/6/13 الرسوم التوضيحية: هي الرسوم التي تساعد على إيضاح المعلومات المعقدة والمطولة، أو التعبير عن الأرقام والمؤشرات المختلفة.

3/6/13 الرسوم التعبيرية: تستخدم هذه الرسوم في التأثير على القارئ بالتعبير عن الانفعالات النفسية، ومن ثم يكثر استخدامها عادة مع الموضوعات الأدبية كالقصص والشعر وصفحات الفن والجريمة.

4/6/13 الرسوم الساخرة: هي الرسوم التي تحاول أن تقدم بعض الوقائع بطريقة ساخرة تتسم بالمبالغة، وذلك لإثارة القراء تجاه الحدث، أو حشد الآراء لوجهة نظر بعينها، كما تستخدم للتفيس عن القراء بالسخرية من الأوضاع غير السوية في المجتمع.

2/3-المقابلة المقننة: وهي تفاعل لفظي منظم بين الباحث والمبحوثين للحصول على المعلومات والآراء⁽¹⁾، وهي تقوم على أسئلة محددة تحديداً دقيقاً، توجه للمبحوثين بترتيب معين وبنفس الصياغة، وقد تكون الأسئلة مفتوحة أو مقيدة، وهي أكثر ثباتاً من المقابلة غير المقننة، لأنها تتيح نوعاً من الاتفاق بين الباحثين في أسلوب التطبيق⁽²⁾، وسيتم توظيف المقابلة كأداة مساعدة لأداة تحليل المضمون للتعرف إلى الأهداف والقيم والوظائف والأسس والمعايير التي يعتمد عليها الصحفيون عند تناولهم لقضايا الجريمة.

تاسعاً-مجتمع الدراسة وعينتها:

1- مجتمع الدراسة:

1/1 مجتمع الدراسة التحليلية:

يتمثل مجتمع الدراسة في الصحف الفلسطينية اليومية الصادرة في قطاع غزة والضفة الغربية وهي:

(1) بدر، منهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي (ص184)

(2) إسماعيل، مناهج البحث الإعلامي (ص 212)

أ- **صحيفة القدس**: تأسست صحيفة القدس عام 1951م، وهي صحيفة يومية سياسية ناطقة بالعربية، أسسها محمود أبو الزلف في القدس، وكانت أول صحيفة فلسطينية تعاود الصدور بعد هزيمة 1967م، وهي الصحيفة الأقدم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعد الأكثر توزيعاً في فلسطين، حيث حصلت على نسبة 43% من ثقة الجمهور الفلسطيني، وتصدر بالقطع العادي بعرض ثمانية أعمدة، وتتراوح عدد صفحاتها ما بين 24-36 صفحة يومياً، وقد تصل أحياناً إلى 40 صفحة، ويتم طباعتها في مطبعة القدس العربية.⁽¹⁾

ب- **صحيفة الحياة الجديدة**: صحيفة يومية سياسية شاملة تصدر بفلسطين، أسسها كل من نبيل عمرو وحافظ البرغوثي عام 1995 وتوليا إدارتها العامة، وهي تعتبر لسان حال السلطة الفلسطينية، مقرها الرئيس مدينة رام الله، وكانت في البداية سياسية تصدر أسبوعياً ثم تحولت ابتداءً من تاريخ 19-8-1995 إلى صحيفة يومية، وهي تصدر بالقطع العادي بعرض ثمانية أعمدة، ويتراوح عدد صفحاتها بين 24-32 صفحة يومياً، وتصدر ملاحق بين الحين والآخر⁽²⁾، وتصدر اليوم في 20 صفحة.

ت- **صحيفة الأيام**: جريدة يومية سياسية شاملة مستقلة فلسطينية تصدر عن مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع في رام الله، ويرأس تحريرها أكرم هنية، وتعتمد في تمويلها على رأس مالها، وهي تصدر بالقطع العادي بعرض ثمانية أعمدة، ويتراوح عدد صفحاتها بين 30 صفحة يومياً، ولها عدد من الملاحق المتخصصة بالمنوعات والثقافة والرياضة والمرأة.⁽³⁾، وتصدر اليوم في 24 صفحة.

ث- **صحيفة فلسطين**: جريدة يومية سياسية شاملة، تصدر في مدينة غزة عن شركة الوسط للإعلام والنشر والمساهمة المحدودة، حصلت الصحيفة على ترخيص من وزارة الإعلام بتاريخ 16-سبتمبر 2006، ويبلغ عدد صفحاتها 32 صفحة، وهي مقربة من حركة

(1) انظر ما يلي:

- صحيفة القدس، صحيفة القدس، تعريف عام بصحيفة القدس، موقع صحيفة القدس الإلكتروني.
- أبو حشيش، الصحافة في فلسطين: النشأة .. التطور .. المستقبل (1876م-2005)، (ص 97-97)

(2) انظر إلي ما يلي:

- ويكيبيديا، "صحيفة الجديدة"، موقع ويكيبيديا.
- صحيفة الحياة الجديدة، "تعريف بصحيفة الحياة الجديدة"، موقع صحيفة الحياة الجديدة.

(3) صحيفة الأيام، تعريف بصحيفة الأيام، الموقع الإلكتروني لصحيفة الأيام.

المقاومة الإسلامية حماس، يتراوح عدد صفحاتها بين 24-28 صفحة من حجم التابلويد، وهي تصدر ثلاثة ملاحق أسبوعياً، فضلاً عن الملاحق الخاصة بالمناسبات⁽¹⁾.

2/1 مجتمع الدراسة الميدانية:

هو جميع الصحفيين العاملين في الصحف الفلسطينية اليومية، القدس والحياة الجديدة والأيام وفلسطين.

2- عينة الدراسة:

1/2 عينة الدراسة التحليلية:

أ- **عينة المصادر:** تم اختيار عينة المصادر بأسلوب المسح الشامل، وهذا يعني أن الصحف الفلسطينية اليومية الأربع التي تصدر في فلسطين ستخضع للدراسة.

ب- **العينة الزمنية:** اعتمدت الباحثة العينة العشوائية المنتظمة لاختيار أعداد الصحف المراد دراستها، بأسلوب الأسبوع الصناعي، ما يعرف بأسلوب الدورة المتكرر (السبت من الأسبوع الأول، الأحد من الأسبوع الثاني الاثنين من الأسبوع الثالث، الثلاثاء من الأسبوع الرابع...). فتكون بذلك أسبوعاً صناعياً من سبعة أيام، ولضمان البعد الزمني نفسه بين الأيام يتم اختيار المفردة الأولى من العينة اختياراً عشوائياً، ثم ترك سبع مفردات واختيار الثامنة، بحيث تكون المفردات على أبعاد زمنية ثابتة⁽²⁾، وتم اختيار الفترة الواقعة ما بين 1-9-2014 حتى 30-8-2015، بمعدل 12 شهراً، بعدد إجمالي مقداره 184 عدداً أي ما يعادل 46 عدداً من كل صحيفة على حدة، وتم اختيار الأريعاء الموافق 3-9-2014 عشوائياً، ثم اختيار الخميس 11-9، ثم الجمعة 19-9 وهكذا، حتى نهاية الفترة الزمنية.

2/2 عينة الدراسة الميدانية:

نظراً لعدم وجود أقسام خاصة بالجريمة في صحف الدراسة، ستقوم الباحثة باختيار عينة عمدية من رؤساء التحرير والبالغ عددهم 4، وعدد من الصحفيين المعنيين بمواد الجريمة بما

(1) عبد الغفور، دور المصادر في بناء تحيزات التغطية الخبرية حول حصار غزة: دراسة وصفية على عينة من الصحف اليومية الفلسطينية (ص 48)

(2) إسماعيل، مناهج البحث الإعلامي (ص 146)

يعادل أربعة صحفيين من كل صحيفة من صحف الدراسة، وعمل مقابلات مقننة معهم، وقد بلغ عدد الذين تم إجراء مقابلات معهم 19 شخصاً*، يعملون في الصحف الأربع.

عاشراً - وحدات التحليل والقياس:

أ- وحدات التحليل: اختارت الطالبة ثلاث وحدات، هي:

- **وحدة الموضوع:** وهي عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل وتتكون عادة من جملة مختصرة محددة تتضمن مجموعة الأفكار التي يحتوي عليها موضوع التحليل⁽¹⁾، وهي هنا الموضوعات التي تناولت قضايا الجريمة، وفي إطار الوحدة المذكورة تم استخدام وحدة الفكرة للتعرف على الموضوعات التي تضمنتها قضايا الجريمة في صحف الدراسة.

- **الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية:** يقصد بها الوحدة الإعلامية المتكاملة التي يقوم الباحث بتحليلها⁽²⁾ وهي كافة المواد الصحفية التي تناولت قضايا الجريمة في صحف الدراسة.

- **وحدة المساحة:** وهي مقاييس المساحة التي يقوم الباحث بحسابها عن طريق عدد السطور، أو الأعمدة أو الصفحات⁽³⁾، والسنتيمتر عمود وهي الوحدة التي استخدمتها الباحثة للتعرف على المساحة التي تحتلها قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية.

ب- أسلوب العد والقياس:

وهو نظام التسجيل الكمي المنتظم لوحدة المحتوى وفئاته ومتغيراته، ويمكن من خلاله إعادة بناء المحتوى على شكل أرقام وأعداد، تساعد في الوصول إلى نتائج كمية، وتسهم في التفسير والاستدلال، وتحقيق أهداف الدراسة⁽⁴⁾، واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة التكرار لكافة فئات الدراسة ماعدا فئة المساحة التي اعتمد السنتيمتر عمود لقياسه.

* تم مقابلة 4 رؤساء تحرير و4 مراسلين ومحررين عاملين بالصحف الفلسطينية اليومية، باستثناء صحيفة القدس 3 مراسلين.

(1) حسين، تحليل المضمون (ص79)

(2) حسين، مرجع السابق، ص81

(3) عبد الرحمن ، سالم، عبد المجيد، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية (ص24)

(4) حسين، بحوث الإعلام (ص260)

حادي عشر- إجراءات الصدق والثبات:

1-إجراءات الصدق:

يقصد باختبار صدق الأداة مدى قدرتها على أن تقيس ما تسعى الدراسة لقياسه فعلاً، بحيث تتطابق المعلومات التي تم جمعها بواسطتها مع الحقائق الموضوعية⁽¹⁾، وصدق القياس يعني تعميم نتائج البحث على مجتمع العينة أو مجتمع آخر له نفس المواقف⁽²⁾، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بما يلي:

1/1 عرض استمارة تحليل المضمون على مجموعة من المحكمين، وهم من الخبراء والمتخصصين في مجال الإعلام*.

2/1 التعريف الإجرائي لفئات تحليل المضمون بشكل واضح لا يثير التضارب والتداخل.

3/1 تحديد وحدات تحليل المضمون وأسلوب القياس الذي من خلاله تم تحويل المضمون إلى وحدات كمية، ومراعاة الدقة في التحليل، والحرص أن يكون الاستنتاج في حدود المعطيات المطروحة.

4/1 التحديد الدقيق لفئات وأدوات التحليل من نتائج الدراسة الاستكشافية.

2-إجراءات الثبات:

يعبر اختبار الثبات عن ثبات أداة جمع المعلومات للتأكد من درجة الاتساق العالية لها، بما يتيح قياس ما تقيسه من ظواهر بدرجة عالية من الدقة، والحصول على نتائج متطابقة أو متشابهة إذا تكرر استخدامها أكثر من مرة في جمع المعلومات سواء من المبحوثين أنفسهم أو من مبحوثين آخرين، أو أجراها الباحث نفسه أو باحثون آخرون⁽³⁾.

(1) حسين، بحوث الإعلام ، ص314

(2) أحمد عمر، البحث الإعلامي :مفهومه وإجراءاته ومناهجه، (ص364)

* - د/ أحمد الترك، أستاذ الصحافة والإعلام المساعد، بالجامعة الإسلامية.

- د/ طلعت عيسى، رئيس قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية.

- د/عبد القادر جرادة، أستاذ القانون الجنائي الدولي.

- د/ سعد عبد الله المشهداني، أستاذ مساعد بقسم الإعلام، جامعة تكريت.

- إياد القرا، مدير تحرير صحيفة فلسطين.

(3) حسين، بحوث الإعلام، مرجع سابق، ص 309-310

وستستخدم الباحثة في هذه الدراسة أسلوب إعادة الاختبار للتأكد من مدى صحة النتائج وثباتها، وقد بلغت نسبة العينة الخاضعة للتحليل (10.9%)، بواقع 20 عدداً من مجموع أعداد عينة الدراسة البالغ عددها (184) عدداً موزعة بالتساوي بين صحف الدراسة (الأيام*، الحياة الجديدة*، القدس*، وفلسطين*)، وذلك بعد اختيار الباحثة الشهر ثم تاريخ العدد بطريقة عشوائية عن طريق القرعة، إذ أعادت الباحثة تحليل أعداد صحف الدراسة الصادرة في 11 سبتمبر 2014، 25 يناير 2015، 18 فبراير 2015، 6 مارس 2015، 9 مايو 2015.

وانتهت الباحثة من التحليل في 17 نوفمبر 2015، ثم أعادت التحليل في 23 يناير 2016، أي بعد مرور 67 يوماً من انتهاء إجراء الدراسة التحليلية، وبعد ذلك قارنت بين نتائج التحليل، وكانت النتائج كالتالي:

صحيفة الأيام

بلغ عدد قضايا الجريمة في الأعداد التي خضعت للدراسة (40) موزعة كالتالي: الممتلكات (12)، الأفراد (5)، الأسرة (3)، الدين (0)، النظام (8)، الأخلاق (4)، الغش (2)، المعلومات (5)، الاقتصادية (0)، الإهمال الوظيفي (1).

وبإعادة الاختبار بلغ عدد القضايا (40)، موزعة كالتالي: الممتلكات (11)، الأفراد (6)، الأسرة (3)، الدين (0)، النظام (8)، الأخلاق (4)، الغش (3)، المعلومات (4)، الاقتصادية (0)، الإهمال الوظيفي (1).

وكانت النتائج كالتالي

وجود فروق بين التحليلين في قضايا الممتلكات، وهو 11-12=1

وجود فروق بين التحليلين في موضوعات جرائم الأفراد، وهو 5-6=1

وجود فروق بين التحليلين في موضوعات جرائم الغش والفساد، وهو 2-3=1

وجود فروق بين التحليلين في موضوعات جرائم المعلومات، وهو 4-5=1

ووجود اتفاق بين التحليلين في باقي القضايا بما مجموعه 36 قضية.

* الأعداد هي: 6709-6841-6865-6881-6945.

* الأعداد هي: 6593-6725-6749-6765-6829.

* الأعداد هي: 16194-16326-16350-16366-16430.

* الأعداد هي: 2626-2758-2782-2798-2862.

وبتطبيق معادلة هولستي (HOLISTI) لحساب معامل الثبات وهو⁽¹⁾:

$$\frac{n*2}{n1+n2} = \text{معامل الثبات}$$

n: عدد الوحدات المتفق عليها.

n1: عدد القضايا في التحليل الأول

n2: عدد القضايا في إعادة التحليل.

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2*36}{40+40} = 90\%$$

وباتباع نفس الأسلوب مع باقي الفئات كانت نتائج معامل الثبات كالتالي:

فئة التغطية الصحفية 100%

فئة الهدف من النشر 97.4%

فئة أساليب النشر 94.2%

فئة دافع النشر 96.3%

فئة سمات الفاعل 100%

فئة الصفات المنسوبة 93.4%

فئة قانونية النشر 100%

فئة المساحة 100%

فئة المصادر 96.4%

فئة الموقع 100%

فئة العناصر التيبوغرافية 100%

فئة الفنون الصحفية 91.3%

وهذا يعني أن معامل الثبات في تحليل مضمون صحيفة الأيام هو:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{(91.3+100+100+96.4+100+100+93.4+100+96.3+94.2+97.4+100+90)}{13} = 96.8\%$$

(1) محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية (ص425)

صحيفة القدس

وباتباع نفس الأسلوب والخطوات المتبعة في صحيفة الأيام مع صحيفة القدس لإخراج معامل الثبات لفئات التحليل المختلفة، كانت النتائج على النحو التالي:

فئة قضايا الجريمة 86.7%

فئة التغطية الصحفية 100%

فئة الهدف من النشر 95.3%

فئة أساليب النشر 95.5%

فئة دافع النشر 94.7%

فئة سمات الفاعل 100%

فئة الصفات المنسوبة 93.7%

فئة قانونية النشر 100%

فئة المساحة 100%

فئة المصادر 96.2%

فئة الموقع 100%

فئة العناصر التيبوغرافية 100%

فئة الفنون الصحفية 98.3%

وهذا يعني أن معامل الثبات في تحليل مضمون صحيفة القدس هو:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{(98.3+100+100+96.2+100+100+93.7+100+94.7+95.5+95.3+100+86.7)}{13} = 97.0\%$$

صحيفة الحياة الجديدة

وباتباع نفس الأسلوب والخطوات المتبعة في صحيفة الأيام مع صحيفة الحياة الجديدة لإخراج
معامل الثبات لفئات التحليل المختلفة، كانت النتائج على النحو التالي:

فئة قضايا الجريمة 87.3%

فئة التغطية الصحفية 100%

فئة الهدف من النشر 94.2%

فئة أساليب النشر 95.1%

فئة دافع النشر 93.1%

فئة سمات الفاعل 100%

فئة الصفات المنسوبة 92.3%

فئة قانونية النشر 100%

فئة المساحة 100%

فئة المصادر 94.3%

فئة الموقع 100%

فئة العناصر التيبوغرافية 100%

فئة الفنون الصحفية 89.7%

معامل الثبات في تحليل مضمون صحيفة الحياة الجديدة هو:

$$\%95.8 = \frac{(89.7+100+100+94.3+100+100+92.3+100+93.1+95.1+94.2+100+87.3)}{13} = \text{معامل الثبات}$$

صحيفة فلسطين

وباتباع نفس الأسلوب والخطوات المتبعة في صحيفة الأيام مع صحيفة فلسطين لإخراج معامل
الثبات لفئات التحليل المختلفة، كانت النتائج على النحو التالي:

فئة قضايا الجريمة 86.7%

فئة التغطية الصحفية 100%

فئة الهدف من النشر 93.4%

فئة أساليب النشر 91.6%

فئة دافع النشر 89.8%

فئة سمات الفاعل 100%

فئة الصفات المنسوبة 91.3%

فئة قانونية النشر 100%

فئة المساحة 100%

فئة المصادر 93.8%

فئة الموقع 100%

فئة العناصر التيبوغرافية 100%

فئة الفنون الصحفية 95.2%

وهذا يعني أن معامل الثبات لتحليل مضمون صحيفة فلسطين هو:

$$\%95.9 = \frac{(95.2+100+100+93.8+1+100+91.3+100+89.6+91.6+93.4+100+86.7)}{13} = \text{معامل الثبات}$$

$$\%96.3 = \frac{95.9+95.8+97+96.8}{4} = \text{وهذا يعني أن معامل الثبات في الدراسة}$$

وهي تشكل مستوى عالياً من الثبات في الدراسات الإعلامية⁽¹⁾.

ثاني عشر- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي جمعت استخدمت الباحثة العديد من

الأساليب الإحصائية، باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical package)

(1) عبد الحميد مرجع سابق، ص 273

(for social science)، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي استخدمت لتحليل البيانات:

1. التكرارات والنسب للتعرف على حجم قضايا الجريمة في الصحف.
2. اختبار كاي 2 (Chi Square test) للكشف عن الفروق بين التكرارات.
3. معادلة هولستي (Holsti)، لحساب الفروق بين عينتين مستقلتين.
4. معادلة نسبة الأرجحية (odd ratio) وهو يشير لمعدل حدوث حدث ما دون الآخر.

ثالث عشر-التعريفات الإجرائية للدراسة:

1- **الجريمة:** هي كل فعل أو امتناع عن فعل يقرر له القانون عقاباً، ولكل مجتمع جرائمه التي تتناسب مع ظروفه الاجتماعية (الدينية والأخلاقية والثقافية) والاقتصادية والسياسية⁽¹⁾، والجريمة هي ظاهرة ضرورية مرتبطة بالشروط الأساسية لكل حياة اجتماعية، فكل مجتمع يحتوي في حالته الطبيعية على الإجرام، بشرط أن يبلغ في كل نموذج اجتماعي حداً لا يتجاوزه⁽²⁾.

قضايا الجريمة في هذه الدراسة: هي القضايا التي تشمل كل اعتداء على أفراد أو ممتلكات أو أموال عامة أو خاصة، وهي كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة، وينتهك العرف السائد موقفاً ضرراً اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكه.

2- **المعالجة الصحفية:** يقصد بها ما تعمد صحف الدراسة إلى الترويج له من مقولات وأفكار واتجاهات تنشرها، موزعة بين فنون التحرير الصحفي المختلفة، وتعتمد في جمع مادتها على مصادر محلية أو دولية، وتحرص على إبرازها وتقديمها بطرق إخراجية معينة تتفق مع الإطار الفكري للصحيفة، وتتجه نحو تحقيق أهداف السياسة التحريرية التي ترتبط ارتباطاً واضحاً بنوعية ملكية الصحيفة، ودوريتها، وتوجهات النظام السياسي وتأثيراته السلبية والإيجابية على الحرية في المجتمع⁽³⁾، ومن ثم فالمعالجة تركز على سؤال واحد هو كيف

(1) المتبنت، البحث العلمي عن الجريمة (ص16)

(2) السمري، طلعت لطفي، وآخرين، عم اجتماع الجريمة والانحراف (ص19)

(3) فاضل، المعالجة الصحفية لأزمة فبراير بين العراق والأمم المتحدة: دراسة تحليلية لعينة من الصحف

المصرية، مجلة البحوث الإعلامية (ص247)

تعاملت الصحيفة مع تلك المعلومات والبيانات، وكيف عالجت الصحيفة الآثار والتداعيات التي ترتبت على نشر هذه البيانات والمعلومات.

رابع عشر-تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة لمقدمة وأربعة فصول وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: بعنوان الإجراءات المنهجية للدراسة، ويتناول أهم الدراسات السابقة والاستدلال على المشكلة ومشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وتساؤلاتها والإطار النظري لها، ونوع الدراسة ومنهجها وأدواتها ووحدات التحليل والقياس، وإجراءات الثبات والصدق، والتعريفات الإجرائية للدراسة.

الفصل الثاني: فتناول الصحافة والجريمة وينقسم إلى ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول: عن الجريمة أنواعها وأسبابها وتطوراتها وأثرها على المجتمعات وطرق الوقاية منها، واستعرض المبحث الثاني: الجريمة في فلسطين، وأخيراً المبحث الثالث: تناول الصحافة والجريمة وضوابط نشرها.

الفصل الثالث: يتناول سمات محتوى وشكل قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية وتم تقسيمها لأربع مباحث كالتالي: المبحث الأول: سمات محتوى قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية، والمبحث الثاني: سمات شكل قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية، أما المبحث الثالث يتناول العلاقات بين قضايا الجريمة وأهدافها وأساليبها ودوافعها وموقع النشر والعناصر التيبوغرافية المستخدمة معها، أما المبحث الرابع فتم تخصيصه لنتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الرابع: تناول مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات وتم تقسيمه إلى عدد من المباحث هي: المبحث الأول: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية، المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية، والمبحث الثالث التوصيات وقائمة المراجع والملاحق.

الفصل الثاني: الجريمة والصحافة

الفصل الثاني

الجريمة والصحافة

يتكون الفصل الثاني من ثلاثة مباحث، المبحث الأول ويهدف إلى التعرف على الجريمة والعوامل المؤدية إليها وتعريف المجرم وتصنيفاته وطرق الوقاية من الجريمة من منظور قانوني وشرعي، إضافة إلى التفسير الإسلامي للجريمة، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للحديث عن الجريمة في فلسطين وتم إيراد عدد من المسببات والعوامل الاقتصادية والسياسية التي تحيط بالمجتمع الفلسطيني وتساهم في التغيير الاجتماعي والسلوكي والقيمي، وظهر عدد من ظواهر السلبية، وإحدى هذه الظواهر هي الجريمة، كما يقدم المبحث الجريمة في فلسطين على هيئة أعداد وإحصاءات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أما المبحث الثالث فيتناول الصحافة والجريمة وضوابط نشرها، وتأثير وسائل الإعلام على الجريمة وتفشيها، واتجاهات النشر بين القبول والرفض، والتخصص في الجريمة من حيث أنواع التغطية الصحفية، والأخلاقيات المهنية والقانونية والدينية التي ينبغي الالتزام بها في الصحافة، والعلاقة بين الإعلام الأمني والمجتمع، وكيفية تسخيرها لخدمة الفرد والمجتمع.

المبحث الأول: الجريمة: أنواعها وأسبابها وتطوراتها وطرق الوقاية منها

المبحث الثاني: الجريمة في فلسطين

المبحث الثالث: الصحافة والجريمة، وضوابط نشرها

المبحث الأول:

الجريمة: أنواعها وأسبابها وتطوراتها وطرق الوقاية منها

إن الجريمة علم قائم بذاته له من الاهتمام ما حصلت عليه كافة العلوم الاجتماعية، فهو علم له نظريات ومدارس تعتمد لتفسير السلوك الإجرامي والقائمين عليه، وقد اختلفت الأفعال التي تعد جرائم من زمان لزمان ومن مكان لآخر، ولكن تبقى هناك ثوابت لا تختلف عليها المجتمعات، بل ولها تصنيفات وتعريفات اجتماعية وسياسية ونفسية واقتصادية وغيرها، وقد ارتأت الباحثة من خلال تناولها لقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية، ضرورة إلقاء الضوء على الجريمة كعلم، للتعرف عليها وعلى الأسباب والظروف التي تدفع للجريمة وسبل الوقاية منها.

أولاً - تعريف الجريمة:

إن تعريف الجريمة وعلم الإجرام ليس بالأمر السهل، حيث لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف جامع مانع لها.

شريعاً الجريمة هي: فعل ما نهى الله عنه وعصيان ما أمر الله به وإتيان فعل محرم معاقب على فعله⁽¹⁾، ومن ثم فهي المحظورات الشرعية التي زجر الله عنها بحد أو تعزير، فالجريمة إذن هي إتيان فعل محرم معاقب على فعله، أو ترك فعل محرم الترك معاقب على تركه، أو هي فعل وترك ما نصت الشريعة على تحريمه والعقاب عليه، ويتبين من تعريف الجريمة أن الفعل أو الترك لا يعتبر جريمة إلا إذا تقررت عليه عقوبة⁽²⁾.

التعريف القانوني للجريمة: هي الفعل والترك الإرادي الذي يعاقب عليه القانون، وهي الفعل غير المشروع الصادر عن إرادة جنائية يقرر القانون لمرتكبيها عقاباً، وهي كل فعل يعاقب القانون عليه، وبالتالي هناك إجماع بأن النص القانوني هو الأساس الذي يحدد طبيعة الجريمة، وهو تعريف غير كافٍ لأن ما يحرمه القانون في مجتمع ما لا يحرمه في مجتمع آخر⁽³⁾، هذا من جانب ومن الجانب الآخر هي الحالة التي تترتب على الخروج على أوامر قانون العقوبات أو نواهيها، خروجاً يستتبع العقوبة المحددة لها على فاعلها، وهذا التعريف يتسم أساساً بالشكلية

(1) أبو زهره، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي (ص 19-20)

(2) حمودة، الجريمة السياسية: دراسة مقارنة بين القوانين الوضعية والتشريع الجنائي الإسلامي (ص 33)

(3) عبد الموجود إبراهيم، ديناميات الانحراف والجريمة: التفسيرات والقضايا والممارسة العامة (ص 19)

لاعتماده في وصف فعل ما بأنه جريمة على ضرورة القيام بما ينهي عنه قانون العقوبات، أو الامتناع عما يستوجب القيام به من أفعال، فلا جريمة في الفعل مهما ترتب عليه من آثار ضارة أو مستهجنة من قبل الأفراد أو المجتمع، ما دام لا يمثل في جوهره خروجاً عن القانون⁽¹⁾.

التعريف الاجتماعي للجريمة: هي كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة، وما هو عدل في نظرها. أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة⁽²⁾.

وهناك اتفاق بين علماء الاجتماع في أن الجريمة ظاهرة اجتماعية، وأن التجريم هو حكم قيمي تصدره الجماعة ضد أفرادها الذين تتعارض تصرفاتهم مع قيمها وأفكارها، سواء عاقب القانون على ذلك أم لا، ومن ثم فلكل مجتمع نوعان من أنماط السلوك، الأول: الإيجابي مرغوب به، والثاني: سلبي غير مرغوب به، والجريمة هي الفعل المخالف لمعايير وقواعد المجتمع الذي لا تقبله غالبية أفراد الجماعة والمجتمع، بما يشمل الجرائم بتحديداتها القانوني وغير القانوني، والسبب في وجود هذه الظاهرة وجود عدد من القيم والأعراف والتقاليد والقيم الأخلاقية غير المرغوب بها لدى الغالبية، وقد يزداد الاهتمام ببعضها البعض بحيث ترتقي إلى المستوى القانوني ويبقى البعض الآخر ما دون ذلك⁽³⁾.

التعريف النفسي للجريمة: ينظر علماء النفس للسلوك الإجرامي على أنه سلوك معادٍ للمجتمع، وهو بلا شك كأى نوع آخر من أنواع السلوك الشاذ وغير السوي، ومن ثم فالشخص المجرم لا يختلف عن الشخص المريض، ومن ثم فالسلوك الإجرامي ما هو إلا نوع من السلوك المرضي الذي يحتاج للعلاج كما تحتاج الأمراض العقلية للرعاية، ومن ثم فالجريمة هي عبارة عن فعل إجرامي للتعبير عن الصراعات النفسية والاضطرابات في قوى الشخصية، يؤدي لعدم تكيفها مع النظم السائدة في المجتمع⁽⁴⁾.

مما سبق يتضح أن اختلاف التعريفات الاجتماعية والنفسية والقانونية للجريمة ما هي إلا اختلافات شكلية، ولكنها تتفق في أن الجريمة هي الفعل الذي لا يتفق مع العرف السائد في

(1) ضياء الدين، الظاهرة الإجرامية بين الفهم والتحليل (ص10)

(2) سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، (ص53)

(3) غنى ناصر حسين القرشي، علم الجريمة (ص23-24)

(4) منال محمد عباس، الانحراف والجريمة في عالم متغير (ص32)

المجتمع ويعمل على الإخلال بالمنظومة الاجتماعية، وهي الأفعال التي تؤثر سلباً على الفرد والمجتمع.

ثانياً -العوامل المؤدية للجريمة:

الجريمة هي نتاج لمجموعة مختلفة من العوامل والظروف التي قد تدفع الإنسان للجريمة، ولا يمكن القول بوجود عامل إجرامي محدد، يمكن من خلاله تفسير ظاهرة الجريمة، وهي تنقسم لعوامل داخلية تتمثل في شخص المجرم وصفاته وخصائصه العضوية والنفسية، والعوامل الخارجية وهي التي ترجع للبيئة المحيطة بالمجرم التي تؤثر بصفة مستمرة على شخصيته وتدفعه للفعل الإجرامي.

أولاً- **العوامل الداخلية:** وهي تنقسم إلى عوامل داخلية أصلية وعوامل داخلية عارضة.

1-العوامل الداخلية:

1/1 العوامل الجسمانية: وهي متعددة ومتنوعة لكن العالم لمبروز أوضح أن المجرم بالفطرة وبطبعه يتميز بعلامات تختلف عن الشخص العادي، مثل اتساع أو صغر حجم الجمجمة عن العادي، وحجم الأذن والأذرع، والمقصود بهذا العامل أن المجرم يعاني من أمراض جسدية كمرض الفقرات، السكري، وضغط الدم، والهستيريا، وأمراض الفصام التي تسبب اختلال في توازن الجسم واضطرابه مما يؤدي بالمريض لارتكاب الجرائم وأخطرها القتل⁽¹⁾.

2/1 الوراثة: أشار بعض العلماء إلى أن الوراثة تؤدي دوراً في تشكيل الفعل الإجرامي، من خلال مجموعة من الدراسات التي عمدت لفحص شجرة العائلة، أو التشابه في الجريمة بين الآباء والأبناء، والمقارنة بين الإنسان المجرم والبدائي، ودراسة التوائم، وقد وجد العلماء أن هناك عائلات لها تاريخ إجرامي متوارث ينتقل للأبناء والأحفاد⁽²⁾.

3/1 الجنس: مما لا شك فيه أن نسبة الإجراء لدى الإناث أقل منها لدى الذكور، ويعود ذلك لعدد من الأسباب هي: الناحية الجسمانية للمرأة؛ فكثير من الجرائم بحاجة لقوة بدنية مثل جرائم الإكراه والسرقة، والناحية الفسيولوجية للمرأة مثل الدورة الشهرية والحمل والولادة، وأخيراً

(1) حتاته، حماية الأمن العام ومكافحة الجريمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي(ص125)

(2) توفيق أحمد، دروس في علم الإجرام: نشأة علم الإجرام والعوامل الداخلية والخارجية مقرونا بإحصاءات

جنائية (ص34-42)

الجوانب الاجتماعية التي تجعل المرأة تشعر أن دورها ليس كالرجل وما ينعكس عليه من ضغوط معينه⁽¹⁾.

4/1 السلالة: إن اختلاف نوع الإجرام من سلالة إلى أخرى، إنما يعود للظروف البيئية المختلفة التي تحيط بها وتتحكم في إقبالها وامتاعها عن الجريمة⁽²⁾.

5/1 الأمراض العقلية والنفسية: قد يكون السلوك الإجرامي سببه خلل في النفس ونقص في العقل، وهو السلوك الناشئ عن الصراع الداخلي والتعارض مع قيم المجتمع ومصالحه، بسبب فشل الإنسان في تحقيق رغباته ومتطلباته الأساسية، ومن هنا تعتمد الدراسات النفسية لفحص الذكاء والميول والأهواء الغريزية والناحية الشعورية والعاطفية، لإيجاد العلاج المناسب لأصحاب السلوك المنحرف، والشخصية العدائية غير المتزنة وإعادة دمجها في المجتمع⁽³⁾.

6/1 السن: لكل مرحلة من مراحل العمر المختلفة ألوان من الإجرام، ففي فترة الحداثة فالجانحين الأحداث يستهونون جرائم الاعتداء على المال والإيذاء البدني، وجرائم الاعتداء على العرض، أما مرحلة النضوج والممتدة من الثامنة عشر وحتى الخامسة والعشرين فهي أشد المراحل خصوبة ليس في كم الجرائم ولكن في أنواعها، وتشمل جرائم السرقة والإجهاض وقتل الأطفال والاعتداء على العرض، أما في مراحل النضوج فنقل نسب الجرائم لتمييزها بالنضج والهدوء وكبح الإنسان لعواطفه ونزواته⁽⁴⁾.

7/1 تعاطي المسكرات والمخدرات: قد يؤدي الإدمان على الخمر والمخدرات غالباً ونتيجة للرغبة الجانحة عند أصحابها إلى صعوبات مالية نتيجة للاستهلاك المستمر للخمر والمواد المخدرة، مع ضيق الموارد المالية وعدم القدرة على العمل الذي يغطي الإنفاق، مما يسبب كثرة الجرائم التي ترتكب ضد الأموال وجرائم التشرد والدعارة، والجرائم المنافية للأخلاق العامة، كما يؤدي الإدمان لسرعة الغضب والانفعال وعدم القدرة على التركيز، والقصور عن تحمل المسؤولية⁽⁵⁾.

(1) توفيق أحمد، دروس في علم الإجرام: نشأة علم الإجرام والعوامل الداخلية والخارجية مقرونا بإحصاءات جنائية (ص48)

(2) القهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب (ص158)

(3) العاني، طوالبه، علم الإجرام والعقاب (ص51-52)

(4) عبد الله الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص 235-249)

(5) جعفر، الأحداث المنحرفون: عوامل الانحراف والمسئولية الجزائية والتدابير، (ص87)

وترى الباحثة أن العوامل الداخلية لا يمكن أن تكون هي الوحيدة التي تدفع بالإنسان إلى الجريمة دون توافر الظروف الخارجية التي تشكل البيئة الخصبة لنمو السلوك السلبي، والذي يتوفر معه الدافع للجريمة بكافة أشكالها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمذهبية.

ثانياً-العوامل الخارجية المؤدية للإجرام:

1/2 العوامل الجغرافية: أكدت الدراسات أن اختلاف الظواهر الطبيعية كالسهول والجبال والوديان يؤثر على درجة كثافة السكان، وبالتالي يؤثر على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والحضرية، وغيرها من العوامل التي تؤثر على الجريمة، لكن الظروف المناخية كان لها الاهتمام الأكبر من قبل الباحثين في بيان أثرها على الجريمة، حيث رأى عدد من الباحثين أن المناطق الحارة ترتفع فيها معدلات الجريمة دون المناطق الباردة، ففي هولندا ترتفع الجريمة في جنوبها دون شمالها، كما رأى البعض الآخر أن هناك اختلافاً في طبيعة الجرائم وأنواعها حسب طبيعة المناخ، ولكن يبقى التساؤل قائماً على مدى صحة هذه العلاقة⁽¹⁾.

2/2 العوامل الاقتصادية: لا شك أن هناك علاقة ممتدة بين الظروف الاقتصادية والإجرام، بل إن كل الجرائم بلا استثناء عرضة للتأثر بالظروف الاقتصادية زيادة أو نقصاناً، وسواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر، فالتطور الاقتصادي على سبيل المثال يؤثر على شكل وطبيعة الجرائم، فالمجتمعات الزراعية تنتشر بها جرائم تتسم بالعنف والقسوة كجرائم الضرب والقتل والحرق، بينما تنتشر في المجتمعات الصناعية جرائم تتسم بالدهاء مثل السرقة والرشوة والتزوير والتهريب، كذلك تحول المجتمعات من الزراعة للصناعة شهد تحولاً في المستوى المعيشي اقترن بارتفاع في معدلات الجريمة⁽²⁾، وفي هذا الإطار سنتناول مظهرين من المظاهر التي تربط الجريمة بالاقتصاد:

1/2-1 علاقة بعض الظواهر الاقتصادية بالجريمة كالفقر: فالفقر له علاقة مباشرة بالجريمة، فإذا وجد الشخص نفسه أمام ظروف يصعب عليه أن يهيئ لنفسه وذويه أسباب الحياة، فإنه يقع في مخالب الجريمة، ويظهر ذلك جلياً إبان الحروب والأزمات الاقتصادية⁽³⁾.

2/2-2 العوامل الاقتصادية وعلاقتها بالتنشئة والسلوك: حيث تؤدي رفاهية الأسرة واستقرارها المادي والاجتماعي إلى الصحة الجسمية والعقلية والوقاية من الأمراض، ومواصلة

(1) القهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب (ص 88-96)

(2) محمد، أبو عامر، مبادئ علم الإجرام والعقاب (ص 256-270)

(3) المرجع السابق، ص 270-275

الدراسة والتهيؤ للأدوار الوظيفية، فبعض الأسر التي تعاني من الفقر والحاجة والظروف الاقتصادية الصعبة، يعتمد الوالدان إلى تشجيع أبنائهم على العمل المبكر وإهمال الدراسة⁽¹⁾.

3/2-العوامل الاجتماعية: العوامل الاجتماعية تشمل مجموعة من العوامل التي تؤثر على الإنسان فتدفعه للجريمة، وربما تعمل على الحد منها، وهي:

1/3/2-الأسرة: هي اللبنة الأولى التي من خلالها يصلح المجتمع ويفسد، فإن كانت التربة فاسدة تحول أن يأتي الغرس فيها بطيب الثمار، فعلى سبيل المثال ترتفع معدلات الجريمة في الأسر المفككة، حيث تنعدم الرقابة والمتابعة من قبل الوالدين، كما أن الأسر التي يكون للأب أو الأم تاريخ إجرامي يكون له أثر في التنشئة غير السوية للطفل، وبعض المجتمعات التي يسود فيها الفقر تدفع بأبنائها لممارسة أنشطة تؤدي بهم في النهاية للجريمة والانحراف⁽²⁾.

2/3/2-التعليم: التعليم له الأثر الأكبر على نفس الطفل، والحياة في المدرسة لها ثلاثة جوانب قد تكون سبباً في انحراف الحدث، وهي علاقة التلميذ بمعلمه، وعلاقته بزملائه، وعلاقته بالمواد المدرسية وموضوعاتها، فلا بد من العمل على اختيار مدرّبين ومعلمين أكفاء، لأن اتصاف المعلم بالغش والكذب واللامبالاة يؤثر في سلوك الطلاب، تأثيراً سلبياً في كونه قدوة سيئة، كذلك لابد من تهيئة هذه البيئة لتكون مشجعة وداعمة للطالب، ومكتشفة للسلوك الإجرامي مبكراً ووضع الحلول والعلاج المناسب⁽³⁾.

3/3/2-المعتقدات السائدة في بعض المجتمعات: إن بعض المعتقدات تكون أساساً لتكوين ودعم الفكر الإجرامي، فعلى سبيل المثال بعض المجتمعات تحلل الجريمة وتحث عليها رغم علمها أن ذلك يتناقض مع القانون، بل تدعم وتشجع أبناءها على إتيان هذا الفعل رغم عواقبه القانونية، وذلك كجرائم الثأر والانتقام للعرض، فلا تهدأ أسرة المجني عليه حتى تنتقم من الجاني أو أحد أفراد عائلته، وتتوالى أفعال الانتقام بين الأسرتين حتى يفنى كل منهما، وكذلك قضايا الشرف والعرض التي يبيح الرجل لنفسه ما لا يبيحه للمرأة⁽⁴⁾.

(1) الحسن، علم اجتماع الجريمة، (ص83-85)

(2) توفيق، دروس في علم الإجرام: نشأة علم الإجرام والعوامل الداخلية والخارجية مقرونا بإحصاءات جنائية (ص140-148)

(3) العاني، طوالبه، علم الإجرام والعقاب (ص175-180)

(4) بهنام، المجرم تكويناً وتقويماً: الأساليب العلمية في الكشف عن مصدر الإجرام لدى المجرم (ص152)

4/3/2-الأصدقاء: يتغير الأصدقاء تبعاً لتغير المرحلة العمرية، ويتوقف تأثيرهم في شخصية الفرد على نوع وميول هؤلاء الأصدقاء، فمنهم الحسن الذي يكون عوناً ودعماً للنجاح، ومنهم السيء الذي يدفع الفرد للشر، ومن هنا كان للجماعة أثر في سلوك الفرد، وهذا التأثير يختلف تبعاً لنوع الجماعة التي ينضم لها الإنسان ومدى القدرة في التأثير عليه⁽¹⁾.

4/2 العوامل السياسية: إن الظروف السياسية لها الأثر في انتشار السلوك الإجرامي حيث ترتفع أثناء الحرب، بسبب استدعاء أرباب الأسر إلى جبهة القتال، وما قد ينجم عن ذلك من تفتت الأسر وضعف مواردها الاقتصادية، وانتشار السوق السوداء، كما تنتشر جرائم السرقة والاحتيال، وتنتشر ظاهرة تشرد الأحداث وتسولهم، وتكوين العصابات الإجرامية، هذا بالإضافة لما تخلفه العمليات الحربية من آثار نفسية وعقلية على الأفراد⁽²⁾.

5/2 العوامل الثقافية:

1/5/2 أثر وسائل الإعلام: لوسائل الإعلام دور كبير الأهمية في المجتمع وكثيراً ما تثار علاقة السلوك الإجرامي بالاطلاع على أخبار الجرائم في الصحف والمجلات، ومشاهدة أفلام الشاشة المبتذلة، وتشير الدراسات إلى أن هذه الوسائل لها دور في اكتساب الأفراد لسلوك العنف خاصة الأطفال والشباب والمراهقين نظراً لميلهم للتقليد والمحاكاة من جهة، وتعظيم الإجرام والمجرمين في المواد المتناولة من جهة أخرى⁽³⁾، وهو ما سيتم الحديث عنه بالتفصيل في المبحث التالي.

2/5/2 أثر الدين: اختلف علماء الإجرام في أثر الدين على الظاهرة الإجرامية، فمنهم من يرى الدين من الظواهر التي تقلل من الإجرام، ومنهم من اعتبره أحد العوامل التي تساهم في زيادة الظاهرة الإجرامية، لكن الحقيقة أن الإيمان بالكتب السماوية تجعل الفرد أكثر اتباعاً لأمر الترغيب، وأكثر خوفاً وخشية لأمر التهيب التي نادى بها الأنبياء والرسل⁽⁴⁾.

ترى الباحثة أن دراسة الظروف الخارجية للمجرم هي أكبر دليل على الكم الهائل من العنف المنتشر في العالم اليوم، والمتولد من الظروف السابقة مجتمعة ومنفردة، ولعل دراسة الظروف السابقة يمكن أن تساهم في الوقوف على العوامل الحقيقية لانتشار الجريمة في العالم

(1) الوريكات، أصول علم الإجرام والعقاب (ص 248-249)

(2) عبد الخالق، رمضان، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية،(ص106)

(3) جهاد، حمودة، مبادئ علمي الإجرام والعقاب، (ص185-187)

(4) المرجع السابق ، ص 192-193

بالرغم، من التطور التكنولوجي الهائل وتوافر الإمكانيات والموارد الهائلة، ولعل العوامل الخارجية واختلافها من مكان لآخر دليل على اختلاف أنواع الجريمة وأسبابها.

ثالثاً - التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي:

انتهج الإسلام منهجاً منفرداً في فهمه وتفسيره للجريمة أساسه معرفة الخالق، جلّت قدرته وحقيقة الإنسان ومكوناته، ولقد حرص الإسلام على بيان أن الأصل في الإنسان الفطرة السليمة المطبوعة على حب الخير، وتعد الجريمة الوسيلة الأساسية لإفساد ما أحسن الله خلقه⁽¹⁾، وتعرف الجرائم في الشريعة الإسلامية بأنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير، والمحظورات هي إتيان فعل منهي عنه أو ترك فعل مأمور به⁽²⁾، وتتفق الشريعة تمام الاتفاق مع القوانين الوضعية الحديثة في التعريف، بأنها أعمال يحرمها القانون، أو الامتناع عن أعمال يقضي بها، وبالتالي الجريمة هي الخروج عن التقاليد والأعراف⁽³⁾، ولكن الشريعة الإسلامية تختلف في رؤيتها للأخلاق، فالفقهاء المسلمون تتصف الأخلاق عندهم بصياغة متكاملة توحد بين الإيمان والمعاملات والعبادات وكافة أنواع السلوك.

ويظهر ذلك جلياً في الأساسيات التي قامت عليها ولم تتغير منذ أن أوحى بها للرسول الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، فالشريعة الإسلامية جاءت لحفظ كيان الأمة، ودفع المضار، وحماية الأصول الخمسة التي يقوم عليها المجتمع الصالح وهي، الدين والنفس والمال والعقل والنسل⁽⁴⁾، وهي الأمور التي أصبح العالم اليوم يتعامل معها بشيء من النسبية مع اختلاف التقدير بين كل فترة وأخرى، فبعض القوانين والمجتمعات تهتم بالنفس والمال مقابل التنازل عن النسل بالسماح بعمليات الإجهاض وتحديد النسل في بعض الدول، بحيث لا يتجاوز طفل لكل أسرة، والبعض يتنازل عن الدين مقابل المال، وذلك من خلال الدعوة لعلمانية الدولة واقتصار الدين على المؤسسات الدينية.

(1) ضياء الدين، الظاهرة الإجرامية بين الفهم والتحليل: دراسة نفسية قانونية للجريمة (ص454-455)

(2) الماوردي، لأحكام السلطانية، (ص22)

(3) رجب، أخبار الجريمة من منظور إسلامي، مجلة المسلم المعاصر (العدد 51 و52/ص213)

(4) شفيق، الجريمة والمجتمع (ص182)

والمفهوم الإسلامي هو عكس المفهوم الأوروبي الذي يرى أن الأخلاق يمكن أن تتخذ أوجهاً مختلفة وتتنوع تبعاً لذلك، وهو ما يسمى نظرية النسبة والتناسب، فتأخذ الأخلاق شكل الإزدواجية والانقسام، وبالتالي الجرائم لا تختلف من زمان لزمان⁽¹⁾.

رابعاً - تصنيفات الجريمة:

تتنوع الجريمة وتنقسم إلى مجموعة من الأقسام المختلفة شأنها شأن كافة العلوم الإنسانية، فقد تقع على النفس بالقتل، أو التعدي على هذه النفس بالإيذاء الجسدي والنفسي، وقد تقع الجريمة على المال كالسرقة والاحتيال وخيانة الأمانة، وقد تقع على العرض كجرائم الاغتصاب والأعمال المنافية للحياء، والجريمة باعتبارها إحدى أقسام علم الجريمة كان لها الحظ من التنوع والتقسيم باختلاف المقاصد والعقوبات، أو باختلاف الطبيعة والتخصص، وهي كالتالي:

1- أنواع الجرائم وفق جسامتها: وتنقسم إلى جنایات وجنح ومخالفات، وذلك وفق العقوبة المقررة لكل نوع، وما يعتبر جنایات في وقت من الأوقات يصبح جنحة ومخالفة في وقت آخر⁽²⁾.

2- أنواع الجريمة وفق تعمدتها، والمقصود بها درجة التعمد للجاني، وتنقسم إلى نوعين⁽³⁾:

الجريمة العمدية: وهي التي يتعمد الجاني ارتكابها، ويتوفر فيها القصد الجنائي.

الجريمة غير العمدية: وهي التي لا يتوافر فيها القصد الجنائي مثل القتل الخطأ.

3- أنواع الجريمة وفق طريقة ارتكابها: تنقسم إلى نوعين هما⁽⁴⁾:

الجرائم الإيجابية: وهي التي تتم بإتيان فعل منهي عنه، وذلك كالقتل والسرقة وشرب الخمر.

والجريمة السلبية: هي التي تتم نتيجة للامتناع عن إتيان فعل مأمور به، وذلك كالأم التي تمتنع عن إرضاع طفلها قاصدة قتله، أو كالامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم.

(1) العاني، طوالبه، علم الإجرام والعقاب (ص102-103)

(2) شفيق، الجريمة والمجتمع (ص18)

(3) المرجع السابق، ص19

(4) أبو الفتوح، لجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية: نظرة في المعنى والمحتوى، مجلة العلوم القانونية

والاقتصادية (ص22-23)

4- أنواع الجريمة من الأثر الاجتماعي: التصنيفات الاجتماعية للجريمة هي الأقرب لموضوع الدراسة وأهدافها وطبيعتها، وتم تقسيمها إلى أنواع عدة، هي⁽¹⁾:

- أ- جرائم ضد الممتلكات: مثل السرقة والحرق المتعمد، وتسميم الماشية.
- ب- جرائم ضد الأفراد: كالقتل والضرب وهتك العرض.
- ت- جرائم ضد النظام العام: كجرائم أمن الدولة وإشاعة الفوضى والتخريب.
- ث- جرائم ضد الأسرة: مثل الخيانة الزوجية وإهمال الأطفال.
- ج- جرائم ضد الدين: كالاعتداء على أماكن العبادة.
- ح- جرائم عامة ضد الأخلاق: كالأفعال الفاضحة والخادشة للحياء العام.
- خ- جرائم ضد المصادر الحيوية: مثل الصيد في غير موسمه، وتبديد ثروات المجتمع.
- د- الجرائم المعلوماتية: وهي الجرائم المقصود بها اقتحام أنظمة الحاسب الآلي المملوكة للآخرين، وكذلك استخدام الحاسوب لممارسة أنشطة غير قانونية⁽²⁾.

تعريف المجرم:

أولاً- المفهوم القانوني للمجرم: هو من أتى فعلاً يعد في نظر القانون جريمة، سواء كان هذا الفعل إيجابياً أو سلبياً، وصدر ضده حكماً قضائياً باتاً أو مبرماً بإدانته⁽³⁾.
ومن هذا التعريف يتبين ضرورة توفر شرطين لكي يعد الشخص مجرمًا من الجهة القانونية، وهي⁽⁴⁾:

1- أن يرتكب الشخص واقعة أو فعلاً (أو الامتناع عن فعل) يعد جريمة وفقاً للنص القانوني، فلا جريمة إلا بنص قانوني.

2- ثبوت إدانته أمام المحكمة بارتكاب الجريمة، فلا بد من إدانته أمام القضاء، فالقاعدة الأساسية في التشريعات الجزائية تقضي بأن الأصل في الإنسان براءته من التهمة المسندة إليه، إلى أن يتم إدانته بحكم قضائي قطعي.

(1) عبد الموجود إبراهيم، ديناميات الانحراف والجريمة: التفسيرات والقضايا والممارسة العامة (ص 89)

(2) عباس، الانحراف والجريمة في عالم متغير (ص 158)

(3) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص 56)

(4) المرجع السابق، ص 56

ثانياً- مفهوم المجرم في علم الإجرام: المجرم في نظر علماء الإجرام هو الشخص الذي يرتكب جريمة ينص عليها القانون، وهم بذلك لا يتقيدون بالتعريف القانوني الضيق للمجرم، الذي يشترط ثبوت إدانته بحكم قضائي، فعلماء الإجرام يكتفون بارتكاب الشخص فعلاً مخالفاً للقانون لاعتبار الشخص مجرماً⁽¹⁾.

أنواع المجرمين⁽²⁾:

تم تصنيف المجرمين حسب مستواهم العلمي إلى المجرم الجاهل والمجرم المتعلم، وحسب منهجهم إلى المجرم العام والمجرم المتخصص، وحسب طبيعة الجريمة إلى المجرم العام والمجرم المحلي والمجرم العالمي، وحسب العمل للمجرم العامل والعاطل، ويقسمهم آخرون إلى مجرمين بالصدفة ومجرمين بالعاطفة، ومجرمين بالعادة، ومجرمين محترفين في عقولهم، وفيما يلي تقديم مبسط لهذه الأنواع:

1- المجرم بالصدفة: ويرجع إجرامه في الغالب لعوامل خارجية أو بيئية متصلة بالوسط الاجتماعي والبيئي الذي يعيش فيه ، وقد أوجد العلماء مجموعة من الصفات التي تميز بعضهم وهي ضعف الملكات الذكائية، وقلة الحساسية، وضحالة الثقافة العامة، والمجرم بالصدفة هو المجرم الذي يتكون منه السواد الأعظم من المجرمين، وهم يقتربون من النماذج البشرية السوية في المجتمع، ولكن بعض العلماء ينكرون وجود المجرم بالصدفة على أساس أن المجرمين جميعاً لديهم استعداد فطري للجريمة، ولكن الصدفة تظهره وتكشف عنه، ولكن رغم أن هذه النسبة تشكل الطائفة الأعلى، إلا أن العلماء لا يزالون عاجزين أمامها من حيث التنبؤ بسلوكهم، وصعوبة علاجهم ومقاومة اتجاهاتهم المنحرفة.

2- المجرم العاطفي: المجرم العاطفي ينتشبه مع المجرم بالصدفة إلى الحد الذي حذا بالبعض إلى اعتباره نموذجاً مخصصاً للمجرم بالصدفة، إذ يقع كليهما في الجريمة بالصدفة، على أثر ظرف خارجي واستثنائي، فالطبع الشاذ أحد أسباب إجرام كل منهما، ومن أمثلة المجرمين بالعاطفة، القتل بدافع الحب، الغيرة والكراهية، والغضب والتعصب الديني، وصعوبة علاج هذه الطائفة يكمن في اعتبارها جزءاً من المجرمين بالصدفة، ونتيجة لتوفر الأسلحة وانتشارها وسهولة الحصول عليها؛ إضافة لتساهل القضاة بأحكام البراءة والإدانة البسيطة، في حين أن عقاب هؤلاء المجرمين يمنعهم من العودة للجريمة مرة أخرى.

(1) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص58)

(2) محمد، أبو عامر، مبادئ علم الإجرام والعقاب (ص33-34)

3- المجرم المعتاد: هؤلاء يرتكبون جرائمهم تحت تأثير سلوكهم السابق، إذ من المعروف أن الإنسان حينما يخطئ للمرة الأولى يكون من السهل عليه تكرار الخطأ، لأنه سرعان ما تتبدد المقاومة النفسية لديه، ويرى علماء الإجرام أن هؤلاء المجرمين أكثر خطورة من النوع السابق، رغم أن جرائمهم قد تكون أقل عدداً أو خطورة، ويرجع ذلك لطبيعتها التي تشكل مصدراً دائماً للإجرام، ويختلف المجرم المعتاد عن المجرم المحترف كون الأول لا يعتبر الإجرام مهنة ومصدراً للرزق، ويرى علماء الإجرام أن العقوبة المشددة هي السبيل لعودة الرادع النفسي لهذه الطائفة وعدم العودة للإجرام⁽¹⁾.

4- المجرم المحترف: وهو المجرم الذي يتخذ من الإجرام مهنة وحرفة، وهو يشكل أخطر الأنواع وقد يظل المجرم يعمل منفرداً وقد يؤسس عصابة إجرامية صغيرة أو كبيرة، وما يميز هذه الفئة أمر من اثنين الكشف عن هويتهم واتجاهاتهم الإجرامية في الوسط المحيط بهم، أو إخفاء هويتهم عن طريق الأوراق المزيفة، أو استخدام لغة خاصة مع عصابته.

نظرية المسؤولية الجنائية:

من الأمور الأساسية المرتبطة بالخروج عن القانون تحديد المسؤولية الجنائية، مما يعني نسبة الجريمة لفاعل يكون مسئول عنها.

وأشارت الدراسات والأبحاث المتخصصة في علم الاجتماع الجنائي إلى أن المسؤولية الجنائية أخذت ثلاثة مسارات في تطورها في المجتمعات القديمة والحديثة، تتلخص في الآتي⁽²⁾:

الأول: المسؤولية غير الموجهة: وتؤكد أن الشخص المسئول عن الجريمة ليس بالضرورة هو مرتكبها، حتى وإن أصقت به؛ فالعقوبة قد تطال أشخاصاً آخرين ليس لهم علاقة بها.

الثاني: المسؤولية الجماعية: وترى أن الجماعة وبالتالي المجتمع مسئول عن سلوك كل فرد من أفرادها، وقد سادت هذه الفكرة عند الأمم القديمة، ولا تزال بقاياها موجودة في بعض المجتمعات كما هو الحال في ظاهرة الثأر، وترتبط هذه المسؤولية بفكرة القصاص الجمعي، وهي تحسين دور المجتمع والجماعة في الإشراف على سلوك أفرادها، حتى لا يتعرض كله للضرر من جراء ارتكاب أفرادها للجريمة.

(1) جرادة، الجريمة: تأصيلاً ومكافحة، دراسة تحليلية للعلوم الإجرامية (ص74)

(2) القرشي، علم الجريمة (ص83)

الثالث: المسؤولية الفردية: وهي المسؤولية التي لا تتعدى الشخص الذي ارتكب الجريمة، وهي القاعدة السائدة في معظم المجتمعات.

وكشف علماء الإنسان والمتخصصون في علم الاجتماع الجنائي، أن القوانين الوضعية في العصور الوسطى وما قبل الثورة الفرنسية جعلت الإنسان والحيوان والجماد محلاً للمسئولية الجنائية، وكان الجماد يعاقب كالإنسان، وكان الإنسان مسؤولاً عن عمله سواء كان رجلاً أو طفلاً، وكانت الأفعال الإجرامية لا تعين قبل تحريها، ولا يعلم بها الناس قبل معاقبتهم عليها، والقضاة أحرار في اختيارها وتقديرها دون قيد أو شرط. والمسئولية الجنائية لم يمهد لها بصورتها الحديثة إلا في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر على يد الفلاسفة الذين نادوا بالإصلاح، ولاقت دعواتهم استجابة لدى مشرعي الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، حينما أقروا مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، وألغوا كافة أنواع التعذيب، وحددوا سلطة القضاة وحريتهم في اختيار العقوبات وتقديرها، وأكدوا مبدأ شخصية العقوبة، فالأب ليس مسؤولاً عن فعل الابن، ولا الابن عن فعل أبيه، ودعوا الناس للمساواة في العقوبات والى عقاب غير ذوي الأهلية الجنائية، وتحديد سن التمييز والإدراك للصغار، وأوضحوا أسباب الإباحة وموانع العقاب، وعملوا بالمبدأ القانوني أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بالنص القانوني، وأن لا عقوبة إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون.⁽¹⁾

ولكي تثبت المسؤولية الجنائية فعلى القاضي أن يثبت من أمرين، الأول: أن الجاني أهل للمسئولية الجنائية، وذلك أن يكون متمتعاً بالإرادة والتمييز، حراً في اختياره، واعياً لدلالة أفعاله في وقت ارتكاب الجريمة، الثاني: أن الجريمة لم ترتكب تحت الإكراه أو لوجود أسباب الإباحة (كالدفاع الشرعي واستعمال الحق، وأداء الواجب) وإذا توافرت هذه العناصر أصبح توقيع العقوبة قانونياً⁽²⁾.

وقاية المجتمع من الانحراف والجريمة:

الاهتمام بمسئولية المجتمع عن الجريمة، لم يأتِ إلا بعد أن تولت الدولة بمختلف أجهزتها تنظيم مسؤولية الأفراد والإشراف على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وانصراف علماء القانون والاجتماع وعلماء النفس للبحث عن أسبابها، ومن ثم توصلوا لنتيجة مفادها أن المجتمع يتحمل المسؤولية إلى جانب الفرد في انتشار هذه الظاهرة، فلا يمكن لوم

(1) القرشي، المرجع السابق، 89-91

(2) عبد الخالق، رمضان، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية (ص188-189)

السارق ومعاقبته إن كان يهدف إلى إعالة أسرته، ولا يمكن لوم القاتل إن كانت الأجهزة المختصة قصرت في منحه حقوقه لتحقيق العدالة⁽¹⁾.

إن مكافحة الجرائم والوقاية منها لا تنفصل عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع، وهي تعكس مدى مرونة القواعد التي تقوم عليها، وتعبر عن القيم الإنسانية والبناء الحضاري الذي يتعين أن يكون بعيداً عن عوامل الفساد والاضطراب، والسياسة الوقائية في مكافحة الجريمة تقوم على عنصرين أساسيين، الأول: يتمثل في السياسة الوقائية العامة المقصود بها مجموعة البرامج والخطط التي تعتمدها السلطات والهيئات المتخصصة، ومن شأنها القضاء على العوامل المهيئة للجريمة والسلوك المنحرف، والثاني: يتمثل في السياسة الوقائية الخاصة بالأفراد ومن شأنها حمايتهم حتى لا يصبحوا هدفاً للاعتداء أو أن يكونوا ضحايا محتملين للأهداف الإجرامية⁽²⁾.

وتصنف منشورات الأمم المتحدة والصحة العالمية الإجراءات الوقائية من السلوك الإجرامي إلى ثلاثة درجات، وذلك على النحو التالي⁽³⁾:

أ- الوقاية من الدرجة الأولى: والوقاية هنا تعني توفير السبل النفسية والاجتماعية الكفيلة بتحسين الأفراد ضد الجريمة، وهنا لا بد من التحديد الدقيق للأفراد الذين لا يعتبرون الجماعة إطاراً مرجعياً ويحملون توجهات معادية للمجتمع ونظمه، وتحديد مجموعة العوامل التي دفعتهم لذلك بهدف العمل على احتوائهم.

ب- الوقاية من الدرجة الثانية: وهي المرحلة التي يقصد بها التدخل في المراحل المبكرة على نحو يحول دون تورط الأفراد في مستويات أعمق من انتهاك النظام والقانون، وفي سبيل ذلك يقوم الباحثون بإجراء مسح ميدانية لتحديد الجرائم والمخالفات التي لم تقع تحت أنظار السلطات الرسمية، ومن ثم الوقوف على ملامسات الجرائم وظروفها ووضع خطط لمكافحتها، علماً بأن الجهود التي تقام لرعاية وإصلاح الأحداث تندرج ضمن هذه القائمة.

ت- الوقاية من الدرجة الثالثة: وهذه المرحلة تعني التدخل بعد وقوع الجريمة، وهنا المقصود العقوبات المقررة من قبل النظام الشرطي والقانوني، الصادر بحق الأفراد المتورطين في أي نوع من أنواع الجرائم، والمقصود بالوقاية هي وقاية الفرد من مزيد من التدهور البدني والنفسي والأخلاقي من جهة، والوقاية من احتمال الزيادة والتنوع في الأعمال الإجرامية لهذا الشخص.

(1) جعفر، داء الجريمة: سياسة الوقاية والعلاج (ص 203)

(2) المرجع السابق، ص 209

(3) الجريسي، علم النفس الجنائي (ص 183-186)

إجراءات الوقاية من الجريمة والانحراف:

الوقاية من الجريمة هي عملية منع تكوين ونمو الشخصية الإجرامية، وبروز سلوك مضاد للمجتمع، وذلك بإيجاد الطرق والأساليب والبرامج التي تحددها الدولة (أفراد، ومؤسسات رسمية وغير رسمية)، التي من شأنها تجنب الظروف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل أسباباً تساعد وتسهل وتشجع على ارتكاب الجريمة⁽¹⁾، وهذه مجموعة من الأساليب الوقائية:

1- ضرورة توفير العمل لجميع المواطنين بصورة عامة والمجرمين ما بعد الإصلاح، من خلال تنفيذ المشاريع العمرانية والصناعية والزراعية، إضافة لزيادة المرتبات والأجور زيادة تتفق مع الزيادة في الأسعار والمعيشة⁽²⁾.

2- قيام المؤسسات الاجتماعية كالسجون ومؤسسات الإصلاح الاجتماعي بدورها في تنمية المجتمع وإصلاحه من الجريمة، وإعادة تأهيل المجرمين ليعودوا أسوياء ويتم إعادة دمجمهم في المجتمع.

3- ينبغي الاهتمام بالعائلة وتوجيهها لاستخدام أساليب التربية السليمة وحماية أبنائها من صعوبات الحياة وتقلباتها، وهناك العديد من المؤسسات التي يمكن أن تساهم في ذلك، مثل⁽³⁾:

1/3 المؤسسات الإعلامية التي ينبغي عليها استحداث برامج جديدة حول رعاية الأسرة، والتحذير من أصدقاء السوء، والتأثير السلبي للمخدرات والرذيلة على الفرد والمجتمع، وتعمل على توعية المجتمع.

2/3 المدارس والمعاهد والكليات والمساجد التي تساهم في تربية النشء الجديد، وتنمي لديه القيم والممارسات الإيجابية.

4- الاكتشاف المبكر للجنوح والجريمة من خلال الأداء السليم للمؤسسات المختلفة في الدولة خاصة تلك المسؤولة عن المراحل التعليمية المختلفة⁽⁴⁾.

(1) المهديب، " دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة (ص 18)

(2) الحسن، علم اجتماع الجريمة (ص 210)

(3) المرجع السابق، ص 211-212

(4) الجريسي، علم النفس الجنائي (ص187)

5- إعادة تنظيم الشرطة لتكون أكثر فاعلية، إضافة لتطوير الأجهزة القضائية للبت بسرعة في قضايا الجريمة دون تأخير⁽¹⁾.

6- إيجاد منظومة دقيقة للعمل والإشراف والرقابة الواعية على السلوك الشخصي والوظيفي للعاملين، إضافة لتوفير البيئة الصحية والاجتماعية السليمة للأداء الوظيفي، والإيفاء بكامل حقوقهم مع مراعاة ألا تقل عن الحد الذي يكفل المعيشة اللائقة وعدم حرمانهم من الترفيات والإجازات وكافة حقوقهم⁽²⁾.

التصور الإسلامي للوقاية من الجريمة:

ترى التشريعات الحديثة أن الجريمة تمثل خرقاً لناموس الاجتماع، لذا عمدت لتغليب حق المجتمع على الفرد، فالشريعة الإسلامية مزجت بين حق الفرد والمجتمع، فمن قتل شخصاً كأنما قتل الناس جميعاً⁽³⁾، كما أن الشريعة الإسلامية كان لها السبق في تقرير التدابير الوقائية، وتقوم السياسة الجنائية الإسلامية في مواجهة الجريمة على المنهج الوقائي، والذي يمثل الخط الأعرض والأهم في معالجة الجريمة وأسبابها، وتنقسم الأساليب الوقائية ثلاثة أنواع هي⁽⁴⁾:

أ- التدابير الجزرية: وهي المتمثلة في العقوبات في كافة صورها، ويندرج تحتها كل من ارتكب جريمة، وهي تدابير لا بد أن تصدر من متخصص.

ب- التدابير الاحترازية: وهي تختص بذوي الخطورة الإجرامية، بهدف درء خطورتهم عن المجتمع، ولا بد أن تصدر من مختص، كالعلاج السلوكي والنفسي لمنحرفي السلوك.

ت- التدابير الوقائية: وهي مجموعة من الأحكام تخاطب أفراد المجتمع، وتهدف للحيلولة دون نشوء الشخصية الإجرامية.

ومن المعلوم أن التدابير الوقائية في الإسلام لمنع الجريمة تمت على مرحلتين، هما:

(1) المهيدب، دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة (ص48)

(2) نشأت، إبراهيم، علم الاجتماع الجنائي، (ص92-94)

(3) أبو زهرة، العقوبة في الشريعة الإسلامية (ص55)

(4) الجريسي، علم النفس الجنائي (ص200-201)

أولاً- العمل على إصلاح وتهذيب الفرد المسلم:

1- الصياغة الأخلاقية الموحدة: حيث يقيم الإسلام قواعده الأخلاقية في اتجاه الإنسان، على أساس أنه الغاية في التكوين وليس وسيلة كما يراها البعض يستخدمها لتحقيق الغايات، لذلك لابد من إيجاد الذات الإنسانية المستقلة بحريتها، ولتحقيق ذلك يحرص الإسلام على إيجاد التناسب بين مجموع الذوات الإنسانية مهما اختلفوا، ودمجهم تحت مجتمع واحد يطور حاجاتهم الإنسانية، ويهذبها ويوجهها برباط أخلاقي مؤثر وفعال⁽¹⁾.

2- تربية الضمير الديني لدى الفرد: وقد عنى الإسلام العناية الكاملة بتربية الضمير الإنساني، وقد جعلت الشريعة الإسلامية طريقتان لإصلاح الضمير هما الترغيب في التوبة، والترهيب من عقاب الآخرة⁽²⁾، قال تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَىٰ ۗ ﴾⁽³⁾، وتتمثل أهمية الضمير الإنساني في إثبات الجريمة فالشخص كان يأخذ ولده ليقوم عليه الحد، والضمير يشعر الفرد بالندم على ما اقترفت يده، ويشعر أن ما حل به هو عقوبة الرب⁽⁴⁾.

3- التوبة: المجتمع الإسلامي قام على ركيزتين أساسيتين، هما الدعوة للفضيلة والستر، ولذلك فتح للعصاة والمذنبين باب التوبة، ولم يجعل اليأس طريقاً لقلوب العصاة ونفوسهم⁽⁵⁾، قال تعالى ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾⁽⁶⁾.

4- تشريع العبادات: إن العبادات ظاهرها علاقة الفرد بربه، لكن هي في معناها تربية الضمير الاجتماعي، وتحقيق التكافل الاجتماعي المنبعث من النفس، وهي الأساس فيما تحدثنا عنه سابقاً من تربية الضمير وتهذيب النفس، وإذا ما تعمقنا في فهمها فالصلاة هي مانعة لكل منكر لا تعرفه العقول السليمة، ومن لم تنهه صلواته عن الفحشاء والمنكر فهي مصدر عقاب لصاحبها، والصوم وما يحمله من تألف بين أفراد المجتمع في الشدة

(1) العاني، طوالبة، علم الإجرام والعقاب (ص 102 - 103)

(2) يوسف، الوقاية من الجريمة المفاهيم والوسائل"، حوليات كلية الآداب (مج28/ص97).

(3) سورة الأعلى: الآية 9].

(4) أبو زهري، العقوبة في الشريعة الإسلامية (ص30)

(5) الشمري، مباحث في علم الاجتماع الإسلامي، (ص129)

(6) سورة الزمر: الآية 53]

والرخاء، وأخيراً وليس آخراً الكفارة، والمقصود منها أن التقصير في العبادات هو تقصير اجتماعي لا يزيله إلا تعاون اجتماعي يسد النقص⁽¹⁾.

5- تنظيم المعاملات: والمقصود هنا المعاملات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فالدين الإسلامي دين متكامل عمد لإرساء دولة بكافة مقوماتها، وهو يعمد لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس خاصة في نظامه الاقتصادي، حتى لا تتفاوت الطبقات تفاوتاً يؤدي للجريمة، ويتزعزع بنيان المجتمع واستقراره⁽²⁾.

ثانياً - تشريع العقوبات⁽³⁾:

إن كافة الأساليب التي شرعها الإسلام لمكافحة الجريمة والوقاية منها، كانت لحماية المجتمع، وإعطاء السلطة كاملة لولي الأمر لملاحقة المجرمين، وتمثل في:

1/1 الكفارة: للقتل شبه العمد والقتل الخطأ، وتكون بعنق رقبة مؤمنة وصيام شهرين متتابعين.

2/1 الحدود: وهي العقوبات المقررة شرعاً في كتاب الله وسنة رسوله، والنص الشرعي يقرر نوع العقوبة ومقدارها، وهي حد الزنا وحد الحرابة، وحد السرقة، وحد الفذف، وجريمة شرب الخمر والخروج على الحاكم(البغي).

3/1 التعزير: يوقعها ولي الأمر كجزاء وتأديب لذنوب لم تشرع فيها الحدود، وهي كافة الأفعال المحرمة شرعاً، بنص صريح وتطبيقاً لمبدأ عام، ولم تشرع لها عقوبة في القرآن والسنة.

4/1 القصاص: وهي مقررة لجرائم الاعتداء على الحياة وسلامة الجسد، وتقوم على المساواة بين الجرم والعقوبة، والميزة فيه أن الجاني يشعر أن ما ينتظره مثل ما عمله، كما يشفي غيظ المجني عليه⁽⁴⁾.

5/1 الدية: مقدار من المال يدفعه الجاني للمجني عليه، أو ولي الدم، والدية مقررة للقتل الخطأ⁽⁵⁾.

(1) أبو زهرة، التكافل الاجتماعي في الإسلام (ص 13-14)

(2) الشمري، مباحث في علم الاجتماع الإسلامي (ص 140)

(3) جرادة، الجريمة: تأصيلاً ومكافحة، دراسة تحليلية للعلوم الإجرامية (ص 351-354)

(4) أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي (ص 308-310)

(5) المرجع سابق، ص 508

المبحث الثاني:

الجريمة في فلسطين

تحدثنا في المبحث الأول عن العوامل المؤدية للجريمة، وفي هذا المبحث سنركز على عاملين؛ العامل الاقتصادي والسياسي نظراً للطبيعة الخاصة للمجتمع الفلسطيني الذي يختلف عن الكثير من المجتمعات، فهو حالة من الاحتلال مع حالة من الحكم الذاتي وحالة من الانقسامات الداخلية، وجميعها ساهمت في إيجاد منظومة غير مستقرة، أثرت سلباً على الأمن والاستقرار الاجتماعي.

أولاً-العوامل الاقتصادية السلبية للمجتمع الفلسطيني:

العوامل الاقتصادية السلبية عديدة ومتنوعة خاصة لمجتمع حرمه الاحتلال من موارد الاقتصادية، بل وعمد لتحويله لمجتمع مستهلك قائم على المعونات والدعم الخارجي، لكن في هذا المبحث سنخصص الحديث عن عاملي البطالة والفقر كمؤشر للمشاكل التي يعاني منها اقتصاد السلطة الفلسطينية، وقد خضعت مؤشرات البطالة في فلسطين لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى، وتأثرت معدلاتها بشكل مباشر بالتغيرات والتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة، فمعدلات البطالة في ظل الاحتلال الإسرائيلي تميزت بانخفاض مستوياتها والتي لم تصل في أسوأ الأحوال لـ 11%، لكن مع قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، كان الاقتصاد الفلسطيني يعاني من عدم القدرة على احتواء العمالة الفلسطينية بأكملها، نتيجة لتراجع طلب السوق الإسرائيلية بسبب الإغلاق والحصار، وما آلت إليه حرب الخليج الثانية من عودة أعداد كبيرة من العاملين الفلسطينيين فيها، وقد بلغت البطالة ذروتها عام 2002 حيث بلغت (2,31%)، واستمرت حتى نهاية عام 2012 دون تغيير يذكر، ويلاحظ ارتفاع مستوى البطالة في القطاع عنه في الضفة الغربية⁽¹⁾.

والجدير بالذكر أنه منذ قدوم السلطة حتى يومنا هذا، عانت الساحة الفلسطينية من حالة من عدم الاستقرار السياسي، فبعد ستة أعوام من الاستقرار النسبي بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 وحتى 2000 سادت حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتراجعت جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثرت كافة القطاعات الإنتاجية، وحدثت

(1) الأسطل، "العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين: 1996-2012 (ص93-96)

تشوهات في سوق العمل الفلسطيني أدى لارتفاع البطالة والفقر، والحد من حرية التنقل للأفراد والسلع بين مناطق السلطة الفلسطينية⁽¹⁾.

إضافة لسيطرة دولة الاحتلال وتحكمها بالمعايير الحدودية، وسيطرتها على تعاملات الاستيراد والتصدير من فلسطين وإليها، وربط دولة الاحتلال ضرائب العائدات الفلسطينية من التجارة بمصالحها من خلال جنيها الضرائب نيابة عن السلطة، وهو ما شكل قوة ضغط تمارسها دولة الاحتلال ضد السلطة؛ مما أضعف نمو الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير⁽²⁾.

كما أدى استمرار احتلال المنطقة المصنفة "ج" من الأراضي الفلسطينية إلى خسارة السلطة الفلسطينية خسائر بنحو 800 مليون دولار سنوياً، حيث تشكل عاملاً رئيسياً للأراضي الصالحة للزراعة والمراعي والمياه فيها، مما يساهم في زيادة الإنتاج بنسبة (53%)، حيث تسيطر دولة الاحتلال على نحو (39%) من مساحتها لصالح المستوطنات، و(20%) للمناطق العسكرية، بالإضافة لوجود (135) محمية طبيعية لا تسمح سلطات الاحتلال إلا بنسبة (1%) منها للبناء من قبل الفلسطينيين، وهذا يعني أن الاحتلال منع استخدام ثلثي الأرض الخصبة الصالحة للزراعة في الضفة، مما تسبب في خسائر للاقتصاد الفلسطيني تراوح بين تكاليف مباشرة وغير مباشرة، ففي عام 2014 بلغت قيمتها في القطاع الزراعي 153 مليون دولار كخسارة للمحاصيل الزراعية، وتبلغ خسارة قطاع الصناعة 212.7% مليون دولار سنوياً، أما حجم الخسائر غير المباشرة في سوق العمل فيبلغ 358.3% مليون دولار، وذلك على مستوى الضفة الغربية⁽³⁾.

ولن ننسى تأثير الحروب على الوضع الاقتصادي فقد بلغت خسائر الاقتصاد الفلسطيني المباشرة وغير المباشرة جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014 نحو 3 مليارات دولار، مع العلم أن الناتج الإجمالي للقطاع 1.8%، وقامت سلطات الاحتلال بتدمير 465 منشأة صناعية قدرت خسائرها بأكثر من 500 مليون دولار، وتسببت في تسريح 40 ألف عامل وانضمامهم لجيش البطالة، وتضاعفت معدلات الفقر مع العدوان الأخير على القطاع، إضافة للأضرار الجسيمة التي لحقت القطاع الزراعي حيث تضرر 17.000 هكتار من الأراضي الزراعية، وبلغت خسائر الإنتاج النباتي 150 مليون دولار، والإنتاج الحيواني 40

(1) الأسطل، المرجع السابق، ص 85

(2) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في فلسطين: التقرير السنوي العشرون (2014) ص (44)

(3) المرجع السابق، ص 44-45

مليون دولار، و85% من المجال البحري مازال محاصراً، وبلغت خسائره 6 ملايين دولار، وتضررت حياة 90% من الصيادين حيث يعمل في هذه المهنة 2950 صياداً، ويعتاش منها عشرات السكان المدنيين⁽¹⁾.

وقد قوضت الانتهاكات الإسرائيلية المتعلقة بالثروات الطبيعية الفلسطينية من مياه وحجر وموارد بترول وغاز طبيعي، من قدرة الحكومة الفلسطينية على الانتفاع منها بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على حياة المواطن الفلسطيني، ويحسن من معيشته ويحقق التنمية الاقتصادية، إضافة للقيود المفروضة على الحركة والتنقل داخل الأراضي الفلسطينية وانتهاك حق العمال⁽²⁾.

وإذا ما نظرنا للحقائق السابق ذكرها نجد أننا أمام ما يسمى في عالم الاقتصاد بالانحدار الاقتصادي الذي يتضمن صور عدة أهمها: الكساد الاقتصادي، وانخفاض مستوى الإنتاجية، العائدات المنخفضة، والفقر والبطالة، وهي صور متداخلة ومتراصة، لذا تناولها العلماء والباحثون بصورتها المتفاعلة والمتداخلة في علاقتها بالجريمة⁽³⁾، وإذا ما عكسنا ما سبق على المجتمع الفلسطيني نجده يعاني من انحدار اقتصادي شامل ارتفعت معه نسبة الفقر والبطالة وكلاهما يشكل دافعاً للجريمة.

في إطار ما سبق كان على الباحثة أن تورد بعض الحقائق التي توضح العلاقة بين الجريمة والفقر والبطالة، والأثر السلبي لكل من الفقر والبطالة على المجتمعات عامة، والمجتمع الفلسطيني على وجه الخصوص:

1- الفقر والجريمة:

للفقر آثار هدامة على الفرد والأسرة، فالفقر ينجم عنه الضعف الجسدي والأمراض، وتترتب عليه توترات نفسية ناشئة عن الحاجة والبطالة، تتمثل في قلق ومرارة وبأس وخضوع وحقد على القانون والمجتمع، مما يؤدي إلى الشذوذ السلوكي والعقلي والإدمان على المسكر المخدر، وقد دلت الإحصائيات أن الجرائم تزيد في مثل هذه الحالات⁽⁴⁾.

(1) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص45

(2) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في فلسطين، التقرير السنوي التاسع عشر 1 كانون ثاني -31 كانون أول، (2013/ص33)

(3) الصالح، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية (ص284-287)

(4) المرجع السابق، ص286

كما أكد بعض العلماء أن الفقر من أهم العوامل التي تدفع إلى الجريمة، فهناك ظواهر عدة ترتبط بالفقر مثل المرض والبطالة والتشرد وغير ذلك من أوجه عدم التكيف الاجتماعي، وهذا ما أكدته الدراسات في كل من إنجلترا وأمريكا لإثبات أثر الفقر على الجريمة، ومن هذه النتائج التي أسفرت عنها تلك الدراسات ارتفاع نسبة الجريمة في أوقات يسود فيها العسر، كما أن الفقر والبطالة هما العاملان الأساسيان في إحداث السلوك الإجرامي⁽¹⁾.

وإذا ما تحدثنا عن الجريمة في فلسطين ينبغي علينا أن نورد بعض الإحصاءات عن معدلات الفقر، خاصة مع الظروف الاقتصادية السيئة السابق ذكرها وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني، وقد قدر معدل الفقر بين سكان فلسطين وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية 25.8% خلال عام 2011، بواقع (17.8%) في الضفة الغربية و(38.8%) في قطاع غزة، وما يعادل (12.9%) من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع، مع العلم أن خط الفقر للأسرة المرجعية قد بلغ (2,293) شيكل إسرائيلي وخط الفقر المدقع قد بلغ (1,832) شيكل⁽²⁾.

ولأن الفقر والجريمة والكثافة السكانية هي منظومة مترابطة، فالجدير بالذكر أن عدد السكان قدر منتصف عام 2014 في فلسطين حوالي 4.55 مليون نسمة، منهم (2.31) مليون ذكر و(2.24) مليون أنثى.

في حين بلغ عدد سكان الضفة الغربية حوالي (2.79) مليون نسمة، منهم (1.42) مليون ذكر و(1.37) مليون أنثى. بينما قدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي (1.76) مليون نسمة، منهم (894) ألف ذكر و(866) ألف أنثى⁽³⁾.

وترتفع الكثافة السكانية في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2014 نحو (756) فرداً/كم² في فلسطين، بواقع (493) فرداً/كم² في الضفة الغربية، مقابل (4,822) فرداً/كم² في قطاع غزة⁽⁴⁾.

(1) الدراوشة، أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام (مج7/ ص 192)

(2) وكالة معاً، "4.55 مليون نسمة عدد سكان فلسطين المقدر منتصف عام 2014"، خبر صحفي، موقع وكالة معاً (على الإنترنت)

(3) المرجع السابق.

(4) مركز الإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للسكان (على الإنترنت)

إن فكرة إرجاع الجريمة للعامل الاقتصادي قديمة، ففي القرن التاسع عشر عمد العالم بونجر لإيجاد علاقة وثيقة بين الإجرام من جهة والظروف الاقتصادية من جهة أخرى، وقد بينت الدراسات الاقتصادية أن الأزمات الاقتصادية تؤثر على الجريمة بالزيادة والنقصان، وأن هناك علاقة بين الجريمة وتدني مستويات المعيشة والفقر والبطالة والحرمان والمجاعات، وقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث حول علاقة الفقر والبطالة بالجريمة، ومنها دراسة فورنساري دي فيرس عام 1894، التي أجريت حول عدد كبير من الدول والجرائم المرتكبة بها، وقد خلصت الدراسة أن الفقر هو البيئة الخصبة والدافع لارتكاب الجريمة⁽¹⁾.

2- البطالة والجريمة:

أثر البطالة على الجريمة لا يختلف عن تأثير الفقر، وذلك يعود للانخفاض النسبي لدخل العاطل عن العمل بسبب تدني مستوى المهارة في الأعمال التي يمارسها، مما يجعله عرضة للاستغناء من قبل صاحب العمل، وامتداد فترة البطالة لمدة طويلة، تجعله يشعر بحالة من العوز والفاقة المستمرة، خاصة إن كان عائلاً لأسرة كبيرة، وعادة مثل هذا الشخص لا يتوفر له مورد مالي أو مساعدة من قبل الآخرين، وفي حالة لجوئه للأجهزة الحكومية يعاني من طول الإجراءات وقلة المساعدات المالية، فتنحول مشكلة العاطل لمشكلة نفسية واجتماعية، لهذه الأسباب ينتج المجرم العاطل للجريمة، وهذا ما أثبتته البحوث حيث إن (60%) من العاطلين عن العمل يرتكبون الجريمة بدافع الحاجة للمال⁽²⁾.

وحسب مسح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) في الربع الأول من العام 2012؛ بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية حوالي (261) ألف شخص في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2012، منهم حوالي (147) ألفاً في الضفة الغربية وحوالي (114) ألفاً في قطاع غزة، ما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث بلغ المعدل (31.5%) في قطاع غزة، مقابل (20.1%) في الضفة الغربية⁽³⁾.

وتشير البيانات إلى أن نسبة العاطلين عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة في الربع الأول من عام 2013 بلغت (23.9%) في فلسطين؛ أي أكثر من خمس المشاركين

(1) عجوة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة (ص40)

(2) الصالح، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية (ص 290-291)

(3) وكالة المعلومات الفلسطينية وفا، "البطالة في فلسطين"، تقرير إخباري، موقع وكالة وفا، (على الإنترنت)

في القوى العاملة، بواقع (20.3%) في الضفة الغربية و(44%) في قطاع غزة، كما تصل نسبة البطالة بين الإناث المشاركات في القوى العاملة إلى 35.3% مقابل (21.2%) بين الذكور في فلسطين⁽¹⁾، وقد ارتفعت نسبة البطالة لعام 2014 إلى (27%)، وهي من أعلى النسب في العالم، ولا تزال الفجوة كبيرة في معدلات البطالة بين الرجال والنساء، حيث بلغ هذا المعدل (38.4%) بين النساء مقابل (23.9%) بين الرجال، ويعيش (85%) من أهالي القطاع على المساعدات الاجتماعية⁽²⁾.

واحتلت محافظة الخليل النسبة الأعلى للبطالة بين محافظات الضفة الغربية خلال الربع الأول من عام 2013، حيث وصلت فيها النسبة إلى (26.1%)، ويليهما محافظة بيت لحم بواقع (22.8%)؛ بينما سُجّلت أدنى نسبة للبطالة في الضفة الغربية في محافظتي القدس وأريحا والأغوار؛ أما في قطاع غزة، فقد احتلت محافظتا خانينوس ورفح النسبة الأعلى للبطالة، حيث بلغت النسبة (33.9%) لكل منهما، ويليهما محافظة شمال غزة (32.3%)؛ أما أدنى نسبة للبطالة في قطاع غزة فقد كانت في محافظة غزة حيث بلغت النسبة فيها (27.4%)⁽³⁾.

لاشك أن هناك علاقة وثيقة بين معدلات البطالة ومعدلات الفقر في فلسطين، فتبلغ معدلات الفقر بين أرباب الأسر للفئة العاطلة عن العمل ما نسبته (71.9%)، في حين يبلغ معدل الفقر بين الفئة المشتغلة (52.7%)، ونلاحظ هنا أن معدلات الفقر العالية تطال حتى الفئة المشتغلة أيضاً، ويرجع ذلك إلى تدني الأجور من جهة، والذي يكون تحت خط الفقر في أغلبه، وارتفاع الأسعار من جهة أخرى، التي تؤدي إلى تآكل الأجور الحقيقية للعاملين، أما عن معدلات الفقر المدقع لأرباب الأسر العاطلين عن العمل فقد وصلت إلى (62.3%) في حين بلغت للمشتغلين (38.5%)⁽⁴⁾.

كما أن مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين مرتفعة جداً، فالإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة

(1) وكالة المعلومات الفلسطينية (وفا)، المرجع السابق.

(2) وكالة معاً، قطامي: نسبة البطالة في فلسطين بلغت 27%، حيث صحفي، موقع وكالة معاً (على الإنترنت)

(3) المرجع السابق.

(4) بكدار، تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار" بمناسبة اليوم

العالمي للفقر، موقع بكدار (على الإنترنت)

لإغاثة وتشغيل اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي الصادر عام 2014 تشير إلى أن ثلث الأسر الفلسطينية (33%) أو ما يعادل (1.6) مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي⁽¹⁾.

ومما لا شك فيه أن تداعي الاقتصاد الفلسطيني منذ استلام السلطة الوطنية الفلسطينية لزام الأمور في مناطق الحكم الذاتي وحتى يومنا هذا، كان له بالغ الأثر على الجوانب الاجتماعية والنفسية للمواطنين، وأوجد تغيرات كبيرة في النسيج الاجتماعي والثقافي والقيمي والحياتي، وهذه التغيرات كان بعضها مفاجئاً والبعض الآخر تدريجياً لكن المحصلة واحدة، وهي بروز سلوكيات لم يكن لها وجود في المجتمع الفلسطيني خاصة، دون بقية مجتمعات العالم نتيجة للخصوصية السياسية التي يعيشها، والجريمة هي إحدى هذه التغيرات.

ومن أخطر الآثار المترتبة على البطالة هو عدم استقرار المجتمع نتيجة لشعور الشباب بالتهميش والإقصاء عن الحياة العامة، واهتزاز العديد من القيم المتعلقة بأهمية التعليم والجدية والانتماء، وتدهور مستويات المعيشة، وانتشار سلوكيات سلبية تؤثر على المجتمع نتيجة لتدهور القيم، وانتشار الانحرافات بشتى صورها، مما يهدد الاستقرار السياسي والأمني، فالبطالة تخلق حالة من السلبية والعنف المتنامي الناجم عن الشعور بالحرمان الاقتصادي والتفاوت الاجتماعي؛ مما يساهم في زيادة معدلات الجريمة والعنف؛ بهدف الحصول على عائد مالي أو التنفيس عن الغضب تجاه المجتمع⁽²⁾.

وقد قام هارفي برينر بإجراء دراسة إحصائية لدراسة أثر البطالة على التكلفة الاجتماعية والنفسية، واستخلص أن زيادة معدل البطالة (1%) فإن معدل الانتحار زاد بمعدل (4%)، وجرائم القتل زادت (6%)، إضافة لارتفاع أعداد المرضى في المصحات النفسية بنسبة (4%)⁽³⁾.

وتأكيداً لما سبق سرده من حقائق، وما خلصت له دراسة بعض الحالات التي تم علاجها وإصلاحها بالتنسيق مع الجمعيات والمؤسسات التي تعمل في هذا المجال أن العامل

(1) أبو عرة، "سلمنا الاجتماعي مهدد: الفقر وقدم قانون العقوبات وبطء البت في القضايا... ثالوث

يزرع السلم الاجتماعي"، تحقيق صحفي (على الإنترنت)

(2) الأسطل، "العوامل المؤثرة على عوامل البطالة في فلسطين: 1996-2012 (ص 43-44)

(3) حسين، سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي (ص 333)

والسبب الرئيس الذي أدى إلى الإدمان وتعاطي المخدرات في فلسطين، كان ناجم عن العيش المرير للمدمنين، وعدم القدرة على توفير المال لسد احتياجاتهم الرئيسية⁽¹⁾.

ثانياً- الظروف السياسية السلبية لفلسطين:

1- الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى): بدأت نتيجة لاقتحام أرئيل شارون برفقة ثلاثة آلاف إسرائيلي ساحة المسجد الأقصى، يوم الخميس الموافق 28-9-2000م، فتجمعت الجماهير الفلسطينية لصد ذلك الاعتداء، وأصيب أثناء المواجهات 20 مواطناً و25 جندياً إسرائيلياً، وفي اليوم التالي هب المواطنون للصلاة في السجد الأقصى، فقتل 7 وأصيب 220 مصلياً، ولم يسمح جنود الاحتلال لسيارات الإسعاف بنقلهم، وفي 30 ديسمبر انتقلت المواجهات للضفة الغربية وقطاع غزة إضافة للمناطق المحتلة، وخلال الأشهر الأولى من هذه الانتفاضة في القطاع أصيب 4205 من المواطنين، إضافة لمصادرة الأراضي وقصف المصانع والمناطق الزراعية، ومنع الصيادين من الصيد، وتوقفت عشرات المصانع والورش بسبب إغلاق المعابر⁽²⁾.

2- الانقسام الفلسطيني: والذي يسميه البعض صراع الأخوة مصطلح يشير إلى نشوء سلطتين سياسيتين تنفيذيتين في صيف عام 2007م في الضفة الغربية وقطاع غزة، إحداهما تحت سيطرة حركة فتح في الضفة الغربية، والأخرى تحت سيطرة حركة حماس في قطاع غزة، وذلك بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في مطلع عام 2006، ونشوء أزمة سياسية ارتبطت بعراقيل داخلية وخارجية للانتقال السلمي للسلطة، وخضوع أجهزة السلطة الفلسطينية للحزب الذي كان تقليدياً يمسك زمام الحكم الذاتي الفلسطيني منذ توقيع اتفاقية أوسلو؛ حركة فتح، واحتدم القتال في منتصف شهر مايو/أيار من عام 2007 واستمرار عمليات القتل والخطف المتبادل بين الجانبين، حينها سيطرت حماس على كل المواقع الأمنية في قطاع غزة الذي خضع لسيطرتها بالكامل⁽³⁾.

وساهم الانقسام بين حركتي فتح وحماس في تعزيز الانقسام الاجتماعي، حيث عمل على تفتيت العلاقات الأسرية، إضافة لما أحدثته من تفاوت معيشي بات واضحاً بين قلة من الأغنياء وكثرة من الفقراء، وظهور شريحة متنفذة سياسياً واقتصادياً، وتراجع الطبقة

(1)العبادلة، أثر المخدرات على الواقع الفلسطيني: دراسة في جغرافية الجريمة، (ص30)

(2) مركز رؤى، العدوان على غزة: حرب الفرقان 2008-2009 (ص46-47)

(3)ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الانقسام الفلسطيني، موقع ويكيبيديا (على الإنترنت)

الوسطى في المجتمع نتيجة لحالة الاستقطاب ما بين الأغنياء والفقراء، مما ولد حقداً بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة، ونمت معه العديد من الظواهر السلبية في المجتمع الفلسطيني مثل تفشي ظاهرة التآثر المترتبة على الاقتتال الداخلي الفلسطيني، وتقديس القوة، وإعلاء شأن الفرد، وتعزيز مظاهر العنف⁽¹⁾.

3- جدار الفصل: جدار الفصل العنصري (حسب الفلسطينيين) أو الحاجز الأمني (حسب الإسرائيليين) هو عبارة عن جدار طويل بنته إسرائيل في الضفة الغربية قرب الخط الأخضر، وضم أراض من الضفة الغربية إلى إسرائيل.

ويتشكل هذا الجدار من سياجات وطرق دوريات، في المناطق المأهولة بكثافة مثل منطقة المثلث أو منطقة القدس تم نصب أسوار بدلا من السياجات، وقد بدأ بناء الجدار عام 2002 في ظل انتفاضة الأقصى وفي نهاية عام 2006 بلغ طوله 402 كم، ويمر بمسار متعرج حيث يحيط بمعظم أراضي الضفة الغربية، وفي بعض المناطق مثل قلقيلية، يشكل عازل، بحيث يحيط بشكل كلي بالمدينة أو مجموعة البلدات ويفصلها عن المناطق الأخرى، وتعارض السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية بناء "جدار الضم والتوسع العنصري"⁽²⁾.

من العواقب الاقتصادية لبناء الجدار ارتفاع معدلات البطالة داخل الجدار وخارجه، وحرمان الفلسطينيين من استخدام أصولهم الاقتصادية وتحديد سياستهم الاقتصادية، فالمنتجون الزراعيون على سبيل المثال تواجههم مشاكل اختيار المحاصيل الزراعية، وتحجيم المساحات المزروعة وحرمانهم من حق الانتفاع بها، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة الفقر، كما أثر على النسيج الاجتماعي حيث فصل بين الكثير من العائلات والأسر الفلسطينية وأثر على العملية التعليمية بالسلب، وحرم الكثيرين من حقهم في التعلم نتيجة لصعوبة الوصول إلى المدارس بسبب الحواجز التي يمر بها الطلاب⁽³⁾.

4- الحصار على قطاع غزة: منذ منتصف يونيو عام 2007 وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة، عمدت إسرائيل لإغلاق كافة معابر ومنافذ القطاع، وفرضت حصاراً شاملاً منع

(1) فيصل، الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة مقارنة (ص313-316)

(2) الأشعل، قضية الجدار العازل أمام محكمة العدل الدولية (ص 15-17)

(3) محكمة العدل الدولية، إجراءات إفتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة: بيان خطي 30 يناير 2004 (ص 106)

دخول كافة المواد الغذائية والخاص، وتم الإبقاء على دخول الحد الأدنى منها، ولم يسمح بتصدير السلع المنتجة في القطاع وإلغاء الكود الجمركي للقطاع وتقييد البنوك في استجلاب العملات مثل الدينار والدولار مما أدى لانتهيار اقتصادي شامل⁽¹⁾، وقد أدى ذلك لضعف سوق العمل، مما ترتب عليه توجه عدد كبير من العمال ومنهم الأطفال، وتعرض حياتهم للخطر في حفر الأنفاق⁽²⁾.

إضافة لنحو (80%) من السكان يتلقون مساعدات إغاثية وغذائية من المؤسسات الدولية والجمعيات الخيرية؛ إلا أن تلك المساعدات تضررت بسبب إغلاق المعابر ومنع وصول القوافل الإغاثية، الأمر الذي أوصل حالات الفقر والبطالة إلى مستويات كبيرة جداً في القطاع، تجاوزت (40%) كفقر مدقع، كما ارتفعت نسبة البطالة لأكثر من (45%)، ويات ما يزيد عن 272 ألف مواطن عاطلين عن العمل بفعل هذا الحصار⁽³⁾.

5- العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:

واجه الفلسطينيون في قطاع غزة ثلاث حروب ، على النحو التالي:

أ- الرصاص المصوب: (27 ديسمبر 2008 حتى 21 يناير 2009) هي أول الحروب حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتوجيه ضربة عسكرية إلى القطاع أدت إلى استشهاد 1417 فلسطينياً على الأقل واستمرت المعارك 21 يوماً⁽⁴⁾.

ب- عامود السحاب: بدأت رسمياً في يوم 14 نوفمبر 2012 بمقتل أحمد الجعبري أحد قادة حركة حماس في قطاع غزة، واستمرت حتى 21 نوفمبر 2012، استشهد خلالها 155 فلسطينياً، وجرح المئات.

ت- الجرف الصامد: (8 يوليو 2014 حتى 27 أغسطس 2014) نشبت الحرب بين جيش الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في القطاع، وقد أطلق عليها الجيش الإسرائيلي اسم عملية الجرف الصامد، وجاءت بعد موجة عنف تفجرت مع خطف وتعذيب وحرق طفل

(1) الأسطل، العوامل المؤثرة على عوامل البطالة في فلسطين: 1998 (ص85-86)

(2) united nations , five years of blockade: the humanitarian situation in the gaza strip, united nations office for the coordination of humanitarian affairs occupied palestinian territory, june 2012

(3) العيلة، حمد، "تأثير الحصار الإسرائيلي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للفلسطينيين في قطاع غزة"، مركز باحث للدراسات الفلسطينية و الاستراتيجية (على الإنترنت)

(4) ويكيبيديا، " الحرب على غزة 2008-2009"، موقع ويكيبيديا (على الإنترنت)

فلسطيني على أيدي مجموعة مستوطنين في 2 يوليو 2014، وإعادة اعتقال العشرات من محرري صفقة شاليط، استشهد في هذه الحرب أكثر من 2174 شهيدا معظمهم من المدنيين، استهدفت دولة الاحتلال المنازل، والمباني العامة والخاصة، والقطاعات الاقتصادية وورش العمل والمصانع وآبار المياه ومحطات معالجة الصرف الصحي، والمستشفيات، والمساجد والمدارس، ومراكز تشغيل اللاجئين، وتم تسوية أحياء كاملة بالأرض، ففي 7-7-2014 شنت دولة الاحتلال هجوماً عسكرياً على قطاع غزة في عملية أطلقت عليها الجرف الصامد، وتم خلال العدوان تدمير ما لا يقل عن (17132) منزلاً منها (2465) منزلاً بشكل كلي و(5) عمارات سكنية بالكامل، منها برج الباشا والمجمع الإيطالي، وتدمير 900 منشأة مدنية (مدارس ومساجد ومستشفيات ومراكز للرعاية)⁽¹⁾.

وقد تركت هذه الحروب الثلاثة ضغوطات نفسية واجتماعية سلبية على المواطن الفلسطيني عامة وأهالي قطاع غزة بشكل خاص، وهي حالة من عدم القدرة على التحمل والتوازن العام تظهر في شكل اكتئاب وشعور بالحزن والإحباط والخوف والقلق، مما يؤدي للعنف والعدوانية والتمرد وعدم الطاعة، وتدني المستوى التعليمي، وفقدان القيم الاجتماعية والشعور بعدم الأمن والأمان، كذلك كان لها مردود سلبي على الكثير من الأسر الفلسطينية التي فقدت المعيل أو مصدر الرزق، مما أدى لانتشار البطالة وارتفاع معدلات الفقر مع استمرار عجز المواطنين عن توفير متطلباتهم المادية، الأمر الذي أوجد العديد من المشاكل الأسرية وأنشأ أشكالاً مختلفة من الاضطرابات السلوكية والجسدية والسيكولوجية، مما أثر على العلاقات الأسرية عامة وعلاقة الفرد بنفسه خاصة⁽²⁾.

ويرى علماء الجريمة وجود علاقة قوية بين الظروف السياسية وارتفاع نسبة الجريمة، ففي الحروب تزداد الجرائم المالية كالسرقات وجرائم التموين والتخريب، كما أن الحروب والانتفاضة أوجدت أنواعاً من الجرائم مثل الخيانة والعمالة مع الجهات المعادية، كما أنها تحدث تعديلاً في طوائف المجرمين فيزداد حجم مساهمة الأطفال والنساء وكبار السن في ظاهرة الإجرام، وفي فلسطين على سبيل المثال زادت جرائم تهريب البضائع في منطقة رفح نتيجة للحصار المفروض على القطاع⁽³⁾.

(1) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في فلسطين : التقرير السنوي العشرون (ص33)

(2) مركز رؤى للدراسات والأبحاث، "العدوان على غزة: حرب الفرقان 2008-2009 (ج2/ص327-328)

(3) جرادة، الجريمة: مكافحة وتأصيلاً، دراسة تحليلية للعلوم الاجتماعية (ص144-145)

ومما سبق يتضح أن المجتمع الفلسطيني عاش ظروفًا سياسية قاسية حرمت الفرد من حقه في التعليم، وتوفير فرص عمل للخريجين، وحق الانتفاع بالأموال من زراعتها وحتى بيعها، بل حرم الكثيرون من حق التنقل كما هو الحال في جدار الفصل، وعانى المجتمع من صراعات سياسية داخلية عمدت لشرخ المجتمع الفلسطيني وأثرت على منظومته الاجتماعية، وأوجدت سلوكيات غريبة عن مجتمعاتنا، والشرح يطول إذا ما تحدثنا عن العدوان العسكري المستمر 2009-2012-2014، والحصار المفروض على سكان القطاع، وكلاهما عاملان ساهما في ارتفاع نسبة الفقر والبطالة لأهالي القطاع، وفقدان العديد من الأسر لمصادر الرزق أو معيل الأسرة، والجدير بالذكر أن الظروف السياسية السلبية لمجتمع محتل كانت لها آثار خطيرة على حقوق المواطنين في كافة مناحي الحياة الصحية والتعليمية والمهنية والإنسانية، مما ساهم في تفاقم المشاكل النفسية والاجتماعية والأسرية، إضافة لوجود حكومتين متصارعتين على السلطة في أراضي تحت ما يسمى الحكم الذاتي، مما عزز من معاناة المواطن الفلسطيني في عيش حياة كريمة.

وقد انعكست الظروف الاقتصادية والسياسية في فلسطين سلباً على المواطنين، فوفقاً للإحصائيات السابقة؛ زادت نسبة البطالة والفقر مما أوجد صعوبة في الأوضاع المعيشية في كل من الضفة والقطاع، مما أثر على المنظومة الاجتماعية وأوجد بعض الظواهر السلبية ومنها الجريمة التي تشكل إفراراً طبيعياً لعشرين عاماً من الإخفاقات السياسية على الصعيد الفلسطيني، وأكثر من خمسة وستين عاماً من الاحتلال، دفع ثمنها المواطن الفلسطيني وتحايل على الظروف ليعيش إنسانيته المهانة، ليستمر في ممارسة أبسط الحقوق الطبيعية.

وأوضح عاكف المصري رئيس لجنة التفاعل الاجتماعي للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، ومنسق اللجنة الوطنية لشؤون العشائر في شمال غزة، خطورة الأوضاع في قطاع غزة في ظل استمرار حصاره وعزله عن باقي أرجاء الوطن، وما نجم عن ذلك من تفشي الظواهر الاجتماعية السلبية والفتاكة، كالارتفاع الملحوظ في نسب الطلاق والجريمة وخاصة أعمال القتل والسرقة، مؤكداً ارتفاع مستويات الجريمة والعنف الأسري في العائلة الواحدة وبين العائلات في القطاع، الأمر الذي يهدد النسيج الاجتماعي الفلسطيني بشكل واضح⁽¹⁾.

(1) وكالة معاً الإخبارية، المصري يحذر من انتشار الجريمة في قطاع غزة"، موقع وكالة معاً، متاح على الرابط (على الإنترنت)

وقد أدت هذه الأوضاع لزيادة الجريمة وتنوعها، حيث حدثت العديد من حالات السرقة والسطو المسلح، الذي أدى لقتل المجني عليه، وعلى وجه الخصوص سرقة محلات الصرافة، أو قتل كبار السن الأمر الذي ولد خوفاً لدى الغزيين، على أن ذلك عائد للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها القطاع، بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليه منذ تسع سنوات، وأزمة الرواتب، وارتفاع معدلات البطالة والفقير.

وفي الضفة الغربية أكد الناطق باسم الشرطة الفلسطينية المقدم لؤي ارزيقات، إنه ومنذ بداية العام 2015 وحتى شهر يونيو سجلت 16 جريمة قتل في محافظات الضفة. موضحاً أن هذه الجرائم تنوعت أسبابها، موزعة على النحو التالي: (5 قتلى في شجارات عائلية، وقتيلان في حوادث غير مقصودة، وقتيل إثر خلاف قديم، وقتيل أثناء عملية سرقة، وقتيل إثر إصابته بحجر في إطار قضاء وقدر، و3 قتلى على خلفية ما يسمى بالشرف)، و4 في ظروف أخرى⁽¹⁾.

ثالثاً- الجريمة في الضفة الغربية وقطاع غزة أرقام وإحصائيات:

الجدير بالذكر أن إحصائيات الجريمة تواجه مشكلة حقيقية تعرف في الإحصاء الجزائي بظاهرة الرقم الخفي أو المطموس، وهو الفرق بين الجرائم التي ارتكبت فعلاً وبين التي تظهر في الإحصائيات، وهذه الجرائم قد يكون سبب اختفائها المجرم نفسه عن طريق تهديد المجني عليه إذا ما أبلغ السلطات المختصة، وقد يكون السبب المجني عليه فقد لا يبلغ عن الجريمة مثل الجرائم الجنسية، ومن خلال هذا التناقض بين الجرائم الواقعة بالفعل والمثبتة إحصائياً، كانت النسبة في قطاع غزة كأحد المناطق الممثلة لفلسطين بين عامي 2005 حتى 2010 كالتالي السرقة(1: 35) التحرش الجنسي(1: 110)⁽²⁾.

ويزيد عما سبق أن الانقسام الفلسطيني لم يكتف بالاختلافات الفكرية والسياسية، بل امتد ليشمل إحصائيات الجريمة، وظهرت إحصائيات خاصة بالضفة وأخرى بغزة دون وجود إحصاء شامل لكلاهما.

(1) وكالة معاً، "16 جريمة قتل في الضفة، موقع وكالة معاً (على الإنترنت)

(2) جرادة، الجريمة: مكافحة وتأصيلاً (ص59)

جدول (1): يوضح حجم الجرائم في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة*

نوع الفعل الإجرامي	جنين	طوباس	طولكرم	نابلس	قلقيلية			سلفيت	رام الله والبيرة	أريحا والأغوار	القدس	بيت لحم	الخليل	شمال غزة	غزة	دير البلح	خان يونس	رفح
القتل	23	2	3	29	24			2	16	4	9	9	36	4	6	6	2	1
خطف	4	7	4	27	10			11	16	4	8	4	17	4	13	5	2	10
اعتداء وإيذاء	1124	282	794	1376	669			358	1263	249	342	605	1798	350	1878	1141	881	1919
غير أخلاقية	483	221	270	723	327			534	270	178	73	226	236	132	262	93	117	212
مخدرات	29	10	50	85	71			17	91	25	43	56	105	673	710	285	388	291
سرقة	266	62	157	346	235			110	400	144	149	172	377	489	1553	410	358	879
احتيال وتزوير	89	26	37	147	28			69	88	18	12	35	122	571	457	269	195	268
بيع أغذية فاسدة	2	0	0	2	0			0	5	0	0	2	3	-	-	-	-	-
حريق جنائي	7	3	7	21	7			1	18	3	3	6	3	11	-	-	-	-
جرائم مشتبه بها	32	32	27	190	15			16	370	37	27	8	86	75	192	161	164	289
جرائم ضد النظام	83	20	43	86	80			19	96	52	13	85	154	704	827	767	429	805
العنف العائلي	-	-	-	-	-			-	-	-	-	-	-	269	913	218	569	1024

* تم إعداد هذا الجدول من المرجعين التاليين:

- جميل وصفي جميل طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة (ص22)

- مركز الإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي (ص122)

1- مستوى الجريمة في قطاع غزة:

لقد شهد قطاع غزة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد جرائم العامة ما بين عامي 2012-2013 ، ففي عام 2012 بلغ عددها (22356) بمعدل 1260 جريمة /100,000 شخص، وارتفعت في عام 2013 لتصل (31452) جريمة بمعدل 1727/100,000 شخص، وتعد جرائم الاعتداء والإيذاء للممتلكات والأشخاص الجرائم الأكثر انتشاراً في القطاع، حيث بلغت (8908) لعام 2013 بزيادة مقدارها (2559) عن عام 2012، حيث بلغت (6349)، أما جرائم العنف واللجوء للقوة لحل النزاعات العائلية فزادت عام 2013 لتصل إلى (4295) جريمة، في حين بلغت الجرائم المرتكبة ضد النظام العام وتدمير الأماكن العامة في القطاع (3694) جريمة لعام 2013، وارتفع معدل جرائم السرقة من (3689) جريمة في عام 2012، ليصل لـ(5940) جريمة عام 2013⁽¹⁾.

وتختلف طبيعة الجرائم من منطقة لأخرى في فلسطين، في حين تحظّ محافظتا رفح وشمال غزة بالمعدل الأعلى للجريمة في قطاع غزة، فالجريمة تزيد عن 2000 جريمة/كل مئة ألف نسمة في السنة، حيث تنتشر زراعة المواد المخدرة وتجارة الأنفاق، وتجارة الأسلحة الخفيفة في الأولى، في حين تشكل زيادة مساحة الأراضي الزراعية في شمال غزة، والبعد عن مركز المدينة، سبباً في انتشار جرائم العنف العائلي والشجار على الميراث، وزيادة سرقة المنازل والسطو، أما المرتبة الثانية كانت من نصيب محافظة دير البلح حيث تتراوح الجريمة الخام فيها بين 2000 إلى 1500 جريمة/مئة نسمة في العام، ويعود ارتفاع الجريمة فيها لكونها تجمع العديد من المخيمات التي تفنقر للبنى التحتية، إضافة لتردي النواحي الاقتصادية والاجتماعية فيها، مما أدى لانتشار الفقر والبطالة، وتأتي محافظة غزة في المرتبة الثالثة حيث تتراوح الجريمة فيها بين 1000 إلى 1500 جريمة/ مئة ألف نسمة في العام، وقد أثر ارتفاع مستوى المعيشة فيها على طبيعة ونوع الجرائم المنتشرة بها، حيث ترتفع جرائم النصب وتزوير العملات والاختلاس والاعتداء والإيذاء، في حين تنخفض نسبة الجريمة في محافظة خان يونس عن 1000 جريمة/ مئة نسمة في العام⁽²⁾.

(1) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة (ص 47)

(2) المرجع السابق ، ص 50-52

2- مستوى الجريمة في مناطق الضفة الغربية:

أما على صعيد الضفة الغربية ففي عام 2012 بلغ معدل الجريمة نحو (18,330) وقد تركزت هذه الأفعال الإجرامية في الاعتداء بنسبة (48,3%)، والجرائم الأخلاقية (19,3%)، والسرقه (13,2%)، والاحتيايل والتزوير (3,7%)، وتتنوع باقي الجرائم في الخطف والتهديد والمخدرات والقتل، وقد احتلت كل من نابلس والخليل ورام الله والبيرة وجنين المعدل الأعلى للجريمة، خاصة جرائم الاعتداء والجرائم غير الأخلاقية، وجرائم ضد النظام العام والسرقه، وفي المرتبة الثانية جاءت كل من طولكرم وبيت لحم وسلفيت، وفي المرتبة الأخيرة وهي أقل معدلات جريمة كانت أريحا وطوباس والقدس⁽¹⁾، وقد أشار التقرير السنوي لفعاليات وإنجازات الشرطة عام 2014 إلى ارتفاع ملحوظ في معدل الجريمة في فلسطين حيث بلغت نحو 880 جريمة / 100,000 نسمة، وقد ارتفعت جرائم القتل بنسبة (10.7%) خلال عام 2013، حيث بلغ عدد جرائم القتل (41) جريمة نتج عنها (34) حالة وفاة منها 23 ذكراً، و 11 أنثى، واحتلت جرائم القتل أثناء المشاجرات المرتبة الأولى بين دوافع ارتكاب جرائم القتل بنسبة (35%)، وقتل على خلفية الشرف بنسبة (15%)، أما الجرائم الواقعة على الأموال فقد بلغ عددها (3617) جريمة كان أبرزها السرقه، وقد سجلت الحالات خارج الإطار الإجرامي وأبرزها الانتحار 19 حالة انتحار منها 15 ذكراً، و 4 إناث، وكانت الأداة الأكثر استخداماً الشنق، بينما سجل وقوع (485) حالة شروع بالانتحار منها 172 ذكراً، و 313 أنثى⁽²⁾.

أما عن الإحصائيات المشتركة بين الضفة وغزة قد بلغت الوفيات في ظروف غير طبيعية عام 2014 (176) حالة مقارنة مع (168) حالة سجلتها الهيئة لعام 2013، توزعت هذه الوفيات من حيث النطاق الجغرافي على (107) حالات في قطاع غزة مقارنة بـ (70) حالة في عام 2013، و (69) حالة في الضفة الغربية مقارنة بـ (98) حالة عام 2013، وتتنوع هذه الوفيات من حيث السبب (32) حالة نتيجة الشجارات العائلية، و (10) إساءة استعمال السلاح، (36) حالة وفيات في ظروف غامضة؛ كان العدد الأكبر منها من نصيب النساء والأطفال حيث بلغ (28) حالة، إضافة إلى ثلاث حالات شرف العائلة، وستة حالات نتيجة الإهمال الطبي، و 52 حالة نتيجة لعدم اتباع إجراءات السلامة⁽³⁾.

(1) مركز الإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، عدد 15 (ص 121)

(2) أبو عرة، مرجع سابق.

(3) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في فلسطين التقرير السنوي العشرون (ص 78-79)

كما سجل 20 حالة اعتداء وتحرش جنسي على مستوى الضفة والقطاع، وسجلت 32 حالة اعتداء جسدي نتيجة للخلافات الأسرية⁽¹⁾.

أما فيما يخص جرائم الأحداث فبلغ عدد الأحداث الذين أودعوا في المؤسسات الإصلاحية في فلسطين 1221 حدثاً في عام 2012 بواقع 402 حدثاً في الضفة الغربية و819 حدثاً في قطاع غزة، تركزت الأفعال الإجرامية التي على أساسها تم إيداع هؤلاء الأحداث في المؤسسات كالتالي: السطو والسرقة 445، والاعتداء والمشاجرة 299 والأخلاقية 90، والقتل والشروع بالقتل 15، فيما توزعت باقي الأفعال الإجرامية على قضايا المخدرات والاعتداء على أموال الغير، والإخلال بالنظام العام، وجرائم أخرى⁽²⁾.

ولم يخلو المجتمع الفلسطيني من قضايا الفساد ففي عام 2012 تلقت الهيئة العامة لمكافحة الفساد 88 شكوى، كما يتم التحقيق من قبل النيابة بـ 134 قضية، وتم إحالة 34 قضية للمحكمة و24 قضية تم حفظها، وصدر الحكم في 7 قضايا وأحيل وزيرين للمحكمة وهم على رأس عملهم⁽³⁾.

وعن الجرائم الإلكترونية في فلسطين فمن الصعب إيجاد إحصائيات رسمية لمقدار عدد الجرائم المرتكبة في الأعوام المنصرمة، ويرجع ذلك إلى عدم وجود نظام قانوني محدد في فلسطين يعالج تلك الجرائم، حيث أنه يتم ادراج الجرائم الإلكترونية ضمن مسميات تعود إلى جرائم تم معالجتها فعلاً في قانون العقوبات الساري المفعول في فلسطين كجريمة السرقة وجريمة التشهير وجريمة القذف⁽⁴⁾.

وفي تقرير لمركز الإحصاء الفلسطيني وجد أن 53,7% أي أكثر من نصف مستخدمي الإنترنت تعرضوا لتهديدات معلوماتية متنوعة، بفروق واضحة ما بين الضفة الغربية 49.1%، وقطاع غزة 61.9%، كما تباينت هذه النسب على مستوى المحافظات لتبلغ أقصاها حوالي 70% في محافظتي طولكرم وخان يونس، وأدناها في سلفيت 18.3%⁽⁵⁾.

(1) الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، المرجع السابق (175-176)

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي (2013/ص127)

(3) السلطة الفلسطينية هيئة مكافحة الفساد، "هيئات مكافحة الفساد العربية: هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

نموذجاً"، ورقة عمل مقدمة الندوة العلمية للنزاهة ومكافحة الفساد (ص19)

(4) جامعة النجاح الوطنية، مقدمة المؤتمر الدولي لمكافحة الجريمة في فلسطين، موقع جامعة (على الإنترنت)

(5) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، الإحصاء يصدر بياناً رسمياً حول الجريمة الإلكترونية، خبر

منشور، موقع وكالة وفا (على الإنترنت)

الجريمة في فلسطين مقارنة بالعالم العربي:

وإذا ما تم مقارنة الجريمة في فلسطين بالعالم العربي نجد أن معدل الجريمة في الأردن 752 جريمة / مئة ألف، وفي المغرب 1010 جريمة / مئة ألف نسمة، وفي مصر بلغ معدل الجريمة 2200 جريمة / مئة ألف نسمة، أما الضفة الغربية 670 جريمة / مئة ألف نسمة⁽¹⁾، وفي قطاع غزة 1727 جريمة / مئة ألف نسمة وبالتالي يمكن القول إن هناك تقارب بين معدلات الجريمة في فلسطين والدول العربية من حيث الحجم، واختلاف من حيث النوع حيث تكاد تتعدم الجريمة المنظمة في فلسطين⁽²⁾.

وعلى سبيل المثال فمقارنة إحصاءات جرائم القتل ما بين فلسطين والمجتمعات العربية كأحدى أنواع الجرائم عام 2012 كالتالي: اليمن بلغ عدد جرائم القتل حوالي 1099 حادثة بمعدل بلغ 4,8 قتيل / 100 ألف مواطن، وفي مصر بلغ عدد جرائم القتل حوالي 2703 بمعدل 3,4 قتيل / 100 ألف مواطن، أما الإمارات العربية فجرائم القتل فيها حوالي 235 حادثة بمعدل بلغ 2,6 قتيل / 100 ألف مواطن، والعراق 2628 جريمة بمعدل 8 قتيل / 100 ألف مواطن، أما فلسطين فبلغت جرائم القتل فيها 312 حادثة، بمعدل بلغ 7.4 قتيل / 100 ألف مواطن⁽³⁾.

(1) النجار، مرجع سابق، ص38

(2) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة (ص43)

(3) ساسة بوست، الهندوراس تنصدر والسودان الأولى عربياً في معدلات جرائم القتل، مقال منشور، موقع ساسة بوست (على الإنترنت)

المبحث الثالث:

الصحافة والجريمة وضوابط نشرها

تؤدي وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها دوراً مهماً في المجتمع، فهي تعمل على ما يمكن أن يطلق عليه الوحدة المعنوية بين أفرادها، فهي السبيل للمعرفة بما يدور في المجتمع، والإحاطة بالقيم الاجتماعية السائدة فيه، ولا يقف الدور عند هذا الحد بل تعدد لكشف ما يعترضه من جوانب النقص لدفع الجهات المسؤولة لإصلاح هذا النقص من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والصحافة عامل فعال في مكافحة الجريمة، وأخبارها هي جزء من الأخبار المختلفة التي من حق الناس كافة العلم والإحاطة بها⁽¹⁾.

تأثير وسائل الإعلام على الجريمة:

يرى علماء الاجتماع والقانون أن وسائل الإعلام تندرج ضمن الدوافع الثقافية للجريمة، ولكنها مع ذلك تبقى عاملاً للإجرام بالنسبة لفئات معينة من الناس في ظروف خاصة.

ولكن مما لا شك فيه أن العلاقة بين وسائل الإعلام والسلوك الإجرامي هي في النادر علاقة مباشرة، وهي في الغالب والأعم علاقة غير مباشرة، فالعلاقة المباشرة بين وسائل الإعلام والإجرام علاقة محدودة، ذلك أن بعض الأفراد قد يتأثر مباشرة بما يشاهده ويسمعه، بمعنى أن المادة الإعلامية هي التي وجهته لارتكاب الجريمة، أو سهلتها عليه، وأرشدته إلى إخفاء معالمها، ولا شك أن هذه الفئة قليلة تتمثل في الغالب في الأحداث والمراهقين⁽²⁾، لكن التأثير غير المباشر أوضح أثراً في الظاهرة الإجرامية، عندما يقتصر دورها على تنمية الاستعداد للمغامرة والإيحاء الذاتي بأفعال العنف والإثارة الجنسية، ففي ذلك تنمية لبعض الغرائز والرغبات المكبوتة، على نحو يدفع الأطفال والمراهقين بل البالغين في بعض الأحيان لسلوك سبيل الجريمة⁽³⁾.

ويعود الأثر البالغ لوسائل الإعلام على الأحداث لقلة نضوجهم، ونقص خبرتهم، وخصوصية خيالهم، وتعطشهم للمغامرة، وضعف ملكة النقد والحكم لديهم، ويأخذ حكم الأحداث في هذا الشأن ضعاف الشخصية ممن يعانون من خلل عقلي ونفسي⁽⁴⁾.

(1) مهدي، أشرف شافعي، جرائم الصحافة والنشر (ص 5-6).

(2) جرادة، الجريمة: تأصيلاً ومكافحة، دراسة تحليلية للعلوم الإجرامية (ص 196-197).

(3) المرجع السابق، ص 197.

(4) محمد، أبو عامر، مبادئ علم الإجرام والعقاب (ص 204).

ولا شك أن تأثير الصحف على الجريمة يظهر من خلال المساحات المخصصة لأخبارها، وكيفية التعرض لها والغرض منه، ونوعية القراء الذين يهتمون بها، ففي أمريكا دلت الإحصائيات على وجود علاقة بين ارتفاع الإجمام بنسبة (33%)، مقابل زيادة في المساحة المخصصة لنشر أخبار الجريمة، حيث تنشر أخبار الجريمة بعناوين مثيرة، ووصف تفصيلي لا يخلو من المبالغة، وغالبية القراء من الأطفال والشبان⁽¹⁾.

ومن المعلوم أن حقيقة الفعل الإجرامي واحتمال وقوع الإنسان ضحية للجرائم، غالباً ما يأخذ صورة ذات أبعاد تضليلية، وذلك يعود للصورة النمطية التي تنقلها وسائل الإعلام عن الجريمة، ومما لا شك فيه أن هذا الكم من المعلومات غير الصحيحة أثر على مصادر الأمن الاجتماعي، خاصة في صياغة رأي عام حول الجريمة والضحايا، فعلى سبيل المثال أكثر أشكال العنف انتشاراً في البلاد العربية يتمثل في ضرب الزوجة والأبناء، لكننا لا نجد أن وسائل الإعلام تبرز ذلك مقارنة بحجمها، في المقابل يحظى المجرم المتخصص باهتمام واسع، مع العلم أن السجلات الأمنية تؤكد أن نسبتهم ضئيلة عددياً⁽²⁾.

كما أن طبيعة العلاقة ما بين المعالجة الصحفية وواقع الجريمة ليس مجرد انعكاس للواقع الاجتماعي أو ميكانيزم سببي بسيط وإنما هي علاقة معقدة، فالصحافة تختار الجوانب التي تقدم للنشر، وهذه الجوانب تتعدد بطبيعتها ويتم الاختيار منها، ويتدخل في هذا الاختيار عوامل ذاتية وموضوعية تختلف باختلاف القائمين على التحرير، كما تؤكد الدراسات أن اختلاف الواقع الاقتصادي والاجتماعي عبر الفترات الزمنية ينعكس على مؤسسات الاتصال، ويحدد مضمون القصة الخبرية الخاصة بالجريمة وطريقة معالجتها⁽³⁾.

ولكن على وسائل الإعلام خاصة العربية أن تهتم بالمعالجة الموضوعية لظاهرة الجريمة، وتجنب أساليب السرد والتلقين والمبالغة، ومن ثم فعلمية النشر لا بد أن تتم ضمن ضوابط يراعي فيها ظروف المجتمع وسيكولوجية الجماهير، لعدم الخوض في الأعراض والإساءة للناس، فالكاتب الأمريكي والتر ليبيرمان يرى أن الخطر لا يأتي من نشر أخبار الجريمة في حد ذاته، بقدر ما يأتي من تحول وسائل الإعلام لقاضٍ ومخبر ونائب عام⁽⁴⁾.

(1) العاني، طوالبه، علم الإجرام والعقاب (ص109-110)

(2) الوهيد، "العلاقة بين الرأي العام والإعلام"، بحث مقدم للندوة العلمية لتكوين رأي عام واق من الجريمة (ص 89-90)

(3) مكي، استخدام عناصر الفن الصحفي في تناول موضوعات الجريمة (ص243)

(4) عبد الحليم، إسهام وسائل الإعلام في الوقاية من الجريمة"، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية لتكوين رأي عام واق من الجريمة (ص168)

أنواع التغطية الصحفية لشئون الجريمة⁽¹⁾:

أولاً- تغطية إعلامية عن طريق المعايشة: وهي تتم بالمعايشة للجماعات الإجرامية، وهذا الأسلوب وإن كان يتيح الفرصة للتعرف على الجريمة من قرب، لكن من أهم عيوبها التكلفة المرتفعة والقيود القانونية لهذا الفعل.

ثانياً- تغطية ذاتية: ويقوم هذا النوع بإقرار واعتراف عينة من المجرمين ببعض الأفعال التي ارتكبوها خلال حياتهم الإجرامية ولم تعرف من قبل الأجهزة الأمنية والعدلية، وأهم شروط هذه التغطية عدم الإشارة الواضحة لشخصية المجرم والتعامل مع الظل والصوت فقط.

ثالثاً- التغطية الإعلامية لحالات الإعلام الظاهر: وهي الجرائم التي تم الكشف عن المتورطين فيها، والذين وقعوا في قبضة الأجهزة الأمنية ومثلوا أمام القضاء، وهي تغطية لجرائم حدثت بالفعل.

رابعاً- التغطية الإعلامية لحالات الإجرام الخفي: وهي جرائم يصعب الوصول إليها من قبل الشرطة، مثل غسل الأموال والجرائم الإلكترونية، وهي جرائم تحتاج لجهود فنية وتقنية للوصول إليها.

وترى الباحثة أن أكثر أنواع التغطية الصحفية لشئون الجريمة حضوراً في الصحف، هو النوع الثالث وربما يعود ذلك لأنه الأكثر انتشاراً وحضوراً في المجتمع، ويتطلع المجتمع لمعرفة وقائعها والعقوبات التي أنزلت بالمجرم، بينما يطغى عامل المخاطرة على النوعين الرابع والأول، أما النوع الثاني من أنواع التغطية يعتمد على الاعتراف المعلن بالجريمة وهو الأمر الذي يفتقر له الجنس البشري عامة والمجرمين خاصة.

عناصر التغطية الصحفية لشؤون الجريمة⁽²⁾:

عناصر التغطية الصحفية لشؤون الجريمة تمثل سبعة عناصر، هي:

1- الأشخاص المشهورين ذوي العلاقة بالجريمة.

2- الأماكن المعروفة التي جرت فيها.

3- عدد الضحايا.

(1) بدوي أحمد، "استراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري"،

ورقة عمل مقدمة في إطار ندوة الإعلام والأمن (ص118-119)

(2) المرجع السابق، ص 132-133

4- حجم الخسائر المترتبة على الجريمة.

5- الجوانب الإنسانية والعاطفية المترتبة على الجريمة.

6- الظروف غير المألوفة للجريمة.

7- الطابع الدرامي للجريمة.

إن نشر أخبار الجريمة لا يقوم على توافر كل هذه العناصر، وإنما يقوم على أساس قيمة ووزن كل عنصر منها الذي تختلف من جريمة لأخرى.

شروط التغطية الصحفية لشؤون الجريمة⁽¹⁾:

نظراً للطبيعة الخاصة التي تتسم بها مواد الجريمة، وما يترتب على عملية النشر من آثار، فقد وضعت مجموعة من الشروط للصحفيين لإرشادهم حتى يتحقق الصدق والموضوعية، في عملية النشر وهي كالتالي:

1- الموازنة في الاهتمام بين الجاني والمجني عليه، فلا بد من توجيه نفس الاهتمام إلى المجني عليه، ولا ينصب فقط على الجاني.

2- التحقق من شخصيات المتهمين والمجني عليهم، لأن وقوع خطأ في نشر بعض الأسماء يسيء لمواطنين أبرياء.

3- إن نشر أسماء المجني عليهم تحكمه ضرورات أخلاقية واجتماعية، فعلى سبيل المثال كجرائم الشرف والاعتصاب وقضايا الأحوال الشخصية كالطلاق، فإن النشر قد يسبب أضراراً لا تقل عن الضرر الناجم عن الجريمة ذاتها.

4- لا بد من معرفة النظام القضائي والإلمام بالقضاء الجنائي، بل إن بعض الصحف تشترط في محرر شؤون الجريمة أن يكون حاصلاً على شهادة عليا في القانون.

5- التعامل مع أخبار الجرائم والحوادث بصورة عادية، وعدم استخدام وسائل إثارة وجذب للقراء⁽²⁾.

6- تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية للصحفي والصحيفة، فلا بد من عدم الإقدام على نشر أخبار الجريمة لتحقيق السبق الصحفي والريح المادي، في مقابل التأثير

(1) الخصاونة، الصحافة المتخصصة (ص 210)

(2) المغماسي، "نشر أخبار الجريمة والحوادث الأمنية في الصحف السعودية: دراسة مقارنة (ص 478)

على سير العدالة وعمل أجهزة الأمن⁽¹⁾.

7- عدم التوسع في ذكر تفاصيل الجرائم وطرق تنفيذها، مع عدم إيراد خطط أجهزة الأمن المتبعة لملاحقة المجرمين، أو ذكر لأسماء الشهود والقضاة⁽²⁾.

8- عدم الاكتفاء بنشر أخبار الجريمة بل لابد من تخصيص مساحات لمناقشة أسباب ودوافع السلوك الإجرامي والعقوبات المقررة له⁽³⁾.

9- مراعاة الجانب الإنساني ومشاعر أقارب الضحايا، فنشر تفاصيل الجرائم تثير مشاعر أقاربهم وتعميق جراحهم وأحزانهم، كما ينبغي على الصحفيين اختيار الوقت والأسلوب المناسب للحديث مع أقارب الضحايا والضحايا أنفسهم⁽⁴⁾.

اتجاهات الصحف في نشر أخبار الجريمة:

توجد ثلاثة اتجاهات لنشر أخبار الجريمة في الصحف تراوحت بين التأييد والرفض، وهي:

أولاً-الاتجاه مؤيد للنشر:

يرى أن عملية النشر تساهم في الحد من الجريمة، ويعمد ليقظة الرأي العام نحو الجريمة والمجرمين⁽⁵⁾، والإعلان عن الجريمة هو نوع من العقاب قديماً وحديثاً، ففي العصور الماضية، كان المجرم يركب مقلوباً على بغلة، ويقرع الجرس ليعلم الناس جرمه وذلك عند العرب، أو يتم طلائه بالقار ويكسى بالريش في أوروبا، وفي العصر الحديث يتم التعرض له بوسائل الإعلام المختلفة⁽⁶⁾.

ويتجلى الدور الإيجابي لنشر مثل هذه الأخبار فيما يلي⁽⁷⁾:

1. إن مهمة الصحافة نشر أخبار الجريمة حلوها ومرها، والجريمة خير، ومن ثم يفضل أن تتناولها الصحف بدلاً من ترك الأمر بشأنها للإشاعات التي يتناقلها الناس، وهي جزء من

(1) المغماسي، قواعد عامة لنشر أخبار الجرائم والحوادث في الصحف، المجلة العربية للدراسات الأمنية (مج 17/ص262)

(2) المرجع السابق ، ص283-284

(3) بن المهديب، دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة (ص53)

(4) المغماسي، قواعد عامة لنشر أخبار الجرائم والحوادث في الصحف (ص 267)

(5) سيد احمد، جابر، علم اجتماع السلوك الانحرافي (ص433)

(6) رجب، مرجع سابق، ص213

(7) أبو عامر، دراسة في علم الإجرام والعقاب (ص 179)

الواقع الاجتماعي وتجاهل هذا الواقع يحرم الصحيفة من أداء واجبها كمرآة للحياة الاجتماعية، كما أن تجاهل بعض الظواهر الإجرامية يحولها إلى وباء اجتماعي يصعب علاجه مثل انتشار المخدرات، والرشوة، والاختلاس، وسوء استغلال النفوذ.

2. إن عملية النشر تشكل للبعض تنقيساً عن الرغبات الإجرامية المكبوتة وإشباعاً كافياً لها، مما يؤدي لعدم إقبال هؤلاء الأشخاص على مثل هذه الأفعال، خاصة إذا تم العرض بطريقة مقرزة ومنفرة لهذا السلوك.

3. كما يساهم نشر أخبار الجريمة وأسماء المشتبه بهم والمتهمين وصورهم وأوصافهم، على تعقب الجناة، والقبض عليهم، كما يساهم في متابعة الجمهور لسير جهاز العدالة، حيث لا يتمكنون من حضور جلسات المحاكمات، وقد يؤدي ذلك لعدول بعض الأفراد عن الفعل الإجرامي خوفاً من التعريض بهم في الصحف.

4. خلق وعي عام للجمهور حول طرق ارتكاب الجرائم وأساليبها خاصة جرائم النصب والاحتيال، مما يقيهم من الوقوع فريسة لمثل هذه الأساليب⁽¹⁾، فمنع نشر الجريمة لا يقلل من وقوعها وإنما يزيد من انتشارها وعدم تنبيه المجتمع إلى خطورتها والوقاية منها، حيث يدفع أفراد المجتمع لاتخاذ سبل الحيطة والحذر والابتعاد عن المواقف التي قد تسبب وقوع الجريمة، وكذلك الأماكن التي عادة ما ترتفع فيها وتيرة الجريمة⁽²⁾.

5. يخلق التسليط الإعلامي على أخبار الجريمة وعياً جماهيرياً ينجم عنه بروز رأي عام يضغط باتجاه سد أية ثغرات ينفذ منها المجرمون، وكيفية مواجهة مثل هذه الجرائم.

ثانياً- الاتجاه الرافض للنشر: وهو يرى أن النشر يساهم في نشر الجريمة من خلال:

1. الإيحاء الذاتي بفكرة الجريمة تتم بإحدى الطرق الثلاث⁽³⁾:

أ- إيحاء قائم على انحراف في التصوير الخلفي: بإعطاء الجريمة مظهر الفعل العادل، على نحو يضيف عليها صبغة الكفاح الاجتماعي، مع إلباس المجرم ثوب البطولة، أو

(1) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ط3/ص 301)

(2) الربيعي للتدريب والتطوير الإعلامي، "أخلاقيات نشر الجريمة"، مقال منشور، موقع الربيعي للتدريب والتطوير الإعلامي (على الإنترنت)

(3) بهنام، المجرم تكويناً وتقويماً: الأساليب العلمية في الكشف عن مصدر الإجرام لدى المجرم (ص154)

اعتباره شخصية ظريفة، أو إظهار المغامرات السهلة التي يحصل عليها، أو ما يناله من اهتمام لدى النساء.

ب- إحياء قائم على هيام عاطفي بالشهرة: ويعتمد للنشر الواسع للجريمة، مما يدفع بعض من يسودهم الغرور إلى الإتيان بنفس الفعل للظفر بالشهرة التي نالت صاحبها، ومن ثم يؤثر في أصحاب النفوس المريضة.

ت- إحياء قائم على معرفة فن التنفيذ: ينشأ عن معرفة أسلوب الجريمة وكيفية إخفاء أمرها عن السلطات، مما يفتح الذهن لمن لديه الاستعداد للجريمة على تنفيذها، وتضعف في النفس الرهبة من القانون.

وهذه الإحياءات لها الأثر البالغ في نفوس الشباب لأنهم الخيط الأضعف من حيث التكوين النفسي والأخلاقي وسهولة الانقياد والتأثر.

2. قيام بعض الصحفيين بنشر أخبار الجريمة دون الرجوع إلى المصادر الرسمية التي يمكنها تزويدهم بالمعلومة الصحيحة، أو تحفظ بعض المصادر من تمرير المعلومات لوسائل الإعلام، الأمر الذي يدفع بعدد من المحررين إلى كتابة تحقيقات صحفية عن الجريمة، وأحياناً إيراد معلومات تفصيلية عنها، اعتماداً على مصادر ربما كانت غير موثوقة، كالشهود والجيران، هذا النوع من الشهود قد يبالغون وقد لا يقدمون الحقائق كما يجب، لأنهم يدلون بمعلوماتهم إلى صحفي وليس إلى رجل أمن⁽¹⁾.

3. إن التوسع في نشر أخبار الجريمة يساعد على انتشارها ويشجع في ارتكابها بسبب مرور فترة زمنية بين وقوع الجريمة وصدور الحكم فيها، وعدم إقران نشر الجريمة بعقاب المجرم⁽²⁾.

4. إن الصحف تعتمد لتشجيع الجريمة وانتشارها من خلال الأسلوب الإخباري والحيز المخصص لها، حتى أن بعض الصحف تتخصص بهذا النوع من الأخبار، الأمر الذي يعكس صورة لانحلال الأخلاق في المجتمع، بل من المرجح مع الاستمرار في إبراز الجريمة بهذا الشكل أن تبدو الجريمة أكثر حدوثاً مما هي في الواقع⁽³⁾.

(1) بهنام، المجرم تكويناً وتقويماً: الأساليب العلمية في الكشف عن مصدر الإجرام لدى المجرم، ص155.

(2) الربيعي للتدريب والتطوير الإعلامي، مرجع سابق.

(3) عدلي، الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق (ص165)

5. كثيراً ما يؤدي النشر الموسع حول الجريمة إلى التأثير على القضاة (جرائم الرأي العام)، كما قد يؤثر على شهادة الشهود، وهذا يعد تدخلاً سافراً في شؤون القضاء، وأحياناً تتحول الصحيفة إلى قاضٍ، وتتصب نفسها محكمة، وتخول لنفسها إصدار الأحكام في المتهمين، كما أن عملية النشر تكون معوقة ومعطلة للإجراءات التي تتخذها الجهات الشرطية والقضائية⁽¹⁾.

6. تمعن الصحف في عملية الإثارة من خلال نشر أخبار الجريمة مصحوبة بالصور التي تؤذي مشاعر القراء، وخاصة الأطفال والشيوخ والنساء والآباء والأمهات⁽²⁾.

ويرى لومبروزو أحد أشهر علماء الإجرام ويعد من أشد المتحاملين على الصحف والمجلات حيث ربط بينها وبين ارتفاع نسبة الإجرام، "أنها تنبش في الجرائم التي هي أشد قروح المجتمع عنفاً، وأنها تسعى من أجل كسب حقير إلى بعث الشهوات البدائية من مرقدها، وإلى إثارة أخبث أنواع الفضول لدى الطبقات الاجتماعية الدنيا"⁽³⁾.

ثالثاً- الاتجاه الوسطي بين القبول والرفض:

يرى بعض العلماء المعتدلين أنه لا معنى أن تمتنع الصحافة كلية عن نشر أخبار الجرائم لأنها جزء من موضوعاتها، لكن تنتشر الموضوع بشكل موجز وغير مثير داخل الصحيفة، وبالحجم الصغير، ويكون مقروناً بالحكم، خاصة إذا كان شديداً رادعاً، أما إذا أرادت الصحيفة إثارة الرأي العام وإيقاظ السلطات العامة وتنبئها إلى خطر ازدياد الجرائم في فترة من الفترات كما يقول البعض، فذلك يكون بنشر سلسلة المقالات العلمية ودعمها بإحصائيات، فالإشكال إذن حسب هذا الاتجاه هو ليس الاختيار بين نشر أنباء الجرائم في الصحف أو عدم النشر، فلا محل لمناقشة حق الصحف في النشر، وحق الجمهور على هذه الصحف، فلا شك أن الكلمة المكتوبة كانت ولا تزال من أهم وسائل التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي⁽⁴⁾.

وتتفق الباحثة مع الدكتور فاروق أبو زيد بالقول "إن نشر أخبار الجريمة ضرورة اجتماعية يمكنّ الصحيفة من أداء وظيفتها الإخبارية في تلبية احتياجات القارئ، والإحاطة بما يجري حوله من أحداث، لكن لا بد من الالتزام في عرضها لوقائع الجريمة الدقة والصدق

(1) عدلي، الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق، ص 165

(2) المغماسي، قواعد عامة لنشر أخبار الجرائم والحوادث في الصحف (ص 246)

(3) بكري، علاقة الصحف بالجريمة"، منتدى الحصن النفسي (على الإنترنت)

(4) بن وداد العربي، ضوابط المعالجة الصحفية للجريمة،" مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الإعلام

والديموقراطية (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 12-13 ديسمبر 2012م).

والموضوعية، فلا تضيف لأحداث الجريمة ولا تحذف منها ما يغير معناها ويوجهها في غير وجهتها"⁽¹⁾، كما ترى الباحثة ضرورة التناول لقضايا الجريمة كمشاكل اجتماعية تسعى الصحف لتناولها في إطار من المعالجة والوقاية دون إسراف، ودون مبالغة في العرض.

وهناك من يفرق بين النشر قبل صدور حكم قضائي وبعد صدور الحكم، ويرى أصحاب هذا الرأي عدم نشر أخبار الجريمة قبل صدور حكم قضائي، فالجرائم التي تعد ادعاءات أو حالة لم يرفع أمرها للقضاء لا يجوز نشرها وإذاعة أخبارها، وذلك لا يجوز شرعاً لما فيه إشاعة للفاحشة، قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾، ويؤكد أصحاب هذا الرأي على ضرورة النشر بعد صدور حكم قضائي، مع التركيز على العقوبة لما في ذلك من تطهير للمجتمع وزجر لأصحاب النفوس الضعيفة⁽²⁾.

وترى الباحثة أن الاختلاف بين رفض وقبول نشر أخبار الجريمة لم يكن جوهره قائم على النشر من عدمه، ولكن كان قائماً على كيفية النشر والتداول، حيث تسعى بعض الصحف للتضخيم والإبراز والإثارة على حساب المعالجة والوقاية من الجريمة، والاختلاف يؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في عملية التنشئة الاجتماعية، وضرورة الاهتمام بها كمدخل وقائي لتحسين المجتمع خاصة الشباب والأطفال من الاتجاه نحو الانحراف، ونحو أنماط السلوك الإجرامي المختلفة، ومن ثم على وسائل الإعلام أن تعتمد للاتجاه نحو تحمل مسؤوليتها نحو المجتمع بعيداً عن الأهداف الأخرى خاصة خلال نشر مواد الجريمة، وهذا يتفق مع دكتورة ليلى عبدالمجيد أستاذة الإعلام بجامعة القاهرة حيث ترى أن نشر الجريمة يجب أن يكون مصحوباً بانضباط ومسؤولية اجتماعية حتى لا نسهم دون أن ندري في زيادة معدل الجرائم، وتشير إلى أن العنف والصراع والجنس موضوعات تستهوي أي إنسان، وتولد داخله حب استطلاع للمعرفة، وفي الوقت نفسه تعد قراءتها تنفيساً عن الغل والصراع داخله، فيحدث نوع من التطهير، وصحف الجرائم المنتشرة حالياً لا تراعي ذلك، وإنما تتبع وصفة سحرية لزيادة التوزيع بالمبالغة في الجرائم أو اختلاقها أحياناً، وتصوير المتهم كأنه بطل قومي، وتحويل الحالات الفردية إلى ظواهر⁽³⁾.

(1) أبو زيد، الصحافة المتخصصة (ص 132)

(2) المغماسي، قواعد عامة لنشر أخبار الجرائم والحوادث في الصحف (ص 257-258)

(3) "صحف الجريمة... توليفة وهمية من الاغتصاب والمذابح تحقق أرباحاً كبيرة!"، مجلة المصري

اليوم، العدد 634، (على الإنترنت)

ضوابط نشر الجريمة:

أولاً- الضوابط القانونية:

أوجدت بعض الدول مجموعة من القوانين متجهة بذلك لتقنين مبدأ المسؤولية الاجتماعية وعدم الاكتفاء بالقيود الشخصية والمهنية المنظمة للعمل الصحفي فيما يتعلق بنشر أخبار الجريمة. ورغم ما تلعبه الصحف من دور مهم في الرقابة على الأجهزة والأشخاص والكشف عن أي خلل وانحراف يهدد المجتمع، إلا أن القانون أوجد مجموعة من الالتزامات التي على الصحفي أن يلتزم بها خلال النشر والتعليق على الأخبار، وذلك حماية لسمعة الأشخاص الذين يتعلق بهم النشر، وهذه الالتزامات تنحصر في التزامه بالحرص والتبصر والتزامه بالكتمان⁽¹⁾، وهذه مجموعة من الإجراءات التي تقنن نشر أخبار الجريمة في الصحف:

1- يحظر على الصحيفة أن تتناول ما تتولاه سلطات التحقيق والمحاكمة، مما يؤثر سلباً عليها فيجوز لها نشر ما يدور في المحاكمات العلنية، ولكن على مسؤوليتها، وعليها أن تبذل العناية لإحاطة القارئ بما وقع، ولكن دون التأثير على صالح التحقيق والمحاكمة أو مراكز من يتناولهم، فالصحفي ملزم بالحيطه وعدم التسرع خلال عملية النشر، فلا يتم نشر أن فلان قد تم القبض عليه بتهمة السرقة، وهو قد استدعي للشهادة في احدي القضايا⁽²⁾.

2- على الصحفي الالتزام بنشر الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التي تصدر علناً، دون الجلسات السرية والتحقيقات الابتدائية والأولية، إن كانت جهات التحقيق منعت ذلك، وفي الدول العربية يحظر نشر الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية، والنشر المحرف لوقائع التحقيقات وجلسات المحاكمات، وحرصت دولة البحرين منفردة على عدم نشر الجلسات الخاصة بالأحداث⁽³⁾.

3- حظرت بعض الدول نشر أسماء وصور المجني عليهم في بعض الجرائم كجرائم الاغتصاب والاعتداء على العرض والمتهمين الأحداث، وكذلك جرمت بعض الدول النشر المؤثر على سير العدالة والمحكمة⁽⁴⁾.

(1) مهدي، الشافعي، جرائم الصحافة والنشر (ص47).

(2) المرجع السابق نفسه، ص 52-53

(3) عبد المجيد، تشريعات الصحافة في الوطن العربي (ص 232)

(4) عبد المجيد، المرجع السابق، ص 245

4- يجب عدم نشر أية تقارير تتضمن اعترافاً للمتهم بالجريمة حتى وإن اعترف أمام المحققين أو في المحكمة، كما ينبغي عدم نشر أو إذاعة أية معلومات عن تاريخ المتهم الإجرامي، أو أي بيان يصفه كمجرم⁽¹⁾، فالقضاء الإنجليزي حظر نشر أية معلومات عن سوابق المتهم، أو التعليق على ماضية، أو التشهير به حماية لحقه في محاكمة عادلة⁽²⁾.

5- خطر التأثير على القضاة والمحققين والخبراء والمحكمين والشهود وغيرهم، وقد قضت إحدى المحاكم الإنجليزية بأن التنبؤ بنتيجة دعوى منظورة أمام القضاء والتعليق عليها يعد امتهاناً للمحكمة، أما القانون الفرنسي فنص على أن كل من قام علانية بواسطة أفعال أو أقوال أو كتابات للحط من قدر وتصرف أو قرار قضائي من شأنها الإخلال بسلطة القضاء واستقلاله، يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة شهور، وبغرامة من 500 إلى 20.000 فرنك، أو بإحداهما⁽³⁾.

6- يعد نشر التحقيقات والمحاكمات أو المداولات السرية بغير أمانة وسوء قصد جريمة يعاقب عليها القانون⁽⁴⁾.

7- يعد الإخلال بمقام قاضٍ في الدعوى المنظورة أمامه جريمة، سواء كانت مدنية أو تجارية أو إدارية أو جنائية، أي أن الحماية مقررة للخصومة الناتجة من الدعوى وليس لشخص القاضي، حيث إن أي تعليق غير نزيه لقرار المحكمة يوقع صاحبه تحت طائلة العقاب على هذه الجريمة، إذا تجاوز الحدود المسموح بها لحد النقد والصحافة في النشر⁽⁵⁾.

وعلى الصعيد الفلسطيني فقد أقرت المادة (4) من قانون رقم (9) لسنة 1995 بشأن المطبوعات والنشر أن على الصحافة العمل على اطلاع المواطن على الوقائع والأفكار والاتجاهات والمعلومات على المستوى المحلي والعربي والإسلامي والدولي، والبحث عن المعلومات والأخبار والإحصائيات التي تهتم المواطنين من مصادرها المختلفة، وتحليلها وتداولها

(1) نصر، عبد الرحمن، الفن الصحفي في عصر المعلومات: تحرير وكتابة التحقيقات والأحاديث الصحفية (ص368)

(2) بكار، حماية حق المتهم في محاكمة عادلة: دراسة تحليلية تأصيلية انتقادية مقارنة (ص562)

(3) الجبوري، مسئولية الصحفي الجنائية عن جرائم النشر: دراسة مقارنة (ص173-174)

(4) المرجع السابق، ص175

(5) عبد الحافظ، التشريعات المنظمة لمهنة الصحافة وأحكام جرائم العلانية والنشر (ص241)

ونشره والتعليق عليها في حدود القانون⁽¹⁾، ولكنه افتقر للضوابط السابقة، فيما عادت المادة (39) من نفس القانون لحظر نشر محاضر المحاكم في أي قضية معروضة عليها قبل صدور الحكم القطعي فيها وفي كل قضية تتعلق بمواطن يقل عمره عن 16 عاماً، إلا إذا أجازت المحكمة نشرها⁽²⁾، كما جرم قانون العقوبات الفلسطيني في المادتين (126) و(127) كل من نشر أخبار أو معلومات أو انتقادات، وتقع جرائم التأثير على سير العدالة ضمن جرائم الإفشاء والتضليل الماسة بسير العدالة والتي من شأنها التأثير على القضاة أو الشهود.

وتتفق الباحثة مع الدكتور جواد الدلو في أن قانون العقوبات الفلسطيني والمطبوعات، كفل عدم التأثير على القضاة والشهود وعدم الإضرار بالمجني عليه أو من لهم صلة بالقضية، مما يضمن إجراء المحاكمة في جو يتسم بالنزاهة والعدالة⁽³⁾.

مما سبق نرى أن القوانين المنظمة لمهنة الصحافة عمدت التأكيد على ضرورة النشر لكن دون التأثير على المنظومة القضائية والضغط عليها، وذلك نابع من حق المواطن في محاكمة عادلة تسمح للجهات المختصة النظر في الدوافع والأسباب والوقائع، والحكم عليها، ومحاكمة الجناة دون مؤثرات وضغوطات خارجية.

ثانياً- الضوابط المهنية:

وهي مجموعة من الضوابط المهنية المنظمة للعمل الصحفي، ويمكن تحديدها كما يأتي:

1- المواثيق الأخلاقية: وتعرف مواثيق الأخلاق الإعلامية على أنها " مجموعة من المبادئ والمعايير التي يقوم الصحفي بتطبيقها بشكل اختياري لاتخاذ قراراته حول ما يقوم به من أفعال، وهذه المبادئ هي التي تحدد مدى صحة الفعل الإنساني"⁽⁴⁾، وفي هذا السياق هي مجموعة المواثيق التي تؤكد على مبدأ احترام حق المجتمع في إدارة العدالة، وهذا المبدأ

(1) الدغمي، موسوعة التشريع الفلسطيني الجزء الرابع، (ص2555)

(2) الدغمي، المرجع السابق، ص2566

(3) الدلو، حرية الصحافة في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني 1995، مجلة الجامعة الإسلامية (مج 5/ص36)

(4) عصام موسى، الضوابط المهنية والأخلاقية الإعلامية لمعالجة الجريمة والانحراف في المجتمع العربي، ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة الإعلام والأمن، الخرطوم(ص7)

ورد في 17ميثاقاً من بين 62 ميثاقاً، علماً أنها لم تذكر هذا الحق بصفته العمومية بل جاء على شكل مجموعة من المبادئ التي تدخل ضمن هذا الحق، وهذه المبادئ هي⁽¹⁾:

1/1 حق المجتمع في القصاص من المجرمين.

2/1 حق المجتمع في توحيد السلطة التي يعهد إليها بمحاكمة المجرمين، وهي سلطة القضاء، وهذه السلطة وحدها التي تمتلك القدرة على فحص الأدلة واستقراء النصوص القانونية، واستنباط الأحكام.

3/1 المتهم بريء حتى تثبت إدانته: وتعد هذه القاعدة من أهم القواعد المرتبطة بإدارة العدالة في المجتمع، رغم أن العلانية شرط من شروط المحاكمة العادلة، وهي حق من حقوق المتهمين، ولكنها سلاح ذو حدين، فالرأي العام يمكن أن يمثل قوة كحارس للعدالة ورقبياً على السلطات، من خلال دور الصحافة في الكشف عن المظالم للرأي العام، ولكنها يمكن أن تشكل إدانة مسبقة للمتهم قبل أن تدينه المحكمة، وتشويهاً لسمعته حتى إذا حكمت المحكمة بالبراءة، فإنه سوف يواجه بإدانة مجتمعية وهي تشكل عقوبة للمتهم خارج إطار القانون.

مما سبق يتضح تأكيد موثيق الشرف الصحفي على مراعاة عدم نشر ما يمس العدالة خشية التأثير على الشهود والقضاة وقبل صدور حكم قطعي فيها، وهو ما يعد انتهاكاً لحق المتهم بمحاكمة عادلة، وهذا يقتضي عدم نشر اسمه أو صورته أو ما يدل عليه، وتزداد الحاجة لذلك إذا كان المتهم طفلاً يقل عمره عن 16 عاماً.

ويرى الدكتور سلمان صالح أن التصور الأخلاقي الذي قدمته الموثيق في هذا المبدأ يمكن أن يمثل أساساً معقولاً للمسؤولية الأخلاقية للصحفيين، وأنه يمكن أن يشكل بديلاً للتصور القانوني، كما يرى أن هذه الموثيق افتقرت لتوجيه الصحفيين للالتزام بنشر الأدلة التي يقدمها الدفاع عن المتهم بنفس درجة الاهتمام التي تنشر بها الأدلة التي تقدمها النيابة⁽²⁾.

وبالرغم من أهمية هذه الموثيق إلا أنها تفتقر للقوة التنفيذية الصارمة التي من شأنها أن تشكل رقبياً على بعض وسائل الإعلام، خاصة تلك التي تشترك مع السلطات في ممارسة الظلم والانتهاك ضد معارضيها في بعض الدول، ولا تشكل رادعاً لبعض الصحفيين الذين يغلبون ذاتيتهم على الموضوعية والشفافية والمصادقية التي تتسم بها الصحافة، والتي تشكل انتهاكاً صارخاً لممارسة العدالة في المجتمع.

(1) صالح، أخلاقيات الإعلام (ص 300-303)

(2) صالح، المرجع السابق، ص 305

وعلى سبيل المثال فقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات قضية تدل على الممارسات غير المسئولة للصحفيين، فقد تسربت معلومات لجريدة نيويورك تايمز، مفادها أن بعض رجال الأعمال العرب المقيمين في أمريكا، يحاولون تكوين شبكة من العملاء الأمريكيين غير العرب في "المكتب الفيدرالي للتحريات"، وتم نشر أسماء المتهمين، وحجم الأموال التي تم صرفها، وتم نسب الخبر لسلطات قانونية عليمية، في هذا الخبر تم انتهاك مبدأ مهم أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، فنشر الخبر دون ذكر مصادره، وتضمن الخبر اتهامات لشخصيات عامة، كما عمدت الصحيفة لإطلاق الأحكام المسبقة على المتهمين⁽¹⁾.

4/1 نشر أحكام البراءة: وعالج هذا المبدأ الميثاق النرويجي الصادر عن رابطة الصحافة النرويجية عام 1994، والفرنلندي الصادر عن اتحاد الصحفيين في فنلندا، والميثاق السويدي الذين أكدوا على ضرورة نشر النتيجة النهائية في أية قضية، خاصة تلك القضايا التي تناولتها الصحف، فلا بد من متابعة إجراءات المحاكمة حتى النهاية، لكن هذه الموثائق بحاجة لتطوير هذا البند، لأنها لم تتضمن توجيهات حول أسلوب نشر أحكام البراءة وتوجيه الصحفيين لنشر أحكام البراءة بقدر كاف من الإبراز، وتوضيح الاتهامات التي صدر فيها حكم الإدانة⁽²⁾.

5/1 عدم التأثير على سلطات القضاء: أشارت لهذا المبدأ 6 موثيق من أصل 62 ميثاقاً، لكن أهمية هذا المبدأ تظهر في الدول التي تعمل بنظام المحلفين، إذ إن وسائل الإعلام يمكن أن تؤثر على قرارهم، يضاف إلى ذلك إمكانية التأثير على شهادة الشهود سواء من خلال تشجيع الشهود على الإدلاء بشهادة معينة، أو توريطهم بأقوال يصعب عليهم التراجع عنها فيما بعد، أو تخويفهم من الإدلاء بشهادتهم، وعلى الرغم من منع الصحفيين من التحدث مع الشهود في قاعة المحكمة إلا أن الصحفيون لا يلتزمون بذلك، مما يؤثر على مجريات القضايا، يضاف لما سبق احترام سلطة القضاء وهيبة القضاة لأن ذلك يساهم في إدارة المجتمع للعدالة، لكن الموثيق الأخلاقية اكتفت بالإشارة لهذه المبادئ دون شرح وتفصيل، مما أثر على الصحفيين وعدم الفهم الواضح بتغطية القضايا المنظورة سلطات التحقيق والمحاكم، فميثاق الشرف الصحفي المصري الصادر عن المجلس الأعلى للصحافة عام 1998، نص على امتناع الصحفي عن تناول ما تتولاه سلطات التحقيق والمحاكمة في الدعاوى الجنائية والمدنية بطريقة تستهدف التأثير على صالح التحقيق وسير المحاكمة⁽³⁾.

(1) مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة (ص 228-229)

(2) صالح، أخلاقيات الإعلام (ص 308-309)

(3) المرجع السابق (ص 311-312)

6/1 عدم محاكمة المتهم بواسطة الرأي العام: ويرتبط هذا المبدأ بالمبدأ السابق له، فمحاكمة المتهم بواسطة الرأي العام يؤثر على القضاء ويحرم المتهم من حقه في محاكمة عادلة، إلا أن المبادئ الأخلاقية لم تهتم بهذا المبدأ، لأنه كثيراً ما استخدم لتقييد حق وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات ونشرها، ولم يكن الهدف من ذلك حماية المجتمع بل حماية السلطة ورموزها، إضافة أن هذه المبادئ لم تقدم تفاصيل وتوجيهات للصحفيين حول كيفية تطبيقه⁽¹⁾.

7/1 عدم نشر أسماء الأحداث وصورهم والتعامل مع الأطفال: لا يجوز للصحفي نشر ما يدور في محاكم الأحداث، على أساس أن الأحداث يرتكبون الأخطاء لأنهم لم يجدوا من يعلمهم الصواب، وبالتالي فالهدف من نظام الأحداث ليس عقابي بل تعليمي، لكن المشكلة أن التعامل مع الأطفال يحتاج لمعالجة واسعة تشكل المسؤولية الأخلاقية للإعلاميين، لأنها لا تنحصر في الامتناع عن نشر الأسماء ولكن في كيفية مساعدتهم لعدم الانحراف⁽²⁾.

8/1 عدم نشر أسماء ضحايا الاغتصاب وصورهن: يثير نشر أسماء ضحايا الاغتصاب الكثير من الجدل فالصحفيون وخاصة الأمريكيون يرون أن نشر أسماء وصور ضحايا الاغتصاب هو أمر مبرر، وقد جاء هذا المبدأ في ميثاق الجمعية الأمريكية للصحفيين المحترفين عام 1996 تحت عنوان تقليل الضرر، وهو يعني تقليل الضرر الواقع على الضحية أو ما يزيد معاناتهم النفسية والاجتماعية، لكن المبادئ الأخلاقية لم تتعرض لمشكلة النشر في حالة موافقة الضحايا على النشر، وهو المبرر الذي يستخدمه الصحفيون للنشر، وهنا يبرز السؤال هل المسؤولية الأخلاقية للصحفيين ينبغي أن تتجاوز البحث عن المبررات لتشكّل التزاماً بالقيم المجتمعية؟، وهل سكوت المبادئ عن معالجة هذه المشكلة هو اعتراف ضمني بقبولها؟⁽³⁾.

9/1 عدم تمجيد الجريمة أو الدعوة إليها أو تشجيع العنف والمخدرات: إن المشكلة التي يعالجها هذا المبدأ صعبة ومعقدة، فوسائل الإعلام كثيراً ما تحول المجرمين لأبطال، وتحول الأبطال لمجرمين وتدفع الناس لإدانتهم، وهذه المشكلة تثير الكثير من القضايا حول أن الصحافة الأخلاقية لا بد أن تقوم على جعل الصحفي أكثر قدرة على اتخاذ قرارات صحيحة،

(1) صالح، أخلاقيات الإعلام، ص 312-313

(2) مكاي، أخلاقيات العمل الإعلامي (ص 324-325)

(3) صالح، أخلاقيات الإعلام (ص 316-319)

تتفق مع ضميره وحسه الإنساني، والتزامه بالعدالة والتطبيق العادل للمعايير الأخلاقية، التي يعد اختلافها وتطبيقها أمراً وارداً وفقاً للمناظير الحضارية والثقافية والمجتمعية المختلفة⁽¹⁾.

10/1 عدم نشر الأعمال ذات المستوى الفني الهابط التي تخالف قيم المجتمع وأخلاقياته، التي من شأنها إثارة الشهوات والمشاعر المريضة، وتشجيع أعمال الرذيلة والجريمة⁽²⁾.

وفي هذا السياق ترى الباحثة أن مواثيق الشرف الإعلامية هي أساسيات ينبغي أن يعتمد عليها الصحفيون القائمون على تحرير مواد الجريمة، وينبغي أن تكون أساساً لعملهم في هذا المجال، كذلك لا بد أن تقوم عليها السياسات الإعلامية لكافة الوسائل الإعلامية لاعتمادها والعمل بها، للقيام بوظائفها تجاه المجتمع، وتلتزم بقيمه وأخلاقياته، خاصة أن هذه المبادئ لا خلاف في أنها أساس لمعالجة وسائل الإعلام للجريمة.

والغريب في المبادئ السابقة أنها وضعت ضمن مؤسسات عالمية، لكنها في كثير من جوانبها تتفق مع الرؤية الإسلامية لمعالجة وتغطية أخبار الجريمة، وما وضعته هذه المؤسسات في سنوات ساعية من خلاله لتنظيم العمل الصحفي في طرح أخبار الجريمة، مع الموازنة بين الحق في المعرفة وحق المتهم في محاكمة عادلة، وحق كل من المتهم والمجني عليه في الخصوصية، كما جاء في القصص القرآني لقصص الأنبياء والسابقين وهو ما سنعرضه في الرؤية الإسلامية لتغطية أخبار الجريمة.

2- السياسة التحريرية للصحيفة:

لكل جريدة تصدر في العالم رؤية وفلسفة تحكم عملها اليومي وتوجهه وتؤثر عليه، وهذه الرؤية ليست جزئية بل شاملة، فهي ليست رؤية سياسية تحدد موقف الجريدة وانتماؤها السياسي، بل تحدد موقف الجريدة الأساسي ورؤيتها وأسلوبها ومدرستها الصحفية، هل هي صحيفة للصفوة أم شعبية تركز على فئات سنية ومهنية معينة، أم هي صحيفة معتدلة، وما هو أسلوبها في التغطية الصحفية الإخبارية؟ هل تميل إلى التغطية التفسيرية أم التغطية الاستقصائية، وهل تفتح صفحاتها كمنبر لكل التيارات الفكرية أم تميل لفتحها أمام تيار فكري واحد أو عدة تيارات فقط، هل تركز على إعطاء القارئ ما يريد أم ما ينبغي أن يأخذ، والسياسة التحريرية تطرح عدة بدائل قد تهتم بالعرض المشوق وتغطية الجريمة والموضوعات الإنسانية

(1) صالح، أخلاقيات الإعلام، ص 320-325

(2) الراعي، حرية الصحافة في التشريع وموائمتها للقوانين الدولية: دراسة مقارنة، (ص 68)

والطريقة، أو تسعى لتقديم مضمون ذي مستوى رفيع فتهتم بالتغطية الصحفية المتعمقة والمتوازنة، أو تسعى للدفاع عن مبدأ سياسي واتجاه حزبي معين⁽¹⁾.

والسياسة التحريرية في الغالب غير مكتوبة ولكنها مفهومة ضمناً من جانب أفراد الجهاز التحريري، وتظهر في سلوكهم وممارستهم للعمل الصحفي اليومي، وهي تخضع لقدر من المرونة تختلف في درجتها من صحيفة لأخرى، ومن موقف لآخر، ومن فترة لأخرى داخل الصحيفة نفسها، ومن ثم فهي الخطوط العريضة التي تهتدي بها المؤسسة الصحفية في تعاملها مع الأحداث الجارية ومعالجتها للقضايا العامة، ويشمل ذلك للزاوية التي تتناول من خلالها الحدث وكيفية معالجته واللغة المستخدمة في تحريرها⁽²⁾.

وتؤثر على السياسة التحريرية للجريدة مجموعة ضخمة ومتشابكة من العوامل بعضها يتصل بالصحيفة أو المؤسسة الصحفية من الداخل، والبعض الآخر يرتبط بالنظام الإعلامي السائد، أو الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة⁽³⁾.

3-ضوابط اجتماعية⁽⁴⁾:

تلتزم المؤسسات الإعلامية بالعادات والتقاليد والقيم السائدة بالمجتمع، وعدم المساس بالآداب العامة، والامتناع عن نشر وتناول ما يتنافى مع الحس والذوق العام، ومن هذه الضوابط:

1/3 احترام الزواج وعدم المساس بالقيم الأسرية والعائلية، ومعالجة قضاياها بسرية، وعدم عرض مشاهد القتل والشذوذ والجنس.

2/3 لا يجوز عرض كل ما يشجع على الرذيلة وإثارة النعرات العصبية، والانحلال الخلقي بالقول والفعل.

3/3 لا يجوز عرض السكر وتناول المخدرات وغيرها من الجرائم، على أنها أمور مألوفة ومستحسنة.

وترى الباحثة أن الضوابط الاجتماعية لها وجهان، الوجه الإيجابي في حماية المجتمع من عرض أفكار هدامة وطرح قضايا قد تؤدي لتفككه، والوجه الآخر يمثل حجر عثرة في

(1) عبد المجيد، علم الدين، فن التحرير الصحفي للجراند والمجلات (ص 18-19)

(2) الفطاطة، السياسة التحريرية في الصحف الفلسطينية وتأثيرها على حرية التعبير (ص 10)

(3) الحنو، مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها (ص 67)

(4) الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة (ص 117)

مواجهه قضايا تنفسي في المجتمع دون وضع حدود لها، فلا يتناولها الإعلام وتبقى خلف الجدران وذلك لأنها تمس العادات والتقاليد البالية التي يعيشها المجتمع، ثم تخرج لنجدها كالمرض الفتاك الذي استفحل في بنيان المجتمع.

4- الضوابط الدينية: (الرؤية الإسلامية لنشر أخبار الجريمة)

ما هي الضوابط الإسلامية لنشر أخبار الجريمة، وهل نشر مثل هذه الأخبار يقع في دائرة القبول أم الرفض، خاصة أن البعض يرى أن النشر واجب لأنه يقوم بعدد من الوظائف وهي⁽¹⁾:

أ- تربية المجتمع: فنشر أخبار الجريمة يعطي المثل والعظة ويبين بشاعتها وأثرها المدمر على المجتمع، وهو نوع من التأديب للمجرم من خلال التصوير السلبي له ونبذ المجتمع له، وهي بذلك تسهم في تثبيت القيم الفاضلة والتنشئة السليمة.

ب- التنبيه للأخطار: فمهمة الاتصال هو مراقبة البيئة للتعرف إلى الأخطار التي تواجه المجتمع والجريمة من أبرز الأخطار التي يتعرض لها الفرد والمجتمع.

ت- التعريف بالقانون: فالجمهور لا يستطيع متابعة القوانين المستحدثة التي تنشر في الصحف الرسمية، ولا يعلم بالقوانين القديمة مما يُعرف بالأمية القانونية، ومن ثم فإن مهمة النشر التعريف بالقوانين وتشكيل وعي قانوني لدى الجمهور العام، مما يحميهم من الوقوع تحت طائلة القانون من جهة، والتعريف بحقوقهم والمطالبة بها من جهة أخرى.

وحول المعالجة الصحفية للجريمة أشار، الدكتور محمد فرد محمود عزت أنه " يمكن للصحافة أن تقدم أخبار الجريمة على صفحاتها دون حرج، مترسمة في ذلك خطى القرآن الكريم، الذي أورد هذه المعالم بين دفتيه لتقبح الجريمة وردع المجرمين، فلو كان الإسلام يمنع الحديث عن هذه الأمور، ويحض على عدم الخوض فيها لما وردت في قرآن كريم يتلى ويتعبد به، والقرآن هو المنبع الصافي والسراج المنير الهادي لكل من يريد السير على هذا النهج"⁽²⁾.

(1) رجب، أخبار الجريمة من منظور إسلامي (ص 216)

(2) عزت، بحوث في الإعلام الإسلامي: توجيهات إسلامية لمقاومة الشائعات ونشر أخبار الجريمة والجنس، (ص107)

وعليه فهذه مجموعة من البنود التي على الصحف الالتزام بها خلال النشر، وهي⁽¹⁾:

1- ينبغي على الصحافة أن تقف بجانب المجتمع في الحق، وأن تكون ضد الإجرام، بإثارة الكراهية ضد المجرمين وتفتيح أعمالهم، وعليها أن تعمل على تكوين رأي عام ضد الجريمة.

فالسباق القرآني لقصة ابني آدم قدم نموذج لطبيعة الخير والنشر، وأهمية النفس فكل واحد منهما حيث قدم كل منهما قرباناً لله فتقبل من أحدهما ولم يتقبل الآخر، فتوعد هذا الآخر أخاه وأقسم على قتله، فأجابه الأخ وأحسن الجواب، قال تعالى: ﴿ ائْتِلْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (27) لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (28) ﴾⁽²⁾، ولما كان مثل هذا الوعد لا يؤثر في كل نفس فذكره بعذاب الآخرة، قال تعالى: ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ (29) فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الخَاسِرِينَ (30) ﴾⁽³⁾

2- على الصحافة أن تراعي الدقة في عرض أخبار الجريمة، وتجنب التهويل والمبالغة لتحقيق الريح، على أن يشكل الخبر أسباب الجريمة وعلاجها دون الخوض في التفاصيل الدقيقة للجريمة التي لا لزوم لها، ودون تعليق على الخبر بما يؤدي الأخلاق العامة، أو الإحساس بالحياء. فنبأ بني آدم ورد في القرآن مجملًا وأدى الغرض من عرضه.

3- على الصحافة أن تحرص في عرض أخبار الجريمة الابتعاد عن الألفاظ النابية، والاكتفاء في بعض الحالات بالتلميح دون التصريح، حتى لا تخذش آذان القارئ، ولا تعود الاستهتار في انتقاء الألفاظ.

4- عدم نشر الأسماء والعناوين أولى، إلا في الحالات التي تتطلب نشر الأسماء، والمغزى هنا هو حفظ كرامة الإنسان دون تفرقة، كما أن الأسماء لا قيمة لها مادام المقصود بالنشر نقل

(1) عزت، بحوث في الإعلام الإسلامي: توجيهات إسلامية لمقاومة الشائعات ونشر أخبار الجريمة والجنس، ص 108-115

(2) سورة المائدة: الآية 27-28

(3) سورة المائدة: الآية 29-30

الحوادث من حيث الموضوع، لتكون للخاصة وسيلة لبيان أسباب الجريمة وعلاجها، ولتكون للعامة مادة إخبارية تتناول أحد جوانب المجتمع، وفيها عبرة وعظة لبيان الخير والشر.

ففي سورة يوسف قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۗ ۝١﴾⁽¹⁾، من الملاحظ لم يذكر القرآن اسم من اشتراه ولا اسم زوجته، ومن ثم تحققت الغاية وهي المعرفة والموعظة.

5- يجب على الصحافة عدم نشر أخبار الجريمة في الصفحة الأولى بالعناوين الضخمة بعرض الصفحة، أو في الأماكن البارزة، إلا إن كانت الجريمة لها اهتمام عام وفي مستوى النبأ، قال تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ﴾، ويقصد بالنبأ الخبر الصحيح الذي له شأن من الفائدة والمنفعة العظيمة والاهتمام.

6- لا ينبغي أن تشغل أخبار الجريمة حيزاً كبيراً من صفحات الصحف، أو يتم تكرار نفس القصة كل يوم دون إضافات تذكر، فالنشر ينبغي أن يكون في مكان محدد ضمن الصفحات الداخلية.

7- لا ينبغي أن تعمل الصحف على تمجيد المجرمين وإظهارهم بمظهر الأبطال، بل لابد التأكيد أن المجرم هو العدو الحقيقي للمجتمع، فالقرآن الكريم أكد أن الجرائم العمد لا ترتكب مع إيمان إنما مع شرك، ففي سورة النساء قال تعالى: ﴿مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا (93)﴾⁽²⁾.

8- على الصحافة عدم التدخل في عمل القضاء إذا كانت القضية معروضة أمامه، إلا إذا كان تدخلها يكشف عن جوانب غامضة فيها، على ألا يؤثر ذلك في سير العدالة من ناحية المجرمين والمحامين والشهود، كما لا ينبغي عليها أن تصدر أحكاماً مسبقة على المتهمين أو إصاق صفات مختلفة بهم كالمجرم والقاتل والسفاح، قبل أن تظهر الحقيقة وتصدر الأحكام القضائية.

(1) سورة يوسف: الآية 21

(2) سورة النساء: الآية 93

وترى الباحثة رغم ما سبق من ضوابط إلا أن مجال البحث في المعالم القرآنية لنشر أخبار الجريمة مازال منقوصاً ومازال بحاجة لمزيد من البحث، خاصة أن القرآن الكريم تناول أشكالاً مختلفة من الجريمة والأسباب والعقاب، والتناول كان يختلف في كل موقع من مواقع القرآن وفقاً لطبيعة الحدث والسياق الوارد فيه، وبمزيد من البحث سنجد أساسيات جديدة لإعلام الجريمة يمكن من خلالها الخروج من اللغظ السائد في الأوساط العربية.

الصحافة ودورها في توفير الأمن للمجتمع:

تبين مما سبق من هذا الفصل تناول الحديث عن ضوابط نشر أخبار الجريمة والأسس الصحفية التي ينبغي مراعاتها، لكن لا يكتمل الحديث دون التعرض للعلاقة القائمة بين وسائل الإعلام والصحافة على وجه الخصوص لأمن المجتمع، وهي علاقة متبادلة ومتكاملة في الوظيفة، ويبرز المفهوم الشامل للأمن في الأجهزة الشرطية دور المواطن في تحقيق الأمن وضمان استمراريته، ومن هنا يجب العمل على التوعية والتربية الأمنية له، وهنا يمكن فهم طبيعة الوظيفة التي يؤديها الإعلام الجماهيري في هذا المجال، فالأجهزة الشرطية تهتم بالجانب العلاجي من الجريمة، وهي غالباً لا تواجه السلوك المنحرف إلا بعد تكامل عناصره وربما بعد حدوثه، لكن الإعلام رغم اهتمامه بهذا الجانب؛ فإنه لا يكتفي به بل يتعداه ليعالج الجانب الوقائي من خلال فهم السلوك الإجرامي وتحليله وتفسيره ضمن سياق اقتصادي واجتماعي متكامل⁽¹⁾.

مما لا شك فيه إن لوسائل الإعلام تأثير في صياغة الفرد والمجتمع، كما تؤدي دوراً إيجابياً في استقراره وأمنه، إذا ما أحسن القائمون على هذه الوسائل توظيفها، ومن ثم فالإعلام يكمل عمل الأجهزة الشرطية، وعليه لا بد أن تفتتح الأجهزة الشرطية على وسائل الإعلام وتقدم لها معلومات دقيقة موثقة عن مختلف القضايا الأمنية، والتخلي عن إجراءات السرية والكتمان إلا للضرورة⁽²⁾.

وليس المقصود بالتعاون بين الأجهزة الأمنية والصحفية الاقتصار على المعلومات والبيانات التي يقدمها المصدر الرسمي، لأنه لا يقدم رؤية أحادية بل رؤية سطحية للحدث، ويتحول الصحفي لمستقبل سلبي للخبر تنحصر وظيفته في تسجيل محضر بأقوال وتصريحات المصدر، وهذا يعني غياب الفهم العميق لمغزى الحدث ومعناه، وتغيب المعالجة الإخبارية

(1) خليل ميراز، "الإعلام ودوره في التربية"، مقال بجريدة الأمن والحياة (ص 83)

(2) المرجع السابق، ص 84

التفسيرية وتتحول عملية التحرير لإعادة صياغة للمادة التي تم الحصول عليها، مما يؤدي لتشابه ونمطية الخبر، فمشكلة المخدرات على سبيل المثال تتناولها الصحف العربية بأسلوب بعيد عن التفاتية والعفوية، لأنها صادرة من المصادر الرسمية، التي كثيراً ما تتدخل في عملية إخراجها وتقديمها، ومن ثم تصبح مفبركة ومصنعة، مما يضعف الجوهر الصحفي للخبر، وتزداد صفة كونه أحد نشاطات العلاقات العامة، وعليه يتم تسخير المادة الصحفية لقضايا الجريمة لحساب المصدر، وإهمال المشكلة الحقيقية⁽¹⁾.

كما تقدم وسائل الإعلام أيضاً صورة غير دقيقة عن الجرائم، لأن طريقة العرض تسعى للإثارة، بحيث يركّز في الأخبار التي يقرّر تناولها "لأهميتها الإعلامية" على الجانب العاطفي بدلاً من الحقائق المجردة، لذا من الضروري تحقيق التوازن بين الاستفادة القصوى من الجوانب الإيجابية لتغطية الجرائم في وسائل الإعلام، وكفالة التنظيم الرقابي الذاتي تفادياً لجوانبها السلبية⁽²⁾.

فدور الإعلام هو إبراز أنشطة الأجهزة الأمنية الصحيحة، ومعالجتها بدقة وموضوعية، وممارسة دور الرقيب على عملها، ونقد الممارسات الخطأ، وإلقاء الضوء على مكامن الخلل لديها دون خوف، ودور الأمن إفساح الحرية المطلقة للإعلام للقيام بعمله مادام لا يتعارض مع القانون، ويقوم بدوره الطبيعي البناء بعيداً عن الغوغاء والتخريب والمس بالأمن والسلم الاجتماعي، فإن كان عمل كل منهما يختلف بحكم التخصص؛ إلا أنهما يلتقيان في وحدة الهدف وهي تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي⁽³⁾.

مما سبق يتضح أن معالجة أخبار الجريمة في الصحف ينبغي أن تقوم على آلية للتعاون المشترك بين المؤسسة الصحفية بممثلها الصحفي، وبين أجهزة الأمن والقضاء في الدولة، لأن أمور الجريمة لا يمكن أن ينظر لها من جانب أحادي فقط، بل هي عملية تكاملية يتحقق معها القدرة على وزن الحقائق والأدلة في سبيل الوصول إلى وضع حد لها وإقرار العدل من جانب، وخلق حالة من التوعية المجتمعية بالجريمة وأسبابها ووسائلها من جانب آخر، ومن ثم فالأجهزة الأمنية والصحفية لها دور عليها أن تؤديه، لكن في المقابل فإن استبعاد الصحفيين من قبل الأمن واعتبارهم أدوات هدم وليس بناء وحجب المعلومات عنهم، يساهم في

(1) خضور، دور الإعلام التربوي في مكافحة المخدرات (ص 21-22)

(2) الأمم المتحدة، "إسهام الجمهور في منع الجريمة والتوعية بالعدالة الجنائية : الخبرات والدروس المستفادة"، ورقة عمل مقدمة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية(ص23)

(3) الدلو، لإعلام والأمن... تكامل أم تضاد (عزة: المكتب الإعلامي الحكومي، 2011) ص12

خلق حالة ضبابية في تناول الجريمة، بالمقابل فعمل الصحفيين على تناول الجريمة بعيداً عن المنظورة الأمنية وما يتوفر من أدلة مسرح الجريمة يمكن أن يغير مسار العدالة، وعليه لا بد أن ندرك بوضوح أن المؤسسة الصحفية وأجهزة الأمن هم في الحقيقة أجهزة مجتمعية تعمل لخدمة المجتمع، والعلاقة بينهما هي علاقة تكامل لا تضاد.

ولقد اتضح خلال العقود الثلاثة الأخيرة ميل الأجهزة الشرطة باتخاذ مواقف أكثر تعاوناً وثقة مع الصحافة وعموم أجهزة الإعلام، ليس لكونهم أكثر انفتاحاً فحسب، بل لحاجتهم الماسة إلى الإعلام للوصول إلى الجمهور، فالإعلام هو الذي يعزز الصور الإيجابية للشرطة في أذهان المواطنين، والتعاون الوثيق بين الشرطة والإعلام أمر مهم وضروري وطبيعي، فكليهما يهدف إلى توفير مجتمع يسوده النظام والقانون والطمأنينة، وإن لكل منهما أسلوبه في إقناع الجمهور، فطالما أن الأهداف مشتركة فإن تعاون الطرفين وتحالفهما وتعاوضهما أمر ضروري لحماية أمن المجتمع⁽¹⁾.

كما أن للصحافة دور مهم في تحقيق الأمن أو العكس، وتكمن خطورتها في المجال الأمني ليس في التأثير على المتلقين فقط، بل في خلق رأي عام فعال ومؤثر، كما أنها تؤثر على أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية من خلال دفعهم لتبني مواقف مؤيدة أو معارضة، ومن ثم على المعالجة الصحفية أن تقوم بالآتي:

1. وضع خطة إعلامية للتوعية الأمنية تتبناها الأجهزة الإعلامية التي تقوم بدورها بالتنسيق مع الجهات المختصة بمراقبة البرامج التي تبثها كافة وسائل الاتصال، والذي تم من خلاله توعية المواطنين، وتعريفهم بخطورة الأساليب الخاطئة في التربية والنتائج المترتبة عليها⁽²⁾.
2. الاهتمام بالإعلام الأمني، وتوجيهه الوجهة السليمة التي تتلاءم مع ميول واتجاهات الفئات المستهدفة⁽³⁾.
3. اختيار الكوادر الصحفية المؤهلة علمياً وميدانياً للعمل في تغطية أحداث الجريمة، وتدريبهم من الجوانب الصحفية والقانونية⁽⁴⁾.

(1) المشهداني، "العلاقة بين الشرطة والقضاء والإعلام"، جريدة الزمان الدولية، العدد، 4262 (على الإنترنت)

(2) برهوم، علم الاجتماع الجنائي (ص 200)

(3) برهوم، المرجع السابق نفسه، ص 200

(4) ميراز، استخدم التحقيقات الصحفية الأمنية لنشر الثقافة الأمنية وتدعيم الوعي الأمني، ضوابط التحقيقات

الصحفية الأمنية (318)

4. لا بد أن تشمل الخطط الإعلامية برامج للتوعية بمكانه الإنسان المفرج عنه، والحد من انتشار الصور المفزعة عنه، وتهيئة الجمهور لقبوله والتفاعل معه ومد يد العون له.
 5. تنمية الوعي القانوني لدى المواطنين بصورة مبسطة، وربطها بالحس الديني والأخلاقي، وإطلاع الجمهور على التشريعات والعقوبات الجزائية بكل الوسائل المتاحة، وعدم الاكتفاء بنشرها في الجريدة الرسمية.
 6. تعزيز صورة رجال الأمن في أذهان الجمهور بشكل إيجابي، بحيث تقدمه بصورة طيبة بعيدة عن العنف، يحترم القانون والنظام صاحب دين وخلق جميل، نظيف اليد، طاهر اللسان، وغير ذلك من الصور التي تستطيع وسائل الإعلام أن تطبعها في أذهان الناس، باعتبارها النافذة التي يطلون من خلالها على الأحداث المحلية والدولية.⁽¹⁾
 7. قيام وسائل الإعلام بتوفير المعلومات الوافية عن الأحداث والأزمات والجرائم والمشاكل موضحة أبعادها وخلفياتها، وهذا يساعد على بلورة مواقف صائبة نحوها، لأن مواقف الفرد تستند إلى ما يستقيه من وسائل الإعلام، والوسائل الاجتماعية الأخرى، والبيئة التي يعيش فيها⁽²⁾.
 8. قيام الصحافة بأداء دور إيجابي في تعريف المواطنين بالإجراءات التي تقوم بها أجهزة الشرطة من أجل مكافحة الجريمة ونشر الأمن⁽³⁾.
 9. نشر ما يسمى بالأمن الوقائي فئات الجمهور المختلفة، عن طريق بيان الوسائل الاحتياطية المختلفة التي يلجأ إليها المجرمون، لعدم الوقوع ضحية لها⁽⁴⁾.
- ولكي يتحقق نجاح وسائل الإعلام في تحقيق الأمن، عليها أن تعتمد لتوفير كوادر إعلامية متخصصة، ولكي يتحقق ذلك لا بد من اهتمام المعاهد العلمية والمؤسسات الإعلامية بتوفير مناهج متخصصة، كما ينبغي على المؤسسات الإعلامية اعتماد التخطيط العلمي ووضع حملات وبرامج إعلامية طويلة المدى وأخرى قصيرة متكاملة الأبعاد، هدفها الحد من الجريمة وإيجاد منظومة رادعة لها، وكل ذلك يتم من خلال اعتماد البحث العلمي منهاجاً، والاهتمام بالدراسات الإعلامية حول الجريمة للتعرف العلمي عليها، والوقوف على طبيعة

(1) الدلو، الإعلام والأمن... تكامل أم تضاد (ص13)

(2) المرجع السابق، ص13

(3) ميرزا، الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق (ص54)

(4) ميرزا، المرجع السابق، ص55

الجرائم المنتشرة في المجتمع ونوعيتها ودلالاتها، ومن ثم العمل على وضع برامج إعلامية لمواجهة الجريمة واختيار الوسيلة المناسبة والأسلوب المناسب الذي يحقق الهدف⁽¹⁾.

أما على الصعيد الإعلام الفلسطيني فقد أثبتت الدراسات أنه لا تقيم وزناً للظاهرة الإجرامية ولا تعيرها الاهتمام اللازم، حيث إن (98%) من الضحايا تم تهمةهم ولم يجرى معهم مقابلة حول الجريمة، و(98%) منهم لم يرد ذكرهم أو صورهم في وسائل الإعلام⁽²⁾.

(1) عبد الحلیم، اسهام وسائل الإعلام في الوقاية من الجريمة (ص184-191)

(2) جرادة، الجريمة مكافحة وتأصيلاً (ص284)

الفصل الثالث: نتائج الدراسة التحليلية والميدانية

الفصل الثالث

نتائج الدراسة التحليلية والميدانية

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة التحليلية والميدانية، وينقسم إلى أربعة مباحث، حيث تناول المبحث الأول السمات العامة لمحتوى قضايا الجريمة في صحف الدراسة موضحاً أنواعها وأولويات الاهتمام بها، والهدف من نشرها، والأساليب المستخدمة لنشرها ودوافعها، والصفات والسمات العامة لمرتكبي الجرائم، وقانونية نشرها، والمبحث الثاني تناول السمات العامة لشكل قضايا الجريمة في صحف الدراسة وتضمن الفنون الصحفية التي استخدمت في عرضها، والعناوين والصور والرسوم التي استخدمت لإبرازها، ومكان نشرها لبيان مدى الاهتمام بها، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه للعلاقة بين قضايا الجريمة ودوافعها والهدف من نشرها وأسلوب عرضها وعناصر إبرازها، في حين جاء المبحث الأخير لتناول القائم بالاتصال وقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية، للتعرف إلى موقف وأهداف القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة وأساليبه في نشرها، والقيم والمعايير التي يسعى لتحقيقها من وراء ذلك، وتم تقسيمه على النحو التالي:

المبحث الأول: السمات العامة لمحتوى قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية.

المبحث الثاني: السمات العامة لشكل قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية.

المبحث الثالث: العلاقة بين قضايا الجريمة ودوافعها والهدف من نشرها وأسلوب عرضها وعناصر إبرازها.

المبحث الرابع: القائم بالاتصال وقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية.

المبحث الأول:

السمات العامة لقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية

يتناول هذا المبحث نتائج الدراسة التحليلية لفئات المضمون، التي استهدفت التعرف على قضايا الجريمة وموضوعاتها وأولويات نشرها في صحف الدراسة الأربع والهدف من نشرها، وأساليب عرضها ودوافعها، وسمات وصفات الفاعل في القضايا المنشورة، والتغطية الجغرافية لها، وقانونية نشرها، وأوجه الاتفاق والاختلاف بين صحف الدراسة.

أولاً- قضايا وموضوعات الجريمة في صحف الدراسة وأولويات الاهتمام بها.

1- قضايا الجريمة في صحف الدراسة وأولويات الاهتمام بها:

يبين الجدول (2) تكرارات ونسب قضايا الجريمة وأنواعها في صحف الدراسة، وأولويات الاهتمام بها، وذلك على النحو التالي:

1/1الاتجاه العام:

بدراسة بيانات الجدول (2) تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين صحف الدراسة من حيث الاهتمام بقضايا الجريمة لصالح صحيفتي القدس والأيام، حيث إن قيمة كاي² تساوي (65.76)، عند درجة حرية (30) بمستوى دلالة (0.006)، وعليه فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وبالتالي فكل من قضايا الجريمة ونشرها في صحف الدراسة عاملان غير مستقلان حيث تؤثر قضايا الجريمة على الاهتمام بالنشر وأولوياته.

إذ تهتم صحيفة القدس بنشر قضايا الجريمة خاصة جرائم الأفراد والممتلكات، فيما تهتم صحيفة الأيام بقضايا الأفراد والأخلاق، أما صحيفة فلسطين فاهتمت بجرائم ضد النظام العام والأفراد، أما صحيفة الحياة الجديدة فاهتمت بجرائم الممتلكات والأفراد.

وتفصيلاً قد بلغ الإجمالي العام لقضايا الجريمة في صحف الدراسة 632 جريمة، جاءت الأبرز جرائم الأفراد بما يعادل (28.6%) من إجمالي الجرائم، وجاء في المرتبة الثانية جرائم الأخلاق بمقدار (19.1)، ثم تلتها جرائم الممتلكات بنسبة (17.7)، وفي المرتبة الرابعة جاءت جرائم الفساد والغش بما يعادل (10.6%)، وجاء في المرتبة الخامسة جرائم ضد النظام العام بمقدار (10.1%)، ثم جرائم ضد المصادر الحيوية بنسبة (3%)، وتساوت كل من جرائم المعلومات وجرائم الدين بنسبة (2.7%)، تلتها جرائم الأسرة وجرائم الإهمال الوظيفي بمقدار (1.8%)، وفي الختام الجرائم الاقتصادية بنسبة (1.5).

جدول (2): قضايا الجريمة الواردة في الصحف الفلسطينية اليومية

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي قضايا الجريمة	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
28.6	181	18.8	16	33.5	94	21.3	20	29.4	51	جرائم الأفراد	
19.1	121	13.2	12	17.5	49	20.2	19	23.7	41	جرائم ضد الأخلاق	
17.7	112	9.4	8	18.2	51	22.2	21	18.5	32	الممتلكات	
10.6	67	12.9	11	10.7	30	13.8	13	7.5	13	جرائم الغش والفساد	
10.1	64	21.1	18	10.4	29	4.3	4	7.5	13	جرائم ضد النظام العام	
3	19	3.5	3	3.2	9	4.3	4	1.7	3	جرائم ضد المصادر الحيوية	
2.7	17	9.4	8	1.1	3	4.3	4	0.1	2	جرائم الدين	
2.7	17	3.5	3	1.7	5	5.3	5	2.3	4	جرائم المعلومات	
1.9	12	0	0	1.1	3	1.1	1	4.6	8	جرائم الأسرة	
1.8	12	3.5	3	1.1	3	2.1	2	2.3	4	جرائم الإهمال والأخطاء الوظيفية	
1.5	10	3.5	3	1.4	4	1.1	1	0.1	2	جرائم اقتصادية	
100	632	13.4	85	44.3	280	14.9	94	27.4	173	مجموع	
		مستوى الدلالة = 0.006		درجة الحرية = 30				كاي ² = 65.76			

2/1 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

بلغ إجمالي قضايا الجريمة في صحيفة القدس (280) جريمة، حظيت جرائم الأفراد بالنصيب الأكبر من التكرارات والنسب بنسبة (33.5%)، تلتها جرائم الممتلكات بمقدار (18.2%)، ثم جرائم الأخلاق بنسبة (17.5%)، تليها جرائم الغش والفساد بنسبة (10.7%)، ثم جرائم ضد النظام العام بمقدار (10.4%)، في حين كان الاهتمام متواضعاً بنشر الجرائم الاقتصادية، وجرائم ضد الدين، وجرائم الإهمال الوظيفي، وجرائم الأسرة، وجرائم المعلومات حيث تراوحت أعدادها بين (3-5%).

ب- صحيفة الأيام:

تبين من النتائج أن صحيفة الأيام نشرت (173) جريمة خلال فترة الدراسة، وقد جاءت جرائم الأفراد في مقدمة تكرارات ونسب قضايا الجريمة في الصحيفة بنسبة (29.4%)، تلتها جرائم الأخلاق بنسبة (23.7%)، ثم جرائم الممتلكات بنسبة (18.5%)، في حين حظيت كل من جرائم الغش والفساد وجرائم ضد النظام العام بنفس الاهتمام بنسبة (10.7%) للأولى، (10.4%) للثانية، في حين نالت بقية الجرائم نسباً متواضعة لم تتجاوز (4%).

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

تبين من الدراسة أن مجموع ما نشر من قضايا الجريمة في صحيفة الحياة الجديدة حوالي (94) جريمة، وقد جاء اهتمام صحيفة الحياة الجديدة بنشر جرائم الممتلكات وجرائم الأفراد وجرائم الأخلاق بدرجات متقاربة، حيث تراوحت ما بين (20-23%)، يليها جرائم الغش والفساد (13.8%)، في حين لم تحظ بقية الجرائم باهتمام يذكر، حيث جاءت النسب متواضعة تتراوح بين (1-6%).

ث- صحيفة فلسطين:

اهتمت صحيفة فلسطين بنشر جرائم ضد النظام العام، حيث بلغ مجموع ما تم نشره بنسبة (22.1%)، ثم جاءت جرائم ضد الأفراد في الدرجة الثانية من الاهتمام بمقدار (18.8%)، ثم تلتها جرائم الأخلاق وجرائم الغش والفساد بنسبة (13.2%) للأولى، و(12.9%) للثانية، وفي المرتبة الرابعة كانت جرائم الممتلكات وجرائم الدين متساوية بنسبة (9.4%) جرائم، في حين تناقص الاهتمام بالجرائم الإلكترونية، وجرائم ضد المصادر الحيوية، والجرائم الاقتصادية، وجرائم الإهمال الوظيفي، حيث لم تحظ كل منها إلا بنسبة (3.5%)، في حين لم يكن هناك وجود لجرائم الأسرة.

3/1 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة في تناول كافة قضايا الجريمة باستثناء صحيفة فلسطين التي لم تهتم بجرائم الأسرة، كما اتفقت صحف الدراسة في ارتفاع تكرارات ونسب قضايا جرائم الأفراد وجرائم الممتلكات وجرائم الأخلاق وجرائم ضد النظام العام، لكنها اختلفت من حيث أولويات الاهتمام، ففي حين اهتمت صحيفتا القدس والأيام بجرائم الأفراد في المرتبة الأولى، اهتمت صحيفة الحياة الجديدة بجرائم الممتلكات، أما صحيفة فلسطين فاهتمت بجرائم ضد النظام العام، كما اتفقت كذلك صحف الدراسة على عدم الاهتمام بنشر قضايا جرائم المعلومات، وجرائم ضد

المصادر الحيوية، وجرائم ضد الدين، وجرائم ضد الأسرة، وجرائم الخطأ والإهمال الوظيفي، والجرائم الاقتصادية، وهو ما انعكس على تدني نسبتها في صحف الدراسة.

2- موضوعات قضايا الجريمة في صحف الدراسة وأولويات الاهتمام بها:

1/2 موضوعات جرائم الممتلكات في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي تكرارات ونسب موضوعات جرائم الممتلكات التي حظيت باهتمام صحف الدراسة الأربع، والعلاقة بينها، وذلك على النحو التالي:

جدول (3): موضوعات جرائم الممتلكات في الصحف الفلسطينية اليومية

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي جرائم
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
59.8	67	25	2	56.9	29	52.4	11	78.1	25	السرقه
17.9	20	50	4	15.7	8	9.5	2	18.7	6	احتيال
8.9	10	0.0	0	5.9	3	28.6	6	3.1	1	تهريب
7.1	8	25	2	11.7	6	0.0	0	0.0	0	التخريب
6.3	7	0.0	0	9.8	5	9.5	2	0.0	0	الحريق
100	112	7.1	8	45.5	51	18.8	21	28.6	32	المجموع العام

مربع كاي = 33.576، درجة الحرية = 12، مستوى الدلالة = 0.001

1/1/2الاتجاه العام:

تبين من الدراسة التحليلية وجود علاقة بين موضوعات جرائم الممتلكات ونشرها في صحف الدراسة الأربع، وبالتالي فموضوعات قضايا الممتلكات تؤثر في النشر، حيث قدرت قيمة كاي²(33.576)، عند درجة حرية (12)، عند مستوى دلالة (0.001)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، فقد اهتمت صحيفتا القدس والأيام بجرائم السرقة والاحتيال، واهتمت صحيفة الحياة الجديدة بجرائم السرقة والتهريب، أما صحيفة فلسطين فلم تهتم سوى بجرائم الاحتيال ثم السرقة والتخريب.

وبتفصيل النتائج فقد بلغ عدد موضوعات جرائم الممتلكات في صحف الدراسة (112) جريمة، استحوذت صحيفة القدس على (45.5%) منها، يليها الأيام بنسبة (28.6%)، ثم الحياة الجديدة بنسبة (18.8%) وأخيراً صحيفة فلسطين بنسبة (7.1%)، وقد احتلت جرائم

السرقه النسبه الأعلى حيث بلغت (59.8%) من جرائم الممتلكات التي تم نشرها، يليها جرائم الاحتيال بنسبه (17.9%) وتوزعت النسب الباقية على باقي جرائم الممتلكات.

2/1/2 مستوى كل صحيفه على انفراد:

أ - صحيفه القدس:

بلغ إجمالي جرائم الممتلكات في صحيفه القدس (51) جريمة، ما يعادل (45.5%) من النسبه العامه لجرائم الممتلكات وهي النسبه الأعلى في صحف الدراسة، وجاءت جرائم السرقه في المقدمه بنسبه (56.9%)، مثال ما أوردته "القبض على لصوص في بيت لحم ونابلس"⁽¹⁾، يليها جرائم الاحتيال بنسبه (15.7%)، مثال ما ورد "القبض على شخصين بتهم تزوير رخصه قياده"⁽²⁾، ثم التخريب بنسبه (11.7%)، ثم الحريق بنسبه (9.8%)، مثال ما أوردته "مجهولون يحرقون غرفاً في مدرسه ساربه اللين الثانويه جنوب نابلس"⁽³⁾، وأخيراً التهريب بنسبه (5.9%).

ب - صحيفه الأيام:

جاءت صحيفه الأيام في المرتبه الثانيه من حيث نشر قضايا جرائم الممتلكات في صحف الدراسة، بنسبه مقدارها (28.6%)، وقد اهتمت بنشر جرائم السرقه في المرتبه الأولى بنسبه (78.1%)، مثال ما أوردته "كشف قضيه سرقه مليون ونصف مليون دولار في خان يونس"⁽⁴⁾، ثم جرائم الاحتيال بنسبه (18.7%)، مثال ما أوردته "سجين فرنسي زول الهندسه لثلاثين عاماً دون شهاد"⁽⁵⁾، يليها جرائم التهريب بنسبه (3.1%)، مثال ما أوردته "أريحا: الضابطه الجمركيه تحبط عمليه تهريب"⁽⁶⁾، في حين لم تهتم الصحيفه بنشر أي مواد خاصه بجرائم الحرائق والتخريب.

ت - صحيفه الحياه الجديده:

تصدرت جرائم السرقه المرتبه الأولى من صحيفه الحياه بنسبه (52.4%)، من أمثله ذلك "ألقي جهاز الأمن الوقائي القبض على المتهم الثاني بقضيه سرقه الشيكات في إحدى

(1) صحيفه القدس، القبض على لصوص في بيت لحم ونابلس"، صحيفه القدس (ص9)

(2) غسان ككتوت، القبض على شخصين بتهم تزوير رخصه قياده في نابلس (ص12)

(3) وفا، "مجهولون يحرقون غرفاً في مدرسه الساربه اللين الثانويه جنوب نابلس"، صحيفه القدس (ص2)

(4) معاً، "كشف قضيه سرقه مليون ونصف المليون دولار في خان يونس (ص19)

(5) أ.ف.ب، "سجن فرنسي زول الهندسه لثلاثين عاماً دون شهاد"، صحيفه الأيام (ص24)

(6) وفا، "أريحا: الضابطه الجمركيه تحبط محاوله تهريب (ص2)

الشركات في الخليل بقيمة مليون و 100 ألف شيقل، وضبط بحوزته شيكات بمبلغ 238 ألف شيقل⁽¹⁾، يليها جرائم التهريب بنسبة (28.6%)، مثل ما ورد حول "إحباط عملية تهريب كبيرة للسجائر عبر معبر الكرامة"⁽²⁾، ثم جرائم الحرائق والاحتتيال بنفس النسبة (9.5%)، ومثالاً على الأولى "أضرم مجهولون النيران مساء أمس، بإحدى الغرف الدراسية وكتابة شعارات معادية للعرب"⁽³⁾، ومن أمثلة جرائم الاحتتيال "أفادت الشرطة اليابانية بتوقيف امرأة في الثمانين من عمرها، بتهمة قبض معاش تقاعدي لوالديها مدة نصف قرن رغم وفاتهما"⁽⁴⁾، في حين لم تحظ جرائم التخريب بأي اهتمام.

ث - صحيفة فلسطين:

جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث النسبة الإجمالية لموضوعات جرائم الممتلكات الواردة في صحف الدراسة بنسبة (7%)، وقد كان الاهتمام الأكبر من نصيب جرائم الاحتتيال بنسبة (50%)، مثال ما أوردته "ألقت الشرطة القبض على نصاب محترف على مستوى محافظات غزة"⁽⁵⁾، ثم جرائم السرقة والتخريب بنفس النسبة (25%)، مثل ما أوردته "اكتشف في غزة بعد الحرب ظاهرة السرقة عن طريق (الأي بي) في جنوب قطاع غزة، وبعد ما وصل لفلسطين من معلومات تبين أن السارقين يشكلون فريقاً مكون من خمسة إلى عشرة شباب"⁽⁶⁾، أما بقية الجرائم فلم تحظ بأي نسبة.

3/1/2 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة بجرائم الممتلكات، ولكنها اختلفت في ترتيب وحجم اهتمامها بكل نوع، ففي حين اهتمت صحيفة القدس بنشر كافة أنواع الجرائم المذكورة، واهتمت صحيفتا الأيام والحياة الجديدة بجرائم الاحتتيال والسرقة والتهريب، أما صحيفة فلسطين فاهتمت بنشر جرائم التخريب والاحتتيال، وفي حين اتفقت صحف الدراسة (القدس، الأيام، الحياة الجديدة) على تصدر جرائم السرقة في المرتبة الأولى، أما صحيفة فلسطين فقد اهتمت بنشر قضايا الاحتتيال.

(1) معاً، "القبض على المتهم الثاني بسرقة شيكات بمليون و 100 ألف شيقل (ص1)

(2) الحياة الجديدة، إحباط عملية تهريب كبيرة للسجائر عبر معبر الكرامة (ص1)

(3) وفا، "إحراق غرفة دراسية وخط شعارات عنصرية قرب بيت صفافا (ص1)

(4) أ.ف.ب، "توقيف يابانية قبضت معش والديها التقاعدي مدة خمسين عاماً بعد وفاتهما(ص9)

(5) صحيفة فلسطين، "نصاب محترف في قبضة الوسطى"، صحيفة فلسطين (ص27)

(6) بارود، "شباب يصنعون نقاط وهمية تبلغ ثمن المكاملة لحسابهم (ص20)

2/2 موضوعات جرائم الأفراد:

يوضح الجدول التالي تكرارات ونسب موضوعات جرائم الأفراد التي تناولتها صحف الدراسة الأربع، وذلك على النحو التالي:

جدول (4): موضوعات جرائم الأفراد في الصحف الفلسطينية اليومية.

المجموع العام		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	جرائم أفراد
80.1	145	81.2	13	79.8	75	80	16	80.3	41	القتل
9.4	17	12.5	2	8.5	8	20	4	5.7	3	الضرب والخطف
4.4	8	6.3	1	4.3	4	0.0	0	5.7	3	إساءة استخدام السلاح
3.9	7	0.0	0	6.4	6	0.0	0	2.6	1	شجارات عائلية
2.2	4	0.0	0	1	1	0.0	0	5.7	3	حوادث مرور
100	181	8.8	16	51.9	94	11.0	20	28.2	51	المجموع العام
مربع كاي ² = 12.411، درجة الحرية = 12، مستوى الدلالة = 0.441										

1/2/2 الاتجاه العام:

تبين من الدراسة التحليلية عدم وجود علاقة بين موضوعات جرائم الأفراد ونشرها في صحف الدراسة الأربع، حيث قدرت قيمة كاي²(12.411)، عند درجة حرية (12)، عند مستوى دلالة (0.441)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

ويتضح من الجدول السابق أن عدد الجرائم المتعلقة بالأفراد (181) جريمة، استحوذت صحيفة القدس على (51.9%) منها، تلتها الأيام بنسبة (28.2%)، ثم صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (11.0%)، فصحيفة فلسطين بنسبة (8.8%)، وقد احتلت جرائم القتل النسبة الأعلى حيث بلغت (80.1%)، وتوزعت النسبة الباقية على باقي جرائم الأفراد.

2/2/2 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ - صحيفة القدس:

تبين من نتائج الدراسة اهتمام صحيفة القدس بموضوعات جرائم الأفراد، وقد جاء النصيب الأكبر لجرائم القتل بنسبة (79.8%)، مثال ما أوردته "اتهام أمريكي بقتل أطفاله

الخمسة والتخلص من جثثهم"⁽¹⁾، ثم جرائم الضرب بنسبة (8.5%)، مثال "زوجة رياضي أمريكي تدافع عنه بعد أن ضربها"⁽²⁾، تلتها جرائم الشجارات العائلية بنسبة (6.4%)، ثم إساءة استخدام السلاح بنسبة (4.3)، وأخيراً حوادث المرور بنسبة (1%)، مثال "مرور غزة: ضبط أكثر من 2220 مركبة مخالفة تعمل بالغاز"⁽³⁾.

ب- صحيفة الأيام:

اهتمت صحيفة الأيام بموضوعات جرائم الأفراد، وجاء في مقدمة الموضوعات جرائم القتل بنسبة (80.4%)، مثال ما أورده "مأساة عائلية: كندي يقتل 8 أشخاص من بينهم طفلان قبل أن ينتحر"⁽⁴⁾، ثم جرائم الضرب وجرائم المرور وجريمة إساءة استخدام السلاح في المرتبة الثانية لحصولها على نفس النسبة (6%)، ومن أمثلة جرائم الضرب " أوغندا: سجن عاملة منزلية أبرحت ضرباً طفلة صغيرة"⁽⁵⁾، وأخيراً الشجارات العائلية بنسبة (2.6%).

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

اهتمت صحيفة الحياة الجديدة بنشر موضوعات جرائم الأفراد، وجاءت جرائم القتل في المرتبة الأولى بنسبة (80%)، من الأمثلة الواردة عليها " الشاب خالد نزار حدايد تعرض لطعنة مباشرة في القلب، بمنطقة الشيخ ناصر بخان يونس، ونقل لمستشفى ناصر الطبي لكنه فارق الحياة"⁽⁶⁾، من الأمثلة الواردة عليها "عثرت الشرطة اليابانية على جثة امرأة عجوز في حقيبة متروكة منذ شهر في خزنة لإيداع الحقائب بمدينة طوكيو وسارعت الشرطة في التحقيق"⁽⁷⁾، ثم جرائم الضرب بنسبة (20%)، في حين لم تحظ الجرائم الأخرى بأي نسبة لعدم وجود مواد خاصة بها.

ث- فلسطين:

اهتمت صحيفة فلسطين بنشر موضوعات جرائم الأفراد، وكان على قائمتها جرائم القتل بنسبة (81.2%)، مثل "النيابة تستجوب قاتل شقيقه في رفح"⁽⁸⁾، ثم جرائم الضرب بنسبة

(1) أسوشيتد برس، اتهام أمريكي بقتل أطفاله الخمس والتخلص من جثثهم (ص26)

(2) رويترز، زوجة رياضي أمريكي تدافع عنه بعد أن ضربها"، صحيفة القدس (ص32)

(3) صحيفة القدس، مرور غزة: ضبط أكثر من 2220 مركبة مخالفة تعمل بالغاز (ص13)

(4) أ.ف.ب، مأساة عائلية: كندي يقتل 8 أشخاص من بينهم طفلان قبل أن ينتحر (ص20)

(5) أ.ف.ب، أوغندا: سجن عاملة منزلية أبرحت ضرباً طفلة صغيرة (ص24)

(6) الحياة الجديدة، مصرع شاب في شجار عائلي(ص1)

(7) أ.ف.ب، العثور على جثة إمرأه في حقيبة بمحطة القطارات بطوكيو (ص16)

(8) صحيفة فلسطين، النيابة تستجوب قاتل شقيقه في رفح، صحيفة فلسطين (ص26)

(12.5%)، ثم إساءة استخدام السلاح بنسبة (6.3%)، مثال "مقتل فتاة بالخطأ في حفل زفاف بنابلس"⁽¹⁾، ولم يكن هناك اهتمام بنشر أنواع الجرائم الأخرى.

3/2/2 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

هناك اتفاق بين صحف الدراسة بنشر بعض جرائم الأفراد، لكن الاختلاف كان في الاهتمام بنشر أنواع محددة منها، ففي حين اهتمت صحيفتا الأيام والقدس بنشر كافة أشكال جرائم الأفراد، ولم تهتم صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين إلا بنشر مواد خاصة بجرائم القتل والضرب.

3/2 موضوعات جرائم الأسرة في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي تكرارات ونسب موضوعات جرائم الأسرة التي تناولتها صحف الدراسة الأربع، وذلك على النحو التالي:

جدول (5): موضوعات جرائم الأسرة في الصحف الفلسطينية اليومية

التوزيع الكمي		الأيام		الحياة الجديدة		القدس		فلسطين		المجموع	
جرائم الأسرة		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
الخيانة الزوجية		37.5	3	50.0	1	33.3	1	0.0	0	41.7	5
إهمال الأطفال		25	2	0.0	0	66.7	2	0.0	0	33.3	4
قتل الشرف		37.5	3	50.0	1	0.0	0	0.0	0	25.0	4
المجموع العام		61.5	8	15.4	2	23.1	3	0.0	0	100	13

مربع كاي² = 3.331، درجة الحرية = 4، مستوى الدلالة = 0.504

1/3/2 الاتجاه العام:

تبين من الدراسة التحليلية عدم وجود علاقة بين موضوعات جرائم ضد الأسرة ونشرها في صحف الدراسة الأربع، حيث قدرت قيمة كاي²(3.331)، عند درجة حرية (4)، عند مستوى دلالة (0.504) ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

وقد أظهر الجدول (5) أن عدد الجرائم المتعلقة بالأسرة بلغت (13) جريمة، استحوذت صحيفة الأيام على (61.5%) من الجرائم التي تم نشرها، يليها القدس بنسبة (23.1%)، ثم

(1) فلسطين، مقتل فتاة بالخطأ في حفل زفاف بنابلس، صحيفة فلسطين (ص 27)

صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (15.4%)، وقد احتلت جرائم الخيانة الزوجية النسبة الأعلى بلغت (41.7%)، يليها إهمال الأطفال بنسبة (33.3%)، وأخيراً قتل الشرف بنسبة (25%).

2/3/2 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

جاءت صحيفة القدس بعد الأيام من حيث نشر موضوعات جرائم الأسرة، وقد جاءت جرائم إهمال الأطفال بالمرتبة الأولى بنسبة (66.7%)، مثال ما أوردته "أهملت أم روسية رضيعتها حتى ماتت جوعاً حتى تستمتع بالحفلات"⁽¹⁾، ثم الخيانة الزوجية بنسبة (33.3%).

ب- صحيفة الأيام:

اهتمت صحيفة الأيام دون صحف الدراسة بنشر جرائم الأسرة بشكل عام، وقد احتلت جريمة الخيانة الزوجية وجريمة قتل الشرف المرتبة الأولى بنسبة (37.5%)، مثل ما أوردته "في خطوة غير مألوفة اشترى رجل إيطالي إعلاناً على صفحة كاملة في صحيفة قومية، لإدانة زوجته بشكل علني على خيانتها له"⁽²⁾، ثم إهمال الأطفال بنسبة (25%)، مثال ما أوردته "حكم على امرأة من أريزونا بالوضع تحت المراقبة لمدة 18 عاماً لتركها طفلها في سيارة ساخنة لإجراء مقابلة للالتحاق بالعمل"⁽³⁾، "وجهت الشرطة اتهام لأبوين ماتت رضيعتهما البالغ عمرها 22 يوماً من الجوع في ولاية فلوريدا، بالقتل من الدرجة الأولى"⁽⁴⁾.

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

اهتمت صحيفة الحياة الجديدة بنشر جريمة الخيانة الزوجية، وقتل الشرف بنفس النسبة (50%)، على سبيل المثال ما أوردته على جرائم قتل الشرف "القتل على خلفية الشرف براءة الدين وقصور القوانين وجهل المجتمع"⁽⁵⁾.

ث- صحيفة فلسطين:

لم تهتم صحيفة فلسطين بنشر أي موضوع من موضوعات جرائم الأسرة.

(1) صحيفة القدس، أهملت رضيعتها حتى ماتت من الجوع (ص28)

(2) د.ب.أ، إيطالي يشتري إعلاناً على صفحة كاملة لإدانة خيانات زوجته (ص20)

(3) رويتز، وضع أم تحت المراقبة في أريزونا 18 عاماً لتركها طفلها في سيارة ساخنة (ص24)

(4) رويتز، اتهام أبوين بالقتل بعد موت طفلهما جوعاً في فلوريدا (ص20)

(5) عوض، القتل على خلفية الشرف براءة الدين وقصور القوانين وجهل المجتمع (ص10)

3/3/2 أوجه الاتفاق والاختلاف في الصحف:

اهتمت صحف الدراسة بنشر موضوعات جرائم الأسرة وبنسب متواضعة، وفي حين اهتمت صحيفة الأيام بنشر كافة جرائم الأسرة، اهتمت صحيفة القدس بجرائم الخيانة الزوجية وإهمال الأطفال، أما صحيفة الحياة الجديدة فاهتمت بجرائم الخيانة الزوجية وقتل الشرف، باستثناء صحيفة فلسطين فانعدم أي وجود لجرائم الأسرة بين صفحاتها، إضافة لتكرار بعض الأخبار في صحف الدراسة.

4/2 موضوعات جرائم ضد الدين في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي موضوعات جرائم ضد الدين بالتكرارات والنسب التي تناولتها صحف الدراسة الأربع، على النحو التالي:

جدول (6): موضوعات جرائم ضد الدين في الصحف الفلسطينية اليومية

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي جرائم ضد الدين
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
47.1	8	62.5	5	33.3	1	50	2	0.0	0	منع العبادة والسخرية
29.4	5	37.5	3	33.3	1	25.0	1	0.0	0	اعتداء على أماكن العبادة
23.5	4	0.0	0	33.3	1	25.0	1	100	2	إساءة للرسول
100	17	47.1	8	17.6	3	23.5	4	11.8	2	المجموع
مربع كاي ² = 9.261، درجة الحرية = 6، مستوى الدلالة = 0.159										

1/4/2 الاتجاه العام:

أظهرت الدراسة التحليلية عدم وجود علاقة بين موضوعات جرائم ضد الدين ونشرها في صحف الدراسة الأربع حيث قدرت قيمة كاي² (9.261)، عند درجة حرية (6)، عند مستوى دلالة (0.159)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

وتبين من الجدول السابق أن عدد موضوعات جرائم ضد الدين بلغت (17) جريمة، استحوذت صحيفة فلسطين على النسبة الأعلى من قضايا الدين المنشورة بنسبة (47.1%)، ثم جاءت صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (23.5%)، في حين احتلت صحيفة القدس المرتبة الثالثة بنسبة (17.6%)، وأخيراً صحيفة الأيام بنسبة (11.8%). وقد احتلت جرائم منع العبادة النسبة الأكبر حيث بلغت (47.1%)، يليها الاعتداء على أماكن العبادة بنسبة (29.4%)، وأخيراً الإساءة للرسول.

2/4/2 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

اهتمت صحيفة القدس خلال فترة الدراسة بتناول أشكال جرائم ضد الدين مثل جريمة الإساءة للرسول وجريمة منع العبادة، وجريمة الاعتداء على أماكن العبادة، بنفس الدرجة بنسب متساوية لكل منهم بلغت (33.3%)، مثال ما أوردته "قضاة أمريكيون يظهرون تأييداً لمسلمة حرمت من وظيفة بسبب حجابها"⁽¹⁾.

ب- صحيفة الأيام:

صحيفة الأيام اهتمت بنشر الجرائم الخاصة بالإساءة للرسول دون غيرها بإجمالي بلغ (2) جريمة.

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

تناولت صحيفة الحياة الجديدة موضوعات جرائم ضد الدين بكافة أشكالها، وقد نالت منع العبادة والسخرية المرتبة الأولى بنسبة (50%)، ومن أمثلتها ما أوردته "أمر النائب العام بالتحقيق في البلاغ المقدم ضد الكاتبة في جريدة المصري اليوم فاطمة ناعوت، والتي يتهمها فيه بازدراء الدين الإسلامي وإثارة الفتن، بسبب انتقادها لشعيرة الأضحية"، حيث كتبت مقال "بعد برهه تساق ملايين الكائنات البرية لأهوال مذبحه يرتكبها الإنسان منذ عشرة قرون ونصف، بسبب كابوس أحد الصالحين بشأن ابنه الصالح"⁽²⁾، يليها كل من جريمة الإساءة للرسول وجريمة الاعتداء على أماكن العبادة بنسبة (25%) لكل منهما، والمثال على الجريمة الأولى "الإساءة للنبي محمد تشعل الغضب في عدة عواصم حول العالم"⁽³⁾.

ث- صحيفة فلسطين:

تصدرت صحيفة فلسطين بنشر موضوعات جرائم ضد الدين صحف الدراسة، وكان في مقدمة اهتمامها جرائم منع العبادة والسخرية بنسبة (62.5%)، مثال "ذكر التقرير أنه تم تسجيل 489 حالة اعتداء، استهدفت النساء المسلمات في النصف الأول من العام الجاري"⁽⁴⁾.

(1) رويترز، "قضاة أمريكيون يظهرون تأييد لمسلمة حرمت من وظيفتها بسبب حجابها (ص32)

(2) القاهرة، القضاء يحقق مع فاطمة نعوت بتهمة ازدراء الأديان، (ص28)

(3) أ.ف.ب، الإساءة للنبي محمد تشعل الغضب في عدة عواصم حول العالم (ص10)

(4) الأناضول، "تقرير: الاعتداء على المسلمين زادت بنسبة 23% في فرنسا"، صحيفة فلسطين (ص27)

مثال "قال زعيم حزب النهضة الإسلامي في طاجيكستان محي الدين كيبيري، إن حكومة بلاده تقمع المتدينين، عبر فرض قيود على ممارسة الشعائر الدينية"⁽¹⁾، يليها جرائم الاعتداء على أماكن العبادة بنسبة (37.5%)، مثال " هجمات على مساجد في فرنسا ومقتل شرطية بإطلاق نار"⁽²⁾، في حين لم يكن هناك مواد خاصة بالإساءة للرسول.

3/4/2 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة على نشر الأشكال المختلفة لموضوعات جرائم ضد الدين، لكن بأعداد بسيطة، باستثناء صحيفة الأيام التي اكتفت فقط بنشر المواد الخاصة بجرائم الإساءة للرسول، في حين برز الاهتمام واضحاً بنشر موضوعات جرائم ضد الدين في صحيفة فلسطين باستثناء جرائم الإساءة للرسول.

5/2 موضوعات جرائم ضد المنشآت الحيوية في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي تكرارات ونسب موضوعات جرائم ضد المنشآت الحيوية، التي تناولتها صحف الدراسة الأربع، على النحو التالي:

جدول (7): موضوعات جرائم ضد المنشآت الحيوية في الصحف الفلسطينية اليومية

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي جرائم المنشآت الحيوية
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
57.9	11	33.3	1	55.5	5	100	4	33.3	1	انتهاك للبيئة
26.3	5	66.6	2	33.3	3	0.0	0	0.0	0	تبديد ثروات
15.8	3	0.0	0	11.1	1	0.0	0	66.6	2	الصيد الجائر
100	19	15.8	3	47.4	9	21.1	4	15.8	3	المجموع العام
مربع كاي = 11.863، درجة الحرية = 6، مستوى الدلالة = 0.056										

1/5/2 الاتجاه العام

تبين من الدراسة التحليلية عدم وجود علاقة بين موضوعات جرائم ضد المنشآت الحيوية ونشرها في صحف الدراسة الأربع، حيث قدرت قيمة كاي²(11.863)، عند درجة حرية (6)، عند مستوى دلالة (0.056)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

(1) الأناضول، زعيم إسلامي طاجيكي ينتقد قمع حكومة بلاده للمتدينين (ص23)

(2) وكالات، هجمات على مساجد، ومقتل شرطية بإطلاق نار (ص11)

وأظهرت النتائج أن عدد موضوعات الجرائم المتعلقة بالمنشآت الحيوية بلغت (19) جريمة، استحوذت صحيفة القدس على (47.4%)، ثم صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (21.1%)، وتساوت النسبة بين صحيفتي فلسطين والأيام. وقد احتلت جرائم انتهاك البيئة النسبة الأكبر حيث بلغت 57.9%، يليها تبيد الثروات بنسبة (26.3%)، وفي الختام الصيد الجائر بنسبة (15.5%).

2/5/2 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

اهتمت صحيفة القدس بنشر موضوعات جرائم ضد المنشآت الحيوية، حيث احتلت المركز الأول بين صحف الدراسة، وقد تصدرت جرائم انتهاك البيئة في صحيفة القدس بنسبة (55.5%)، ثم تبيد الثروات في المرتبة الثانية بنسبة (33.3%)، وأخيراً الصيد الجائر بنسبة (11.1%)، مثال ما أوردته "ضبط طن من العاج في ميناء فينتامي"⁽¹⁾، بالإضافة إلى "ضبط أكثر من ألف سلحفاة محنطة داخل مستودعين في فينتام من السلاحف المهددة بالانقراض"⁽²⁾.

ب- صحيفة الأيام:

جاءت موضوعات جرائم ضد المنشآت الحيوية في صحيفة الأيام بصورة متواضعة، واحتلت جرائم الصيد الجائر النسبة الأعلى من قضايا المنشآت الحيوية بنسبة (66.6%)، من الأمثلة ما أوردته "فرضت غرامة بقيمة 700 يورو على جنوب أفريقي سم 46 طائر عقاب، مع العلم أن هذا النوع مهدد بالانقراض"⁽³⁾، ما أوردته "ضبطت سلطات الكاميرون 187 سن عاج تم الحصول عليها من مئة فيل تم اصطياده"⁽⁴⁾، يليها جريمة انتهاك البيئة بنسبة (33.3%)، في حين لم تحظ جرائم تبيد الثروات بنسب تذكر.

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

اكتفت صحيفة الحياة الجديدة بجريمة انتهاك البيئة كأحد أشكال جرائم ضد المنشآت الحيوية دون غيرها، مثال على ذلك ما أوردته "اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات

(1) د.ب.أ، ضبط طن من العاج في ميناء فينتامي (ص 28)

(2) صحيفة القدس، ضبط أكثر من ألف سلحفاة محنطة في مستودع بفيتنام (ص 32)

(3) أ.ف.ب، تغريم جنوب أفريقي سم 46 طائر عقاب (ص 25)

(4) أ.ف.ب، "ضبط 187 سن عاج بالقرب من عاصمة الكاميرون (ص 25)

الخطرة والتخلص منها، واتفاقية التنوع البيولوجي تمنح كلتاها فلسطين الحقوق البيئية، في المساءلة الدولية بشأن تهريب إسرائيل للنفايات ودفنها في دولة فلسطين"⁽¹⁾.

ث - صحيفة فلسطين:

تناولت صحيفة فلسطين جريمة تبيد الثروات بنسبة (66.6%)، مثال ما أوردته "موقع تل رفح الأثري يتحول إلى خرابة"⁽²⁾، يليها جريمة انتهاك البيئة بنسبة (33.3%)، مثال ما أوردته "موقع تاهدار المغربية نزع بيئي يدفعها للاحتضار"⁽³⁾.

3/5/2 أوجه الاتفاق والاختلاف في الصحف:

اتفقت صحف الدراسة بنشر موضوعات جرائم ضد المنشآت الحيوية بنسب متواضعة لا تتفق مع الجرائم البيئية التي يشهدها العالم اليوم، وإن كان هناك اتفاق بنشر هذا النوع من الجرائم، لكن الاختلاف جاء في ترتيب الاهتمام بالموضوعات التي تناولتها، وإن كانت صحيفة القدس اهتمت بنشر كافة موضوعات الجرائم الواردة في الدراسة، فقد نالت الموضوعات الأخرى نصيبها في صحف الدراسة الأخرى بالتفاوت، فتبيد الثروات لم يكن له وجود في صحيفتي الحياة الجديدة والأيام، في حين لم يكن لجرائم الصيد الجائر وجود في صحيفتي الحياة الجديدة وفلسطين.

6/2 موضوعات جرائم ضد النظام العام:

يبين الجدول التالي موضوعات جرائم ضد النظام بالتكرارات والنسب، التي تناولتها صحف الدراسة الأربع، على النحو التالي:

1/6/2 الاتجاه العام

تبين من تحليل نتائج جدول (8) عدم وجود علاقة بين موضوعات جرائم النظام العام ونشرها في صحف الدراسة الأربع، حيث قدرت قيمة كاي²(11.586)، عند درجة حرية (9)، عند مستوى دلالة (0.239)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

ويشير الجدول إلى أن موضوعات جرائم ضد النظام بلغت (64) جريمة، استحوذت صحيفة القدس على (45.3%) ثم صحيفة فلسطين بنسبة (28.1%)، يليها صحيفة الأيام بنسبة (20.3%)، ولم تبرز صحيفة الحياة الجديدة إلا بنسبة (6.3%) منها. وقد احتلت جرائم

(1) التوصية بضرورة تبادل الخبرات القانونية والفنية في عمليات ضبط الجرائم البيئية (ص8)

(2) ربيع أبو نفيرة، موقع تل رفح الأثري يتحول إلى خرابة (ص11)

(3) الأناضول، "موقع تاهدارات المغربية نزع بيئي يدفعها للاحتضار (ص22)

الفلتان الأمني النسبة الأكبر حيث بلغت (65.6%)، تلتها جرائم العمالة بنسبة (15.6%)، ثم إشاعة الفوضى بنسبة (14.1%)، وأخيراً إثارة الفتن.

جدول (8): موضوعات جرائم ضد النظام العام في الصحف الفلسطينية اليومية

التوزيع الكمي		الأيام		الحياة الجديدة		القدس		فلسطين		المجموع	
جرائم	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
الفلتان الأمني	69.2	9	50	2	72.4	21	55.6	10	65.6	42	
عمالة	7.7	1	0.0	0	13.8	4	27.8	5	15.6	10	
إشاعة الفوضى	15.3	2	50	2	13.8	4	5.5	1	14.1	9	
إثارة الفتن	7.7	1	0.0	0	0.0	0	11.1	2	4.7	3	
المجموع	20.3	13	6.3	4	45.3	29	28.1	18	100	64	

مربع كاي = 11.568، درجة الحرية = 9، مستوى الدلالة = 0.239

2/6/2 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ - صحيفة القدس:

احتلت صحيفة القدس الصدارة بنشر جرائم ضد النظام العام بين صحف الدراسة، وكان النصيب الأكبر من المواد المنشورة للفلتان الأمني بنسبة (72.4%)، مثال ما أوردته "مركز حقوقي يحذر من تصاعد الفلتان الأمني بغزة"⁽¹⁾، يليها جريمة العمالة، وجريمة إشاعة الفوضى حيث حصل كلاهما على نفس النسبة (13.8%)، مثال على الأولى "جاسوسة فلسطينية سابقة تلقي الضوء على عالم الجواسيس وكيف تجندهم تل أبيب"⁽²⁾.

ب - صحيفة الأيام:

احتلت جرائم الفلتان الأمني اهتمام صحيفة الأيام بنسبة (69.2%)، ومنها ما أوردته "الميزان تحذر من تصاعد الفلتان: مجهولون يحاولون إحراق منزل وسيارة قيادي بحركة فتح شرق غزة"⁽³⁾، "شرطة جنين تتلف جسمين مشبوهين"، وفي المرتبة الثانية جاءت جرائم إشاعة الفوضى بنسبة (15.3%)، أما بقية الجرائم فحظيت بنفس النسبة (7.7%).

(1) صحيفة القدس، مركز حقوقي يحذر من تصاعد الفلتان الأمني بغزة (ص4)

(2) الشرق الأوسط، جاسوسة فلسطينية سابقة تلقي الضوء على عالم الجواسيس وكيف تجندهم تل أبيب (ص12)

(3) أبو عون، لميزان تحذر من تصاعد الفلتان: مجهولون يحاولون إحراق منزل وسيارة قيادي بحركة فتح شرق غزة (ص5)

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

بلغ عدد جرائم ضد النظام في صحيفة الحياة الجديدة نسبة متواضعة، وتركزت في الفلتان الأمني وجرائم إشاعة الفوضى بنفس النسبة (50%) لكلاهما، ومثالاً على النوع الأول ما أوردته الصحيفة "استهدفت جماعة موقع القادسية التابع لحركة حماس في منطقة غرب خان يونس، بقذيفتي هاون 82 ملم، صباح يوم الجمعة"⁽¹⁾

ث- صحيفة فلسطين:

جاءت صحيفة فلسطين في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام بنشر جرائم ضد النظام العام، لكن الفلتان الأمني كان له النصيب الأكبر من المواد المنشورة فيها بنسبة (55.6%)، "السعودية تعلن إحباط تهريب متفجرات لأراضيها عبر البحرين"⁽²⁾، مثال "مجهولون يفجرون 6 مركبات تابعة للمقاومة"⁽³⁾، ثم العمالة بنسبة (27.8%)، مثال ما أوردته "موقع أمني تحركات غريبة لنساء يجمعن معلومات عن المقاومة"⁽⁴⁾، إضافة إلى "موقع أمني ينشر اعترافات صحفي عميل حاول الوصول للضيف"⁽⁵⁾، يليها إثارة الفتن بنسبة (11.1).

3/6/2 أوجه الاختلاف والاتفاق بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة بنشر موضوعات جرائم ضد النظام العام، لكن النسبة كانت متواضعة ومحدودة في البعض منها، مثل صحيفة الحياة الجديدة التي لم تهتم بجرائم العمالة وإثارة الفتن، بينما اهتمت صحيفة الأيام وصحيفة فلسطين بنشر الموضوعات المختلفة لهذا النوع من الجرائم، في حين لم تهتم صحيفة القدس بجرائم إثارة الفتن، واتفقت صحف الدراسة على تصدر جرائم الفلتان الأمني اهتمامها

7/2 موضوعات الجرائم الأخلاقية في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي موضوعات الجرائم الأخلاقية بالتكرارات والنسب، التي تناولتها صحف الدراسة الأربع على النحو التالي:

- (1) أ.ف.ب، جماعة سلفية تعلن مهاجمة موقع عسكري للقسام (ص1)
- (2) وكالات، السعودية تعلن إحباط تهريب متفجرات لأراضيها عبر البحرين(ص17)
- (3) أبو نقيرة، "مجهولون يفجرون 6 مركبات تتبع للمقاومة"، صحيفة فلسطين (ص6)
- (4) فلسطين، "موقع أمني تحركات غريبة لنساء يجمعن معلومات عن المقاومة (ص9)
- (5) فلسطين، موقع أمني ينشر اعترافات صحفي عميل حاول الوصول للضيف (ص 9)

جدول (9): موضوعات جرائم الأخلاق في الصحف الفلسطينية اليومية

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي جرائم
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
59.5	72	75	9	59.2	29	42.1	8	63.4	26	المخدرات
25.6	31	16.7	2	24.4	12	31.6	6	26.8	11	الدعارة
10.1	13	8.3	1	10.2	5	26.3	5	7.4	3	تحرش جنسي
4.8	5	0.0	0	6.2	3	0.0	0	2.4	1	سفاح القربي
100	121	9.9	12	40.5	49	15.7	19	33.9	41	المجموع
مربع كاي = 8.937، درجة الحرية = 9، مستوى الدلالة = 0.443										

1/7/2 الاتجاه العام:

تبين من الدراسة التحليلية عدم وجود علاقة بين موضوعات الجرائم الأخلاقية ونشرها في صحف الدراسة الأربع، حيث قدرت قيمة كاي²(8.937)، عند درجة حرية (9)، عند مستوى دلالة (0.443)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

وأظهرت النتائج أن عدد موضوعات الجرائم الأخلاقية بلغت (121) جريمة، استحوذت صحيفة القدس على نسبة (40.5%) ثم الأيام بنسبة (33.9%)، فالحياة الجديدة بنسبة (15.7%)، ثم فلسطين بنسبة (9.9%)، وقد احتلت جرائم المخدرات النسبة الأكبر حيث بلغت (59.5%)، ثم الدعارة بنسبة (25.6%)، يليها التحرش الجنسي بنسبة (10.1%).

2/7/2 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ - صحيفة القدس:

جاءت جرائم المخدرات في مقدمة المواد المنشورة في صحيفة القدس بنسبة (59.2%)، مثال على ذلك ما أوردته "فصل 16 طالب سعودي بسبب المخدرات"⁽¹⁾، "ضبط ما يزيد عن كيلو غرام من المواد المخدرة"⁽²⁾، يليها جرائم الدعارة بنسبة (24.4%)، ثم التحرش الجنسي بنسبة (10.2%) مثال ما أوردته "اعتقال طبيب أطفال بالسطينات من عمره يعمل بإحدى

(1) صحيفة القدس، فصل 16 طاب سعودي بسبب المخدرات(ص28)

(2) صحيفة القدس، ضبط ما يزيد عن كيلو غرام من المواد المخدرة بنابلس(ص4)

العيادات بعد ورود الشرطة معلومات مفادها قيامه بتحريشات جنسية وأفعال مشينة بفتيات قاصرات خلال توجههن لتلقي العلاج⁽¹⁾، يليها سفاح القربى بنسبة (6.2%).

ب- صحيفة الأيام:

احتلت جرائم المخدرات المرتبة الأولى في صحيفة الأيام بنسبة (63.4%)، مثال ما أوردته "السعودية: إعدام ثلاثة سوريين بتهمة تهريب الحبوب المخدرة"⁽²⁾، وما أوردته "أوقفت قوات الشرطة في عدد من الدول الأوروبية 12 شخصاً، وضبطت ملايين اليوروهات خلال عملية واسعة النطاق استهدفت بائعي حبوب الفياغرا المزيفة"⁽³⁾، ثم جرائم الدعارة بنسبة (26.8%)، ثم التحرش الجنسي بنسبة (7.4%)، مثال "أول محاكمة في الفاتيكان لأسقف يلاحق بتهمة ارتكاب تجاوزات جنسية بحق قاصرين"⁽⁴⁾.

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

احتلت المخدرات المرتبة الأولى في مقدمة قضايا جرائم الأخلاق في صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (42.1%)، مثال "ألقت الشرطة أمس القبض على أربعة أشخاص، بحوزتهم مواد يشتبه أنها مخدرة في بلدة أبو ديس قرب القدس، كما ضبطت نصف كيلو مواد مخدرة داخل مركبة قادمة من الخط الأخضر"⁽⁵⁾، ثم جرائم الدعارة بنسبة (31.6%)، مثال ما نشرته حول "تقدم المومس الفرنسية السابقة كارل شهادة تسلط فيها الضوء على سلوكيات تشوب الكثير من أوساط رجال الأعمال في فرنسا، ونقول كنت أحظى بمعاملة كبار الشخصيات، وأقدم كهدية لمدراء الشركات ورجال السياسة"، ويستكمل الخبر "يستخدم الجنس للتودد في سبيل إتمام عقود تجارية وممارسة الضغوط"⁽⁶⁾، وأخيراً التحرش الجنسي بنسبة (26.3%).

ث- صحيفة فلسطين:

جاءت صحيفة فلسطين في المرتبة الأخيرة من حيث الاهتمام بنشر موضوعات جرائم الأخلاق، بينما لكن تصدرت جرائم المخدرات المواد المنشورة بنسبة (57%)، مثال ما أوردته

(1) صحيفة القدس، طبيب بالخضيرة متهم بالاعتداء الجنسي على قاصرات (ص14)

(2) أ.ف.ب، السعودية: إعدام ثلاثة سوريين بتهمة تهريب الحبوب المخدرة(ص24)

(3) أ.ف.ب، ضبط عدد من حبوب الفياغرا المزيفة في عدة بلدان أوروبية (ص24)

(4) أ.ف.ب، أول محاكمة في الفاتيكان لأسقف يلاحق بتهمة ارتكاب تجاوزات جنسية بحق قاصرين(ص14)

(5) الحياة الجديدة، ضبط مواد مخدرة في سلفيت وأبوديس وأريحا (ص15)

(6) أ.ف.ب، مومسات لتسهيل العقود التجارية في فرنسا (ص15)

"برسومه الجامعية اشترى مخدرات ولشدة إيمانه بدأ أبله"⁽¹⁾، كذلك مثال "مكافحة خان يونس تضبط 2220 حبة أترامال"⁽²⁾، يليها الدعارة بنسبة (16.7%)، ثم التحرش الجنسي بنسبة (8.3%)، مثال ما أوردته "التحقيق مع نائب كبير في شرطة الاحتلال بتهمة التحرش"⁽³⁾.

3/7/2 أوجه الاتفاق والاختلاف في الصحف:

اتفقت صحيفتا الأيام والقدس على نشر موضوعات جرائم الأخلاق، أما صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين فلم تهتم بنشر جرائم سفاح القربي، كما اتفقت صحف الدراسة على تصدر جرائم المخدرات وجرائم الدعارة قائمة المواد المنشورة في صحف الدراسة، ولكنها اختلفت من حيث درجة ومستوى الاهتمام بالموضوعات الأخرى.

8/2 موضوعات جرائم الغش والفساد في صحف الدراسة:

الجدول التالي يبين عدد موضوعات جرائم الغش والفساد بالتكرارات وانسب، التي تناولها صحف الدراسة الأربع على النحو التالي:

جدول (10): موضوعات جرائم الغش والفساد في الصحف الفلسطينية اليومية.

المجموع	فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي جرائم	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
43.3	29	72.7	8	53.3	16	23.1	3	15.4	2	أخري
34.3	23	27.3	3	13.3	4	69.2	9	53.8	7	فساد أغذية
16.4	11	0	0	26.7	8	7.7	1	15.4	2	فساد أدوية
6.0	4	0	0	6.7	2	0	0	15.4	2	الرشاوي
100	67	16.4	11	44.8	30	19.4	13	19.4	13	المجموع العام

مربع كاي = 24.259، درجة الحرية = 9، مستوى الدلالة = 0.004

1/8/2 الاتجاه العام:

تبين من الدراسة التحليلية وجود علاقة بين موضوعات جرائم الغش والفساد ونشرها في صحف الدراسة الأربع، ومن ثم فهما ليسا عاملان مستقلان، بل تؤثر موضوعات الغش والفساد على نشرها في الصحف، حيث قدرت قيمة كاي²(24.259)، عند درجة حرية (9)، عند

(1) الشرافي، برسومه الجامعية اشترى مخدرات ولشدة إيمانه بدأ أبله (ص20)

(2) صحيفة فلسطين، مكافحة خان يونس تضبط 2220 حبة أترامال (ص10)

(3) صحيفة فلسطين، التحقيق مع نائب كبير في شرطة الاحتلال بتهمة التحرش(ص8)

مستوى دلالة (0.004)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وبالتالي تميل صحيفة القدس للاهتمام بجرائم أخرى ثم فساد الأدوية، بينما تهتم صحيفتا الأيام والحياة الجديدة بجرائم فساد الأغذية، أما صحيفة فلسطين فاهتمت بأخرى وفساد الأغذية.

أظهر جدول (8) أن عدد موضوعات جرائم الغش والفساد بلغت (67) جريمة، استحوذت صحيفة القدس على نسبة (44.8%)، ثم الأيام والحياة الجديدة بنفس النسبة (19.4%)، ثم صحيفة فلسطين بنسبة (16.4%)، وقد احتلت جرائم فساد الأغذية وجرائم أخرى النسبة الأكبر حيث بلغت (34.3%) و(43.3%) على التوالي.

2/8/2 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

اهتمت صحيفة القدس بنشر الموضوعات المختلفة لجرائم الغش والفساد، وجاءت جرائم أخرى في مقدمة الجرائم بنسبة (53.3%)، ثم جرائم فساد الأدوية بنسبة (26.7%) مثال ما أوردته "الكشف عن شبكة لتجارة وترويج حبوب عجز جنسي مزيفة واعتقال نحو 30 مشتبهاً"⁽¹⁾، إضافة إلى "إتلاف مستحضرات طبية مجهولة المصدر"⁽²⁾، يليها جرائم فساد الأغذية بنسبة (13.3%)، مثال ما أوردته "ضبط 100 كيلو غرام من المواد الغذائية الفاسدة في سوپر ماركت بالخليل"⁽³⁾، وأخيراً الرشاوي بنسبة (6.7%)، مثال ما أوردته "اتهام ضابط إسرائيلي بإصدار تصاريح مقابل رشوة"⁽⁴⁾.

ب- صحيفة الأيام:

جاءت صحيفة الأيام في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام بنشر موضوعات جرائم الفساد والغش، وتصدرت جرائم فساد الأغذية الاهتمام بالنشر بنسبة (53.8%)، مثال ما أوردته "البيرة: ضبط 30 كيلو من اللحم البقري الفاسد"⁽⁵⁾، "إنتربول: ضبط 25 طناً من المواد الغذائية

(1) صحيفة القدس، الكشف عن شبكة لتجارة وترويج حبوب عجز جنسي مزيفة واعتقال 30 مشتبهاً (ص4)

(2) مشهراوي، "إتلاف مستحضرات طبية مجهولة المصدر والتركيبة (ص6)

(3) صحيفة القدس، ضبط مواد غذائية فاسدة بالخليل"، صحيفة القدس (ص19)

(4) صحيفة القدس، اتهام ضابط إسرائيلي بإصدار تصاريح مقابل رشوة (ص1)

(5) صحيفة الأيام، "البيرة: ضبط 30 كيلو من اللحم البقري الفاسد (ص4)

المغشوشة في 47 بلداً⁽¹⁾، يليها كل من فساد الأدوية وجرائم الغش وجرائم أخرى بنفس النسبة (15.4%).

ت - صحيفة الحياة الجديدة:

نالت صحيفة الحياة نفس الدرجة مع صحيفة الأيام من حيث مواد المنشورة بموضوعات الغش والفساد، وقد جاءت جرائم فساد الأغذية في المقدمة بنسبة (69.2%)، مثال ما أوردته "انشغل اللبنانيون الفخورون إجمالاً بمطاعمهم ومطبخهم، منذ أكثر من أسبوع، بفضيحة تحتل العناوين الرئيسية في كل وسائل الإعلام، وتتعلق بالكشف عن مواد غذائية ولحوم فاسدة في عدد كبير من المطاعم والمحال التجارية"⁽²⁾، يليها جرائم أخرى بنسبة (23،1%)، مثال "ضبط وإتلاف 2 طن تبغ من مخلفات مصانع المستوطنات"⁽³⁾، وأخيراً جرائم فساد الأدوية بنسبة (7.7%).

ث - صحيفة فلسطين:

لم تحظ موضوعات جرائم الغش والفساد باهتمام صحيفة فلسطين إلا بنسبة متواضعة، ولم تتلّ كافة الموضوعات اهتمامها باستثناء جرائم أخرى بنسبة (72.3%)، مثال "إحالة دحلان لجرائم الفساد: النتشة 1800 قضية فساد في وزارة واحدة"⁽⁴⁾، ومثال "بلدية غزة: ضبط لحوم حمير معدة للتسويق في المدينة"⁽⁵⁾، وجرائم فساد الأغذية بنسبة (27.7%)، مثال م ورد "إتلاف 12 طناً من الأغذية الفاسدة في أحد مستودعات خان يونس"⁽⁶⁾.

3/8/2 أوجه الاتفاق والاختلاف في الصحف:

اتفقت صحف الدراسة بنشر موضوعات جرائم الغش والفساد، لكنها اختلفت من حيث درجة اهتمام النشر بموضوعاتها، ففي حين حظيت جرائم أخرى النسبة الأعلى في صحيفتي القدس، وفلسطين، ونالت جرائم الفساد الغذائي النسبة الأعلى من صحيفتي الأيام والحياة الجديدة، وفي حين اهتمت صحيفتنا القدس والأيام بنشر الأشكال المختلفة لموضوعات جرائم

(1) أ.ف.ب، إنتربول: ضبط 25 طن من المواد الغذائية المغشوشة في 47 بلداً(ص24)

(2) أف ب، فضيحة مواد غذائية فاسدة تشغل اللبنانيين"، صحيفة الحياة الجديدة(ص13)

(3) الحياة الجديدة، ضبط وإتلاف 2طن تبغ من مخلفات المصانع (ص14)

(4) صحيفة فلسطين، إحالة دحلان لجرائم الفساد: النتشة 1800 قضية فساد في وزارة واحدة (ص13)

(5) أبو شحمة، بلدية غزة: ضبط لحوم حمير معدة للتسويق في المدينة (ص13)

(6) صحيفة فلسطين، إتلاف 12 طناً من الأغذية الفاسدة في أحد مستودعات خان يونس (ص20)

الفساد بعكس صحيفتي فلسطين والحياة الجديدة فالأولى لم تهتم بنشر جرائم فساد الأدوية والرشاوي والثانية لم تهتم بجرائم الرشاوي.

9/2 موضوعات جرائم المعلومات في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي موضوعات جرائم المعلومات بالتكرارات والنسب التي تناولتها صحف الدراسة الأربع، على النحو التالي:

1/9/2الاتجاه العام

تبين من نتائج جدول (11) عدم وجود علاقة بين موضوعات جرائم المعلومات ونشرها في صحف الدراسة الأربع حيث قدرت قيمة كاي²(16.386)، عند درجة حرية (18)، عند مستوى دلالة (0.566)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

يتضح من النتائج أن عدد موضوعات جرائم المعلومات بلغت (17) جريمة، وهو عدد قليل مقارنة للجرائم المنتشرة على الصعيد المحلي والعالمي، واستحوذت صحيفتا القدس والحياة الجديدة على (29.4%) لكل منهما، ثم صحيفة الأيام على (23.5%)، في حين جاءت صحيفة فلسطين في المرتبة الأخيرة بنسبة (17.6%)، وحازت جرائم سرقة المعلومات النسبة الأكبر حيث بلغت 35.3%.

جدول (11): موضوعات جرائم المعلومات في الصحف الفلسطينية اليومية

جرائم	التوزيع الكمي		الأيام		الحياة الجديدة		القدس		فلسطين		المجموع	
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
سرقة بيانات ومعلومات	50	2	20	1	60	3	0	0	35.3	6		
نشر وصناعة المواد الإباحية	25	1	0	0	20	1	33.3	1	11.8	2		
سرقة وتعديل برامج	0	0	20	1	20	1	33.3	1	17.6	3		
الملكية الفكرية	0	0	20	1	0	0	0	0	5.9	1		
إتلاف البيانات والمعلومات	0	0	0	0	0	0	33.3	1	11.8	2		
انتحال شخصية	25	1	20	1	0	0	0	0	11.8	2		
المضايقة والملاحقة	0	0	20	1	0	0	0	0	5.9	1		
المجموع	23.5	4	29.4	5	29.4	5	17.6	3	100	17		

مربع كاي = 16.386، درجة الحرية = 18، مستوى الدلالة = 0.566

2/9/2 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

تصدرت جرائم سرقة البيانات والمعلومات جرائم المعلومات الواردة في صحيفة القدس بنسبة (60%)، " مثال ما أوردته "قراصنة روس يتجسسون على الأسر البريطانية من أجل بث أنشطة حياتها اليومية على الإنترنت"⁽¹⁾، يليها جريمة صناعة ونشر مواد إباحية، وجريمة سرقة وتعديل بيانات بنفس النسبة (20%)، مثال على الأولى "طلاب إسرائيليون ينشرون صوراً عارية لمعلمة على الفيس بوك وتويتر"⁽²⁾.

ب- صحيفة الأيام:

كان النصيب الأكبر من موضوعات جرائم المعلومات في صحيفة الأيام لجريمة سرقة معلومات وبيانات بنسبة (50%)، ثم جاءت كل من جرائم نشر وصناعة مواد إباحية، وجرائم المضايقة والملاحقة بنسبة (25%)، مثال على الجريمة الأولى "أف. بي. أي: تحقق في فضيحة تسريب صور عارية لنجوم ومشاهير على الإنترنت"⁽³⁾.

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

اهتمت صحيفة الحياة الجديدة بنشر موضوعات جرائم المعلومات الواردة على صفحاتها بنفس النسبة (20%)، وهي سرقة بيانات ومعلومات وجرائم سرقة وتعديل برامج، وجرائم الملكية الفكرية وجرائم المضايقة والملاحقة والنصب والاحتيال، مثال ما أوردته من جريمة سرقة بيانات "تعرض موقع أشلي ماديسون الكندي لتسهيل الخيانة الزوجية-لعملية قرصنه وسرقة بيانات سرية لعدد من مشتركية"⁽⁴⁾، ومثال على الملكية الفكرية "الحكم على أبل بغرامة 533 مليون دولار بسبب انتهاك براءة اختراع"⁽⁵⁾.

ث- صحيفة فلسطين:

اهتمت صحيفة فلسطين بجريمة سرقة وتعديل برامج، مثال "مكافأة بثلاثة ملايين دولار للقبض على هكر روسي"، وجريمة صناعة ونشر مواد إباحية، وجرائم إتلاف بيانات ومعلومات،

(1) صحيفة القدس، قراصنة روس يتجسسون على الأسر البريطانية (ص32)

(2) صحيفة القدس، طلاب إسرائيليون ينشرون صور عارية لمعلمة على فيس بوك وتويتر (ص32)

(3) وكالات، أف. بي. أي: تحقق في فضيحة تسريب صور عارية لنجوم ومشاهير على الإنترنت (ص25)

(4) أف.ب، موقع كندي لتسهيل الخيانة الزوجية يتعرض للقرصنة (ص 20)

(5) رويترز، الحكم على ابل بغرامة 533 مليون دولار بسبب انتهاك براءة اختراع (ص13)

مثال ما أوردته "إعلانات خبيثة على ياهو تؤدي أجهزة المستخدمين" مضيئة "المجموعة التي تقف خلف الهجوم هي نفسها التي استغلت ثغرة فلاش التي اخترقت من خلالها مجموعة كبيرة من الأجهزة"⁽¹⁾ وكل منهما حصلت على نفس النسبة (33.3%).

3/9/2 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة على نشر جرائم المعلومات، ولكنها اختلفت في طبيعة الاهتمام بأشكالها، ففي حين اتفقت على تصدر جرائم سرقة البيانات والمعلومات قائمة النشر، واختلفت من حيث تناولها وعدم تناولها لباقي الجرائم، لم تهتم صحف الأيام والقدس وفلسطين بنشر جرائم الملكية الفكرية والمضايقة والملاحقة، في حين لم تهتم صحيفتا القدس وفلسطين بنشر جرائم انتحال الشخصية.

10/2 موضوعات الجرائم الاقتصادية في صحف الدراسة:

يتناول الجدول التالي موضوعات الجرائم الاقتصادية بالتكرارات والنسب، التي تناولتها صحف الدراسة الأربع، على النحو التالي:

جدول (12): أنواع الجرائم الاقتصادية الواردة في الصحف الفلسطينية اليومية

المجموع	فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي جرائم	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
90.0	9	100	3	100	4	100	1	50	1	تهرب ضريبي
10.0	1	0.0	0	0.0	0	0.0	0	50	1	تلاعب بالأوزان
100	10	30.0	3	40	4	10.0	1	20	2	المجموع
مربع كاي = 14.00، درجة الحرية = 6، مستوى الدلالة = 0.030										

1/10/2 الاتجاه العام:

تبين من الدراسة التحليلية وجود علاقة بين موضوعات الجرائم الاقتصادية ونشرها في صحف الدراسة الأربع، حيث قدرت قيمة كاي² (14.00)، عند درجة حرية (6) عند مستوى دلالة (0.030)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وبالتالي فموضوعات الجرائم الاقتصادية تؤثر على النشر في صحف الدراسة، حيث اهتمت صحف الدراسة بجرائم التهرب الضريبي على حساب الموضوعات الأخرى.

(1) وكالات، إعلانات خبيثة على ياهو تؤدي أجهزة المستخدمين"، صحيفة فلسطين (ص 28)

ويتضح من جدول (12) أن عدد موضوعات الجرائم الاقتصادية بلغ (10) جرائم، استحوذت صحيفة القدس على (40%) من الإجمالي العام، ثم صحيفة فلسطين بنسبة (30.0%)، يليها صحيفة الأيام بنسبة (20.0%)، وأخيراً صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (10.0%). وقد حازت جرائم التهرب الضريبي على النسبة الأعلى حيث بلغت (90.0%).

2/10/2 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ - صحيفة القدس:

لم تهتم صحيفة القدس بموضوعات الجرائم الاقتصادية سوى بجرائم التهرب الضريبي، مثال ما أوردته "إسرائيل تعنقل مستشاراً في بنك يو بي اس و13 آخرين بتهمة التهرب الضريبي"⁽¹⁾.

ب - صحيفة الأيام:

تبين من التحليل اهتمام صحيفة الأيام بجرائم التهرب الضريبي، وجرائم التلاعب بالأوزان والتسعيرة بنفس المقدار بنسبة (50%) من موضوعات الجرائم الاقتصادية، مثال ما أوردته "مارست إدارة الغرف التجارية المنتخبة ضمن القوائم الوطنية الصمت الرهيب والغطرسة عن جرائم التجار بحق المستهلك"⁽²⁾.

ت - صحيفة الحياة الجديدة:

صحيفة الحياة الجديدة اهتمت بنشر الجرائم الخاصة بالتهرب الضريبي "مثال ما أوردته "ناقشت أمان ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطيني من أجل البحث في سبل تطوير آليات البحث والمتابعة ومحاسبة من يقترفون مثل هذه الجرائم"⁽³⁾.

ث - صحيفة فلسطين:

لم تهتم صحيفة فلسطين من موضوعات الجرائم الاقتصادية إلا بنشر جرائم التهرب الضريبي.

(1) رويترز، إسرائيل تعنقل مستشاراً في بنك يو بي إس و13 آخرين بتهمة التهرب الضريبي(ص6)

(2) هنية، تقدير موقف استهلاكي (ص13)

(3) الحياة الاقتصادية، التهرب الضريبي ... جريمة بقيت دون عقاب (ص20)

3/10/2 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة دون استثناء بنشر جرائم التهريب الضريبي كأحد موضوعات الجرائم الاقتصادية، وإن كانت المواد المنشورة تتسم بالضآلة، ولم تتميز بين الصحف بالاختلاف سوى صحيفة الأيام بانفرادها بنشر جرائم التلاعب بالأوزان.

11/2 موضوعات الإهمال والأخطاء الوظيفية في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي موضوعات جرائم الإهمال والأخطاء الوظيفية بالتكرارات والنسب التي تناولتها صحف الدراسة الأربع. على النحو التالي:

جدول (13): موضوعات جرائم الإهمال والأخطاء الوظيفية في الصحف الفلسطينية اليومية

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي جرائم
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
100	12	25	3	25	3	16.7	2	33.3	4	إهمال وأخطاء وظيفية

1/12/2 الاتجاه العام:

تبين من جدول (13) أن موضوعات جرائم الإهمال والخطأ الوظيفي بلغت (12) جريمة، نشرت بصحيفة الأيام النسبة الأعلى بنسبة (33.3%)، يليها كل من صحيفتي القدس وفلسطين بنسب النسبة (25%) من الإجمالي العام لما ورد من جرائم الإهمال والخطأ الوظيفي، وجاءت صحيفة الحياة الجديدة في المرتبة الأخيرة بنسبة (16.7%).

2/12/2 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ - صحيفة القدس:

بلغت نسبة موضوعات جرائم الأخطاء والإهمال الوظيفي في صحيفة القدس (25%) من الإجمالي العام، مثال ما أوردته "غزة هدى لن تعانق زوجها مجدداً قتلها الإهمال الطبي"⁽¹⁾، إضافة "الحبس ثلاث سنوات لمدير دار أيتام كان يضرب الأطفال"⁽²⁾.

(1)الحو، هدى لن تعانق زوجها مجدداً قتلها الإهمال الطبي"، صحيفة القدس(ص22)

(2) ا.ف.ب، "الحبس ثلاث سنوات لمدير دار أيتام كان يضرب الأطفال (ص26)

ب- صحيفة الأيام:

جاءت موضوعات جرائم الإهمال والأخطاء الوظيفية بنسبة (33.3%)، مثال ما أوردته "توقيف مأذون في جنين للتحقيق في تحرير عقود زواج عرفي"، إضافة إلى "أمان تطالب بتعويض لضحايا الإهمال الطبي"⁽¹⁾.

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

بلغت نسبة موضوعات جرائم الإهمال والأخطاء الوظيفية في صحيفة الحياة الجديدة ما نسبته (16.7%)، مثال عليها "تفاعلت قضية توقيف مأذون شرعي لدى الشرطة على مختلف المستويات في أعقاب انتشار خبر وجود مخالفات تتعلق بتحرير عقود زواج"⁽²⁾.

ث- صحيفة فلسطين:

تناولت صحيفة فلسطين جرائم الإهمال والأخطاء الوظيفية بنسبة (25%) من الإجمالي العام، مثال ما أوردته "قرر وزير الصحة جواد عواد بفصل الطبيب المسؤول عن فصل رأس مولود عن جسمه أثناء عملية الولادة في مشفى الخليل الحكومي"⁽³⁾.

3/12/2 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة على نشر موضوعات جرائم الإهمال والأخطاء الوظيفية، كما اتفقت على التداول المحدود لهذه الجرائم على صفحاتها.

ثانياً- الهدف من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي تكرارات ونسب أهداف صحف الدراسة الأربع من نشر موضوعات قضايا الجريمة فيها، وذلك على النحو التالي:

- (1) صحيفة الأيام، أمان تطالب بتعويض ضحايا الأخطاء الطبية(ص13)
- (2) صحيفة الحياة الجديدة، "انتظروا نتائج التحقيق: المأذون العرفي في قبضة الشرطة (ص1)
- (3) صحيفة فلسطين، أمان يطالب بأليات تعويض المتضررين من الأخطاء الطبية (ص8)

جدول(14): أهداف نشر موضوعات قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية.

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	أهداف
83.1	525	91.8	78	81.8	229	80.8	76	82.1	142	إعلام وإخبار
13.1	83	0.0	0	16.1	45	16	15	13.3	23	إثارة وتشويق
3.8	24	8.2	7	2.1	6	3.2	3	4.6	8	وقاية وعلاج
100	632	13.4	85	44.3	280	14.9	94	27.4	173	المجموع
مربع كاي = 21.313، درجة الحرية = 6، مستوى الدلالة = 0.002										

1- الاتجاه العام:

تبين من الدراسة التحليلية وجود علاقة بين قضايا الجريمة والهدف من نشرها في صحف الدراسة الأربع، حيث قدرت قيمة كاي²(21.313)، عند درجة حرية (6)، عند مستوى دلالة (0.002)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وقد تبين من التحليل أن الأهداف تؤثر في عملية النشر، فقد كان النصيب الأكبر من أهداف قضايا الجريمة المنشورة في الصحف الأربعة الإعلام والإخبار خاصة صحيفتي القدس والأيام، يليها الجرائم المنشورة بهدف الإثارة والتشويق وكانت النسبة الأعلى من نصيب صحيفتي القدس والأيام، أما القضايا المنشورة بهدف الوقاية والعلاج فكانت صاحبة الرصيد الأقل من النشر، وكانت من نصيب صحيفتي الأيام وفلسطين.

وقد أشارت نتائج بيانات الجدول لتصدر هدف الإعلام والإخبار المرتبة الأولى من أهداف النشر في صحف الدراسة الأربع بحصولها على أعلى قيمة بنسبة (83.1%)، في حين جاء في المرتبة الثانية هدف الإثارة والتشويق بنسبة (13.1%)، وقد جاءت أهداف الوقاية والعلاج في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة (3.8%).

2- مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

وفقاً لنتائج الدراسة فقد نال هدف الإعلام والإخبار المرتبة الأولى من صحفية القدس بنسبة (81.8%)، يليها هدف الإثارة والتشويق بنسبة مقدارها (16.1%)، مثال " مريض

يقاضي مستشفى أمريكياً بعد أن أفاق من غيبوته بملابس نسائية⁽¹⁾، بينما حصلت أهداف الوقاية والعلاج على النسبة الأقل من تكرارات ونسب أهداف النشر بنسبة (2.1%)، مثال "المطالبة بإصدار قوانين للبيئة، وتبني قوانين خاصة للتعويض عن أضرار البيئة وآليات التقصير، وإعطاء الجمعيات الخاصة بحماية البيئة الحق بالادعاء المدني"⁽²⁾، رغم أن صحيفة القدس صاحبة النسبة الأعلى من قضايا الجريمة المنشورة في صحف الدراسة، إلا أنها أعلى النسب من حيث الإثارة والتشويق وأقل النسب من حيث أهداف الوقاية والعلاج.

ب- صحيفة الأيام:

تصدّر هدف الإعلام والإخبار النسبة الأعلى من تكرارات ونسب أهداف النشر المرصودة على صعيد صحيفة الأيام بنسبة (82.1%)، مثال ما أورده "جباليا: العثور على المسنة عوض الله مقتولة خنقاً في غرفة مهجورة بمنزلها"⁽³⁾، يليها التشويق والإثارة بنسبة (13.3%)، مثال ما أورده "يسرقان قرداً لتقدمه هدية لابنتهما"⁽⁴⁾، ومثال "مقتل مصور تليفزيون فلسطين في ظروف غامضة"⁽⁵⁾، وأخيراً الوقاية والعلاج بنسبة (4.6%)، مثال "إن أردنا الوصول لمجتمع خال من المخدرات، لا بد من التعاون والتشبيك مع جميع المؤسسات والقطاعات التي تعنى بالعلاج والتثقيف"، مثال "جرائم قتل جماعية في رفح: ابحت عن المخدرات والمرض النفسي"⁽⁶⁾ إضافة إلى "لا بد من تكامل العناصر الثلاثة القانون والعلاج والتثقيف وأي خلل في هذه العناصر لن يخدم الأهداف الوطنية"⁽⁷⁾.

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

تقدم هدف الإعلام والإخبار من نشر قضايا الجريمة على الأهداف الأخرى في صحيفة الحياة الجديدة بنسبة مقدارها (80.8%)، يليها التشويق والإثارة بنسبة (16%)، مثال

(1) صحيفة القدس، مريض يقاضي مستشفى حكومي أمريكياً بعد أن أفاق من غيبوته بملابس نسائية داخلية (ص32)

(2) صحيفة القدس، دراسة تطالب بإيجاد نظام قانوني خاص بالتعويض عن أضرار البيئة (ص10)

(3) الشيخ، جباليا: العثور على المسنة عوض الله مقتولة خنقاً في غرفة مهجورة بمنزلها (ص1)

(4) أ.ف.ب، يسرقان قرداً لتقدمه هدية لابنتهما" (ص25)

(5) الأيام، مقتل مصور تليفزيون فلسطين في ظروف غامضة(ص1)

(6) الجمل، جرائم قتل جماعية في رفح: ابحت عن المخدرات والمرض النفسي(ص1)

(7) صحيفة الأيام، "قليلية: بحث اطلاق حملة لمحاربة ظاهرتي المخدرات والسلاح الأبيض (ص10)

حول الأخير ما أوردته "مومسات يتظاهرن ضد مشروع يقيد الدعارة"⁽¹⁾، وأيضاً "امرأة قتلت عن طريق الخطأ في متجر وول مارت شمال ولاية ايداهوا لأمريكية عندما سحب ابنها البالغ من العمر عامين مسدساً من حقيبتها وأطلق عليها النار"⁽²⁾، في حين جاء هدف الوقاية والعلاج في المرتبة الأخيرة بنسبة (4.2%).

ث - صحيفة فلسطين:

كان الهدف الأول لصحيفة فلسطين الإعلام والإخبار بنسبة (91.8%)، يليه الوقاية والعلاج بنسبة (8.2%)، مثال ما أوردته "ضرورة تظافر جهود المجتمع والأسرة والمدرسة والمسجد والحكومة في تنشئة المواطن على الالتزام والانضباط وعدم تجاوز القانون"⁽³⁾، في حين لم تهتم صحيفة فلسطين بأهداف الإثارة والتشويق من عرض قضايا الجريمة على صفحاتها.

3-أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة على تصدُّر هدف الإعلام والإخبار قائمة أهدافها، وقد جاء في المرتبة الثانية هدف التشويق والإثارة في جميع صحف الدراسة باستثناء صحيفة فلسطين التي لم تهتم بنشر قضايا للجريمة تهدف للإثارة والتشويق، ومن ثم احتل هدف الوقاية والعلاج المرتبة الثانية من أهدافها، وجاء في المرتبة الثالثة هدف الوقاية والعلاج في كل من صحيفة (القدس والأيام والحياة الجديدة)، فيما اتفقت صحف الدراسة على الاهتمام المتدني بأهداف الوقاية والعلاج من طرح قضايا الجريمة مقارنة بالأهداف الأخرى حيث لم تتعدى (10%).

ثالثاً - الأساليب التي استخدمت في عرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يوضح الجدول التالي تكرارات ونسب الأساليب المتبعة في صحف الدراسة الأربع لنشر قضايا الجريمة، وذلك على النحو التالي:

1-الاتجاه العام:

تبين من الدراسة التحليلية وجود علاقة بين قضايا الجريمة وأساليب عرضها في صحف الدراسة الأربع، حيث قدرت قيمة كاي² (25.629)، عند درجة حرية (9)، عند مستوى دلالة (0.002)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وهذا يعني أن الأساليب

(1) أ.ف.ب، "مومسات يتظاهرن ضد مشروع يقيد الدعارة (ص15)

(2) رويتزر، رضيع يقتل أمه بالرصاص (ص19)

(3) الدلو ، الجرائم تفتت في عضد المجتمع وسببها نفسيات مريضة(ص21)

المستخدمة لها تأثير على نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة، حيث جاء أسلوب عرض المادة بكامل التفاصيل في مقدمة الأساليب المستخدمة خاصة في صحيفتي القدس والأيام، بينما لم تتل القضايا المدرجة مع حلول نسبة تذكر مما نشر في الصحف، خاصة في صحيفة الحياة الجديدة.

وجاء في مقدمة الأساليب المستخدمة أسلوب النشر بكافة التفاصيل بنسبة (54.0%)، في حين احتل أسلوب عرض المادة مع بعض التفاصيل المرتبة الثانية بنسبة (30.9%)، يليها أسلوب عرض المادة بدون تفاصيل بنسبة (9.8%)، وأخيراً أسلوب إدراج المادة مع الحلول حيث لم ينل من التكرارات والنسب إلا (5.4%) فقط.

جدول (15): أساليب التي استخدمت لعرض قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية.

مجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي الأساليب
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
54.0	341	60	51	53.6	150	38.3	36	60.1	104	بكامل التفاصيل
30.9	195	28.2	24	31.4	88	40.4	38	26	45	عرض المادة مع بعض التفاصيل
9.8	62	5.9	5	10	28	19.2	18	6.4	11	عرض المادة بدون تفاصيل
5.4	34	5.9	5	5	14	2.1	2	7.5	13	إدراج المادة مع الحلول
100	632	13.4	85	44.3	280	14.9	94	27.4	173	المجموع

مربع كاي = 25.629، درجة الحرية = 9، مستوى الدلالة = 0.002

2- مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

تبين من تحليل البيانات أن أسلوب عرض المادة بكامل التفاصيل تصدّر مقدمة الأساليب المتبعة في صحيفة القدس بنسبة (35.6%)، يليها عرض المادة مع بعض التفاصيل بنسبة (31.4%)، ثم عرض المادة بدون تفاصيل بنسبة (10%)، وأخيراً إدراج المادة مع حلول بنسبة (5%).

ب- صحيفة الأيام:

أظهرت النتائج تقدم أسلوب عرض المادة بكامل التفاصيل على بقية الأساليب المعتمدة في صحيفة الأيام بنسبة (60.1%)، يليها أسلوب عرض المادة مع بعض التفاصيل بنسبة

(26%)، ثم إدراج المادة مع حلول بنسبة (7.5%)، وأخيراً أسلوب عرض المادة دون تفاصيل بنسبة (6.4%).

ت - صحيفة الحياة الجديدة:

تبين من بيانات لجدول المدرج أعلاه أن أسلوب عرض المادة مع بعض التفاصيل جاء في مقدمة الأساليب المتبعة في صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (40.4%)، يليها أسلوب عرض المادة بكامل التفاصيل بنسبة (38.3%)، ثم عرض المادة دون تفاصيل بنسبة (19.2%)، وأخيراً إدراج المادة مع حلول (2.1%)، مثال " خرج المشاركون بتوصية كان أهمها تعديل القانون وتوضيحه"، "يجب فرض عقوبات إدارية على الموظفين الذين يثبت تورطهم في قضايا وتجاوزات تخص التهرب الضريبي، لضمان عدم حدوث تلاعب واستغلال وتواطؤ"⁽¹⁾.

ث - صحيفة فلسطين:

جاء أسلوب عرض المادة بكامل التفاصيل في المرتبة الأولى في صحيفة فلسطين بنسبة (60%)، يليها أسلوب عرض المادة مع بعض التفاصيل بنسبة (28.2%)، وأخيراً جاء أسلوب تقديم المادة دون تفاصيل، وإدراج المادة مع حلول بنفس النسبة (5.9%).

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة باستخدام أسلوب عرض المادة بكامل التفاصيل وعرض المادة مع بعض التفاصيل، لكن الاختلاف كان من حيث الدرجة، ففي حين تصدر أسلوب عرض المادة بكامل التفاصيل الأساليب المتبعة في كل من صحيفة (القدس والأيام وفلسطين)، تقدم أسلوب عرض المادة مع بعض التفاصيل في صحيفة الحياة الجديدة، كما اتفقت صحف الدراسة بتدني أسلوب إدراج المادة مع حلول حيث نال المرتبة الأخيرة من حيث الاستخدام.

رابعاً - الصفات التي أضفتها الصحف الفلسطينية اليومية على المجرمين.

يبين الجدول التالي بالتكرارات والنسب الصفات التي تم نسبها صحف الدراسة للمجرمين في صحف الدراسة الأربع، على النحو التالي:

(1) الحياة الاقتصادية، "التهرب الضريبي ... جريمة بقيت دون عقاب، مرجع سابق.

جدول (16): الصفات المنسوبة للمجرمين في الصحف الفلسطينية اليومية.

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	ك	الصفات
94.0	594	94.1	80	98.6	276	93.6	88	86.7	150	بدون صفات
5.7	36	5.9	5	1.4	4	6.4	6	12.1	21	منفرة
0.3	2	0.0	0	0.0	0	0.0	0	1.2	2	البطولة
100	632	13.4	85	44.3	280	14.9	94	27.4	173	المجموع
مربع كاي = 28.551، درجة الحرية = 6، مستوى الدلالة = 0.001										

1-الاتجاه العام:

تبين من الدراسة التحليلية وجود علاقة بين الصفات المنسوبة للجناة، ونشرها في صحف الدراسة الأربع، ومن ثم فهما لا يعدان متغيران مستقلان، حيث قدرت قيمة كاي²(28.551)، عند درجة حرية (6)، عند مستوى دلالة (0.001)، وبالتالي فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، ومن ثم فالصفات المنسوبة للمجرمين لها تأثير على عملية النشر، فصحيفة القدس تفضل النشر بدون إضفاء صفات على الجناة، بينما صحف الأيام والحياة الجديدة وفلسطين اهتمت بالنشر بدون صفات وصفات منفرة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بالعد والتكرار أن نسبة (94.0%) من المجرمين لم تتسب لهم الصحف الفلسطينية اليومية أي صفة سلباً أو إيجاباً، بينما جاءت الصفات المنفرة التي نسبتها الصحف للمجرمين في المرتبة الثانية بنسبة (5.7%)، ولم تحصل صفات البطولة من التكرارات إلا على نسبة (0.3%).

2-مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

أظهرت النتائج أن صحيفة القدس نشرت قضايا الجريمة دون صفات منسوبة للمجرمين بنسبة (98.6%)، يليها إطلاق صفات منفرة للمجرمين بنسبة (1.4%)، وهي نسبة متواضعة، دون ذكر لصفات البطولة ومن ذلك " وحش بشري افترس أحلام الطفلة مريم: تحول إنسان لذئب بشري افترس براءتها وهي لم تبلغ الثالثة عشر"⁽¹⁾.

(1) صحيفة القدس، "وحش بشري افترس براءة الطفلة مريم(ص18)

ب- صحيفة الأيام:

تبين من نتائج التحليل أن صحيفة الأيام لم تنسب للمجرمين أية صفات بنسبة (86.7%)، في حين جاءت الصفات المنفرة للمجرمين بنسبة (12.1%)، مثل ما أوردته "المحتالة القاتلة"⁽¹⁾، " الانتقام على يد بلطجية"⁽²⁾، يليها صفات البطولة بنسبة (1.2%) مثال ما أوردته "إدانة: نجمة مسلسل تليفزيوني شهير بالاعتداء الجنسي"⁽³⁾.

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

لم تهتم صحيفة الحياة بنسب أي صفات للمجرمين في قضايا الجريمة المنشورة على صفحاتها بنسبة (93.6%)، في حين عمدت لإضفاء صفات منفرة بنسبة (6.4%)، مثال ذلك "فضيحة فتيات دعارة وممارسة القوادة تلاحق نائب رئيس الكنيسة"⁽⁴⁾.

ث- صحيفة فلسطين:

كان الطابع العام للقضايا المنشورة في صحيفة فلسطين كما أظهرت الدراسة عدم الاهتمام بإطلاق أي صفات على المجرمين والمتهمين، حيث نالت المرتبة الأولى بنسبة (94.1%)، يليها إطلاق صفات منفرة بنسبة (5.9%)، مثال ما أوردته "لشدة إيمانه بدا أبله"⁽⁵⁾، "العم الذي انتزعت من قلبه الرحمة"⁽⁶⁾.

3-أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة عامة على نشر قضايا الجريمة دون إطلاق صفات على المجرمين والمتهمين الواردة فيها، حيث احتل ذلك المرتبة الأولى في صحف الدراسة دون استثناء، كما اتفقت على أن تحتل الصفات المنفرة المرتبة الثانية، كما أنها لم تهتم بإضفاء صفات البطولة على الجناه باستثناء صحيفة الأيام.

(1) صحيفة الأيام، المحتالة القاتلة(ص16)

(2) صحيفة الأيام، الانتقام على يد بلطجية (ص28)

(3) رويترز، إدانة نجمة مسلسل تليفزيوني بالاعتداء الجنسي(ص12)

(4) أ.ف.ب، فضيحة فتيات دعارة وممارسة القوادة تلاحق نائب بالكنيسة (ص1)

(5) الشرافي، "برسومه الجامعية اشترى مخدرات ولشدة إيمانه بدا أبله، مرجع سابق.

(6) عامر، مواطن يقتل ابن شقيقه بإغراقه في جالون مياه (ص21)

خامساً- دوافع ارتكاب قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي بالتكرارات والنسب دوافع ارتكاب قضايا الجريمة في صحف الدراسة الأربع، على النحو التالي:

1-الاتجاه العام:

تبين من النتائج وجود علاقة بين دوافع ارتكاب الجريمة والقضايا المنشورة في صحف الدراسة، ومن ثم فهما لا يعدان متغيران مستقلان، حيث جاءت قيمة كاي² (351.503)، عند درجة حرية (9)، عند مستوى دلالة (0.0)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وهذا دليل على وجود تأثير لأنواع الدوافع ونشرها في صحف الدراسة.

لمزيد من التوضيح أشارت الدراسة أن النسبة الأعلى من الجرائم المنشورة في صحف الدراسة ارتكبت لدوافع ذاتية بنسبة (35.3%) يليه جرائم ارتكبت بدون سبب واضح وهي دوافع أخرى بنسبة (22.9%)، ثم الدوافع الاقتصادية لارتكاب الجريمة بنسبة (15.3%)، في حين جاءت الدوافع السياسية في المرتبة الرابعة بنسبة (14.2%)، ولم تحظ الدوافع الاجتماعية إلا على نسبة (6.5%)، وأخيراً الدوافع الدينية بنسبة (5.7%).

جدول(17): دوافع ارتكاب قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية

التوزيع الكمي		الأيام		الحياة الجديدة		القدس		فلسطين		المجموع	
دوافع	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
دوافع ذاتية	56	32.4%	27	28.7%	121	43.2%	19	22.4%	223	35.3%	223
أخرى	46	26.6%	7	7.4%	68	24.3%	24	28.2%	145	22.9%	145
دوافع اقتصادية	30	17.3%	25	26.6%	30	10.7%	12	14.1%	97	15.3%	97
دوافع سياسية	18	10.4%	14	14.9%	38	13.6%	20	23.5%	90	14.2%	90
دوافع اجتماعية	17	9.8%	13	13.8%	8	2.8%	3	3.5%	41	6.5%	41
دوافع دينية	6	3.4%	8	8.5%	15	5.4%	7	8.2%	36	5.7%	36
المجموع	173	27.4	94	14.9	280	44.3	85	13.4	632	100	632

مربع كاي² = 351.503 ، درجة الحرية = 9 ، مستوى الدلالة = 0.00

2- مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

أظهرت نتائج التحليل أن الدوافع الذاتية جاءت في مقدمة دوافع الجريمة الواردة في صحيفة القدس بنسبة (43.2%)، يليها دوافع أخرى بنسبة (24.3%)، ثم الدوافع السياسية بنسبة (13.6%)، ثم الدوافع الاقتصادية بنسبة (10.7%)، ثم الدوافع الدينية بنسبة (5.4%)، وأخيراً الدوافع الاجتماعية بنسبة (2.8%).

ب- صحيفة الأيام:

احتلت الدوافع الذاتية المرتبة الأولى من الدوافع الواردة في صحيفة الأيام بنسبة (32.4%)، ثم دوافع أخرى بنسبة (26.6%)، يليها الدوافع الاقتصادية بنسبة (17.3%)، ثم الدوافع السياسية بنسبة (10.4%)، ثم الدوافع الاجتماعية بنسبة (9.8%)، وأخيراً الدوافع الدينية بنسبة (3.4%).

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

احتلت الدوافع الذاتية مقدمة الدوافع الواردة في قضايا الجريمة المنشورة في صحيفة الحياة الجديدة خلال فترة الدراسة بنسبة (28.7%)، يليها الدوافع الاقتصادية بنسبة (26.6%)، يليها الدوافع السياسية بنسبة (14.9%)، ثم الدوافع الاجتماعية بنسبة (13.8%)، يليها الدوافع الدينية بنسبة (5.8%)، ثم دوافع أخرى بنسبة (7.4%).

ث- صحيفة فلسطين:

تصدرت دوافع أخرى قائمة دوافع الجريمة في صحيفة فلسطين بنسبة (28.2%)، يليها الدوافع السياسية بنسبة (23.4%)، ثم الدوافع الذاتية بنسبة (22.5%)، ثم الدوافع الاقتصادية بنسبة (14.1%)، يليها الدوافع الدينية بنسبة (8.2%)، وأخيراً الدوافع الاجتماعية بنسبة (3.5%).

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة على تقديم دوافع للجرائم المنشورة على صفحاتها ولكنها اختلفت من حيث تأخير وتقديم هذه الدوافع، ففي حين احتلت الدوافع الذاتية لمرتبة الأولى في ثلاث صحف هي (القدس، والأيام والحياة الجديدة)، لكنها كانت في المرتبة الثالثة بالنسبة لصحيفة فلسطين، وفي حين تصدرت دوافع أخرى المقدمة لصحيفة فلسطين، كانت في المرتبة الثانية للصحف الأخرى.

سادساً- السمات العامة لمرتكبي قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي بالتكرارات والنسب السمات العامة لمرتكبي الجرائم في صحف الدراسة الأربع، ذلك على النحو التالي:

1-الاتجاه العام:

1/1 العمر: أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين سمات العمر وقضايا الجريمة المنشورة في صحف الدراسة حيث تتأثر قضايا الجريمة بالعمر، وقد جاءت قيمة كاي² (35.910)، عند درجة حرية (6)، عند مستوى دلالة (0.001).

ويتضح من الجدول (18) تقدم فئة الشباب بنسبة (70.6%) على الفئات الأخرى، يليها فئة كبار السن بنسبة (15%)، ثم فئة المراهقين بنسبة (10%)، وأخيراً فئة الأطفال بنسبة (4.4%)، بينما احتلت صحيفة الأيام المرتبة الأولى من حيث اهتمام النشر بهذه الفئة بنسبة (46.9%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة (30%)، ثم صحيفة القدس (16.9%)، وأخيراً صحيفة فلسطين.

2/1 النوع: أشارت النتائج لعدم وجود علاقة بين النوع وقضايا الجريمة المنشورة حيث قدرت قيمة كاي² (6.086)، عند مستوى دلالة (0.108)، وهي قيمة أعلى من القيمة الاحتمالية (0.05).

وقد جاء أن 83.6% من مرتكبي الجرائم هم من فئة الذكور، بينما فئة الإناث ارتكبت 16.4% من الجرائم التي تم نشرها، من مجموع الجرائم البالغ عددها (372) جريمة.

3/1 الجنسية: تبين من الدراسة وجود علاقة بين سمات الجنسية وقضايا الجريمة المنشورة في صحف الدراسة، حيث تؤثر جنسية الفاعل على نشر القضايا في صحف الدراسة، وقد قدرت قيمة كاي² (65.278)، عند درجة حرية (8)، عند مستوى دلالة (0.001).

كما أظهر الجدول أن (43.7%) من مرتكبي الجرائم المنشورة هم من حملة الجنسيات الفلسطينية، (40.2%) من حملة الجنسية الأجنبية، أما الجنسيات العربية فقد كانت نسبة مرتكبي الجرائم المنشورة (16.1%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (632) جريمة.

4/1 الحالة الاجتماعية: ويظهر الجدول أن (53.1%) من الجرائم المنشورة ارتكبتها أعزب، ونسبة (46.9%) ارتكبتها متزوجون، من مجموع الجرائم البالغ عددها (32) جريمة.

جدول (18): السمات العامة لمرتكبي الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية*

التوزيع الكمي		الأيام		الحياة الجديدة		القدس		فلسطين		المجموع	
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد
شباب	58	77.3	39	81.2	7	26	9	90	113	70.6	113
كبير سن	10	13.3	3	6.3	10	37	1	10	24	15.0	24
مراهق	6	8	5	10.4	5	18.5	0	0	16	10.0	16
طفل	1	1.3	1	2.1	5	18.5	0	0	7	4.4	7
المجموع	75	46.9	48	30.0	27	16.9	10	6.3	160	100	160
كاي تربيع = 35.910 درجة الحرية = 9 مستوى دلالة 0.001											
دكر	86	77.5	41	82	156	86.2	28	93.3	311	83.6	311
أنثى	25	22.5	9	18	25	13.8	2	6.7	61	16.4	61
المجموع	111	29.8	50	13.4	181	48.7	30	8.1	372	100	372
كاي = 2 = 6.086 درجة الحرية = 3 مستوى دلالة = 0.108											
فلسطيني	67	38.7	62	65.9	88	31.4	59	69.4	276	43.7	276
أجنبي	74	42.8	26	27.7	139	49.6	15	17.6	254	40.2	254
عربي	32	18.5	6	6.4	53	19	11	13	102	16.1	102
المجموع	173	27.4	94	14.9	280	44.3	85	13.4	632	100	632
كاي = 2 = 65.278 درجة حرية = 8 مستوى دلالة = 0.001											
أعزب	7	41.2	3	60	6	66.6	1	100	17	53.1	17
متزوج	10	58.8	2	40	3	33.3	0	0	15	46.9	15
المجموع	17	53.1	5	15.6	9	28.1	1	3.1	32	100	32
Chi-square 2.615 df = 3 Sig = 0.455											

2- مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

اهتمت صحيفة القدس بإبراز السمات العامة لمرتكبي الجريمة، وكانت مقسمة على

النحو التالي:

* جدول (18) جاء النوع والعمر والحالة الاجتماعية أقل من الإجمالي العام نتيجة لعدم أدرجهم في كثير من القضايا المنشورة في صحف الدراسة الأربع، والأرقام الواردة هي ما تم رصده خلال فترة الدراسة.

- **العمر:** وجاءت سمة العمر في المرتبة الثالثة من صحف الدراسة من حيث الاهتمام بسمات الفاعل بنسبة (16.9%)، وقد تقدمت سمة كبار السن الفئة العمرية لمرتكي الجريمة في صحيفة القدس بنسبة (37%)، يليها الشباب بنسبة (26%)، ثم المراهقين والأطفال بنفس النسبة (18.5%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (27) جريمة.

- **النوع:** تقدمت صحيفة القدس على صحف الدراسة بالاهتمام بنوع الفاعل بنسبة (48.7%)، وقد جاءت نسبة الذكور أعلى من الإناث بنسبة (93.3%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (181) جريمة.

- **الجنسية:** اهتمت صحيفة القدس بسمات الجنسية لمرتكي الجرائم المنشورة على صفحاتها، وقد تصدرت الصحف الأخرى من حيث الاهتمام بنسبة (44.3%) من الإجمالي العام، وقد تصدرت الجنسية الأجنبية بنسبة (49.6%)، يليها الجنسية الفلسطينية بنسبة (31.4%)، وأخيراً العربية بنسبة (19%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (280) جريمة.

- **الحالة الاجتماعية:** احتلت صحيفة القدس المرتبة الثانية من حيث الاهتمام بنشر الحالة الاجتماعية للفاعل من بين صحف الدراسة بنسبة (28.1%)، وتقدم العزّاب على المتزوجين كأحدى سمات الفاعل بنسبة (66.6%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (9) جريمة.

ب- صحيفة الأيام:

تصدرت صحيفة الأيام صحف الدراسة من الاهتمام بنشر السمات العامة لمرتكي الجرائم، وكانت مقسمة على النحو التالي:

- **العمر:** تصدرت صحيفة الأيام الصحف الأربع من حيث الاهتمام بنشر السمات العمرية للفاعل بنسبة (46.9%)، وقد تقدمت فئة الشباب الفئات العمرية بنسبة (77.3%)، يليها المراهقين بنسبة (21.3%)، ثم كبار السن بنسبة (13.6%)، وأخيراً الأطفال بنسبة (1.3%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (75) جريمة.

- **النوع:** جاءت صحيفة الأيام في مقدمة صحف الدراسة من حيث الاهتمام بنشر نوع الفاعل، وقد تقدمت فئة الذكور على فئة الإناث بنسبة (77.5%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (111) جريمة.

- **الجنسية:** جاءت صحيفة الأيام في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام بنشر سمات الجنسية في صحف الدراسة بنسبة (27.4%)، في حين جاء النصيب الأكبر من التكرارات لحملة

الجنسيات الأجنبية بنسبة (42.8%)، يليها الفلسطيني بنسبة (38.7%)، وأخيراً العربي بنسبة (18.5%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (173) جريمة.

- الحالة الاجتماعية: تقدم مرتكبي الجريمة المتزوجين عن العزاب في صحيفة الأيام بنسبة (58.5%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (17) جريمة.

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية اهتمام صحيفة الحياة الجديدة بسمات الفاعل لمرتكبي الجرائم المنشورة على صفحاتها، وكان التقسيم على النحو التالي:

- العمر: جاءت صحيفة الحياة الجديدة في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام بنشر السمات العمرية، وقد احتلت فئة الشباب الفئات العمرية لمرتكبي الجريمة في صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (81.2%)، يليها المراهقين بنسبة (10.4%)، ثم كبار السن بنسبة (6.3%)، وأخيراً الأطفال بنسبة (2.1%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (48) جريمة.

- النوع: احتلت صحيفة الحياة الجديدة المرتبة الثالثة بنشر سمات نوع الفاعل بين صحف الدراسة، وتقدمت فئة الذكور على فئة الإناث بنسبة (82%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (50) جريمة.

- الجنسية: أظهرت النتائج أن صحيفة الحياة الجديدة نالت المرتبة الثالثة من صحف الدراسة من حيث الاهتمام بنشر سمات الجنسية، وقد كان النصيب الأكبر من مرتكبي الجريمة للفلسطيني بنسبة (65.9%)، يليها الأجنبي بنسبة (27.7%)، وأخيراً العربي بنسبة (6.4%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (94) جريمة.

- الحالة الاجتماعية: تقدمت فئة المجرمين العزاب على المتزوجين بنسبة (66.6%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (5) جريمة.

ث- صحيفة فلسطين:

تبين من نتائج الدراسة أن صحيفة فلسطين احتلت المرتبة الأخيرة من الاهتمام بنشر سمات الفاعل لقضايا الجريمة الواردة على صفحاتها، وتم تقسيم ذلك على النحو التالي:

- العمر: تصدرت فئة الشباب الفئات العمرية لمرتكبي الجريمة في صحيفة فلسطين بنسبة (90%)، يليها كبار السن بنسبة (10%)، في حين لم يكن هناك وجود للفئات الأخرى، من مجموع الجرائم البالغ عددها (10) جريمة.

- النوع: تقدمت فئة الذكور على فئة الإناث بنسبة (93.3%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (30) جريمة.
- الجنسية: كان النصيب الأكبر من مرتكبي الجريمة فلسطيني بنسبة (69.4%)، يليها الأجنبي بنسبة (17.6%)، وأخيراً العربي بنسبة (13%)، من مجموع الجرائم البالغ عددها (85) جريمة.
- الحالة الاجتماعية: لم يكن لها وجود يذكر.

3-أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة في نشر السمات العامة لمرتكبي الجريمة، لكن اختلفت من حيث تقديم وتأخير هذه السمات ضمن سلم أولوياتها وما يرد إليها من قضايا للنشر، ففي حين اتفقت كل من صحيفة الأيام والحياة الجديدة في السمات العمرية من حيث الترتيب، فكانت الشباب ثم المراهقين ثم كبار السن، اختلف الترتيب في صحيفتي القدس وفلسطين.

وفي حين اتفقت صحيفة القدس والأيام في سمات الجنسية لمرتكبي الجريمة فكانت النصيب الأكبر للأجانب ثم الفلسطيني، واختلفت عنهم صحيفة فلسطين والحياة الجديدة بتقديم الفلسطيني على الأجنبي، لكن اتفقت صحف الدراسة من حيث تأخير مرتكبي الجرائم العربي، كما اتفقت صحف الدراسة على الاهتمام المتواضع بكل من سمات النوع والحالة الاجتماعية.

سابعاً-قانونية نشر أخبار الجريمة في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي بالتكرارات والنسب قانونية نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة الأربع، على النحو التالي:

1-الاتجاه العام:

أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي أن صحيفة الأيام لديها أفضلية احتمالية بالنشر بحكم قضائي أكثر من الصحف الأخرى ب (2.18)، أي انه بفترة ثقة (95%)، فان صحيفة الأيام تنشر بحكم قضائي أكثر من الصحف الأخرى من (1.41) إلى (3.37) مرة، بعكس صحيفة الحياة الجديدة التي كان لها أفضلية احتمالية بالنشر بحكم قضائي أقل من الصحف الأخرى بنسبة (-5.26)، أي انه بفترة ثقة (95%)، وعليه فصحيفة الحياة الجديدة تنشر بحكم قضائي أقل من الصحف الأخرى من (1.89) إلى (14.66) مرة.

في حين لم تظهر علاقة بين نشر قضايا الجريمة وقانونية النشر في كل من صحيفتي القدس وفلسطين لأن القيمة الاحتمالية على التوالي (0.83)، و(0.213) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.005).

وبحسب بيانات الجدول السابق فقد أشارت نتائج الدراسة أن نسبة (83.2%) من الجرائم المنشورة في صحف الدراسة الأربع وردت بدون حكم قضائي، في مقابل (16.8%) نشرت بحكم قضائي.

جدول (19): مدى قانونية نشر مواد الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي قانونية النشر
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
83.2	526	88.2	75	82.8	232	95.7	90	74.6	129	نشر بدون حكم قضائي
16.8	106	11.8	10	17.1	48	4.3	4	25.4	44	نشر بحكم قضائي
100	632	13.4	85	44.3	280	14.9	94	27.4	173	المجموع
معايير إحصائية										
الدلالة	إلى	من	الأفضلية الاحتمالية	مجموع	نشر بحكم قضائي	نشر بدون حكم قضائي	الصحيفة			
0.001	3.37	1.41	2.18	173	44 (41.5%)	129 (24.5%)	الأيام			
0.001	14.66	1.89	-5.26	94	4 (3.8%)	90 (17.1%)	الحياة الجديدة			
0.83	-	-	-0.95	280	48 (45.3%)	232 (44.1%)	القدس			
0.213	-	-	-1.6	85	10 (9.4%)	75 (14.3%)	فلسطين			

2- مستوى كل صحيفة على أفراد:

أ- صحيفة القدس:

تبين من نتائج الدراسة التحليلية أن قضايا الجريمة المنشورة بدون حكم قضائي في صحيفة القدس تصدرت بنسبة (82.8%)، يليها المواد المنشورة بحكم قضائي بنسبة (17.1%).

ب- صحيفة الأيام:

تبين من نتائج الدراسة أن صحيفة الأيام عمدت لنشر قضايا الجريمة بدون حكم قضائي بنسبة (74.6%) وهي النسبة الأعلى، في حين بلغ نسبة المواد المدعومة بحكم قضائي (25.4%).

ت - صحيفة الحياة الجديدة:

أظهرت النتائج أن صحيفة الحياة الجديدة اهتمت بنشر قضايا الجريمة بدون حكم قضائي، حيث نالت النسبة الأعلى من التكرارات بنسبة (95.4%)، يليها النشر بحكم قضائي بنسبة (4.6%).

ث - صحيفة فلسطين:

تبين من الدراسة أن النشر بدون حكم قضائي لقضايا الجريمة في صحيفة فلسطين حيث نال الاهتمام الأعلى من تكرارات ونسب القضايا المنشورة بنسبة (88.2%)، يليها النشر بحكم قضائي بنسبة (11.8%).

3-أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

أظهرت النتائج أن صحف الدراسة الأربع اتفقت على نشر قضايا الجريمة دون حكم قضائي، كما اتفقت على نشر بعض المواد بحكم قضائي، وإن كان الاهتمام الأكبر بنشر قضايا الجريمة مصحوبة بأحكام قضائية من نصيب صحيفتي القدس والأيام.

ثامنا - المصادر الإعلامية لقضايا الجريمة في صحف الدراسة:

الجدول التالي يوضح المصادر المعتمدة في الصحف الفلسطينية اليومية لاستقواء قضايا الجريمة.

1-الإتجاه العام:

تبين من نتائج جدول (20) أن إجمالي عدد المصادر الذاتية 201 مصدراً بنسبة (31.8%)، كما تبين من الدراسة عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة ومصادرها الداخلية في صحف الدراسة وعليه لا تؤثر المصادر الذاتية على القضايا المنشورة، فقد قدر كاي² (15.724)، عند درجة حرية (9)، عند مستوى الدلالة (0.07)، وبالتالي القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05). أما المصادر الخارجية فبلغت (431) مصدراً بنسبة (86.2%)، وقد تبين من الدراسة وجود علاقة بين المصادر الخارجية وقضايا الجريمة، حيث قدرت كاي² (96.114)، عند درجة حرية (12)، عند مستوى الدلالة (0.001)، وبالتالي فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05) ومن ثم فالمصادر الخارجية تؤثر على نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة.

تفصيلياً يتضح من جدول (20) أن وكالات الأنباء العالمية جاءت في مقدمة المصادر التي تعتمد عليها صحف الدراسة في استقواء قضايا الجريمة بنسبة (31.3%)، ثم المراسل الداخلي بنسبة (28.6%) من المجموع الكلي للمصادر، يليها بدون مصدر بنسبة (21.0%)، في حين اعتمدت صحف الدراسة على وكالات الأنباء المحلية بنسبة (15%).

2- على مستوى كل صحيفة منفرداً:

أ - صحيفة القدس:

جاءت قضايا الجريمة المنشورة بدون مصدر بالمقدمة، إذ بلغت نسبتها (39%)، وفي المرتبة الثانية وكالات الأنباء العالمية بنسبة (25%)، يليها وكالات الأنباء المحلية بنسبة (22.1%)، ثم المراسل الداخلي بنسبة (12.2%)، أما بقية المصادر فلم تتجاوز (2%) من إجمالي المصادر المستخدمة في صحيفة القدس.

ب - صحيفة الأيام:

جاءت وكالات الأنباء العالمية في مقدمة المصادر التي تستخدمها صحيفة الأيام في تغطية قضايا الجريمة بنسبة (47.4%)، يليها المراسل الداخلي بنسبة (30%)، وفي المرتبة الثالثة جاءت وكالات الأنباء المحلية بنسبة (11.6%)، أما فئة بدون مصدر جاءت بنسبة (9.2%)، وأخيراً الكاتب بنسبة (1.7%).

ت - صحيفة الحياة الجديدة:

تقدم المراسل الداخلي على المصادر الأخرى في صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (51.1%)، ثم وكالات الأنباء العالمية بنسبة (36.2%)، ثم جاءت كل من وكالات الأنباء المحلية وبدون مصدر في المرتبة الثالثة بنفس النسبة (3.2%)، يليها الكاتب بنسبة (2.1%)، وأخيراً المواقع الإلكترونية بنسبة (1.1%).

ث - صحيفة فلسطين:

اعتمدت صحيفة فلسطين في المرتبة الأولى على المراسل الداخلي لاستقواء مواد الجريمة بنسبة مقدارها (55.3%)، يليها كل من وكالات الأنباء العالمية ووكالات الأنباء المحلية بنسبة (14.1%)، وفي المرتبة الثالثة المندوب الصحفي بنسبة (7%)، وهو المصدر الذي تصدرت فيه صحيفة فلسطين عن باقي الصحف من حيث النسبة، أما المرتبة الرابعة فكانت بدون مصدر بنسبة (5.9%)، وقد تميزت صحيفة فلسطين بالمراسل الخارجي عن صحف الدراسة.

جدول (20): المصادر المعتمدة في الصحف الفلسطينية اليومية لاستقواء قضايا الجريمة.

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي	
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	المصادر	
28.6	181	55.3	47	12.2	34	51.1	48	30	52	مراسل داخلي	
1.4	9	7	6	0	0	3.2	3	0.0	0	المنسوب	مصادر ذاتية (199) %31.5
1.4	7	1.2	1	0.3	1	2.1	2	1.7	3	كاتب	
0.3	2	2.4	2	0.0	0	0	0	0	0	مراسل خارجي	
كاي 2=15.724 درجة الحرية =9 مستوى الدلالة =0.07											
31.3	198	14.1	12	25	70	36.2	34	47.4	82	وكالات أنباء عالمية	مصادر خارجية (431) %68.5
21.0	133	5.9	5	39	109	3.2	3	9.2	16	بدون	
15.0	97	14.1	12	22.1	62	3.2	3	11.6	20	وكالات أنباء محلية	
0.5	3	0.0	0	1.1	3	0.0	0	0	0	مصادر أخرى	
0.3	2	0	0	0.3	1	1.1	1	0.0	0	مواقع الكترونية	
كاي 2=96.114 درجة الحرية =12 مستوى الدلالة =0.001											
100	632	13.4	85	44.3	280	14.9	94	27.4	173	المجموع	

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت كل من صحيفة الحياة الجديدة وصحيفة فلسطين في الاعتماد على المراسل الداخلي في تغطية قضايا الجريمة، لكن اختلفت عنهما صحيفة القدس حيث اعتمدت بالمرتبة الأولى على بدون مصدر، أما صحيفة الأيام فجاءت وكالات الأنباء العالمية في مقدمة مصادرها، في حين جاءت في المرتبة الثانية في صحيفتي الحياة الجديدة وفلسطين وكالات الأنباء العالمية، جاء المراسل الداخلي في صحيفة الأيام، أما صحيفة القدس فوكالات الأنباء العالمية.

كما تبين من الدراسة اتفاق صحيفتي الحياة الجديدة وفلسطين في الاعتماد على مصادرها الذاتية بنسبة تتجاوز (50%)، في حين اتفقت صحيفة القدس وصحيفة الأيام على اعتماد المصادر الخارجية أساساً لتغطية قضايا الجريمة بنسبة تتجاوز (60%).

اتفقت صحف الدراسة على عدم اعتماد كل من وكالات الأنباء الخاصة والصحف المحلية والأجنبية كمصادر للأخبار، كما اتفقت صحف الحياة الجديدة والأيام وفلسطين عدم اعتماد مصادر أخرى، كما اتفقت صحف الأيام والحياة الجديدة والقدس عدم اعتماد المراسل الخارجي

تاسعاً- النطاق الجغرافي لقضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي بالتكرارات والنسب التغطية الجغرافية لقضايا الجريمة في صحف الدراسة الأربع، وذلك على النحو التالي:

جدول (21): النطاق الجغرافي لقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية.

المجموع	فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي النطاق الجغرافي	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
42.6	269	69.4	59	31.1	87	64.9	61	35.8	62	محلية
40.7	257	17.6	15	50	140	30.8	29	42.2	73	دولية
16.8	106	13	11	18.9	53	4.3	4	21.9	38	عربية
100	632	13.4	85	44.3	280	14.9	94	27.4%	173	المجموع
كاي=2=71.928 درجة حرية=6 مستوى دلالة=0.001										

1-الاتجاه العام:

أظهرت النتائج وجود علاقة بين التغطية الجغرافية وقضايا الجريمة المنشورة في صحف الدراسة، وبالتالي فكلاهما ليس عاملان مستقلان، حيث تؤثر التغطية الجغرافية على نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة، حيث جاءت قيمة كاي² (71.928)، عد درجة حرية(6)، عند مستوى دلالة (0.001)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05).

وبالنظر لنتائج جدول (21) فقد حصل النطاق المحلي للجريمة على النصيب الأكبر من التكرارات والنسب بنسبة (42.6%)، يليها النطاق الدولي للجريمة بنسبة (40.7%)، في حين جاءت المرتبة الثالثة من نصيب النطاق العربي لقضايا الجريمة (16.8%)، ومما سبق يتضح أن النطاق الدولي والعربي للجريمة حصدت (57.5%) مما يعني تفوقها على النطاق المحلي.

2- مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

تبين من الدراسة تقدم التغطية الدولية لقضايا الجريمة في صحيفة القدس بنسبة (50%)، فيما توزعت الخمسين بالمائة المتبقية على كل من التغطية المحلية لتكون في المرتبة الثانية بنسبة (31.1%)، وأخيراً التغطية العربية بنسبة (18.9%).

ب- صحيفة الأيام:

تصدرت قضايا الجريمة الدولية النسبة الأعلى من حيث التكرارات والنسب على صعيد صحيفة الأيام بنسبة (42.2%)، يليها القضايا المحلية بنسبة (35.8%)، يليها الأخبار العربية بنسبة (21.9%).

ت- صحيفة الحياة الجديد:

جاءت التغطية المحلية لقضايا الجريمة في صحيفة الحياة الجديدة في المرتبة الأولى بنسبة (64.9%)، يليها قضايا الجرائم في العالم بنسبة (30.8%)، وأخيراً التغطية العربية بنسبة (4.3%).

ث- صحيفة فلسطين:

تصدرت قضايا الجريمة المحلية اهتمام صحيفة فلسطين بنسبة (69.4%)، يليها النطاقات الدولية للجريمة بنسبة (17.6%)، وأخيراً التغطية العربية بنسبة (13%).

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة على نشر قضايا الجريمة الدولية والمحلية والعربية، لكنها اختلفت من حيث الترتيب والتكرار، ففي حين اهتمت صحيفتا القدس والأيام على تصدر قضايا الجريمة العالمية ثم المحلية، واهتمت صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين بقضايا الجريمة المحلية بالمرتبة الأولى ثم الدولية، إلا أن صحف الدراسة مجتمعة اتفقت على أن تحتل قضايا الجريمة العربية المرتبة الأخيرة.

المبحث الثاني:

السمات العامة لشكل قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية

يتناول هذا المبحث السمات العامة لشكل قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية، والتي تعكس مدى اهتمام هذه الصحف بنشر قضايا الجريمة من خلال المساحة ونسب وتكرارات موضوعات الجريمة والموقع من الصفحات، واستخدامها للصور والألوان والأرضيات والعناوين كعناصر إبراز.

أولاً- الاهتمام بقضايا الجريمة في صحف الدراسة:

أ- المساحة:

يبين الجدول التالي مساحة موضوعات الجريمة في الصحف الأربع، وذلك على

النحو التالي:

جدول(22): مساحة قضايا الجريمة من الصحف الفلسطينية اليومية

النسبة	المساحة الكلية للصحيفة	مساحة الموضوعات/سم ع	التوزيع الكمي الصحيفة
1.8	546112	9960	الأيام
1.6	262752	4308	فلسطين
1.5	459264	6875	الحياة الجديدة
1	702144	7202	القدس
1.4	1970272	28354	إجمالي الصحف

1-الاتجاه العام:

تبين من الجدول السابق أن إجمالي مساحة قضايا الجريمة من صحف الدراسة خلال الفترة الزمنية للدراسة بلغت (28354 سم عمود)، وذلك من الإجمالي العام لمساحة الصحف الخاضعة للدراسة والبالغة (1970272 سم عمود)، بنسبة (1.4%) من مساحة العينة، وحصدت صحيفة الأيام المساحة الأكبر في نشر قضايا الجريمة بنسبة (1.8%).

2- مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

جاءت صحيفة القدس من حيث المساحة في المرتبة الأخيرة بين صحف الدراسة، حيث قدرت مساحة قضايا الجريمة في صحيفة القدس خلال الفترة الزمنية للدراسة بـ (7202 سم عمود) من الإجمالي العام للصحيفة المقدر (702144 سم عمود)، بنسبة (1%) من مساحة العينة.

ب- صحيفة الأيام:

تصدرت صحيفة الأيام من حيث المساحة صحف الدراسة، حيث قدرت مساحة قضايا الجريمة الواردة فيها خلال الفترة الزمنية للدراسة بـ (9960 سم عمود)، وذلك من الإجمالي العام لمساحة الصحيفة الخاضعة للدراسة والبالغة (546112 سم عمود)، بنسبة (1.8%) من مساحة العينة.

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

جاءت صحيفة الحياة الجديدة من حيث المساحة في المرتبة الثالثة بين صحف الدراسة، حيث قدرت مساحة قضايا الجريمة المنشورة على صفحاتها خلال الفترة الزمنية للدراسة بـ (6875 سم عمود)، ذلك من الإجمالي العام لمساحة الصحف الخاضعة للدراسة والبالغة (459264 سم عمود)، بنسبة (1.5%) من مساحة العينة.

ث- صحيفة فلسطين:

جاءت صحيفة فلسطين من حيث المساحة في المرتبة الثانية بين صحف الدراسة، حيث قدرت مساحة قضايا الجريمة فيها خلال الفترة الزمنية للدراسة بـ (4308 سم عمود)، وذلك من الإجمالي العام لمساحة الصحف الخاضعة للدراسة والبالغة (262752 سم عمود)، بنسبة (1.6%) من مساحة العينة.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة في عدم ارتفاع مساحة قضايا الجريمة، وبمقارنة نتائج نسب الدراسة نجد أن صحيفة الأيام وفلسطين أكثر اهتماماً بنشر قضايا الجريمة من صحيفتي القدس والحياة الجديدة، لكن من حيث المساحات الفعلية نجد أن صحيفة القدس تأتي في المرتبة الثانية بعد الأيام، لكن الاختلاف يقع في زيادة عدد صفحات صحيفة القدس مقارنة بالحياة الجديدة وفلسطين.

ب- التكرار:

يبين الجدول التالي مدى اهتمام صحف الدراسة القدس والأيام والحياة الجديدة وفلسطين بقضايا الجريمة، على النحو التالي:

جدول (23): تكرارات قضايا الجرائم في الصحف الفلسطينية اليومية

الصحف	التوزيع الكمي	ك	%
القدس	280	44.3%	
الأيام	173	27.4%	
الحياة الجديدة	94	14.9%	
فلسطين	85	13.4%	
المجموع	632	100%	

بدراسة بيانات الجدول السابق تبين أن عدد الجرائم التي نشرت في صحف الدراسة خلال فترة الدراسة (632) جريمة، جاءت صحيفة القدس في المرتبة الأولى إذ بلغ عددها (280) جريمة بنسبة (44.3%)، في حين جاءت المرتبة الثانية من نصيب صحيفة الأيام بمقدار (173) جريمة بنسبة (27.4%)، وفي المرتبة الثالثة جاءت صحيفة الحياة الجديدة بإجمالي (94) جريمة بنسبة مقدارها (14.9%)، أما صحيفة فلسطين فنالت المرتبة الأخيرة إذ بلغ عددها (85) جريمة بنسبة (13.4%).

ثانياً- الفنون الصحفية المستخدمة في عرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي تكرارات ونسب الفنون الصحفية المستخدمة في عرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة الأربع على النحو التالي:

1-الاتجاه العام:

أظهرت نتائج جدول (24) أن الخبر جاء في مقدمة الفنون الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة بنسبة (91.4%)، حيث استحوذت صحيفة القدس على (47،1) من هذه الأخبار يليها الأيام، وفي المرتبة الثانية جاءت القصة الخبرية بنسبة (3.5%)، وتصدرت صحيفة الأيام صحف الدراسة من حيث استخدامها لهذا الفن بنسبة (63.6%)، وفي المرتبة الثالثة التقرير بنسبة (3.3%)، واستحوذت صحيفة الحياة الجديدة على النسبة الأعلى بين

الصحف بنسبة (38.1%)، أما المقال فجاء في المرتبة الرابعة بنسبة (1.1%)، وأخيراً الحديث بنسبة (0.7%) وتقدمت صحيفة فلسطين فيه على باقي صحف الدراسة.

جدول (24): الفنون الصحفية المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية.

التوزيع الكمي		الأيام		الحياة الجديدة		القدس		فلسطين		المجموع
الفنون	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الخبر	151	87.3	82	87.3	272	97.1	73	85.9	578	91.4
القصة الخبرية	14	8.1	2	2.1	2	0.7	4	4.7	22	3.5
تقرير	5	2.9	8	8.5	5	1.8	3	3.5	21	3.3
مقال	2	1.2	2	2.1	1	0.3	2	2.3	7	1.1
حديث	1	0.5	0	0.0	0	0.0	3	3.5	4	0.7
المجموع	173	27.4	94	14.9	280	44.3	85	13.4	632	100

2- مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ - صحيفة القدس:

تصدر الخبر الفنون الصحفية المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحيفة القدس بنسبة (97.1%)، يليها التقرير بنسبة (1.8%)، ثم الخبرية، وفن القصة الخبرية بنسبة (0.7%)، وأخيراً المقال بنسبة (0.3%)، ولم يكن هناك وجود للحديث الصحفي.

ب - صحيفة الأيام:

تبين من النتائج حصول الخبر الصحفي على النسبة الأعلى من التكرارات والنسب، وتقدمها على الفنون الصحفية الأخرى في صحيفة الأيام بنحو (87.3%)، ثم القصة الخبرية بنسبة (8.1%)، يليها التقرير بنسبة (2.9%)، ثم المقال بنسبة (1.2%)، وأخيراً الحديث الصحفي بنسبة (0.5%).

ت - صحيفة الحياة الجديدة:

جاء فن الخبر الصحفي في مقدمة الفنون الصحفية المستخدمة في صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (87.3%)، يليها التقرير بنسبة (8.5%) مثل "دوافع انتشار السرقة في غزة"⁽¹⁾، في حين احتل كل من فن القصة المقال نفس المرتبة الثالثة بنسبة (2.1%).

(1) الحياة الجديدة، دوافع انتشار السرقة في غزة (ص7)

ث- صحيفة فلسطين:

احتل فن الخبر المرتبة الأولى من حيث الفنون في الصحيفة المستخدمة بصحيفة فلسطين بنسبة (85.9%)، ثم القصة الخبرية بنسبة (4.7%)، يليها فن التقرير وفن الحديث الصحفي بنفس النسبة (3.5%)، وأخيراً المقال بنسبة (2.3%).

3-أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة في اعتمادها على الخبر الصحفي كفن رئيس لنشر قضايا الجريمة فتصدر الفنون الأخرى وعدم اعتماد كل من الكاريكاتير والتحقيق، لكنها اختلفت في باقي الفنون، حيث جاءت القصة الخبرية في المرتبة الثانية في صحيفتي الأيام وفلسطين، واحتل التقرير المرتبة نفسها في صحيفتي القدس والحياة الجديدة، وقد اتفقت صحيفتا الأيام وفلسطين على استخدامها للفنون كافة لنشر قضايا الجريمة، في حين استخدمت صحيفتا القدس والحياة الجديدة الفنون المختلفة باستثناء الحديث الصحفي.

ثالثاً- موقع قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية:

يبين الجدول التالي بالتكرارات والنسب موقع قضايا الجريمة على صفحات صحف الدراسة الأربع، وذلك على النحو التالي:

جدول (25): موقع قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية.

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي الموقع
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
85.3	539	90.6	77	85.7	240	75.5	71	87.3	151	الداخلية
8.9	56	5.9	5	12.9	36	6.4	6	5.2	9	الأخيرة
5.9	37	3.5	3	1.4	4	18.1	17	7.5	13	أولى
100	632	13.4	85	44.3	280	14.9	94	27.4	173	المجموع

1-الاتجاه العام:

يظهر الجدول (25) أن (85.3%) من قضايا الجريمة الواردة في صحف الدراسة تم نشرها في الصفحات الداخلية، في حين أن (8.9%) من القضايا المنشورة احتلت الصفحة الأخيرة، وكانت صحيفة القدس صاحبة النصيب الأعلى من تكرارات ونسب موقع نشر مواد الجريمة على الصفحة الأخيرة، وجاءت الصفحة الأولى في المرتبة الثالثة بنسبة (5.9%)، وقد

تصدرت صحيفة الحياة الجديدة صفح الدراسة من حيث موقع نشر قضايا الجريمة على الصفحة الأولى، يليها صحيفة الأيام.

2- مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

جاءت أغلب قضايا الجريمة المنشورة في صحيفة القدس في الصفحات الداخلية بنسبة (85.7%)، يليها الصفحة الأخيرة بنسبة (12.9%)، وأخيراً الصفحة الأولى بنسبة (1.4%).

ب- صحيفة الأيام:

تبين من نتائج التحليل أن الصفحات الداخلية احتلت المقدمة من حيث موقع نشر قضايا الجريمة في صحيفة الأيام بنسبة (87.3%)، يليها الصفحة الأولى بنسبة (7.5%)، ثم جاءت الصفحات الأخيرة من التكرارات والنسب بنحو (5.2%).

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

احتلت الصفحات الداخلية المرتبة الأولى من حيث موقع قضايا الجريمة من الصفحات في صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (75.5%)، وفي المرتبة الثانية جاءت الصفحة الأولى بنسبة (18.1%)، وفي النهاية جاءت الصفحات الأخيرة بنسبة (6.4%).

ث- صحيفة فلسطين:

تصدرت الصفحات الداخلية الموقع الأبرز لنشر قضايا الجريمة في صحيفة فلسطين بنسبة (90.6%)، يليها الصفحة الأخيرة بنسبة (5.9%)، وأخيراً الصفحة الأولى بنسبة (3.5%).

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صفح الدراسة على نشر قضايا الجريمة بصورة مكثفة في الصفحات الداخلية، لكنها اختلفت في الصفحة الأولى والأخيرة كموقع للنشر، ففي حين احتلت الصفحة الأولى المرتبة الثانية بعد الداخلية من حيث موقع النشر في صحيفتي الأيام والحياة الجديدة، والصفحة الأخيرة المرتبة الثالثة، بينما جات الصفحة الأخيرة في المرتبة الثانية في صحيفة القدس وصحيفة فلسطين تليها الأولى.

رابعاً - العناصر التيبوغرافية المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

تبين الجداول التالية بالتكرارات والنسب العناصر التيبوغرافية المستخدمة لإبراز قضايا الجريمة في صحف الدراسة الأربع، وذلك على النحو التالي:

1-العناوين المستخدمة لنشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

الجدول التالي يبين بالتكرارات والنسب العناوين التي المستخدمة لنشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة الأربع، وذلك على النحو التالي:

جدول (26): عناوين قضايا الجريمة المعتمدة في الصحف الفلسطينية اليومية

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي العناوين
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
83.1	525	94.1	80	81.4	228	81.9	77	80.9	140	الممتد
14.7	93	2.4	2	17.9	50	11.7	11	17.3	30	العمودي
2.2	14	3.5	3	0.7	2	6.4	6	1.7	3	العريض
100	632	13.4	85	44.3	280	14.9	94	27.4%	173	المجموع

1/1 الاتجاه العام:

يظهر الجدول أن (83.1%) من العناوين المستخدمة لعرض قضايا الجريمة هي عناوين ممتدة، وقد جاء العنوان العمودي في المرتبة الثانية من حيث الاستخدام بنسبة (14.7%)، في حين احتل العنوان العريض من حيث التكرارات والنسب بنسبة (2.2%).

2/1 مستوى كل صحيفة على أفراد:

أ - صحيفة القدس:

تم استخدام العنوان الممتد في صحيفة القدس بالمرتبة الأولى لعرض قضايا الجريمة بنسبة (81.4%)، يليها العنوان العمودي بنسبة (17.9%)، ثم العنوان العريض بنسبة (0.7%).

ب- صحيفة الأيام:

تصدر العنوان قائمة الممتد العناوين المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحيفة الأيام بنسبة (80.9%)، يليها العنوان العمودي بنسبة (17.3%)، وأخيراً العنوان العريض بنسبة (1.7%).

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

جاء العنوان الممتد في قائمة العناوين المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (81.9%)، يليها العنوان العمودي بنسبة (11.7%)، ثم العنوان العريض بنسبة (6.4%).

ث- صحيفة فلسطين:

اعتمدت صحيفة فلسطين العنوان الممتد لعرض قضايا الجريمة في المرتبة الأولى بنسبة (94.1%)، يليها العنوان العريض بنسبة (3.5%)، ثم العنوان العمودي بنسبة (2.4%).

3/1 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة على استخدام العنوان الممتد في المرتبة الأولى لنشر قضايا الجريمة، كما اتفقت على استخدام العنوان العمودي في المرتبة الثانية ثم العنوان لعريض، باستثناء صحيفة فلسطين التي اختلفت عنهم في كون العنوان العريض جاء في المرتبة الثانية يليه العمودي.

2- الصور والرسوم المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي بالتكرارات والنسب الصور والرسوم المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة الأربع، وذلك على النحو التالي:

1/2الاتجاه العام:

تبين من نتائج الدراسة أن الإجمالي العام لعدد الصور الواردة في صحف الدراسة قدر بنحو (46) صورة، جاءت الصور الموضوعية في مقدمة الصور التي تم اعتمادها مع قضايا الجريمة بنسبة (69.5%)، ثم الصور الشخصية بنسبة (30.4%)، في حين لم يكن للصور المستقلة أي رصيد من التكرارات والنسب.

بينما جاءت الرسوم في المرتبة الثانية من حيث الاستخدام بعد الصور بإجمالي (13) رسماً، وقد حظيت الرسوم التعبيرية على النسبة الأعلى إذ بلغت (92.3%)، يليها الرسوم الساخرة بنسبة (7.7%).

جدول(27): الصور والرسوم المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الصور والرسوم	
69.57	32	50	6	71.4	5	76.9	10	78.6	11	صور موضوعية	
30.43	14	50	6	28.6	2	23.1	3	21.4	3	صور شخصية	
0	0	0.	0	0	0	0.0	0	0.0	0	الصور خبرية مستقلة	
100	46	26.1	12	15.2	7	28.3	13	30.4	14	المجموع	
0	0	0.	0	0	0	0.	0	0	0	الرسوم رسوم شخصية يدوية	
0	0	0.	0	0	0	0.	0	0	0	صور توضيحية	
92.3	12	0	0	0	0	0.	0	92.3	12	رسوم تعبيرية	
7.7	1	0	0	0	0	0	0	7.7	1	رسوم ساخرة	
100	13	0	0	0	0	0	0	100.	13	المجموع	

2/2 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

- الصور: جاءت الصور الموضوعية في قائمة الصور المعتمدة في صحيفة القدس بنسبة (71.4%)، يليها الصور الشخصية بنسبة (28.6%)، في حين لم يكن هناك وجود للصور المستقلة.
- الرسوم: لم تستخدم مع قضايا الجريمة قط.

ب- صحيفة الأيام:

- الصور: أظهرت نتائج الدراسة استخدام صحيفة الأيام للصور الموضوعية كعنصر مصاحب لقضايا الجريمة في مقدمة الصور المعتمدة بنسبة (78.6%)، يليها الصور الشخصية بنسبة (21.4%)، في حين لم يكن هناك وجود للصور المستقلة.

- الرسوم: تميزت صحيفة الأيام دون الصحف الأخرى باستخدام الرسوم التعبيرية والساخرة لعرض قضايا الجريمة كعنصر تبيوگرافي، بإجمالي بلغ (13) رسماً.

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

- الصور: تصدرت الصور الموضوعية قائمة الصور المستخدمة في صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (76.9%)، يليها الصور الشخصية بنسب (23.1%)، في حين لم يكن هناك وجود للصور المستقلة.

- الرسوم: لم تستخدم مع قضايا الجريمة قط.

ث- صحيفة فلسطين:

- الصور: اعتمدت صحيفة فلسطين على الصور الموضوعية والصور الشخصية بنفس المقدار لمصاحبة قضايا الجريمة المنشورة على صفحاتها بنسبة (50%)، في حين لم يكن هناك وجود للصور المستقلة.

- الرسوم: لم تستخدم مع قضايا الجريمة قط.

3/2 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة على اعتماد الصور الموضوعية والشخصية لمصاحبة قضايا الجريمة الواردة على صفحاتها بنفس المقدار والترتيب دون وجود يذكر للصور المستقلة.

3-الألوان المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي بالتكرارات والنسب استخدام صحف الدراسة الأربع للألوان لعرض قضايا الجريمة على صفحاتها، وذلك على النحو التالي:

1/3 الاتجاه العام:

أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي أن صحيفة الأيام لديها أفضلية باستخدام الألوان مع قضايا الجريمة أكثر من الصحف الأخرى بنسبة (3.4)، بفترة ثقة (95%)، ومن ثم فصحيفة الأيام تنشر أكثر من الصحف الأخرى من (2.11) تقريباً إلى (5.5) مرات تقريباً.

في حين كانت صحيفة القدس تستخدم الألوان أقل من الصحف الأخرى بنسبة (-2.3)، بفترة ثقة (95%)، وبالتالي فصحيفة القدس تستخدم الألوان مع قضايا الجريمة بدرجة أقل من الصحف الأخرى وذلك من (1.4) إلى (4.0) مرة، بينما لم تظهر أي أفضلية واضحة لصحيفتي الحياة الجديدة وفلسطين نظراً لقلّة النسب.

وتشير النتائج أن نسبة (12.2%) من قضايا الجريمة الواردة في صحف الدراسة استخدم معها الألوان كأحد العناصر التيبوغرافية، وقد كان لصحيفة الأيام النسبة الأكبر من التكرارات، يليها صحيفة القدس، ثم صحيفة الحياة الجديدة، وأخيراً صحيفة فلسطين، في مقابل (87.8%) من القضايا لم يستخدم معها الألوان.

جدول (28): الألوان المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحف الصحف الفلسطينية اليومية.

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي الألوان
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
87.8	555	91.8	78	92.5	259	90.4	85	76.9	133	بدون
12.2	77	8.2	7	7.5	21	9.6	9	23.1	40	ألوان
100	632	13.4	85	44.3	280	14.9	94	27.4	173	مجموع
المعيار الإحصائي										
	الدلالة	إلى	من	الأفضلية الاحتمالية	العدد	الصحيفة				
	0.001	5.5	2.11	3.4	40 (51%)	الأيام				
	0.500			0.7	9 (12%)	الحياة الجديدة				
	0.001	4.0	1.4	2.3-	21 (27.3%)	القدس				
	0.286			0.6	7 (9.9%)	فلسطين				

2/3 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي أن صحيفة القدس هي أقل الصحف استخداماً للألوان مع قضايا الجريمة، واعتمدت عليها كأحد العناصر التيبوغرافية للنشر بنسبة (7.5%) من إجمالي ما نشر فيها.

ب- صحيفة الأيام:

اعتمدت صحيفة الأيام على استخدام الألوان كأحد العناصر التيبوغرافية لنشر قضايا الجريمة بنسبة (23.1%) من إجمالي ما نشر فيها.

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

اعتمدت صحيفة الحياة الجديدة على استخدام الألوان كأحد العناصر التيبوغرافية لنشر قضايا الجريمة بنسبة (9.6%) من إجمالي ما نشر فيها.

ث- صحيفة فلسطين:

اعتمدت صحيفة فلسطين على استخدام الألوان كأحد العناصر التيبوغرافية لنشر قضايا الجريمة بنسبة (8.2%) من إجمالي ما نشر فيها.

3/3 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة على اعتماد الألوان كأحد العناصر التيبوغرافية لنشر قضايا الجريمة بصورة محدودة لم تتجاوز 10%، باستثناء صحيفة الأيام التي ارتفعت فيها النسبة لتصل إلى (23.1%).

4-الأرضيات المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي بالتكرارات والنسب استخدام صحف الدراسة الأربع للأرضيات لعرض قضايا الجريمة على صفحاتها، وذلك على النحو التالي:

جدول (29): استخدام الأرضيات مع قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي للأرضيات
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
89.9	568	89.4	76	91.4	256	91.5	86	86.7	150	لا
10.1	64	10.6	9	8.6	24	8.5	8	13.3	23	نعم
100	632	13.4	85	44.3	280	14.9	94	27.4	173	المجموع
المعيار الإحصائي										
الدلالة		إلى		من		الأفضلية الاحتمالية		العدد		الصحيفة
0.106						1.56		23(35.9%)		الأيام
0.711						0.80		8 (12.5%)		الحياة الجديدة
0.289						0.73		24(37.5%)		القدس
0.848						1.06		9(14.1%)		فلسطين

1/4 الاتجاه العام:

لم تظهر الاختبارات الإحصائية أي فروق بين صحف الدراسة الأربع من حيث استخدام الأرصيات. وتبين من النتائج أن نسبة (10.1%) فقط من قضايا الجريمة المنشورة في صحف الدراسة نشرت مصاحبة بأرصيات، حيث استحوذت صحيفة الأيام على النسبة الأعلى ومن ثم جاءت في مقدمة صحف الدراسة، تليها صحيفة فلسطين، ثم صحيفة القدس، في مقابل (89.9%) من القضايا نشرت بدون أرصيات.

2/4 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

تبين من الدراسة أن صحيفة القدس اعتمدت الأرصيات كأحد العناصر التيبوغرافية مع قضايا الجريمة بنسبة (8.6%).

ب- صحيفة الأيام:

أظهرت نتائج التحليل أن صحيفة الأيام استخدمت الأرصيات كأحد العناصر التيبوغرافية مع قضايا الجريمة بنسبة (13.3%).

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

استخدمت صحيفة الحياة الجديدة الأرصيات كأحد العناصر التيبوغرافية مع قضايا الجريمة بنسبة (8.5%).

ث- صحيفة فلسطين:

اعتمدت صحيفة فلسطين الأرصيات كأحد العناصر التيبوغرافية مع قضايا الجريمة بنسبة (10.6%).

3/4 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة على نشر قضايا الجريمة بأرصيات بنسب محدودة لم تتجاوز 15% من الإجمالي العام للمواد المنشورة.

5-الإطارات المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يوضح الجدول التالي بالتكرارات والنسب الإطارات المستخدمة لعرض قضايا الجريمة
صحف الدراسة الأربع كأحد عناصر الإبراز، وذلك على النحو التالي:

جدول (30): الإطارات المعتدة في الصحف الفلسطينية اليومية لإبراز قضايا الجريمة

المجموع		فلسطين		القدس		الحياة الجديدة		الأيام		التوزيع الكمي الإطارات
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
92.7%	586	91.8%	78	97.5%	273	78.7%	74	93.1%	161	لا
7.3%	46	8.2%	7	2.5%	7	21.3%	20	6.9%	12	نعم
100	632	13.4	85	44.3	280	14.9	94	27.4	173	المجموع
معايير إحصائية										
		أفضلية احتمالية		لا		نعم				
إلى		من								
		0.93		161 (37.9%)		12(35.3%)				الأيام
10.01		2.83		74 (14.5%)		20(76.9%)				الحياة الجديدة
11.04		-4.86		273 (87.2%)		7 (17.9%)				القدس
		1.17		78 (15.4%)		7 (17.9%)				فلسطين

1/5 الاتجاه العام:

أشارت نتائج الاختبارات الإحصائية أن صحيفة الحياة الجديدة لديها أفضلية احتمالية أكثر من الصحف الأخرى باستخدام الإطارات مع قضايا الجريمة بنسبة (5.32)، بفترة ثقة (95%)، ومن ثم فهي تميل للنشر أكثر من الصحف الأخرى من (2.8) إلى (10.01) مرة.

أظهر الجدول أن صحيفة القدس لديها أفضلية احتمالية بالنشر أقل من الصحف الأخرى بنسبة (-4.86)، بفترة ثقة (95%)، وعليه فهي تعتمد استخدام الإطارات مع النشر بصورة أقل من الصحف الأخرى وذلك من من (1.89) إلى (14.66) مرة.

ولمزيد من التوضيح فأن (7.3%) فقط من قضايا الجريمة نشرت مصحوبة بإطارات في مقابل (92,7%) دون إطارات، وتصدرت صحيفة الحياة من حيث التكرارات صحف الدراسة بالإطارات المستخدمة لعرض قضايا الجريمة بمقدار (20) إطاراً.

2/5 على مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

لم تستخدم صحيفة القدس الإطارات لنشر قضايا الجريمة إلا بنسبة متواضعة بلغت (2.5%).

ب- صحيفة الأيام:

جاءت نسبة استخدام الأيام للإطارات المستخدمة مع قضايا الجريمة بنسبة (6.9%) من الإجمالي العام.

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

استخدمت صحيفة الحياة الجديدة الإطارات كوسيلة إبراز لقضايا الجريمة بنسبة (21.3%).

ث- صحيفة فلسطين:

اعتمدت صحيفة فلسطين الإطارات لنشر قضايا الجريمة على صفحاتها بنسبة (8.2%).

3/5 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة على اعتماد الإطارات بنسب متواضعة من الإجمالي العام للقضايا المنشورة حيث لم تتعدَّ النسبة 10%، باستثناء صحيفة الحياة الجديدة التي اعتمدت نشر قضايا الجريمة مصحوبة بإطارات بنسبة (21.3%).

المبحث الثالث:

العلاقة بين قضايا الجريمة ودوافعها والهدف من نشرها وأسلوب عرضها وعناصر إبرازها

يتناول هذا المبحث مجموعة من العلاقات بين قضايا الجريمة الواردة في صحف الدراسة (القدس والأيام والحياة الجديدة وفلسطين)، وبين دوافعها والهدف من نشرها وأسلوب عرضها وعناصر إبرازها، وقانونية النشر.

أولاً- العلاقة بين قضايا الجريمة والهدف من نشرها في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي بالاختبار الإحصائي العلاقة بين قضايا الجريمة والهدف من نشرها في صحف الدراسة الأربع وذلك على النحو التالي:

جدول (31): يوضح العلاقة بين قضايا الجريمة والهدف من نشرها في الصحف الفلسطينية اليومية

المجموع		وقاية وعلاج		إعلام وإخبار		إثارة وتشويق		التوزيع الكمي	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الجرائم والصحف	
29.5	51	5.9	3	78.4	40	15.7	8	جرائم ضد الأفراد	
23.7	41	7.3	3	78.0	32	14.6	6	جرائم ضد الأخلاق	
18.5	32	0.0	0	81.3	26	18.8	6	جرائم ضد الممتلكات	
7.5	13	0.0	0	100.0	13	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	
7.5	13	0.0	0	100.0	13	0.0	0	الغش والتدليس	
4.6	8	0.0	0	75.0	6	25.0	2	جرائم ضد الأسرة	
2.3	4	0.0	0	75.0	3	25.0	1	جرائم معلومات	
2.3	4	0.0	0	100.0	4	0.0	0	إهمال وظيفي	
1.7	3	66.7	2	33.3	1	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
1.2	2	0.0	0	100.0	2	0.0	0	جرائم ضد الدين	
1.2	2	0.0	0	100.0	2	0.0	0	جرائم اقتصادية	
100.0	173	4.6	8	82.1	142	13.3	23	المجموع	
الدلالة		مستوى الدلالة		مربع كاي		المعايير الإحصائية			
دال		0.007		38.982					
22.3	21	0.0	0	85.7	18	14.3	3	جرائم ضد الممتلكات	
21.3	20	5.0	1	85.0	17	10.0	2	جرائم ضد الأفراد	
20.2	19	0.0	0	57.9	11	42.1	8	جرائم ضد الأخلاق	
13.8	13	7.7	1	84.6	11	7.7	1	الغش والتدليس	
5.3	5	0.0	0	80.0	4	20.0	1	جرائم معلومات	

المجموع		وقاية وعلاج		إعلام وإخبار		إثارة وتشويق		التوزيع الكمي	الجرائم والصحف
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
4.3	4	0.0	0	100.0	4	0.0	0	جرائم ضد الدين	
4.3	4	0.0	0	100.0	4	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
4.3	4	0.0	0	100.0	4	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	
2.1	2	0.0	0	100.0	2	0.0	0	إهمال وظيفي	
1.1	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	جرائم ضد الأسرة	
1.1	1	100.0	1	0.0	0	0.0	0	جرائم اقتصادية	
100.0	94	3.2	3	80.9	76	16.0	15	المجموع	
الدلالة		مستوى الدلالة		مربع كاي				المعايير الإحصائية	
دال		0.001		46.948					
33.6	94	0.0	0	77.7	73	22.3	21	جرائم ضد الأفراد	
18.2	51	3.9	2	76.5	39	19.6	10	جرائم ضد الممتلكات	
17.5	49	6.1	3	79.6	39	14.3	7	جرائم ضد الأخلاق	
10.7	30	3.3	1	86.7	26	10.0	3	الغش والتدليس	
10.4	29	0.0	0	100.0	29	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	
3.2	9	0.0	0	77.8	7	22.2	2	جرائم ضد المصادر الحيوية	
1.8	5	0.0	0	100.0	5	0.0	0	جرائم معلومات	
1.4	4	0.0	0	100.0	4	0.0	0	جرائم اقتصادية	
1.1	3	0.0	0	33.3	1	66.7	2	جرائم ضد الأسرة	
1.1	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	جرائم ضد الدين	
1.1	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	إهمال وظيفي	
100.0	280	2.1	6	81.8	229	16.1	45	المجموع	
الدلالة		مستوى الدلالة		مربع كاي				المعايير الإحصائية	
غير دال		0.150		26.481					
21.2	18	11.1	2	88.9	16	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	
18.8	16	0.0	0	100.0	16	0.0	0	جرائم ضد الأفراد	
14.1	12	16.7	2	83.3	10	0.0	0	جرائم ضد الأخلاق	
12.9	11	9.1	1	90.9	10	0.0	0	الغش والتدليس	
9.4	8	12.5	1	87.5	7	0.0	0	جرائم ضد الممتلكات	
9.4	8	0.0	0	100.0	8	0.0	0	جرائم ضد الدين	
3.5	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
3.5	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	جرائم معلومات	
3.5	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	جرائم اقتصادية	
3.5	3	33.3	1	66.7	2	0.0	0	إهمال وظيفي	
100.0	85	8.2	7	91.8	78	0.0	0	المجموع	

المجموع		وقاية وعلاج		إعلام وإخبار		إثارة وتشويق		التوزيع الكمي	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الجرائم والصحف	
الدلالة		مستوى الدلالة		مربع كاي				المعايير الإحصائية	
غير دال		0.638		6.991					
28.60	181	2.20	4	80.70	146	17.10	31	جرائم ضد الأفراد	
19.10	121	6.60	8	76.00	92	17.40	21	جرائم ضد الأخلاق	
17.70	112	2.70	3	80.40	90	17.00	19	جرائم ضد الممتلكات	
10.60	67	4.50	3	89.60	60	6.00	4	الغش والتدليس	
10.10	64	3.10	2	96.90	62	0.00	0	جرائم ضد النظام العام	
3.00	19	10.50	2	78.90	15	10.50	2	جرائم ضد المصادر الحيوية	
2.70	17	0.00	0	88.20	15	11.80	2	جرائم معلومات	
2.70	17	0.00	0	100.00	17	0.00	0	جرائم ضد الدين	
1.90	12	0.00	0	66.70	8	33.30	4	جرائم ضد الأسرة	
1.90	12	8.30	1	91.70	11	0.00	0	إهمال وظيفي	
1.60	10	10.00	1	90.00	9	0.00	0	جرائم اقتصادية	
100.00	632	3.80	24	83.10	525	13.10	83	المجموع	
الدلالة		مستوى الدلالة		مربع كاي				المعايير الإحصائية	
دال		0.007		39.028					

1-الاتجاه العام:

أوضح الجدول وجود علاقة بين قضايا الجريمة والهدف من نشرها، وبالتالي فالهدف يؤثر في عملية النشر، حيث قيمة كاي²(39.028)، عند مستوى دلالة (0.007) وبالتالي فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وتفصيلياً اتضح من الاختبار الإحصائي وجود علاقة بين قضايا الجريمة والهدف من نشرها في صحف الدراسة، ومن ثم فهما ليسا عاملان مستقلان وعلية فقضايا الجريمة تؤثر في أهداف النشر.

وقد تم ترتيب الأهداف كالتالي الإعلام والإخبار، يليها الإثارة والتشويق، وأخيراً كانت الوقاية والعلاج، وقد اعتمدت صحف الدراسة هدف الإعلام والإخبار بالنسبة الأكبر في قضايا جرائم ضد الدين بنسبة(100%)، يليها جرائم النظام العام بنسبة (96.9%)، ثم الإهمال الوظيفي بنسبة (91%)، وهذه الجرائم لم يعتمد معها هدف الإثارة والتشويق، في حين لم يتم اعتماد الوقاية والعلاج مع جرائم (الأسرة، وجرائم ضد الدين، وجرائم المعلومات)، أما الجرائم الأبرز التي اعتمد معها هدف الوقاية والعلاج فهي جرائم الأخلاق والغش والتدليس، وجرائم ضد المصادر الحيوية، وجرائم الإهمال الوظيفي، في حين أهداف الوقاية والعلاج مع ما تبقى من القضايا لم تتجاوز (10%).

2- مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة وأهداف نشرها في صحيفة القدس، حيث بلغت قيمة كاي² (26.481)، عند مستوى دلالة (0.150)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أعلى من (0.05)، وقد جاءت النسبة الأعلى ممن التكرارات والنسب لصالح هدف الإعلام والإخبار، واعتمدت بالدرجة الأولى مع قضايا ضد النظام العام وجرائم ضد الدين، والإهمال الوظيفي، والجرائم الاقتصادية، وجرائم المعلومات بنسبة (100%)، بينما حصل هدف الإثارة والتشويق على المرتبة الثانية من بين الأهداف، وبرز استخدامه مع كل من جرائم ضد الأسرة بنسبة (66.7%)، وجرائم ضد الأفراد بنسبة (22.3%)، أما هدف الوقاية والعلاج فلم يعتمد إلا مع جرائم الأخلاق بنسبة (6.1%)، وجرائم الممتلكات بنسبة (3.9%)، وأخيرا الغش والفساد بنسبة (3.3%).

ب- صحيفة الأيام:

تبين من التحليل وجود علاقة بين قضايا الجريمة وهدف النشر في صحيفة الأيام، وبالتالي فهما ليسا عاملان مستقلان، ومن ثم فقضايا الجريمة تؤثر في أهداف النشر حيث بلغت قيمة كاي² (38.982)، عند مستوى دلالة (0.007)، وعليه فهي أقل من (0.05%).

وقد حصد هدف الإعلام والإخبار النسبة الأعلى من النسب، واعتمد بنسبة (100%) مع كل من جرائم ضد النظام العام، وجرائم ضد الدين، والإهمال الوظيفي، والجرائم الاقتصادية والغش والفساد، بينما حصل هدف الإثارة والتشويق على المرتبة الثانية من بين الأهداف، وبرز استخدامه مع كل من جرائم ضد الأسرة، وجرائم المعلومات بنسبة (25%) لكلاهما، وجرائم ضد الممتلكات بنسبة (18.8%)، في حين حصد هدف الوقاية والعلاج المرتبة الأخيرة، ولم يستخدم إلا مع جرائم ضد المصادر الحيوية بنسبة (66.7%)، وجرائم ضد الأخلاق بنسبة (7.3%)، وأخيرا جرائم ضد الأفراد بنسبة (5.9%).

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

تبين من نتائج الدراسة وجود علاقة بين قضايا الجريمة والهدف من نشرها في صحيفة الحياة الجديدة وبالتالي فهما ليسا عاملان مستقلان، وعليه فقضايا الجريمة تؤثر في أهداف النشر حيث بلغت قيمة كاي² (46.948)، عند مستوى دلالة (0.001)، وعليه فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05%).

وقد حصد هدف الإعلام والإخبار النسبة الأعلى من قائمة أهداف الصحيفة، واعتمدت بنسبة (100%)، مع كل من جرائم ضد النظام العام، وجرائم ضد الدين، والإهمال الوظيفي، وجرائم الأسرة، وجرائم ضد المصادر الحيوية، بينما حصل هدف الإثارة والتشويق على المرتبة الثانية من بين الأهداف وبرز استخدامه مع جرائم الأخلاق بنسبة (42.1%)، يليها جرائم المعلومات بنسبة (20%)، ثم جرائم الممتلكات بنسبة (14.3%)، في حين حصد هدف الوقاية والعلاج المرتبة الأخيرة، ولم يستخدم إلا مع جرائم الاقتصادية بنسبة (100%)، ثم جرائم الأفراد يليها الغش والتدليس بنسبة (7.7%).

ث - صحيفة فلسطين:

تبين من التحليل عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة والهدف من النشر في صحيفة فلسطين، ومن ثم فلا أهداف والقضايا عاملان مستقلان لا يؤثران في بعضهما، حيث قدرت قيمة كاي² (6.991)، عند مستوى دلالة (0.638)، وعلية فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05%).

وقد جاء هدف الإعلام والإخبار في المرتبة الأولى من بين الأهداف المعتمدة بنسبة (100%) مع كل من جرائم الأفراد، وجرائم ضد الدين، وجرائم ضد المصادر الحيوية، وجرائم المعلومات، والجرائم الاقتصادية، وفي المرتبة الثانية جاء هدف الوقاية والعلاج، وقد تم اعتماده مع عدد من القضايا منها جرائم الإهمال الوظيفي بنسبة (33.3%)، جرائم الأخلاق بنسبة (16.7%)، يليها جرائم الممتلكات بنسبة (12.5%)، ثم جرائم ضد النظام العام بنسبة (11.1%).

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

تبين من الدراسة وجود علاقات بين قضايا الجريمة والهدف من نشرها في كل من صحيفتي الأيام والحياة الجديدة، بينما لم توجد أي علاقة بين أهداف النشر وقضايا الجريمة في صحيفتي القدس وفلسطين، كما انفقت صحف الدراسة علي اعتماد هدف الإعلام والإخبار مع قضايا الجريمة كافة، باستثناء صحيفة الأيام التي استنتجت الجرائم الاقتصادية من أهداف النشر، لكنها اختلفت باستخدام أهداف الإثارة والتشويق والوقاية والعلاج مع القضايا المنشورة، فمثلاً صحيفة الأيام اعتمدت هدف الوقاية والعلاج مع الجرائم الاقتصادية وجرائم الأخلاق، بينما صحيفة القدس استخدمته مع جرائم الغش والفساد والأخلاق والممتلكات، بينما استخدمته صحيفة الحياة الجديدة مع الجرائم الاقتصادية والغش والفساد، أما صحيفة فلسطين فاستخدمته مع جرائم ضد النظام العام والأخلاق والممتلكات والإهمال الوظيفي.

ثانياً - العلاقة بين قضايا الجريمة وأساليب عرضها في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي بالاختبارات الإحصائية العلاقة بين قضايا الجريمة وأساليب عرضها

في صحف الدراسة الأربع، وذلك على النحو التالي:

جدول (32): العلاقة بين قضايا الجريمة وأساليب عرضها في الصحف الفلسطينية اليومية.

المجموع		إدراج المادة مع الحلول		بكمال التفاصيل		عرض المادة مع بعض التفاصيل		عرض المادة بدون تفاصيل		التوزيع الكمي	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	جرائم وصحف	
29.5	51	13.7	7	47.1	24	27.5	14	11.8	6	جرائم ضد الأفراد	
23.7	41	4.9	2	63.4	26	31.7	13	0	0	جرائم ضد الأخلاق	
18.5	32	0	0	59.4	19	34.4	11	6.3	2	جرائم ضد الممتلكات	
7.5	13	0	0	92.3	12	7.7	1	0	0	جرائم ضد النظام العام	
7.5	13	15.4	2	53.8	7	23.1	3	7.7	1	الغش والتدليس	
4.6	8	12.5	1	75	6	12.5	1	0	0	جرائم ضد الأسرة	
2.3	4	0	0	100	4	0	0	0	0	جرائم معلومات	
2.3	4	0	0	100	4	0	0	0	0	إهمال وظيفي	
1.7	3	33.3	1	0	0	33.3	1	33.3	1	جرائم ضد المصادر الحيوية	
1.2	2	0	0	50	1	0	0	50	1	جرائم ضد الدين	
1.2	2	0	0	50	1	50	1	0	0	جرائم اقتصادية	
100	173	7.5	13	60.1	104	26	45	6.4	11	المجموع	
الدلالة		مستوى الدلالة				مربع كاي				معايير إحصائية	
غير دال		0.064				40.594					
22.3	21	0	0	23.8	5	52.4	11	23.8	5	جرائم ضد الممتلكات	
21.3	20	0	0	40	8	35	7	25	5	جرائم ضد الأفراد	
20.2	19	0	0	26.3	5	47.4	9	26.3	5	جرائم ضد الأخلاق	
13.8	13	0	0	53.8	7	38.5	5	7.7	1	الغش والتدليس	
5.3	5	0	0	40	2	40	2	20	1	جرائم معلومات	
4.3	4	0	0	100	4	0	0	0	0	جرائم ضد الدين	
4.3	4	0	0	50	2	25	1	25	1	جرائم ضد المصادر الحيوية	

المجموع		إدراج المادة مع الحلول		بكامل التفاصيل		عرض المادة مع بعض التفاصيل		عرض المادة بدون تفاصيل		التوزيع الكمي جرائم وصحف
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
4.3	4	0	0	50	2	50	2	0	0	جرائم ضد النظام العام
2.1	2	0	0	50	1	50	1	0	0	إهمال وظيفي
1.1	1	100	1	0	0	0	0	0	0	جرائم ضد الأسرة
1.1	1	100	1	0	0	0	0	0	0	جرائم اقتصادية
100	94	2.1	2	38.3	36	40.4	38	19.1	18	المجموع
الدلالة				مستوى الدلالة			مربع كاي			معايير إحصائية
دال				0.001			108.1			
33.6	94	3.2	3	43.6	41	36.2	34	17	16	جرائم ضد الأفراد
18.2	51	3.9	2	54.9	28	31.4	16	9.8	5	جرائم ضد الممتلكات
17.5	49	8.2	4	63.3	31	20.4	10	8.2	4	جرائم ضد الأخلاق
10.7	30	10	3	53.3	16	36.7	11	0	0	الغش والتدليس
10.4	29	3.4	1	55.2	16	34.5	10	6.9	2	جرائم ضد النظام العام
3.2	9	0	0	66.7	6	22.2	2	11.1	1	جرائم ضد المصادر الحيوية
1.8	5	20	1	60	3	20	1	0	0	جرائم معلومات
1.4	4	0	0	100	4	0	0	0	0	جرائم اقتصادية
1.1	3	0	0	33.3	1	66.7	2	0	0	جرائم ضد الأسرة
1.1	3	0	0	100	3	0	0	0	0	جرائم ضد الدين
1.1	3	0	0	33.3	1	66.7	2	0	0	إهمال وظيفي
100	280	5	14	53.6	15 0	31.4	88	10	28	المجموع
الدلالة				مستوى الدلالة			مربع كاي			معايير إحصائية
غير دال				0.427			30.762			
21.2	18	0	0	55.6	10	38.9	7	5.6	1	جرائم ضد النظام العام
18.8	16	0	0	43.8	7	37.5	6	18.8	3	جرائم ضد الأفراد
14.1	12	8.3	1	58.3	7	33.3	4	0	0	جرائم ضد الأخلاق
12.9	11	9.1	1	72.7	8	9.1	1	9.1	1	الغش والتدليس
9.4	8	25	2	50	4	25	2	0	0	جرائم ضد الممتلكات
9.4	8	0	0	87.5	7	12.5	1	0	0	جرائم ضد الدين

المجموع		إدراج المادة مع الحلول		بكامل التفاصيل		عرض المادة مع بعض التفاصيل		عرض المادة بدون تفاصيل		التوزيع الكمي	جرائم وصحف	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
3.5	3	0	0	100	3	0	0	0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية		
3.5	3	0	0	66.7	2	33.3	1	0	0	جرائم معلومات		
3.5	3	33.3	1	66.7	2	0	0	0	0	جرائم اقتصادية		
3.5	3	0	0	33.3	1	66.7	2	0	0	إهمال وظيفي		
100	85	5.9	5	60	51	28.2	24	5.9	5	المجموع		
الدلالة				مستوى الدلالة				مربع كاي				معايير إحصائية
غير دال				0.344				29.539				
28.6	18'1	6	10	44	80	34	61	17	30	جرائم ضد الأفراد	الاتجاه العام	
19.1	121	6	7	57	69	30	36	7	9	جرائم ضد الأخلاق		
17.7	112	4	4	50	56	36	40	11	12	جرائم ضد الممتلكات		
10.6	67	9	6	57	38	30	20	4	3	الغش والتدليس		
10.1	64	2	1	63	40	31	20	5	3	جرائم ضد النظام العام		
3	19	5	1	58	11	21	4	16	3	جرائم ضد المصادر الحيوية		
2.7	17	0	0	88	15	6	1	6	1	جرائم ضد الدين		
2.7	17	6	1	65	11	2	4	6	1	جرائم معلومات		
1.9	12	17	2	58	7	25	3	0	0	جرائم ضد الأسرة		
1.9	12	0	0	58	7	42	5	0	0	إهمال وظيفي		
1.6	10	20	2	70	7	10	1	0	0	جرائم اقتصادية		
100	632	5.4	34	54	341	30.9	195	9.8	62	المجموع		
الدلالة				مستوى الدلالة				مربع كاي				معايير إحصائية
دال				0.01				50.96				

1-الاتجاه العام:

يتبين من الجدول السابق وجود علاقة بين قضايا الجريمة وأساليب عرضها في صحف الدراسة، وبالتالي فالأساليب والقضايا لا يعتبران متغيران مستقلان ومن ثم فقضايا الجريمة تؤثر على الأساليب المستخدمة للنشر في صحف الدراسة الأربع حيث كانت قيمة كاي² (50.96)، عند مستوى دلالة (0.01)، ومن ثم فالقيم الاحتمالية أقل من (0.05)،

وتفصيلياً جاء أسلوب عرض المادة بكامل التفاصيل في المرتبة الأولى بنسبة (54%)، يليها عرض المادة مع بعض التفاصيل بنسبة (30.9%)، ثم بدون تفاصيل بنسبة (9.8%)، وأخيراً إدراجها مع الحلول، وقد جاءت جرائم ضد الدين في مقدمة الجرائم التي تم طرحها بالتفاصيل بنسبة (88%)، والجرائم الاقتصادية بنسبة (70%)، أما الأقل استخداماً جرائم الأفراد بنسبة (44%)، أما عرض المادة مع بعض التفاصيل فجاءت جرائم الإهمال الوظيفي بنسبة (42%)، وكل من وجرائم الأفراد والممتلكات والأخلاق والغش والفساد بنسبة تتراوح بين (30-36%)، والأدنى استخداماً جرائم المعلومات بنسبة (2%)، وجرائم الدين بنسبة (6%)، أما عرض المادة مع بعض التفاصيل فكانت من نصيب جرائم الأفراد و جرائم ضد المصادر الحيوية بنسبة تتراوح بين (16-17%)، في حين جاء أسلوب إدراج المادة مع حلول بنصيب أكبر مع جرائم ضد الأسرة والجرائم الاقتصادية.

2- مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ - صحيفة القدس:

تبين من نتائج الاختبار الإحصائي عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة وأساليب عرضها في صحيفة القدس، ومن ثم فالأساليب وقضايا الجريمة عاملان مستقلان لا يؤثر كلاهما في الآخر، حيث قدرت قيمة كاي²(30.792)، عند مستوى دلالة (0.427)، ومن ثم فالقيم الاحتمالية أعلى من (0.05)، وتفصيلياً جاء أسلوب عرض المادة بكامل التفاصيل كأسلوب مستخدم لنشر قضايا الجريمة في صحيفة القدس في المرتبة الأولى بنسبة (53.6%)، وقد استخدم بنسبة (100%) مع كل من جرائم ضد الدين والجرائم الاقتصادية، ومع جرائم ضد المصادر الحيوية، وجرائم المعلومات والأخلاق بنسبة تتراوح بين (60-67%)، والأقل جرائم ضد أسرة والإهمال الوظيفي بنسبة (33.3%)، يليها عرض المادة مع بعض التفاصيل بنسبة (31.4%)، وتم استخدامها مع جرائم الإهمال الوظيفي وجرائم ضد الأسرة بنسبة (66.7%) لكل منهما، وأقل استخداماً مع الجرائم الاقتصادية بنسبة (20%)، وفي المرتبة الثالثة جاء عرض القضايا بدون تفاصيل بنسبة (10%)، وجاء مع كل من جرائم ضد الأفراد، وجرائم ضد الممتلكات، وجرائم ضد الأخلاق، وضد المصادر الحيوية، وفي المرتبة الأخيرة جاء أسلوب تقديم القضايا مع الحلول بنسبة (5%)، وجاء هذا الأسلوب مع كل من جرائم الغش والفساد وجرائم المعلومات.

ب - صحيفة الأيام:

تبين من نتائج الاختبار الإحصائي عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة وأساليب عرضها في صحيفة الأيام، وبالتالي فالأساليب وقضايا الجريمة عاملان مستقلان، حيث قدرت قيمة كاي²(40.594)، عند مستوى دلالة (0.064)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05)

وتفصيلاً جاء أسلوب عرض المادة بكامل التفاصيل كأسلوب لعرض قضايا الجريمة في صحيفة الأيام في المرتبة الأولى بنسبة (60.1%)، وجاءت بنسبة (100%) مع كل من جرائم الإهمال والخطأ الوظيفي، وجرائم المعلومات، وجرائم ضد النظام العام بنسبة (92.3%)، يليها عرض المادة مع بعض التفاصيل بنسبة (26%)، وكان أكثر استخداماً مع الجرائم الاقتصادية بنسبة (50%)، وجرائم ضد المصادر الحيوية، وجرائم الممتلكات، وجرائم الأخلاق بنسبة تتراوح بين (30-35%)، وأقل استخداماً مع جرائم ضد النظام العام بنسبة (7.7%)، وفي المرتبة الثالثة جاء عرض القضايا بدون تفاصيل بنسبة (6.4%)، وجاء مع كل من جرائم ضد الدين وجرائم ضد المصادر الحيوية بنسبة (50%) للأولى، (33.3%) للثانية، وفي المرتبة الأخيرة جاء أسلوب عرض المادة مع الحلول بنسبة (7.5%)، وجاء هذا الأسلوب مع كل من جرائم الغش والفساد وجرائم ضد الأسرة، وقل استخداماً مع جرائم ضد الأخلاق بنسبة (4.9%).

ت - صحيفة الحياة الجديدة:

أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي وجود علاقة بين قضايا الجريمة وأساليب عرضها في صحيفة الحياة الجديدة، وعليه فقضايا الجريمة تؤثر في الأساليب المستخدمة لنشرها حيث قدرت قيمة كاي²(108.1)، عند مستوى دلالة (0.001)، ومن ثم فالقيم الاحتمالية أقل من (0.05).

وتفصيلاً جاء أسلوب مع بعض التفاصيل في المرتبة الأولى من الأساليب المتبعة في صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (40.4%)، وجاءت بنسبة (52.4%) مع جرائم الممتلكات، ومع كل من جرائم الإهمال والخطأ الوظيفي بنسبة (50%) لكل منهما، وجرائم الأخلاق بنسبة (47.4%)، بينما لم يستخدم مع كل من الجرائم الاقتصادية، وجرائم ضد الدين، وجرائم الأسرة، يليها عرض المادة بكامل التفاصيل بنسبة (38.3%)، وتم استخدامه بنسبة (100%) مع جرائم ضد الدين، وجاءت جرائم الإهمال الوظيفي وجرائم ضد النظام العام وجرائم ضد المصادر

الحيوية بنسبة (50%) لكل منهم، في حين جاءت جرائم ضد الممتلكات الأقل استخداماً بنسبة (23.8%)، وفي المرتبة الثالثة جاء عرض القضايا بدون تفاصيل بنسبة (19.1%)، وجاء مع كل من جرائم ضد الأفراد، وجرائم ضد الأخلاق، وجرائم ضد المصادر الحيوية، وفي المرتبة الأخيرة جاء أسلوب تقديم القضايا مع الحلول بنسبة (2.1%)، ولم يستخدم إلا مع جرائم الأسرة وجرائم اقتصادية بنسبة (100%) لكل منهما.

ث- صحيفة فلسطين:

تبين من نتائج الاختبار الإحصائي عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة وأساليب عرضها في صحيفة فلسطين، وبالتالي فكلاهما عاملان مستقلان حيث قدرت قيمة كاي² (29.539)، عند مستوى دلالة (0.344)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

وتفصيلاً جاء أسلوب عرض المادة بكامل التفاصيل كأسلوب لعرض قضايا الجريمة في صحيفة فلسطين في المرتبة الأولى بنسبة (60%)، واستخدمت بنسبة (100%) مع جرائم ضد المصادر الحيوية، وجرائم ضد الدين بنسبة (87.5%)، ومع جرائم الغش والفساد بنسبة (72.7%)، والجرائم الاقتصادية وجرائم المعلومات بنسبة (66.7%)، وقل استخدامها مع جرائم الإهمال الوظيفي فكانت النسبة (33.3%)، يليها عرض المادة مع بعض التفاصيل بنسبة (28.2%)، وتم استخدام هذا الأسلوب مع جرائم الإهمال الوظيفي بنسبة (66.7%)، وجرائم ضد النظام العام، وجرائم المعلومات، وجرائم الأفراد، وجرائم الأخلاق بنسبة تتراوح بين (40-33%)، وفي المرتبة الثالثة جاء عرض القضايا بدون تفاصيل وأسلوب إدراج المادة مع حلول بنفس النسبة (5.9%)، ولم يستخدم أسلوب عرض المادة دون تفاصيل إلا مع جرائم الأفراد وجرائم الغش والفساد وجرائم ضد النظام العام فقط، في حين جاءت جرائم ضد الأخلاق وجرائم الفساد وجرائم ضد الممتلكات والجرائم الاقتصادية مع أسلوب إدراج الحلول.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

تبين من نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة وأساليب عرضها في كل من صحيفة القدس، وصحيفة الأيام، وصحيفة فلسطين، أما صحيفة الحياة الجديدة فأشارت النتائج لوجود علاقة بين قضايا الجريمة والأساليب المستخدمة لعرضها، واتفقت صحف القدس والأيام وفلسطين على استخدام أسلوب إدراج المادة مع حلول مع جرائم الغش والفساد، وجرائم ضد الأخلاق، أما صحيفة الحياة الجديدة فاستخدمته مع الجرائم الاقتصادية وجرائم الأسرة.

كما اتفقت صحف الدراسة على استخدام أسلوب التفاصيل الكاملة مع كل من جرائم الدين والإهمال الوظيفي وجرائم ضد المصادر الحيوية، باستثناء صحيفة الأيام التي استخدمته مع جرائم ضد النظام العام وجرائم المعلومات.

ثالثاً- العلاقة بين قضايا الجريمة ودوافع ارتكابها في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي بالاختبارات الإحصائية العلاقة بين قضايا الجريمة ودوافع ارتكابها في صحف الدراسة الأربع وذلك على النحو التالي:

جدول (33): العلاقة بين قضايا الجريمة ودوافع ارتكابها في الصحف الفلسطينية اليومية.

المجموع		أخري		دوافع دينية		دوافع سياسية		دوافع اقتصادية		دوافع اجتماعية		دوافع ذاتية		التوزيع الكمي		الجرائم والصحف
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
29.5	51	29.4	15	0	0	7.8	4	7.8	4	17.6	9	37.3	19	جرائم ضد الأفراد		الإعلام
23.7	41	31.7	13	4.9	2	2.4	1	24.4	10	7.3	3	29.3	12	جرائم ضد الأخلاق		
18.5	32	37.5	12	3.1	1	3.1	1	15.6	5	6.3	2	34.4	11	جرائم ضد الممتلكات		
7.5	13	7.7	1	0	0	76.9	10	0	0	0	0	15.4	2	جرائم ضد النظام العام		
7.5	13	7.7	1	0	0	0	0	61.5	8	7.7	1	23.1	3	الغش والتدليس		
4.6	8	12.5	1	0	0	12.5	1	0	0	25	2	50	4	جرائم ضد الأسرة		
2.3	4	50	2	0	0	25	1	0	0	0	0	25	1	جرائم معلومات		
2.3	4	0	0	25	1	0	0	0	0	0	0	75	3	إهمال وظيفي		
1.7	3	33.3	1	0	0	0	0	66.7	2	0	0	0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية		
1.2	2	0	0	100	2	0	0	0	0	0	0	0	0	جرائم ضد الدين		
1.2	2	0	0	0	0	0	0	50	1	0	0	50	1	جرائم اقتصادية		
100	173	26.6	46	3.5	6	10.4	18	17.3	30	9.8	17	32.4	56	المجموع		
الدلالة				مستوى الدلالة				مربع كاي				معايير إحصائية				
دال				0.000				179.572								
22.3	21	0	0	4.8	1	14.3	3	42.9	9	9.5	2	28.6	6	جرائم ضد الممتلكات		الطبية
21.3	20	10	2	10	2	20	4	0	0	35	7	25	5	جرائم ضد الأفراد		
20.2	19	10.5	2	10.5	2	5.3	1	10.5	2	5.3	1	57.9	11	جرائم ضد الأخلاق		
13.8	13	15.4	2	0	0	0	0	69.2	9	7.7	1	7.7	1	الغش والتدليس		
5.3	5	0	0	0	0	0	0	40	2	20	1	40	2	جرائم معلومات		
4.3	4	0	0	25	1	75	3	0	0	0	0	0	0	جرائم ضد الدين		

المجموع		أخري		دوافع دينية		دوافع سياسية		دوافع اقتصادية		دوافع اجتماعية		دوافع ذاتية		التوزيع الكمي الجرائم والصحف	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
4.3	4	50	2	0	0	0	0	50	2	0	0	0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
4.3	4	0	0	0	0	75	3	0	0	0	0	25	1	جرائم ضد النظام العام	
2.1	2	50	1	0	0	0	0	0	0	0	0	50	1	إهمال وظيفي	
1.1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	100	1	0	0	جرائم ضد الأسرة	
1.1	1	0	0	0	0	0	0	100	1	0	0	0	0	جرائم اقتصادية	
100	94	7.4	7	8.5	8	14.9	14	26.6	25	13.8	1 3	28.7	27	المجموع	
الدلالة				مستوى الدلالة				مربع كاي				معايير إحصائية			
دال				0.000				97.359							
33.6	94	24.5	23	8.5	8	5.3	5	3.2	3	7.4	7	51.1	48	جرائم ضد الأفراد	
18.2	51	27.5	14	7.8	4	5.9	3	15.7	8	0	0	43.1	22	جرائم ضد الممتلكات	
17.5	49	28.6	14	0	0	0	0	8.2	4	2	1	61.2	30	جرائم ضد الأخلاق	
10.7	30	16.7	5	3.3	1	13.3	4	23.3	7	0	0	43.3	13	الغش والتدليس	
10.4	29	13.8	4	0	0	79.3	23	6.9	2	0	0	0	0	جرائم ضد النظام العام	
3.2	9	33.3	3	11.1	1	11.1	1	33.3	3	0	0	11.1	1	جرائم ضد المصادر الحيوية	
1.8	5	40	2	0	0	40	2	0	0	0	0	20	1	جرائم معلومات	
1.4	4	25	1	0	0	0	0	75	3	0	0	0	0	جرائم اقتصادية	
1.1	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	100	3	جرائم ضد الأسرة	
1.1	3	0	0	33.3	1	0	0	0	0	0	0	66.7	2	جرائم ضد الدين	
1.1	3	66.7	2	0	0	0	0	0	0	0	0	33.3	1	إهمال وظيفي	
100	280	24.3	68	5.4	15	13.6	38	10.7	30	2.9	8	43.2	121	المجموع	
الدلالة				مستوى الدلالة				مربع كاي				معايير إحصائية			
دال				0.000				198.115							
21.2	18	5.6	1	0	0	61.1	11	11.1	2	0	0	22.2	4	جرائم ضد النظام العام	
18.8	16	50	8	0	0	0	0	0	0	12.5	2	37.5	6	جرائم ضد الأفراد	
14.1	12	58.3	7	0	0	8.3	1	0	0	0	0	33.3	4	جرائم ضد الأخلاق	
12.9	11	0	0	0	0	36.4	4	45.5	5	0	0	18.2	2	الغش والتدليس	
9.4	8	25	2	0	0	0	0	25	2	12.5	1	37.5	3	جرائم ضد الممتلكات	
9.4	8	0	0	87.5	7	12.5	1	0	0	0	0	0	0	جرائم ضد الدين	

المجموع		أخري		دوافع دينية		دوافع سياسية		دوافع اقتصادية		دوافع اجتماعية		دوافع ذاتية		التوزيع الكمي الجرائم والصحف
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
3.5	3	33.3	1	0	0	66.7	2	0	0	0	0	0	0	جرائم ضد المصادر الحبوية
3.5	3	100	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جرائم معلومات
3.5	3	0	0	0	0	0	0	100	3	0	0	0	0	جرائم اقتصادية
3.5	3	66.7	2	0	0	33.3	1	0	0	0	0	0	0	إهمال وظيفي
100	85	28.2	24	8.2	7	23.5	20	14.1	12	3.5	3	22.4	19	المجموع
الدلالة				مستوى الدلالة				مربع كاي				معايير إحصائية		
دال				0.000				158.975						
28.6	181	26.5	48	5.5	1 0	7.2	13	3.9	7	13.8	2 5	43.1	78	جرائم ضد الأفراد
19.1	121	29.8	36	3.3	4	2.5	3	13.2	16	4.1	5	47.1	57	جرائم ضد الأخلاق
17.7	112	25	28	5.4	6	6.3	7	21.4	24	4.5	5	37.5	42	جرائم ضد الممتلكات
10.6	67	11.9	8	1.5	1	11.9	8	43.3	29	3	2	28.4	19	العش والتدليس
10.1	64	9.4	6	0	0	73.4	47	6.3	4	0	0	10.9	7	جرائم ضد النظام العام
3	19	26.3	5	15.8	3	15.8	3	36.8	7	0	0	5.3	1	جرائم ضد المصادر الحبوية
2.7	17	0	0	64.7	11	23.5	4	0	0	0	0	11.8	2	جرائم ضد الدين
2.7	17	41.2	7	0	0	17.6	3	11.8	2	5.9	1	23.5	4	جرائم معلومات
1.9	12	8.3	1	0	0	8.3	1	0	0	25	3	58.3	7	جرائم ضد الأسرة
1.9	12	41.7	5	8.3	1	8.3	1	0	0	0	0	41.7	5	إهمال وظيفي
1.6	10	10	1	0	0	0	0	80	8	0	0	10	1	جرائم اقتصادية
100	632	23	14 5	5.6	36	14.2	90	15.3	97	6.5	4 1	35.3	223	المجموع
الدلالة				مستوى الدلالة				مربع كاي				معايير إحصائية		
دال				0.000				351.503						

الاتجاه العام

1-الاتجاه العام:

أظهر الجدول وجود علاقة بين قضايا الجريمة ودوافع ارتكابها في صحف الدراسة الأربع، ومن ثم فدوافع الجريمة تؤثر على نشرها حيث قدرت قيمة كاي² (351.503)، عند مستوى دلالة (0.000)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05).

وبالنظر إلى جدول (34) جاءت الدوافع الذاتية في المرتبة الأولى بنسبة (35.3%)، وجاءت جرائم ضد الأفراد وجرائم الأخلاق في مقدمتها، يليها دوافع أخرى بنسبة (32%) وكانت أبرز الجرائم التي لم يحدد دوافعها أو كان لها دوافع مختلفة عما ذكر هي جرائم المعلومات وجرائم الإهمال الوظيفي، أما الدوافع الاقتصادية فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (15.3%)، وتصدرت الجرائم الاقتصادية مقدمة الدوافع الاقتصادية، يليها الدوافع السياسية بنسبة (14.2%)، والتي ارتبطت بجرائم ضد النظام العام، وجاءت الجرائم الاجتماعية في المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة (6.5%)، وفي النهاية كانت الدوافع الدينية بنسبة (5.7%)، وكان النصيب الأكبر لجرائم ضد الدين وجرائم ضد المصادر الحيوية.

2- على مستوى كل صحيفة منفرداً:

أ- صحيفة القدس:

تبين من الاختبارات الإحصائية وجود علاقة بين قضايا الجريمة ودوافع ارتكابها في صحيفة القدس، ومن ثم فالدوافع تؤثر في نشر قضايا الجريمة، حيث قدرت قيمة كاي² (198.115)، عند مستوى دلالة (0.000)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وقد تبين من النتائج ما يلي:

1. الدوافع الذاتية: بلغت نسب الدوافع الذاتية للجريمة في صحيفة القدس (43.2%)، وجاءت كدوافع أساسية لجرائم الأسرة بنسبة (100%)، وجرائم ضد الدين بنسبة (66.7%)، وجرائم الأخلاق بنسبة (62.2%).

2. يليها دوافع أخرى بنسبة (24.3%)، وتبين من التكرارات والنسب أنها جاءت كدوافع أساسية لكل من جرائم الإهمال والخطأ الوظيفي بنسبة (66.7%)، يليها المعلومات بنسبة (40%).

3. جاءت الدوافع السياسية بنسبة (13.6%) في المرتبة الثالثة، وجاءت مع جرائم ضد النظام العام، وجرائم المعلومات بنسبة أعلى من بقية الجرائم الواردة في الدراسة.

4. دوافع اقتصادية وحصلت على نسبة (10.7%) من النسب والتكرارات، وجاءت في مقدمة الدوافع الاقتصادية كدوافع للجريمة مع كل من الجرائم الاقتصادية وجرائم ضد المصادر الحيوية.

5. الجرائم الدينية جاءت خامس الدوافع لارتكاب الجرائم الواردة في صحيفة القدس بنسبة (5.4%)، وكان النصيب الأعلى لجرائم ضد الدين وجرائم الممتلكات.

6. وأخيراً جاءت الدوافع الاجتماعية بنسبة (2.4%)، وكان لجرائم الأخلاق والأفراد النصيب الأعلى منها.

ب- صحيفة الأيام:

تبين من الاختبارات الإحصائية وجود علاقة بين قضايا الجريمة ودوافع ارتكابها في صحيفة الأيام، ومن ثم فالدوافع تؤثر في نشر قضايا الجريمة، حيث قدرت قيمة كاي² (179.572)، عند مستوى دلالة (0.000)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وقد تم ترتيب الدوافع وفقاً للنتائج كما يلي:

1. الدوافع الذاتية: بلغت تكرارات ونسب الدوافع الذاتية للجريمة في صحيفة الأيام (32.4%)، وجاءت كدوافع أساسية الإهمال والأخطاء الوظيفية بنسبة (75%)، وجرائم الأسرة والجرائم الاقتصادية بنسبة (50%)، وجرائم الأفراد والأخلاق والممتلكات بنسب تتراوح بين (33-29%).

2. يليها دوافع أخرى بنسبة (26.6%)، وتبين من التكرارات والنسب أنها جاءت كدوافع أساسية لجرائم المعلومات بنسبة (50%)، وجرائم ضد المصادر الحيوية، وضد الممتلكات، وضد الأخلاق بنسب تتراوح بين (33-39%).

3. جاءت الدوافع الاقتصادية بنسبة (17.3%)، وجاءت مع جرائم ضد المصادر الحيوية بنسبة (66.7%)، وجرائم الفساد والغش بنسبة (61.5%).

4. دوافع سياسية وحصلت على نسبة (10.4%) من النسب والتكرارات، وجاءت في الدوافع السياسية بالنسب الأعلى مع كل من جرائم ضد النظام العام وجرائم ضد الأخلاق على التوالي.

5. الدوافع الاجتماعية جاءت في المرتبة الخامسة من دوافع ارتكاب الجرائم الواردة في صحيفة الأيام بنسبة (9.8%)، فيما كان النصيب الأعلى لجرائم الأسرة والأفراد.

6. الدوافع الدينية كانت في آخر قائمة الدوافع الواردة في الصحيفة كدافع لارتكاب الجريمة بنسبة (3.5%).

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية وجود علاقة بين قضايا الجريمة ودوافع ارتكابها في صحيفة الحياة الجديدة، وبالتالي فالدوافع لها تأثير على نشر قضايا الجريمة، حيث قدرت

قيمة كاي² (97.359)، عند مستوى دلالة (0.000)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وقد تم ترتيب الدوافع وفقاً للنتائج كما يلي:

1. جاءت الدوافع الذاتية في مقدمة دوافع الجريمة في صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (28.7%)، وجاءت كدوافع أساسية الإهمال والأخطاء الوظيفية بنسبة (50%)، وجاءت جرائم المعلومات والأخلاق بنسب تتراوح بين (50-60%).

2. في المرتبة الثانية جاءت الدوافع الاقتصادية بنسبة (26.6%)، وجاءت مع الجرائم الاقتصادية بنسبة (100%)، أما جرائم ضد المصادر الحيوية وجرائم المعلومات وجرائم الفساد والغش بنسب تتراوح بين (40-70%).

3. دوافع سياسية وقد حصلت على نسبة (14.3%) من النسب والتكرارات، وجاءت النسب الأعلى للدوافع السياسية مع كل من جرائم ضد النظام العام وجرائم ضد الدين بنسبة (75%) لكل منهما.

4. دوافع اجتماعية جاءت في المرتبة الرابعة من دوافع ارتكاب الجرائم الواردة في صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (9.8%)، وكان النصيب الأعلى لجرائم الأسرة والأفراد بنسبة (100%) للأولى، ونسبة (35%) للثانية.

5. الدوافع الدينية كانت في المرتبة ما قبل الأخيرة من قائمة الدوافع الواردة في الصحيفة كدافع لارتكاب الجريمة بنسبة (8.5%)، وجاءت بالنسب الأعلى كدوافع لجرائم ضد الدين والأفراد والأخلاق.

6. جاءت في المرتبة الأخيرة دوافع أخرى بنسبة (7.4%)، وقد جاءت مع كل من جرائم ضد المصادر الحيوية والإهمال والأخطاء الوظيفية.

ث - صحيفة فلسطين:

أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية وجود علاقة بين قضايا الجريمة ودوافع ارتكابها في صحيفة فلسطين، وبالتالي فالدوافع تؤثر في نشر قضايا الجريمة، حيث قدرت قيمة كاي² (158.975)، عند مستوى دلالة (0.000)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وقد تم ترتيب الدوافع وفقاً للنتائج كما يلي:

1. جاءت دوافع أخرى في مقدمة دوافع الجريمة في صحيفة فلسطين بنسبة (28.7%)، وجاءت كدوافع أساسية مع كل من جرائم المعلومات والأخلاق والأفراد.

2. جاءت في المرتبة الثانية الدوافع السياسية بنسبة (23.5%)، وجاءت مع كل من جرائم ضد المصادر الحيوية بنسبة (66%)، وجرائم ضد النظام العام بنسبة (61%).
3. الدوافع الذاتية جاءت في المرتبة الثالثة وحصلت على نسبة (22.4%) من النسب والتكرارات، وجاءت النسب الأعلى للدوافع الذاتية مع كل من جرائم الغش والفساد، وجرائم الأخلاق والممتلكات بنسب تتراوح بين (33-83%) لكل منهم.
4. فيما احتلت الدوافع الاقتصادية المرتبة الرابعة من دوافع ارتكاب الجرائم الواردة في صحيفة فلسطين بنسبة (14.1%)، وكان النصيب الأعلى لجرائم الاقتصادية وجرائم الغش والفساد بنسبة (100%) للأولى، ونسبة (45%) للثانية.
5. الدوافع الدينية جاءت في المرتبة قبل الأخيرة من الدوافع الواردة في الصحيفة لارتكاب الجريمة بنسبة (8.2%)، وكان النصيب الأكبر لجرائم ضد الدين.
6. جاءت في المرتبة الأخيرة الدوافع الاجتماعية بنسبة (3.5%)، قد جاءت مع كل من جرائم الأفراد والممتلكات.

3-أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

تبين من الاختبارات الإحصائية أن صحف الدراسة اتفقت على وجود علاقات بين قضايا الجريمة ودوافع ارتكابها في صحف الدراسة الأربع، لكن الاختلاف كان في تقديم وتأخير هذه الدوافع، ففي حين تقدمت الدوافع الذاتية على سبيل المثال في صحف القدس والأيام والحياة، جاءت دوافع أخرى في مقدمة الدوافع في صحيفة فلسطين، وفي حين احتلت دوافع أخرى المرتبة الثانية في كل من صحيفتي القدس والأيام، كانت المرتبة الثانية من نصيب الدوافع السياسية في صحيفة فلسطين، والدوافع الاقتصادية في صحيفة الحياة الجديدة.

اتفقت كل من صحيفة الحياة الجديدة والقدس وفلسطين على ارتباط الدوافع الذاتية مع جرائم الأخلاق، وفي حين اتفقت صحيفتي القدس والحياة الجديدة على وجود ارتباط بين دوافع أخرى وجرائم الإهمال الوظيفي، اختلفت عنهما صحيفة الأيام وفلسطين حيث ارتبطت دوافع أخرى بجرائم الأخلاق.

كما اتفقت صحف الدراسة على وجود ارتباط بين الدوافع السياسية وجرائم ضد النظام العام، كذلك بين الدوافع الاقتصادية وجرائم الغش والفساد، وبين الدوافع الدينية وجرائم ضد الدين، وبين الدوافع الاجتماعية وجرائم الأفراد.

رابعاً - العلاقة بين قضايا الجريمة ومواقع نشرها في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي بالاختبار الإحصائي العلاقة بين قضايا الجريمة ومواقع نشرها في صحف الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (34): العلاقة بين قضايا الجريمة ومواقع نشرها في الصحف الفلسطينية اليومية.

المجموع		الأخيرة		الداخلية		أولى		التوزيع الكمي	الموقع
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد		
29.5	51	3.9	2	82.4	42	13.7	7	جرائم ضد الأفراد	الأفراد
23.7	41	4.9	2	95.1	39	0.0	0	جرائم ضد الأخلاق	
18.5	32	3.1	1	96.9	31	0.0	0	جرائم ضد الممتلكات	
7.5	13	0.0	0	76.9	10	23.1	3	جرائم ضد النظام العام	
7.5	13	7.7	1	76.9	10	15.4	2	الغش والفساد	
4.6	8	0.0	0	100.0	8	0.0	0	جرائم ضد الأسرة	
2.3	4	50.0	2	50.0	2	0.0	0	جرائم معلومات	
2.3	4	0.0	0	75.0	3	25.0	1	إهمال وظيفي	
1.7	3	33.3	1	66.7	2	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
1.2	2	0.0	0	100.0	2	0.0	0	جرائم ضد الدين	
1.2	2	0.0	0	100.0	2	0.0	0	جرائم اقتصادية	
100.0	173	5.2	9	87.3	151	7.5	13	المجموع	
الدلالة		مستوى الدلالة		مربع كاي		معايير إحصائية			
دال		0.04		40.674					
22.3	21	4.8	1	61.9	13	33.3	7	جرائم ضد الممتلكات	الصحف الخبيثة
21.3	20	5.0	1	75.0	15	20.0	4	جرائم ضد الأفراد	
20.2	19	0.0	0	78.9	15	21.1	4	جرائم ضد الأخلاق	
13.8	13	7.7	1	92.3	12	0.0	0	الغش والفساد	
5.3	5	40.0	2	60.0	3	0.0	0	جرائم معلومات	
4.3	4	0.0	0	100.0	4	0.0	0	جرائم ضد الدين	
4.3	4	25.0	1	75.0	3	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
4.3	4	0.0	0	75.0	3	25.0	1	جرائم ضد النظام العام	
2.1	2	0.0	0	50.0	1	50.0	1	إهمال وظيفي	
1.1	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	جرائم ضد الأسرة	
1.1	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	جرائم اقتصادية	
100.0	94	6.4	6	75.5	71	18.1	17	المجموع	

المجموع		الأخيرة		الداخلية		أولى		التوزيع الكمي	الموقع
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد		
الدلالة		مستوى الدلالة		مربع كاي		معايير إحصائية			
غير دال		0.236		24.152					
33.6	94	14.9	14	84.0	79	1.1	1	جرائم ضد الأفراد	
18.2	51	13.7	7	82.4	42	3.9	2	جرائم ضد الممتلكات	
17.5	49	14.3	7	85.7	42	0.0	0	جرائم ضد الأخلاق	
10.7	30	3.3	1	93.3	28	3.3	1	الغش والفساد	
10.4	29	0.0	0	100.0	29	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	
3.2	9	22.2	2	77.8	7	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
1.8	5	40.0	2	60.0	3	0.0	0	جرائم معلومات	
1.4	4	25.0	1	75.0	3	0.0	0	جرائم اقتصادية	
1.1	3	66.7	2	33.3	1	0.0	0	جرائم ضد الأسرة	
1.1	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	جرائم ضد الدين	
1.1	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	إهمال وظيفي	
100.0	280	12.9	36	85.7	240	1.4	4	المجموع	
الدلالة		مستوى الدلالة		مربع كاي		معايير إحصائية			
غير دال		0.206		24.889					
21.2	18	0.0	0	100.0	18	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	
18.8	16	0.0	0	100.0	16	0.0	0	جرائم ضد الأفراد	
14.1	12	8.3	1	83.3	10	8.3	1	جرائم ضد الأخلاق	
12.9	11	0.0	0	90.9	10	9.1	1	الغش والتدليس	
9.4	8	0.0	0	87.5	7	12.5	1	جرائم ضد الممتلكات	
9.4	8	12.5	1	87.5	7	0.0	0	جرائم ضد الدين	
3.5	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
3.5	3	100.0	3	0.0	0	0.0	0	جرائم معلومات	
3.5	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	جرائم اقتصادية	
3.5	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	إهمال وظيفي	
100.0	85	5.9	5	90.6	77	3.5	3	المجموع	
الدلالة		مستوى الدلالة		مربع كاي		معايير إحصائية			
دال		0.001		58.245					
28.6	181	9.4	17	84.0	152	6.6	12	جرائم ضد الأفراد	
19.1	121	8.3	10	87.6	106	4.1	5	جرائم ضد الأخلاق	
17.7	112	8.0	9	83.0	93	8.9	10	جرائم ضد الممتلكات	
10.6	67	4.5	3	89.6	60	6.0	4	الغش والتدليس	
10.1	64	0.0	0	93.8	60	6.3	4	جرائم ضد النظام العام	
3.0	19	21.1	4	78.9	15	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
2.7	17	5.9	1	94.1	16	0.0	0	جرائم معلومات	

المجموع		الأخيرة		الداخلية		أولى		التوزيع الكمي	الموقع
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد		
2.7	17	52.9	9	47.1	8	0.0	0	جرائم ضد الدين	
1.9	12	16.7	2	83.3	10	0.0	0	جرائم ضد الأسرة	
1.9	12	0.0	0	83.3	10	16.7	2	إهمال وظيفي	
1.6	10	10.0	1	90.0	9	0.0	0	جرائم اقتصادية	
100.0	632	8.9	56	85.3	539	5.9	37	المجموع	
الدلالة		مستوى الدلالة		مربع كاي				معايير إحصائية	
دال		0.001		58.245					

1-الاتجاه العام:

أشارت النتائج لوجود علاقة بين قضايا الجريمة ومواقع نشرها في صحف الدراسة الأربع، حيث قدرت قيمة كاي² (85.245)، عند مستوى دلالة (0.001)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وبالتالي فقضايا الجريمة وموقعها من النشر ليسا عاملان مستقلان حيث تؤثر قضايا الجريمة على مواقع نشرها في الصحف الدراسة.

يتضح من الجدول (34) أن أغلب قضايا الجريمة في الصفحات الداخلية، بنسبة (85.3%)، يليها الصفحة الأخيرة للنشر بنسبة مقدارها (8.9%) وكان أبرز الجرائم التي نشرت في الصفحة الأخيرة جرائم المعلومات بنسبة (52.9%)، وجرائم ضد المصادر الحيوية بنسبة (21.1%)، وأخيراً الصفحة الأولى بنسبة (5.9%)، وكانت أبرز القضايا التي حظيت بالنشر على الصفحة الأولى جرائم الإهمال الوظيفي بنسبة (16.7%)، وجرائم الممتلكات بنسبة (8.9%)، وجرائم ضد الأفراد بنسبة (6.6%).

2-مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ - صحيفة القدس:

أظهر الجدول (34) عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة ومواقع نشرها في صحيفة القدس، حيث قدرت قيمة كاي² (24.889)، عند مستوى دلالة (0.208)، ومن ثم فهي أكبر من (0.05)، وعليه فقضايا الجريمة لا تؤثر على مواقع نشرها في الصحيفة.

وقد جاءت أغلب قضايا الجريمة المنشورة في الصفحات الداخلية بنسبة (85.7%)، وبرزت جرائم ضد الدين والإهمال الوظيفي في الصفحة الداخلية بنسبة (100%)، وجرائم الغش والفساد بنسبة (93.3%)، أما جرائم الممتلكات والأفراد وجرائم ضد الأخلاق فتزاوجت نسبة نشرها في هذه الصفحات بين (85-82%)، في حين لم تحظ جرائم الأسرة سوى (33.3%)

وهي الأقل بين الجرائم من حيث موقعها في الصفحات الداخلية، يليها اعتماد الصفحة الأخيرة للنشر بنسبة مقدارها (12.9%)، وتم اعتمادها بالنسبة الأعلى مع جرائم ضد الأسرة بنسبة (66.7%)، وجرائم المعلومات (40%)، والجرائم الاقتصادية بنسبة (21.1%)، وأقلها جرائم الغش والفساد بنسبة (3.3%)، وأخيراً جاءت الصفحة الأولى من حيث موقع النشر بنسبة (1.4%)، وكانت أبرز القضايا التي حظيت بالنشر عليها جرائم الممتلكات، وجرائم ضد الأفراد، وجرائم الغش والفساد.

ب- صحيفة الأيام:

تبين من النتائج وجود علاقة بين قضايا الجريمة ومواقع نشرها في صحيفة الأيام، حيث قدرت قيمة كاي² (40.674)، عند مستوى دلالة (0.04)، ومن ثم فهي أقل من (0.05)، وعلية فقضايا الجريمة تؤثر على مواقع نشرها في الصحيفة.

ولمزيد من التوضيح جاءت أغلب قضايا الجريمة المنشورة في الصفحات الداخلية، وقد كانت النسبة للموقع في الصفحات الداخلية بمقدار (87.3%)، وقد اعتمدت كل من قضايا جرائم الأسرة، جرائم ضد الدين، والجرائم الاقتصادية بنسبة (100%)، وجرائم الممتلكات وجرائم ضد الأخلاق بنسب تتراوح بين (95-96%)، يليها الصفحة الأولى من حيث مواقع النشر بنسبة مقدارها (7.5%) وقد اعتمدت بصورة مكثفة مع جرائم الإهمال والأخطاء الوظيفية وجرائم النظام العام، وجرائم الغش والفساد، وجرائم الأفراد، وأخيراً جاءت الصفحة الأخيرة بنسبة (5.2%)، وكانت أبرز القضايا التي حظيت بالنشر على الصفحة جرائم الغش والفساد بنسبة (77%)، وجرائم المعلومات بنسبة (50%)، جرائم ضد المصادر الحيوية بنسبة (33.3%).

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

أشارت الاختبارات الإحصائية عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة ومواقع نشرها في صحيفة الحياة الجديدة، حيث قدرت قيمة كاي² (24.125)، عند مستوى دلالة (0.236)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05)، وبالتالي لا تؤثر قضايا الجريمة على مواقع نشرها في الصحيفة.

وتفصيلاً جاءت أغلب قضايا الجريمة المنشورة في الصفحات الداخلية بنسبة قدرت بنسبة (75.5%)، يليها اعتماد الصفحة الأولى للنشر بنسبة مقدارها (18.1%) وكانت أبرز الجرائم التي نشرت في الصفحة الأولى جرائم الإهمال الوظيفي بنسبة (50%)، وجرائم ضد الممتلكات بنسبة (33.3%)، وجرائم ضد النظام العام بنسبة (25%)، وجرائم ضد الأفراد

والأخلاق بنسبة تتراوح بين (20-22%)، وأخيراً الصفحة الأخيرة بنسبة (6.4%)، وقد تم اعتمادها لنشر جرائم المعلومات، وجرائم ضد المصادر الحيوية، وجرائم الغش والفساد.

ث - صحيفة فلسطين:

أظهر الجدول وجود علاقة بين قضايا الجريمة ومواقع نشرها في صحيفة فلسطين، حيث قدرت قيمة كاي² (58.245)، عند مستوى دلالة (0.001)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وهذا يعني أن قضايا الجريمة تؤثر على مواقع نشرها في الصحيفة.

وتفصيلاً جاءت أغلب قضايا الجريمة المنشورة في الصفحات الداخلية، وقد كانت النسبة للموقع في الصفحات الداخلية بمقدار (90.6%)، وقد اعتمدت بنسبة (100%) مع كل من جرائم الإهمال الوظيفي، والجرائم الاقتصادية، وجرائم ضد المصادر الحيوية و الأفراد والنظام العام، يليها اعتماد الصفحة الأخيرة للنشر بنسبة مقدارها (5.9%) وكانت أبرز الجرائم التي نشرت في الصفحة الأخيرة جرائم المعلومات بنسبة (100%)، وجرائم ضد الدين وجرائم الأخلاق بنسبة (12.5%) للأولى، و(8.3%) للثانية، وأخيراً الصفحة الأولى بنسبة (3.5%)، وكانت أبرز القضايا التي حظيت بالنشر على الصفحة الأولى جرائم الأخلاق والفساد والممتلكات.

3-أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت كل من صحيفتي الأيام وفلسطين على وجود علاقة بين قضايا الجريمة ومواقع نشرها فيها، كما اتفقت صحيفتنا القدس والحياة الجديدة على عدم وجود علاقة، وقد اتفقت صحف الدراسة على اعتماد الصفحات الداخلية كموقع رئيس لنشر قضايا الجريمة، كما اتفقت كل من صحيفتنا الأيام والحياة الجديدة على استخدام الصفحة الداخلية بنسبة (100%) مع كل من جرائم ضد الدين، وجرائم الأسرة، والجرائم الاقتصادية، أما صحيفتي القدس وفلسطين فانفقتنا على استخدامها لنشر جرائم الإهمال والخطأ الوظيفي، وجرائم الأفراد.

كذلك اتفقت صحف الدراسة على اعتماد الصفحة الأخيرة كوقع لنشر جرائم المعلومات، واعتماد الصفحة لأولى مع بعض القضايا مثل جرائم ضد النظام العام، وجرائم الأفراد والممتلكات، وجرائم الفساد.

خامساً- العلاقة بين قضايا الجريمة وعناصر إبرازها في صحف الدراسة:

1/5 العلاقة بين قضايا الجريمة والعناوين المستخدمة في نشرها في صحف الدراسة:

يوضح الجدول التالي بالاختبارات الإحصائية العلاقة بين قضايا الجريمة والعناوين

المستخدمة في نشرها في صحف الدراسة الأربع، وذلك على النحو التالي:

جدول (35): العلاقة بين قضايا الجريمة المنشورة والعناوين المعتمدة على صفحاتها.

المجموع		العمودي		الممتد		العريض		التوزيع الكمي الجرائم والصحف	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
21.2	18	5.6	1	94.4	17	0.0	0	ضد النظام العام	فلسطين
18.8	16	6.3	1	93.8	15	0.0	0	جرائم ضد الأفراد	
14.1	12	0.0	0	91.7	11	8.3	1	جرائم ضد الأخلاق	
12.9	11	0.0	0	81.8	9	18.2	2	الغش والتدليس	
9.4	8	0.0	0	100.0	8	0.0	0	ضد الممتلكات	
9.4	8	0.0	0	100.0	8	0.0	0	جرائم ضد الدين	
3.5	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	ضد المصادر الحيوية	
3.5	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	جرائم معلومات	
3.5	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	جرائم اقتصادية	
3.5	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	إهمال وظيفي	
100.0	85	2.4	2	94.1	80	3.5	3	المجموع	
الدلالة		مستوى الدلالة		كاي تربيع		معايير إحصائية			
غير دال		0.793		12.969					
33.6	94	21.3	20	78.7	74	0.0	0	جرائم ضد الأفراد	القدس
18.2	51	21.6	11	78.4	40	0.0	0	ضد الممتلكات	
17.5	49	14.3	7	85.7	42	0.0	0	جرائم ضد الأخلاق	
10.7	30	20.0	6	80.0	24	0.0	0	جرائم الفساد	
10.4	29	13.8	4	86.2	25	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	
3.2	9	11.1	1	88.9	8	0.0	0	ضد المصادر الحيوية	
1.8	5	0.0	0	100.0	5	0.0	0	جرائم معلومات	
1.4	4	0.0	0	75.0	3	25.0	1	جرائم اقتصادية	
1.1	3	33.3	1	66.7	2	0.0	0	جرائم ضد الأسرة	
1.1	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	جرائم ضد الدين	
1.1	3	0.0	0	66.7	2	33.3	1	إهمال وظيفي	
100.0	280	17.9	50	81.4	228	0.7	2	المجموع	

المجموع		العمودي		الممتد		العريض		التوزيع الكمي	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الجرائم والصحف	
الدلالة		مستوى الدلالة		كاي تربيع		معايير إحصائية			
دالة		0.001		85.603					
22.3	21	14.3	3	85.7	18	0.0	0	جرائم الممتلكات	الجرائم الخطيرة
21.3	20	15.0	3	75.0	15	10.0	2	جرائم ضد الأفراد	
20.2	19	21.1	4	78.9	15	0.0	0	جرائم ضد الأخلاق	
13.8	13	7.7	1	76.9	10	15.4	2	الغش والتدليس	
5.3	5	0.0	0	100	5	0.0	0	جرائم معلومات	
4.3	4	0.0	0	75.0	3	25.0	1	جرائم ضد الدين	
4.3	4	0.0	0	100	4	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
4.3	4	0.0	0	100	4	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	
2.1	2	0.0	0	100	2	0.0	0	إهمال وظيفي	
1.1	1	0.0	0	0	0	100.0	1	جرائم ضد الأسرة	
1.1	1	0.0	0	100	1	0.0	0	جرائم اقتصادية	
100.0	94	11.7	11	81.9	77	6.4	6	المجموع	
الدلالة		مستوى الدلالة		كاي تربيع		معايير إحصائية			
غير دال		0.119		27.594					
30.5	62	12.5	4	84.4	27	3.1	1	جرائم الممتلكات	الجرائم
25.1	51	17.6	9	80.4	41	2.0	1	جرائم ضد الأفراد	
20.2	41	19.5	8	78.0	32	2.4	1	جرائم ضد الأخلاق	
6.4	13	7.7	1	92.3	12	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	
6.4	13	38.5	5	61.5	8	0.0	0	الغش والتدليس	
3.9	8	12.5	1	87.5	7	0.0	0	جرائم ضد الأسرة	
2.0	4	0.0	0	100	4	0.0	0	جرائم معلومات	
2.0	4	25.0	1	75.0	3	0.0	0	إهمال وظيفي	
1.5	3	33.3	1	66.7	2	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
1.0	2	0.0	0	100	2	0.0	0	جرائم ضد الدين	
1.0	2	0.0	0	100	2	0.0	0	جرائم اقتصادية	
100	173	17.3	30	80.9	140	1.7	3	المجموع	
الدلالة		مستوى الدلالة		كاي تربيع		معايير إحصائية			
غير دال		0.978		9.399					

المجموع		العمودي		الممتد		العريض		التوزيع الكمي	الجرائم والصحف
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
28.6	181	18.2	33	80.1	145	1.7	3	جرائم ضد الأفراد	الاتجاه العام
19.1	121	15.7	19	82.6	100	1.7	2	جرائم ضد الأخلاق	
17.7	112	16.1	18	83.0	93	0.9	1	جرائم الممتلكات	
10.6	67	17.9	12	76.1	51	6.0	4	الغش والتدليس	
10.1	64	9.4	6	90.6	58	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	
3.0	91	10.5	2	89.5	17	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
2.7	17	0.0	0	94.1	16	5.9	1	جرائم ضد الدين	
2.7	17	0.0	0	100.0	17	0.0	0	جرائم معلومات	
1.9	12	16.7	2	75.0	9	8.3	1	جرائم ضد الأسرة	
1.9	12	8.3	1	83.3	10	8.3	1	إهمال وظيفي	
1.6	10	0.0	0	90.0	9	10.0	1	جرائم اقتصادية	
100.0	632	14.7	93	83.1	525	2.2	14	المجموع	
الدلالة		مستوى الدلالة		كاي تربيع		معايير إحصائية			
دالة		0.037		32.64					

1/1/5 الاتجاه العام:

أظهر الجدول وجود علاقة بين قضايا الجريمة والعناوين، حيث قدرت قيمة كاي² (32،64)، عند مستوى دلالة (0.037)، ومن ثم فهي أقل من (0.05)، وبالتالي فقضايا الجريمة تؤثر على العناوين المستخدمة في نشرها في صحف الدراسة.

ولمزيد من التوضيح تصدّر العنوان الممتد قائمة العناوين في نشر قضايا الجريمة بنسبة (83.1%)، وتم استخدامها مع جرائم المعلومات بنسبة (100%)، وجرائم ضد النظام العام والجرائم الاقتصادية وجرائم ضد الدين بنسبة تتراوح بين (90-94%)، ومع جرائم الإهمال الوظيفي وجرائم الممتلكات والأفراد والأخلاق بنسبة تتراوح بين (80-84%)، يليها العنوان العمودي بنسبة (14.7%)، وزاد استخدامه مع جرائم الأفراد بنسبة (18.2%)، ثم جرائم الغش والتدليس بنسبة (17.9%)، ثم جرائم الأسرة بنسبة (16.7%)، وقل اعتمادها مع جرائم الإهمال الوظيفي، وأخيراً العنوان العريض بنسبة (2.2%)، وتم استخدامه مع الجرائم الاقتصادية بنسبة (10%) وهي الأعلى، يليها جرائم الإهمال الوظيفي وجرائم الأسرة بنسبة (8.3%)، والأقل استخداماً مع جرائم الممتلكات بنسبة (0.9%).

2/1/5 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

أظهر الجدول وجود علاقة بين قضايا الجريمة والعناوين المستخدمة في نشرها في صحيفة القدس، حيث قدرت قيمة كاي² (85.603)، عند مستوى دلالة (0.001)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وبالتالي فقضايا الجريمة تؤثر على العناوين المستخدمة في نشرها. وللتوضيح احتل العنوان الممتد قائمة العناوين المستخدمة لنشر قضايا الجريمة بنسبة (81.9%)، وتم اعتماده مع جرائم المعلومات وجرائم ضد الدين بنسبة (100%)، ومع كل من جرائم ضد النظام العام وجرائم ضد الأخلاق بنسبة (86.2%)، (85%) على التوالي، يليها العنوان العمودي بنسبة (16.9%)، وتم استخدامها بشكل أساسي مع جرائم الأسرة، وجرائم ضد الممتلكات بنسبة (21.6%)، وجرائم الأفراد بنسبة (21.3%)، وقل استخدامها مع جرائم ضد المصادر الحيوية فجاءت بنسبة (11.1%)، أما العنوان العريض فجاء بنسبة (0.7%)، ولم يستخدم إلا مع الجرائم الاقتصادية، وجرائم الإهمال والأخطاء الوظيفية.

ب- صحيفة الأيام:

أظهر الجدول عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة والعناوين المستخدمة في نشرها في صحيفة الأيام، حيث قدرت قيمة كاي² (9.399)، عند مستوى دلالة (0.978)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05)، وبالتالي فقضايا الجريمة والعناوين عاملان مستقلان.

وبالتفصيل احتل العنوان الممتد قائمة العناوين المستخدمة لنشر قضايا الجريمة بنسبة (80.9%)، وتم اعتماده مع جرائم المعلومات، وجرائم ضد الدين، والجرائم الاقتصادية بنسبة (100%)، ومع كل من جرائم ضد النظام العام بنسبة (92.3%)، وجرائم ضد الأسرة بنسبة (87.5%)، يليها العنوان العمودي بنسبة (17.3%)، وتم اعتمادها بشكل أساسي مع جرائم الغش والفساد بنسبة (38.5%)، وجرائم ضد المصادر الحيوية بنسبة (33.3%)، وجرائم الإهمال والخطأ الوظيفي بنسبة (25%)، وقل استخدامها مع جرائم ضد النظام العام بنسبة (7.3%)، أما العنوان العريض فجاء في المرتبة الثالثة من حيث الاستخدام بنسبة (1.7%)، ولم يستخدم إلا مع جرائم الأفراد والممتلكات وجرائم ضد الأخلاق.

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

أظهر الجدول عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة والعناوين المستخدمة معها في صحيفة الحياة الجديدة، حيث قدرت قيمة كاي² (9.399)، عند مستوى دلالة (0.978) ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05)، وبالتالي فقضايا الجريمة والعناوين عاملان مستقلان.

تبين من النتائج أن العنوان الممتد احتل قائمة العناوين المستخدمة لنشر قضايا الجريمة بنسبة (80.9%)، وتم اعتماده مع جرائم المعلومات، وجرائم ضد الدين، والجرائم الاقتصادية بنسبة (100%)، ومع كل من جرائم ضد النظام العام بنسبة (92.3%)، وجرائم ضد الأسرة بنسبة (87.5%)، يليها العنوان العمودي بنسبة (17.3%)، وتم اعتمادها بشكل أساسي مع جرائم الغش والفساد بنسبة (38.5%)، وجرائم ضد المصادر الحيوية بنسبة (33.3%)، وجرائم الإهمال والخطأ الوظيفي بنسبة (25%)، أما العنوان العريض فجاء في المرتبة الثالثة من حيث الاستخدام بنسبة (1.7%)، لم يستخدم إلا مع جرائم الأفراد والممتلكات وجرائم ضد الأخلاق.

ث - صحيفة فلسطين:

أظهر الجدول عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة والعناوين المستخدمة في نشرها في صحيفة فلسطين، حيث قدرت قيمة كاي² (12.969)، عند مستوى دلالة (0.793)، ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أعلى من (0.05)، وعليه فكل من العناوين وقضايا الجريمة عاملان مستقلان.

وبالتفصيل تقدم العنوان الممتد قائمة العناوين المستخدمة لنشر قضايا الجريمة بنسبة (94.1%)، وتم اعتماده مع كل من جرائم المعلومات وجرائم ضد الدين والجرائم الاقتصادية وجرائم الإهمال الوظيفي وجرائم الممتلكات بنسبة (100%)، يليها العنوان العريض بنسبة (3.5%)، وتم اعتماده فقط مع جرائم الغش والفساد بنسبة (18.2%)، وجرائم ضد الأخلاق بنسبة (8.3%)، أما العنوان العمودي فجاء في المرتبة الثالثة من حيث الاستخدام بنسبة (2.4%)، ولم يستخدم إلا مع جرائم الأفراد وجرائم ضد النظام العام بنسب لم تتجاوز (7%).

3/1/5 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة على عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة والعناوين المستخدمة في نشرها في صحف الدراسة، باستثناء صحيفة القدس التي تبين من التحليل وجود علاقة بين قضايا الجريمة والعناوين المستخدمة بها، كما اتفقت صحف الدراسة على اعتماد العنوان الممتد مع كل من جرائم المعلومات وجرائم ضد الدين بنسبة (100%)، لكنها اختلفت من حيث كثافة الاستخدام وتكرار العناوين مع قضايا الجريمة الأخرى.

اتفقت صحيفتا الأيام والحياة الجديدة على استخدام العنوان العمودي مع جرائم الغش والفساد وجرائم ضد المصادر الحيوية وجرائم الإهمال والخطأ الوظيفي، كما اتفقتا على استخدام العنوان العريض مع كل من جرائم الأفراد والممتلكات وجرائم الأخلاق.

2/5 العلاقة بين قضايا الجريمة والصور المصاحبة لها في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي بالاختبارات الإحصائية العلاقة بين قضايا الجريمة والصور المستخدمة معها في صحف الدراسة الأربع، وذلك على النحو التالي:

جدول (36): العلاقة بين قضايا الجريمة والصور المصاحبة لها في الصحف الفلسطينية اليومية

المجموع		صور شخصية		صور موضوعية		خبرية مستقلة		التوزيع الكمي	الصور والصحف
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
25.0	3	100.0	3	0.0	0	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	فلسطين
16.7	2	0.0	0	100.0	2	0.0	0	جرائم ضد الأفراد	
16.7	2	50.0	1	50.0	1	0.0	0	جرائم ضد الأخلاق	
16.7	2	100.0	2	0.0	0	0.0	0	الغش والفساد	
8.3	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	جرائم الممتلكات	
8.3	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	جرائم ضد الدين	
8.3	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
100.0	12	50.0	6	50.0	6	0.0	0	المجموع	
الدلة		مستوى الدلالة		كاي تربيع		معايير إحصائية			
غير دال		0.125		10.00					
42.9	3	33.3	1	66.7	2	0.0	0	جرائم ضد الأفراد	القدس
14.3	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	جرائم ضد الممتلكات	
14.3	1	100.0	1	0.0	0	0.0	0	جرائم ضد الدين	
14.3	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	
14.3	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	جرائم ضد الأخلاق	
100.0	7	28.6	2	71.4	5	0.0	0	المجموع	
الدلالة		مستوى الدلالة		كاي تربيع		معايير إحصائية			
غير دال		0.443		3.733					
35.7	5	40.0	2	60.0	3	0.0	0	جرائم ضد الأفراد	المنطقة الشمالية
21.4	3	33.3	1	66.7	2	0.0	0	جرائم ضد الدين	
21.4	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	الغش والتدليس	
7.1	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	جرائم ضد الممتلكات	
7.1	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
7.1	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	
100.0	14	21.4	3	78.6	11	0.0	0	المجموع	

المجموع		صور شخصية		صور موضوعية		خبرية مستقلة		التوزيع الكمي	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الصور والصحف	
الدلة		مستوى الدلالة		كاي تربيع				معايير إحصائية	
غير دال		0.713		2.91					
26.7	4	50.0	2	50.0	2	0.0	0	جرائم ضد الأفراد	
26.7	4	0.0	0	100.0	4	0.0	0	جرائم ضد الأخلاق	
20.0	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	
6.7	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	جرائم ضد الممتلكات	
6.7	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
6.7	1	0.0	0	100.0	1	0.0	0	الغش والفساد	
6.7	1	100.0	1	0.0	0	0.0	0	جرائم معلومات	
100.0	15	20.0	3	80.0	12	0.0	0	المجموع	
الدلة		مستوى الدلالة		كاي تربيع				معايير إحصائية	
غير دال		0.188		8.75					
29.2	14	42.9	6	57.1	8	0.0	0	جرائم ضد الأفراد	
14.6	7	42.9	3	57.1	4	0.0	0	الغش والتدليس	
12.5	6	0.0	0	100.0	6	0.0	0	جرائم ضد النظام العام	
12.5	6	0.0	0	100.0	6	0.0	0	جرائم ضد الأخلاق	
10.4	5	0.0	0	100.0	5	0.0	0	جرائم الممتلكات	
8.3	4	50.0	2	50.0	2	0.0	0	جرائم ضد الدين	
6.3	3	0.0	0	100.0	3	0.0	0	جرائم ضد المصادر الحيوية	
4.2	2	100.0	2	0.0	0	0.0	0	جرائم اقتصادية	
2.1	1	100.0	1	0.0	0	0.0	0	جرائم معلومات	
100.0	48	29.2	14	70.8	34	0.0	0	المجموع	
الدلة		مستوى الدلالة		كاي تربيع				معايير إحصائية	
دال		0.025		30.6					

1 / 2/5 الاتجاه العام:

أظهر الجدول وجود علاقة بين قضايا الجريمة والصور المصاحبة لها، فقضايا الجريمة تؤثر في استخدام الصور المصاحبة لها في صحف الدراسة، حيث كانت قيمة كاي² (30.6%)، عند مستوى دلالة (0.025) وبالتالي فالقيمة الاحتمالية أقل من (0.05).

وقد احتلت الصور الموضوعية النسبة الأعلى من الإجمالي العام للصور المصاحبة لقضايا الجريمة بنسبة (70.8%)، صاحبت الصور الموضوعية جرائم الممتلكات، والجرائم الحيوية، وجرائم الأخلاق، وجرائم ضد النظام العام بنسبة (100%) لكل منهم، ثم جرائم الأفراد بنسبة (66.6%)، يليها الصور الشخصية بنسبة (29.2%)، والتي كانت مصاحبة لكل من جرائم ضد الدين بنسبة (100%)، وجرائم ضد الأفراد بنسبة (33.3%).

2/2/5 مستوى كل صحيفة على انفراد:

أ- صحيفة القدس:

أظهر الجدول (36) عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة والصور المصاحبة لها في صحيفة القدس، حيث كانت قيمة كاي² (3.733%)، عند مستوى دلالة (0.443) ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

وبالتالي فالصور الموضوعية كان لها الصدارة من الإجمالي العام للصور المصاحبة لقضايا الجريمة بنسبة (71.4%)، صاحبت الصور الموضوعية جرائم الممتلكات، وجرائم ضد الأخلاق، وجرائم ضد النظام العام بنسبة (100%) لكل منهم، يليها الصور الشخصية بنسبة (28.6%)، والتي كانت مصاحبة لكل من الجرائم الاقتصادية وجرائم المعلومات بنسبة (100%).

ب- صحيفة الأيام:

أظهر الجدول (36) عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة والصور المصاحبة لها، وبالتالي فكلاهما عاملان مستقلان في صحيفة الأيام، حيث كانت قيمة كاي² (8.75)، عند مستوى دلالة (0.188) وبالتالي فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

وقد تصدرت الصور الموضوعية الإجمالي العام للصور المصاحبة لقضايا الجريمة بنسبة (80%)، صاحبت الصور الموضوعية جرائم الممتلكات، وجرائم ضد الأخلاق وجرائم ضد النظام العام وجرائم ضد المصادر الحيوية بنسبة (100%) لكل منهم، يليها الصور الشخصية بنسبة (20%)، والتي كانت مصاحبة لجرائم المعلومات بنسبة (100%)، وجرائم الأخلاق والأفراد بنسبة (26.7%)، أما جرائم ضد النظام العام بنسبة (20%).

ت- صحيفة الحياة الجديدة:

أظهر الجدول عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة والصور المصاحبة لها في صحيفة الحياة الجديدة، حيث كانت قيمة كاي² (2.91)، عند مستوى دلالة (0.713) وعليه فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

وقد جاءت الصور الموضوعية في الصدارة من الإجمالي العام للصور المصاحبة لقضايا الجريمة بنسبة (78.6%)، وقد كان النصيب الأعلى منها لجرائم ضد المصادر الحيوية وجرائم الممتلكات، وجرائم ضد النظام العام، وجرائم الغش والفساد بنسبة (100%) لكل منهم، يليها الصور الشخصية بنسبة (21.4%)، والتي كانت مصاحبة لكل من جرائم الأفراد بنسبة (40%)، وجرائم ضد الدين بنسبة (33.3%).

ث- صحيفة فلسطين:

أظهر الجدول عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة والصور المصاحبة لها، وبالتالي فهما عاملان مستقلان في صحيفة فلسطين، حيث كانت قيمة كاي² (10.00%)، عند مستوى دلالة (0.125) ومن ثم فالقيمة الاحتمالية أكبر من (0.05).

وقد جاءت كل من الصور الموضوعية والصور الشخصية في نفس المرتبة من حيث الاستخدام في صحيفة فلسطين، وجاءت الصور الموضوعية بمصاحبة جرائم الممتلكات، وجرائم ضد الدين، وجرائم ضد المصادر الحيوية بنسبة (100%) لكل منهم، في حين جاءت مع جرائم الأفراد بنسبة (50%)، أما القضايا التي استخدمت معها الصور الشخصية فكانت من نصيب جرائم ضد النظام العام، وجرائم الغش والفساد بنسبة بلغت (100%)، وجرائم الأخلاق بنسبة (50%).

3/2/5 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف:

اتفقت صحف الدراسة الأربع على عدم وجود علاقة بين قضايا الجريمة والصور المصاحبة لها، كأحد العناصر التيبوغرافية المعتمدة في النشر، حيث جاءت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05).

اتفقت صحف الدراسة باستثناء فلسطين استخدام الصور الموضوعية مع جرائم الممتلكات وجرائم ضد النظام العام وجرائم الأخلاق، لكن صحف الدراسة اختلفت في استخدامها للصور الشخصية لقضايا الجريمة.

المبحث الرابع:

القائم بالاتصال وقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية

يعرض هذا المبحث نتائج المقابلة للتعرف إلى مواقف وآراء القائمين بالاتصال في الصحف الفلسطينية نحو نشر قضايا الجريمة، وأهدافهم من النشر، والعوامل المؤثرة في انتقائها ونشرها، والمعايير والقيم والأسس التي يعتمدها للنشر، ومدى وجود أقسام وأبواب متخصصة لنشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية.

أولاً- أساليب وأهداف القائم بالاتصال في صحف الدراسة:

1-موقف القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يوضح الجدول التالي رأي القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (37): رأي القائم بالاتصال في نشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية

النسبة المئوية	التكرار	التوزيع الكمي الموقف من النشر
89.5%	17	قبول
10.5%	2	حياد
0.0%	-	رفض
100%	19	مجموع

يتضح من تحليل البيانات أن غالبية القائمين بالاتصال لديهم قبول لنشر قضايا الجريمة بنسبة (89.5%)، وأن (10.5) يقفون موقفاً محايداً من نشرها، وهذا يعني عدم رفض أي صحفي منهم لنشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية.

2-هدف القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يوضح الجدول التالي هدف القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (38): أهداف القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة

النسب المئوية	التكرار	التوزيع الكمي الأهداف
63.2%	12	أهداف خبرية
15.8%	3	وقائية
15.8%	3	تقديم الحلول والمعالجة
5.2%	1	إثارة وتشويق
0.0%	0	أخرى
100%	19	المجموع

يتضح من بيانات جدول (38) أن أبرز أهداف القائمين بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية هو إخبار وإعلام الجمهور بنسبة (63.2%)، وفي المرتبة الثانية جاء هدف الوقاية وهدف تقديم الحلول والمعالجة بنفس النسبة (15.8%)، وأخيراً التشويق والإثارة بنسبة (5.2%).

3-أساليب القائم بالاتصال في نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

الجدول التالي يوضح الأساليب التي يستخدمها القائم بالاتصال لنشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (39): أساليب القائم بالاتصال لنشر أخبار الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية

النسبة المئوية	التكرار	التوزيع الكمي الأساليب
42.1%	8	تقديم الخبر بصورته المبسطة
42.1%	8	تقديم التفاصيل كاملة
10.5%	2	تقديم بعض التفاصيل
5.3%	1	بدون تفاصيل
100%	19	المجموع

يتضح من تحليل بيانات جدول (39) أن أغلب القائمين بالاتصال يفضلون تقديم قضايا الجريمة بأسلوب خبري بسيط وتفاصيل كاملة بنسبة (42.1%) لكل أسلوب منهما، ثم تقديم الخبر مع بعض التفاصيل بنسبة (10.5%) وأخيراً بدون تفاصيل بنسبة (5.3%).

4-العوامل التي تؤثر على القائم بالاتصال عند انتقاء ونشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يوضح الجدول التالي العوامل التي تؤثر على القائم بالاتصال عند انتقاء ونشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (40): العوامل التي تؤثر على القائم بالاتصال أثناء انتقاء ونشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	التوزيع الكمي
42.1 %	8	العوامل المؤثرة
42.1 %	8	عوامل اجتماعية
36.8 %	7	عوامل صحفية
21.1	4	عوامل سياسية
15.7 %	3	أخرى
0.0 %	-	عوامل دينية
		عوامل اقتصادية
*قيمة ن=19		

يتضح من تحليل البيانات أن العوامل التي تؤثر على القائمين بالاتصال في صحف الدراسة أثناء انتقاء ونشر قضايا الجريمة هي: العوامل الاجتماعية بنسبة (42.1%) لكل منهما، في حين جاءت العوامل السياسية في المرتبة الثالثة بنسبة (36.8%)، ثم عوامل أخرى بنسبة (21.1%)، وأخيراً العوامل الدينية بنسبة (15.5%)، في حين لم تحظ العوامل الاقتصادية بأي تأثير يذكر.

* تعود زيادة التكرارات لعدم اكتفاء القائمين بالاتصال باختيار خيار واحد.

ثانياً- المعايير والقيم والوظائف التي يسعى القائم بالاتصال لتحقيقها من خلال تناول قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

1-المعايير التي ينتهجها القائم بالاتصال خلال اختيار ونشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

الجدول التالي يوضح المعايير التي يلجأ إليها القائم بالاتصال في اختيار ونشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (41): ما أبرز المعايير التي ينتهجها القائم بالاتصال لمعالجة قضايا الجريمة في صحف الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	التوزيع الكمي المعايير
63.1	12	معايير صحفية
21	4	معايير أخلاقية
15.8	3	معايير قانونية
10.5	2	معايير إنسانية
* ن = 19		

يتضح من تحليل بيانات الجدول السابق أن القائم بالاتصال في صحف الدراسة ينتهج عدداً من المعايير لانتقاء ونشر قضايا الجريمة، جاء في مقدمتها المعايير الصحفية بنسبة (63.1%)، يليها في المرتبة الثانية المعايير الأخلاقية بنسبة (21%)، ثم المعايير القانونية بنسبة (15.8%)، وأخيراً المعايير الإنسانية بنسبة (10.5%).

2-القيم التي يراعيها القائم بالاتصال عند نشر قضايا الجريمة:

يوضح الجدول التالي القيم التي يراعيها القائم بالاتصال عند نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة، وذلك على النحو التالي:

* تعود زيادة التكرارات لعدم اكتفاء القائمين بالاتصال باختيار خيار واحد.

جدول (42) : القيم التي يسعى القائم بالاتصال في صحف الدراسة لطرحها من خلال نشر قضايا الجريمة

النسبة المئوية	التكرار	القيم / التوزيع الكمي
57.8	11	الأهمية
52.5	10	القرب المكاني
52.5	10	الضخامة
47.3	9	الحدثة
26.3	5	الغربة
21.1	4	الشهرة
21.1	4	الإثارة
ن* = 19		

يتضح من تحليل بيانات الجدول السابق أن هناك مجموعة من القيم التي يراعيها القائم بالاتصال عند انتقاء ونشر قضايا الجريمة، كان أبرزها الأهمية بنسبة (57.8%)، يليها القرب المكاني والضخامة بنفس النسبة (52.5%)، ثم الحدثة بنسبة (47.3%)، ثم الغربة بنسبة (26.3%)، وأخيراً الشهرة والإثارة بنسبة (21.1%) لكل منهما.

3- الوظائف التي يسعى القائم بالاتصال لتحقيقها من وراء نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي الوظائف المرجوة من قبل القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية، وذلك على النحو التالي: يتضح من تحليل بيانات الجدول السابق أن الوظائف التي يسعى القائم بالاتصال لتحقيقها من وراء نشر قضايا الجريمة أهمها: وظيفة الإعلام والإخبار بنسبة (38.9%)، يليها توعية المجتمع بأضرار الجريمة والحد منها بنسبة (22.2%)، وفي المرتبة الثالثة جاءت وظيفة الوقاية بنسبة (16.6%)، ثم تنفير القراء من الجريمة بنسبة (11.1%)، وأخيراً جاءت وظيفة تثقيف القراء قانونياً، ووظيفة وضع حلول للجريمة بنسبة (5.5%) لكل واحدة منهما.

* تعود زيادة التكرارات لعدم اكتفاء القائمين بالاتصال باختيار خيار واحد.

جدول (43): الوظائف التي يسعى القائم بالاتصال إليها من نشر قضايا الجريمة.

الوظائف	التوزيع الكمي	التكرار	النسبة المئوية
الإعلام والإخبار		7	38.9%
توعية المجتمع بأضرار الجريمة والحد منها		5	22.2%
الوقاية		3	16.6%
تفسير القراء من الجريمة		2	11.1%
تثقيف القارئ قانونياً		1	5.5%
وضع الحلول للجريمة		1	5.5%
المجموع		19	100%

4- التعرف إلى الأسس التي يعتمدها القائم بالاتصال لطرح قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يبين الجدول التالي الأسس التي يعتمدها القائم بالاتصال في نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة، وذلك على النحو التالي:

يتضح من تحليل بيانات جدول (44) أن البحث عن الموضوعية بعيداً عن تشويه السمعة وعدم نشر أسماء وصور الجاني والمجني عليهم والاكتفاء بالرمز جاء في مقدمة الأسس التي يعتمدها القائم بالاتصال لنشر قضايا الجريمة بنسبة (31.6%)، يليها كل من استقاء المعلومات من مصادرها الرسمية وأهل المجني عليه والشهود، و اعتماد المنهج المهني في التعاطي مع الجريمة وشهادات الشهود والموقف الحقوقي والقانوني بنسبة (21%) لكل واحد منهما، ثم اعتماد أسلوب محافظ بعيداً عن الإثارة في عرض الحقائق وتفسيرها، مع تقديم الحجج والأدلة بنسبة (15.8%)، يليها حجم الجريمة وتأثيرها على الرأي العام يحدد طبيعة معالجتها، فكلما زاد حجم الجريمة-الضخامة-يتم إبرازها والاهتمام بها، و تناول الجريمة بشكل خبري بسيط ومن مصادرها خوفاً من ردود الفعل في حال تناولها بشكل آخر بنسبة (10.5%) لكل منهما، وأخيراً باقي الأسس التحذير من مخاطر الجريمة، والبعد عن النزعات الطائفية والحزبية، ولا يوجد استراتيجية صحفية لتناول قضايا الجريمة بحيث يكون للصحيفة في معالجتها، ضرورة وجود وثائق لحماية الصحفي خاصة في ظل غياب القانون في المجتمع الفلسطيني.

جدول (44): الأسس التي يعتمدها القائم بالاتصال لطرح قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية:

النسبة المئوية	التكرار	التوزيع الكمي	الأسس
31.6	6		البحث عن الموضوعية وعدم نشر أسماء وصور الجاني والمجني عليهم الاكتفاء بالرمز.
21	4		استقاء المعلومات من مصادرها الرسمية وأهل المجني عليه والشهود.
21	4		اعتماد المنهج المهني في التعاطي مع الجريمة وشهادات الشهود والموقف الحقوقي والقانوني.
15.8	3		اعتماد أسلوب محافظ بعيداً عن الإثارة في عرض الحقائق وتفسيرها، مع تقديم الحجج والأدلة.
10.5	2		حجم الجريمة وتأثيرها على الرأي العام يحدد طبيعة معالجتها، كلما زاد حجم الجريمة- الضخامة- يتم إبرازها والاهتمام بها.
10.5	2		تناول الجريمة بشكل خبري بسيط خوفاً من ردود الفعل في حال تناولها بشكل آخر.
5.2	1		التحذير من مخاطر الجريمة.
5.2	1		البعد عن النزعات الطائفية والحزبية.
5.2	1		عدم المساس بأخلاقيات المجتمع.
5.2%	1		لا توجد استراتيجية صحفية لتناول قضايا الجريمة بحيث يكون للصحيفة دور فاعل.
5.2%	1		ضرورة وجود وثائق لحماية الصحفي خاصة في ظل غياب القانون بالمجتمع الفلسطيني.
*ن = 19			

ثالثاً- مدى وجود أقسام وصحفيين متخصصين في صحف الدراسة:

1- مدى وجود أقسام وأبواب خاصة بالجريمة في صحف الدراسة:

تبين للباحثة من خلال مقابلاتها مع المبحوثين عدم وجود أقسام متخصصة بالجريمة في صحف الدراسة الأربع، وعدم وجود صحفيين متخصصين في تغطية ونشر قضايا الجريمة. أما بخصوص وجود أبواب وصفحات خاصة بالجريمة في صحف الدراسة، فالجدول التالي يوضح ذلك:

* تعود زيادة التكرارات لعدم اكتفاء القائمين بالاتصال باختيار خيار واحد.

يتضح من بيانات جدول (45) أن أغلب القائمين بالاتصال يرون أن صحف الدراسة الأربعة تفتقر للصفحات والأبواب المتخصصة بالجريمة بنسبة (73.7%)، في حين يرى (26.3%) من عينة الدراسة وجود أبواب وصفحات أحياناً دون استمرارية.

جدول (45): هل يوجد أبواب وصفحات متخصصة بالجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية.

توزيع الكمي	ك	%
وجود صفحات وأبواب متخصصة بالجريمة		
لا	14	73.7%
أحياناً	5	26.3%
نعم	0	0.0%
مجموع	19	100%

2- ما أهم صفات الصحفي الذي يعمل في مجال الجريمة في صحف الدراسة:

يوضح الجدول التالي الصفات التي ينبغي أن يتمتع بها الصحفيون العاملون في مجال تغطية أخبار الجريمة، وذلك على النحو التالي:

جدول (46): أهم صفات الصحفي الذي يعمل في مجال الجريمة

النسبة	التكرار	التوزيع الكمي
52.6	10	له علاقات واسعة مع المؤسسات الأمنية
47.4%	9	لديه معرفة بطبيعة المجتمع وعاداته وتقاليده ومشاكله (بعد اجتماعي)
47.4%	9	لديه قدر من المعرفة القانونية والنفسية
31.5%	6	هو صحفي شامل يعمل على كافة المواضيع
15.7%	3	الجرأة والشجاعة والقدرة على المغامرة
15.7%	3	إن يمتلك الاهتمام والرغبة في العمل
* ن = 19		

يتضح من الجدول السابق أنه في ظل غياب التخصص، فإن هناك صفات معينة للصحفيين العاملين في مجال تغطية أخبار الجريمة، ومن هذه الصفات: أن يمتلك علاقات واسعة بالمؤسسات الأمنية بنسبة (52.6%)، يليها أن يكون مدركاً لطبيعة المجتمع وعاداته وتقاليده، وأن يمتلك المعرفة القانونية والنفسية بنسبة (47.4%) لكل منهما، ثم جاءت صفة

* تعود زيادة التكرارات لعدم اكتفاء القائمين بالاتصال باختيار خيار واحد.

الصحفي الشامل في تغطية الجرائم كغيرها من الموضوعات الأخرى بنسبة (31.5%)، وأخيراً جاءت صفة الشجاعة والجرأة، وصفة الاهتمام وحب العمل بنسبة متساوية (15.7%).

3-المصادر التي يعتمد عليها القائم بالاتصال في استقاء قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية:

يبين الجدول التالي المصادر التي اعتمد عليها القائم بالاتصال في الصحف الفلسطينية لتغطية قضايا الجريمة، وذلك على النحو التالي:

جدول (47): المصادر التي يعتمد عليها القائم بالاتصال في استقاء معلوماته حول قضايا الجريمة.

النسبة المئوية	التكرار	التوزيع الكمي	المصادر
100	19		الجهات الأمنية (الشرطة، النيابة، القضاء)
31.6	6		شهود العيان
26.3	5		وكالات الأنباء
15.8	3		المشافي
15.8	3		الصحف والمجلات
10.5	2		أسر الضحايا
* ن = 19			

يتضح من بيانات الجدول السابق أن القائمين بالاتصال أجمعوا على أن الجهات الأمنية هي مصدر أساسي لاستقاء الصحفيين أخبار الجريمة بنسبة (100%)، يليها من المصادر الشهود العيان بنسبة (31.6%)، ثم وكالات الأنباء في المرتبة الثالثة بنسبة (26.3%)، وجاءت كل من المشافي، والصحف والمجلات في المرتبة الرابعة بنسبة (15.8%)، وأخيراً أسر الضحايا بنسبة (10.5%).

رابعاً- الرؤية المستقبلية للقائم بالاتصال لمعالجة قضايا الجريمة:

أوضحت نتائج المقابلة وجود رؤية مستقبلية للقائم بالاتصال نحو معالجة قضايا الجريمة، تمثلت فيما يلي:

* تعود زيادة التكرارات لعدم اكتفاء القائمين بالاتصال باختيار خيار واحد.

1. وجود أقسام وأبواب متخصصة لتوعية القارئ بقضايا الجريمة، والوقوف على أسبابها، والوقاية منها وطرق علاجها.
2. إيجاد منظومة قانونية لحماية الصحفيين والقائمين بالاتصال من الجهات الأمنية والعائلية المختلفة.
3. الاهتمام الأكاديمي لتخريج صحفيين متخصصين في مجال الجريمة، من خلال إضافة مساقات خاصة بتغطية شئون الجريمة والظروف النفسية والاجتماعية والقانونية الناعمة للنشر.
4. عقد دورات وورش عمل تدريبية للصحفيين في المجالات القانونية والنفسية والإعلامية بحضور عدد من المهنيين والمتخصصين كل في مجاله؛ بهدف تثقيفهم وإعدادهم للعمل في مجال تغطية شئون الجريمة.
5. العمل على تجديد قانون المطبوعات الفلسطيني، وتضمينه عدد من المواد التي تكفل حرية الحصول على معلومات.
6. تفعيل دور الإعلام من خلال متابعة التفاصيل، وإطلاع الرأي العام على مستجدات القضية من البداية حتى النهاية دون الاكتفاء بتقديمها بصورة خبرية، فغياب المعالجة الصحفية للجريمة ساهم في تقاعس النظام القضائي والشرطي على القيام بدورهما، والتأخر في إصدار أحكام لجرائم الفساد لعدد من موظفي الدولة.
7. ضرورة وجود وتعزيز التعاون بين الجهات الأمنية والمؤسسات الصحفية، مما يساهم في فتح المجال لمقابلة الجناه، والتأكد من النظام الإصلاحي والتأهيلي في السجون، للحيلولة دون الهيمنة الحزبية والعشائرية وتغييب القانون.
8. اعتماد مواقع التواصل الاجتماعي كمصادر للحصول على المعلومات، وتطوير تغطية الأخبار المتخصصة.
9. الالتزام بأخلاقيات وقواعد المهنة في التعامل نشر وتناول موضوعات الجريمة، والحيلولة دون التحول للصحافة الصفراء، والابتعاد عن الإثارة والمبالغة.
10. الاهتمام الأكاديمي بتأهيل الصحفيين للتغطية الإيجابية لشئون الجريمة، لإعداد كادر صحفي متخصص قادر على متابعتها متابعة شمولية، من خلال عرض القضية وتقييمها من وجهه خبراء قانونيين ونفسيين واجتماعيين، وإيجاد الحلول.

الفصل الرابع:
مناقشة نتائج الدراسة التحليلية
والميدانية والتوصيات

الفصل الرابع

مناقشة نتائج الدراسة التحليلية والميدانية والتوصيات

يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث، الأول تناول مناقشة نتائج الدراسة التحليلية التي تتصل بسمات المحتوى، والشكل لقضايا الجريمة في صحف الدراسة، والتعرف إلى أنواع قضايا الجريمة وموضوعاتها وألويات الاهتمام بها في صحف الدراسة، وأهداف وأساليب الصحف من النشر، ودوافع الجريمة ومدى قانونية نشرها، وسمات وصفات الفاعل في صحف الدراسة، وأنواع العناوين المستخدمة مع قضايا الجريمة ومواقعها من النشر والفنون المستخدمة لنشرها إضافة لعناصر إبرازها، إضافة إلى العلاقة بين قضايا الجريمة والدوافع والأهداف والأساليب والموقع والعناصر التيبوغرافية، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لمناقشة نتائج الدراسة الميدانية للتعرف إلى أساليب وأهداف القائم بالاتصال في الصحف الفلسطينية اليومية، والأسس والمعايير والقيم التي ينتهجها لمعالجة قضايا الجريمة المتداولة، ودرجة التخصص سواء على مستوى الصحف أو مستوى الصحفيين، والصفات التي يتسم بها العاملون في تغطية شئون الجريمة في صحف الدراسة، أما المبحث الثالث فقد اشتمل على أهم التوصيات، وقد تم تقسيمه على النحو التالي:

المبحث الأول: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية.

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: توصيات الدراسة.

المبحث الأول:

مناقشة نتائج الدراسة التحليلية

يتناول هذا المبحث مناقشة نتائج الدراسة التحليلية للوقوف على رؤية واضحة للنتائج من خلال دمجها في الإطار النظري والعلمي للدراسة، للتعرف على دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة، والوقوف على طبيعة هذه المعالجة والجوانب الإيجابية والسلبية فيها، من خلال مناقشة أهم النتائج الخاصة بالسمات العامة لمحتوى وشكل قضايا الجريمة في صحف الدراسة والعلاقات التي بينها، وذلك على النحو التالي:

أولاً- مناقشة السمات العامة لمحتوى قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

1-الاهتمام بقضايا الجريمة في صحف الدراسة

بلغ الإجمالي العام لقضايا الجريمة في صحف الدراسة نحو (632) جريمة، كانت أبرز الجرائم الواردة في صحف الدراسة هي جرائم الأفراد بما يعادل (28.6%) من إجمالي الجرائم، وفي المرتبة الثانية جاءت جرائم ضد الأخلاق بنسبة (19.1%)، تلتها جرائم الممتلكات بنسبة (17.7%)، ثم جرائم الفساد والغش بنسبة (10.6%)، يتبعها جرائم ضد النظام العام بمقدار (10.1%)، ثم جرائم ضد المصادر الحيوية بنسبة (3%)، وتساوى كل من جرائم المعلومات وجرائم الدين بنسبة (2.7%) لكل منهما، تلتها جرائم الأسرة وجرائم الإهمال الوظيفي بنسبة (1.8%)، وفي الختام الجرائم الاقتصادية بنسبة (1.5%).

وقد تبين من النتائج أن اهتمام صحف الدراسة بنشر قضايا الجريمة، ولكنها اختلفت في ترتيب وحجم اهتمامها بها، إذ اهتمت صحف القدس والأيام والحياة الجديدة بنشر جرائم الممتلكات والأفراد والأخلاق، في حين اهتمت صحيفة فلسطين بنشر جرائم ضد النظام العام وجرائم الأفراد وجرائم الدين، وتجاهلت جرائم الأسرة.

وقد تصدر صحيفتي القدس والأيام قائمة النشر لقضايا الجريمة عامة، مما عكس اهتمامها بها صفحاتها، وكانت صحيفة فلسطين في المرتبة الأخيرة باستثناء جرائم ضد الدين وجرائم ضد النظام، حيث جاءت في المقدمة بالنسبة للأولى والثانية لجرائم ضد النظام، مما يشير إلى أن اتجاه الصحيفة والأيدولوجيا التي تعبر عنها ونمط ملكيتها، يؤثر في انتقاء المادة ونشرها، فصحيفة فلسطين محسوبة على حركة لها جذور دينية هي حماس، إضافة لكونها تصدر من قطاع غزة الذي يشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي، وهو ما يختلف عن

الصحف الأخرى، وما سبق يعكس تأثر القائم بالاتصال بمجموعة من المعايير المهنية التي تؤثر على وظيفته كحارس للبوابة، ومنها سياسة المؤسسة الإعلامية وهي مجموعة العناصر والأساليب السائدة في غرفة الأخبار، ويتم اعتماد أسلوب التطبيق والتنشئة الاجتماعية للعاملين لاستيعاب تقاليد عملهم والسياسة السائدة، وذلك عن طريق التدريب بدون تعليمات مباشرة، من خلال تعريفهم بأساليب العمل والدور المطلوب منهم⁽¹⁾.

في حين لم تحظ جرائم الإهمال الوظيفي، والجرائم الاقتصادية وجرائم الدين وجرائم الأسرة وجرائم ضد المصادر الحيوية، إلا بنسب متواضعة تعكس ضعف اهتمام صحف الدراسة بهذه القضايا، وهو الأمر المستغرب خاصة في ظل الجرائم الاقتصادية وجرائم الأسرة المنتشرة على صعيد قطاع غزة والضفة، والمتمثلة في فساد السلع والتهريب وارتفاع الأسعار دون التزام بتسعيرة محددة على صعيد الجرائم الأولى، والعنف الأسري وقضايا الشرف لجرائم الأسرة.

وقد أظهرت النتائج بشكل جلي دور حارس البوابة الذي يتدخل في حركة سير المعلومات من مصادرها للمتلقي بما يتسم بالسيطرة والضببط لهذه الحركة ونتاجها النهائي الذي يتمثل في محتوى الرسائل الإعلامية التي تنتقل للمتلقي، وهذا الدور يقوم به القائم بالاتصال الذي حصل على المعلومات من مصادرها أو يقوم به غيره من الزملاء أو رؤساء صالات التحرير، فيتدخلون في بناء الرسالة بالحذف والتعديل والإضافة والتغيير بما يؤكد أهميتها أو يقلل منها⁽²⁾.

2-موضوعات قضايا الجريمة في صحف الدراسة وأولويات الاهتمام بها:

لوحظ تصدر موضوعات قضايا الجريمة في صحف الدراسة، ويرجع ذلك لطبيعة هذه الجرائم وانتشارها على الصعيد العالمي، وانتشار بعضها الآخر على الصعيد المحلي، مثل جرائم الفلتان الأمني وجرائم المخدرات وفساد الأغذية، وكان أبرزها:

1/2 جرائم الممتلكات:

تبين من نتائج الدراسة التحليلية وجود علاقة بين موضوعات جرائم الممتلكات ونشرها في صحف الدراسة الأربع، وقد بلغ عدد موضوعاتها (112) جريمة، حظيت باهتمام صحف الدراسة خاصة صحيفة القدس، ثم صحيفة الأيام، فالحياة الجديدة وأخيراً صحيفة فلسطين

(1)مكاوي، السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، (ص179)

(2)عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير (ص178)

بنسبة، علماً أن جرائم السرقة شغلت النسبة الأعلى حيث بلغت (59.8%) من جرائم الممتلكات التي تم نشرها، يليها جرائم الاحتيال بنسبة (17.9%) وتوزعت النسب الباقية على باقي جرائم الممتلكات.

واتفقت الدراسة مع دراسة مكي حيث جاءت جرائم السرقة في مقدمة الجرائم المنشورة في جريدة الأنباء الكويتية⁽¹⁾، كما اتفقت مع دراسة وسار حيث جاءت جرائم الممتلكات في مقدمة الجرائم الاقتصادية المنشورة في صحيفة الخبر اليومية⁽²⁾، ودراسة مركز الرؤية حيث جاءت السرقة في المرتبة الثانية بعد القتل من المواد المنشورة في الصحف السياسية السودانية⁽³⁾

وقد تبين من النتائج اهتمام الصحف بنشر موضوعات جرائم الممتلكات، ولكنها اختلفت في ترتيب وحجم اهتمامها بأنواع محددة من هذه الجرائم، ففي حين اهتمت صحيفة القدس بنشر كافة أنواع الجرائم المذكورة، اهتمت صحيفتا الأيام والحياة الجديدة بجرائم الاحتيال والسرقة والتخريب، أما صحيفة فلسطين فاهتمت بنشر جرائم التخريب والاحتيال، في حين اتفقت صحف الدراسة (القدس، الأيام، الحياة الجديدة) على تصدر جرائم السرقة المرتبة الأولى، أما صحيفة فلسطين فقد اهتمت بنشر قضايا الاحتيال.

ترى الباحثة إن اهتمام صحف الدراسة بجرائم الممتلكات يعود لكونها من أكثر الجرائم شيوعاً وانتشاراً على مستوى العالم، كما أنها تعكس الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتدنية التي تعيشها مناطق متفرقة من العالم، ومنها فلسطين التي بلغ معدل الفقر فيها 25.8% عام 2011م⁽⁴⁾، أما معدل البطالة فبلغ (31,5%) في قطاع غزة، مقابل (20.1%) في الضفة عام 2012م⁽⁵⁾، وكلاهما يعد دافعاً للسلوك الإجرامي للإنسان نتيجة لنقص المورد المالي لتوفير احتياجاته مما يولد شعور بالإحباط⁽⁶⁾.

(1) مكي، استخدام عناصر الفن الصحفي في تناول موضوعات الجريمة دراسة تطبيقية على جريدة الأنباء الكويتية (ص280)

(2) وسار، المعالجة الإعلامية للجريمة غير المنظمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة: دراسة لصحيفة الخبر (ص253).

(3) مركز الرؤية لدراسات الرأي العام، (على الانترنت).

(4) وكالة معاً، "455 مليون نسمة عدد سكان فلسطين المقدر منتصف عام 2014"، (على الانترنت).

(5) وكالة المعلومات الفلسطينية وفا، "البطالة في فلسطين تقرير إخباري، (على الانترنت).

(6) أبو تونه، علم الإجرام (ص253)

2/2 موضوعات جرائم الأفراد:

تبين من نتائج الدراسة التحليلية عدم وجود علاقة بين موضوعات جرائم الأفراد ونشرها في صحف الدراسة الأربع، وقد بلغ عدد الجرائم المتعلقة بالأفراد (181) جريمة، استحوذت صحيفة القدس على (51.9%) منها، تلتها الأيام بنسبة (28.2%)، ثم صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (11%)، فصحيفة فلسطين بنسبة (8.8%)، وقد احتلت جرائم القتل النسبة الأعلى من بين الجرائم المطروحة.

تبين مما سبق اهتمام صحف الدراسة بنشر موضوعات جرائم الأفراد، وإن اختلفت نسب الاهتمام، فعلى سبيل المثال حين اهتمت صحيفتا الأيام والقدس بنشر كافة أشكال جرائم الأفراد، لم تهتم صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين إلا بنشر مواد خاصة بجرائم القتل والضرب، وترى الباحثة أن الاختلاف ناجم عن العدد الكبير لقضايا الجريمة المطروحة في صحيفة القدس والأيام مما منحها تنوعاً ووفرة في الموضوعات، إضافة للمساحة الكبيرة للصحيفتين مقارنة بصحيفتي الحياة الجديدة وفلسطين.

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة مكي حيث جاءت جرائم القتل في مقدمة الجرائم المنشورة بجريدة الأنباء الكويتية⁽¹⁾، ودراسة سالم التي أشارت أن جرائم القتل هي الأكثر تداولاً في جريدة الجمهورية والوفد وأخبار الحوادث⁽²⁾، ودراسة مركز الرؤية للدراسات حيث تصدرت جرائم القتل قائمة الجرائم المنشورة في الصحافة السياسية بالسودان بنسبة (28.7%)، يليها السرقة ثم المخدرات⁽³⁾، ودراسة شقفة حيث أظهرت النتائج ارتفاع جرائم القتل في محافظات غزة⁽⁴⁾، ودراسة المصري حيث بلغت نسبة جرائم القتل والخطف في قطاع غزة (30.1%)⁽⁵⁾.

3/2 موضوعات جرائم الأسرة:

(1) مكي، استخدام عناصر الفن الصحفي في تناول موضوعات الجريمة دراسة تطبيقية على جريدة الأنباء الكويتية (ص280)

(2) سالم، المعالجة الصحفية للجرائم التي يرتكبها الأطفال بالصحف المصرية خلال العقد الأول و الثاني (ص264)

(3) مركز الرؤية لدراسات الرأي العام، (موقع الكتروني).

(4) شقفة، جرائم القتل في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة (ص589)

(5) المصري، العوامل السوسيوثقافية لارتكاب الجريمة في المجتمع الفلسطيني: دراسة تطبيقية على قطاع غزة (ص139)

تبين من نتائج الدراسة التحليلية عدم وجود علاقة بين موضوعات جرائم ضد الأسرة ونشرها في صحف الدراسة الأربع، وقد تبين من الدراسة أن عدد الجرائم المتعلقة بالأسرة بلغت (13) جريمة، استحوذت صحيفة الأيام على نسبة (61.5%) من الجرائم التي تم نشرها، يليها القدس بنسبة (23.1%)، ثم صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (15.4%)، وقد احتلت جرائم الخيانة الزوجية النسبة الأعلى حيث بلغت نسبتها (41.7%)، يليها جرائم إهمال الأطفال بنسبة (33.3%)، وأخيراً جرائم قتل الشرف بنسبة (25%).

وعليه فالملاحظ أن صحف الدراسة لم تهتم بنشر موضوعات جرائم الأسرة إلا صحيفتي الأيام والقدس وينسب متواضعة، في حين لم يكن هناك اهتمام يذكر في صحيفة الحياة الجديدة، أما صحيفة فلسطين فانعدم أي وجود لجرائم الأسرة بين صفحاتها.

وبناءً على ما سبق من نتائج ترى الباحثة تدني نسب وتكرارات موضوعات جرائم ضد الأسرة في صحف الدراسة والتي جاء أغلبها تغطية لأخبار عالمية دون المحلية، ويعود ذلك لطبيعة المجتمع الفلسطيني الذي مازالت تحكمه مجموعة من العادات والتقاليد، التي تجد حرجاً في تناول الموضوعات الخاصة بالأسرة ومنها الجرائم، إضافة لنظم العائلات والعشائرية التي تحكمنا كمجتمع فلسطيني مما يمنع المساس بالنسيج الداخلي، والتعرض للظواهر والمشاكل الاجتماعية للمجتمع، ومن ثم تبقى الكثير من القضايا طي الكتمان، وهو ما اتفق مع نتائج الدراسة الميدانية حيث أشار القائم بالاتصال إلى أن سطوة النظام العشائري والعائلي في فلسطين الأمر الذي يمنع الصحفيين من نشر الكثير من القضايا.

وترى الباحثة أن صحف الدراسة كثيراً ما تلجأ إلى حجب هذا النوع من الجرائم وخاصة الاعتداء والتحرش الجنسي، والاعتداء الجسدي نتيجة للخلافات الأسرية، ومن ثم فالصحف لا تلتزم بالدور المناط بها وتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع، والمتمثلة في تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام مما يسهل عليهم الحكم عليها، وبالتالي فقد أخفقت في القيام بمسئوليته الاجتماعية.

4/2 موضوعات جرائم الدين:

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية عدم وجود علاقة بين موضوعات جرائم ضد الدين ونشرها في صحف الدراسة الأربع، وقد بلغ عدد موضوعات جرائم ضد الدين (17) جريمة، استحوذت صحيفة فلسطين على النسبة الأعلى منها، تلتها صحيفة الحياة الجديدة، ثم صحيفتا القدس والأيام على التوالي، وقد احتلت جرائم منع العبادة النسبة الأكبر، تلتها جرائم الاعتداء على أماكن العبادة، وأخيراً جريمة الإساءة للرسول.

وقد اتفقت صحف الدراسة على نشر الأنواع المختلفة لموضوعات جرائم ضد الدين لكن بأعداد بسيطة، باستثناء صحيفة الأيام التي اكتفت فقط بنشر المواد الخاصة بجرائم الإساءة للرسول، في حين برز الاهتمام واضحاً بنشر موضوعات جرائم ضد الدين في صحيفة فلسطين.

وترى الباحثة أن الاختلاف بين الصحف وتقدم صحيفة فلسطين عن صحف الدراسة بالاهتمام بنشر موضوعات جرائم ضد الدين، يعود في الأساس للمعايير الصحفية التي تحكم الصحيفة والمتمثلة في معايير الوسيلة وسياستها، فالصحف الثلاث القدس والحياة الجديدة والأيام هي صحف لا تحكمها أيديولوجية دينية كصحيفة فلسطين، التي تحسب على حركة دينية، ومن ثم كان اهتمامها واضحاً في نشر كل ما يتعلق بالدين الإسلامي.

5/2 موضوعات جرائم ضد المنشآت الحيوية:

بلغ إجمالي موضوعات جرائم ضد المنشآت الحيوية في صحف الدراسة (19) جريمة، احتلت جرائم انتهاك البيئة النسبة الأكبر حيث بلغت نسبتها (57.9%)، تلتها جرائم تبيد الثروات بنسبة (26.3%)، وفي الختام جاءت جرائم الصيد الجائر بنسبة (15.5%)، وهي نسب متواضعة لا تتفق مع الجرائم البيئية التي تشهدها فلسطين والعالم، وإن كان هناك اتفاق بين صحف الدراسة بنشر هذا النوع من الجرائم، لكن الاختلاف جاء في ترتيب الاهتمام بالموضوعات التي تناولتها، علماً أن صحيفة القدس اهتمت بنشر كافة موضوعات الجرائم الواردة في الدراسة، فيما تباينت صحف الدراسة الأخرى في اهتمامها بهذا النوع من الجرائم، حيث ركزت على بعضها وأغفلت البعض الآخر.

والسؤال المطروح لماذا لا يتناسب حجم ما نشر من موضوعات جرائم البيئة مع ما تشهده البيئة الفلسطينية من انتهاكات، خصوصاً إنها قضية حيوية يترتب عليها الكثير من الأمراض والأضرار التي لحقت بالمواطنين منها: مشاكل وادي غزة والأمراض الخطيرة التي يعانيها سكان هذه المنطقة، وما تترتب عليها من تلوث للبيئة البحرية، وارتفاع استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية الملوثة للتربة، وانقراض بعض الحيوانات والطيور البرية الفلسطينية.

6/2 موضوعات جرائم ضد النظام العام:

تبين من نتائج الدراسة التحليلية عدم وجود علاقة بين موضوعات جرائم النظام العام ونشرها في صحف الدراسة الأربع، حيث تؤثر موضوعاتها على النشر، وقد بلغت موضوعات جرائم ضد النظام (64) جريمة، استحوذت صحيفة القدس على (45.3%)، ثم فلسطين بنسبة

(28.1%)، تلتها صحيفا الأيام ثم الحياة الجديدة على التوالي. وقد احتلت جرائم الفلتان الأمني النسبة الأكبر حيث بلغت (65.6%)، تلتها جرائم العمالة بنسبة (15.6%)، ثم جرائم إشاعة الفوضى بنسبة (14.1%)، وأخيراً جرائم إثارة الفتن.

يعكس اهتمام صحف الدراسة بموضوعات جرائم ضد النظام طبيعة الجرائم المنتشرة في المجتمع الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة، والناجمة عن الانقسام السياسي متمثلة في جرائم الفلتان الأمني وإثارة الفتن، والعمالة التي جاءت نتيجة لمحاولات الاحتلال إسقاط المواطن الفلسطيني ليكون عنصراً من عناصره، وبناءً على ذلك ترى الباحثة أن بعض قضايا الجريمة وموضوعاتها تفرض وجودها على الصحف والصحفيين من خلال ضخامتها واتصالها المباشر بالظروف والأوضاع التي يعيشها المجتمع، وهو ما ينطبق على جرائم ضد النظام العام.

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة توفيق محمد حيث أشارت دراسته أن (95%) من المبحوثين وجدوا أن الفلتان الأمني وانتشار السلاح هو السبب الرئيس في عدم توفر الأمان في المجتمع الفلسطيني⁽¹⁾.

7/2 موضوعات جرائم ضد الأخلاق:

تبين من نتائج الدراسة التحليلية عدم وجود علاقة بين موضوعات جرائم ضد الأخلاق ونشرها في صحف الدراسة الأربع، وأظهرت النتائج أن عدد موضوعات جرائم ضد الأخلاق بلغت (121) جريمة، استحوذت صحيفة القدس على (40.5%) ثم الأيام بنسبة (33.9%)، فالحياة الجديدة ثم فلسطين، وقد احتلت جرائم المخدرات النسبة الأكبر حيث بلغت نسبتها (59.5%)، ثم جرائم الدعارة (25.6%)، تلتها جرائم التحرش الجنسي بنسبة (10.1%).

وتتفق هذه الدراسة مع عدد من الدراسات مثل دراسة مركز رؤية حيث تبين من الدراسة أن جرائم المخدرات تأتي بعد السرقة والقتل من اهتمام الصحف السياسية السودانية بالنشر⁽²⁾، ودراسة مكي، حيث بلغت جرائم الانحرافات الجنسية والقتل والسرقة نسبة (75%) من الإجمالي العام للمواد المنشورة⁽³⁾، ودراسة وسار حيث أظهرت الدراسة اهتمام صحيفة الخبر

(1) توفيق محمد، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية: دراسة تحليلية لمدينة نابلس (ص101)

(2) مركز الرؤية لدراسات الرأي العام، (على الانترنت)

(3) مكي، استخدام عناصر الفن الصحفي في تناول موضوعات الجريمة دراسة تطبيقية على جريدة الأنباء الكويتية (ص280)

بنشر الجرائم الاجتماعية بنسبة (73%) وكان ترتيبها كالتالي المخدرات ثم الدعارة تلتها خطف القصر، ودراسة حليلة التي كشفت عن اهتمام صحيفة الشروق بالجرائم الجنسية والشاذة بنسبة (46%)⁽¹⁾.

ترى الباحثة أن الاهتمام بالجرائم الأخلاقية نال مساحة واسعة من اهتمام صحف الدراسة حيث جاء في المرتبة الثانية بعد جرائم الأفراد، وهو ما يدفع للتساؤل حول دوافع الصحف في التركيز على هذا النوع من الجرائم أكثر من غيره، وهو ما يشير إلى توجيهها نحو إثارة اهتمام القارئ وتشويقه، علماً أن تغطيته لهذا النوع من الجرائم جاءت في إطار التغطية العربية والدولية للجريمة دون المحلية، وبالتالي فهي جهد وعمل ضائع دون جدوى.

2/ 8 موضوعات جرائم الغش والفساد:

جاءت في المرتبة رابعة من حيث إجمالي المواد المنشورة بواقع (67) جريمة، وقد تبين من الدراسة وجود علاقة بين موضوعاتها ونشرها في صحف الدراسة، وترى الباحثة أن هذه الجرائم من أبرز الجرائم التي يعانيتها المجتمع الفلسطيني، لأن الاحتلال الإسرائيلي يعمل جاهداً على إغراقها بالبضائع الفاسدة وبالتالي فالصحف وفقت بالاهتمام بها ومنحها الأولوية بالنشر.

أما موضوعات جرائم المعلومات والإهمال الوظيفي والجرائم الاقتصادية فلم تتل من صحف الدراسة اهتماماً يذكر، مقارنة بالجرائم السابقة.

اهتمام الصحف ببعض القضايا أولويات نشرها تشير إلى أن حراس البوابة على طول السلسلة الاتصالية يسمحون لنسبة محدودة من آلاف المواد الإعلامية التي تصلهم، بالانتقال إلى المراحل التالية، وفي النهاية يختار المحرر في الجريدة عشرات الأخبار فقط لينقلها إلى قرائه، وما يخرج أو يُحجب هو نتيجة لعدد من الضغوط المتنافسة، علينا أن نحددها ونوضحها حتى نفهم كيف تقوم وسائل الإعلام بعملها⁽²⁾.

(1) حليلة، الجريمة في الصحافة الجزائرية: تحليل مضمون جريدة الشروق (ص 267)

(2) الموسوي، "نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري"، مجموعة محاضرات، موقع الأكاديمية العربية المفتوحة (على الإنترنت)

3- أهداف نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة أن هدف الإعلام والإخبار تصدّر قائمة الأهداف بنسبة (83.1%) من أخبار الجرائم نشرت بهدف الإعلام و الإخبار، ثم جاء في المرتبة الثانية هدف الإثارة والتشويق بنسبة (13.1%) ، أما النشر بهدف الوقاية و العلاج فقد جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (3.8%)، وهذا يتفق إلى حد بعيد مع نتائج الدراسة الميدانية، إذ تصدر الهدف الأول أهداف القائم بالاتصال، وتأخر الهدف الثاني وتقدم الهدف الثالث عليه، وقد تصدرت صحيفة الأيام الأهداف الوقائية بنسبة (33.3%)، ثم صحيفة فلسطين (29.2%)، تلتها صحيفة القدس بنسبة (25%)، وأخيراً صحيفة الحياة الجديدة (12.5%) لهذا الهدف.

جاء هدف الإثارة والتشويق في صحف (القدس، الأيام، الحياة الجديدة) بالمرتبة الثانية، في حين لم تهتم صحيفة فلسطين بنشر أي مواد بهدف الإثارة والتشويق، وربما يعود ذلك للنهج المحافظ الذي تعتمده، أما هدف الوقاية والعلاج فكان في المرتبة الثالثة وهو ما يشير إلى اتفاق صحف الدراسة على الاهتمام المتدني بالوقاية والعلاج من الجريمة، علماً أن ذلك يدخل في إطار وظيفة الصحافة ومسئوليتها الاجتماعية.

وتختلف نتائج الدراسة مع دراسة الشلال حيث اهتمت مجلة الداخلية بالأهداف الوقائية بنسبة (66%) وربما يعود الاختلاف لطبيعة تخصص هذه المجلة بالقضاء والقانون ونمط الملكية فكونها تصدر عن وزارة الداخلية بدولة الكويت⁽¹⁾.

في حين اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة مركز الرؤية حيث تتجه مضامين الجريمة في الصحافة السودانية السياسية، لإيراد المعلومات الأساسية بنسبة (82%)، وتختلف معها في الهدف الثاني حيث تسعى الصحف السياسية لإرشاد وتوجيه القراء وتوعيتهم بمخاطر الجريمة بنسبة (16.7%)، والبقية للتغطية السالبة بنسبة (1.2%)⁽²⁾.

4- الأساليب المعتمدة لنشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

ويعاب على الصحف الفلسطينية اليومية نشر المادة بكامل التفاصيل بنسبة (54%)، لأن من مخاطرها تعليم المنحرفين طرق ارتكابها الأمر الذي يزيد من انتشارها.

(1) مكي، استخدام عناصر الفن الصحفي في تناول موضوعات الجريمة دراسة تطبيقية على جريدة الأنباء الكويتية (ص 2).

(2) مركز الرؤية للدراسات الرأي العام، تناول الجريمة في الصحافة السودانية، (على الانترنت).

وترى الباحثة أن المعالجة السلبية لقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية، التي لا تقتضي نشر تفاصيل الجريمة أو بعضها، بقدر ما تهدف لإدراج الحلول وخلق رأي عام فاعل للضغط على جهات الاختصاص والمسؤولين والمختصين العمل على الحد من الجريمة وأسبابها، إنما تعكس مستوى متدنٍ من التخصص والوعي بالوظيفة الصحفية لتغطية قضايا الجريمة.

كما أن عدم قيام صحف الدراسة بمسئولياتها الاجتماعية على مستوى الوظائف التثقيفية بالمجتمع كالاهتمام بالموروث الثقافي والاجتماعي، والتقاليد والتراث الأصيل، ومحاربة الفساد الأخلاقي والعادات الدخيلة على المجتمع⁽¹⁾، والاكتفاء بوظيفة الإعلام، يعني أنها قصرت في أداء الدور المناط بها كما حددته نظرية المسؤولية الاجتماعية، وهي السعي لمواجهة المشكلات المجتمعية من خلال قيامها بالتزامات معينة تجاه المجتمع، وتجنب كل ما يؤدي لنشر الجريمة والعنف والفوضى المدنية⁽²⁾.

والرؤية الإسلامية في معالجة الجريمة تتطلب من الصحافة الوقوف إلى جانب المجتمع في الحق، وأن تكون ضد الإجرام، بإثارة الكراهية ضد المجرمين وتقبيح أعمالهم، وعليها أن تعمل على تكوين رأي عام ضد الجريمة، فالسياق القرآني لقصة ابني آدم قدم نموذجاً لطبيعة الخير والشر، وأهمية النفس، فكل واحد منهما قدم قرباناً لله فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر، فتوعد هذا الآخر أخاه وأقسم على قتله، فأجابه أخوه وأحسن الجواب⁽³⁾، قال تعالى: ﴿أَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (27) لَئِن بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (28)﴾⁽⁴⁾، ولما كان مثل هذا الوعظ لا يؤثر في كل نفس فذكره بعذاب الآخرة، قال تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ

(1) مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي (ص167)

(2) السيد، "اتجاهات النخبة المصرية نحو القنوات الفضائية الدينية الإسلامية: دراسة ميدانية، (مج1/ ص29-30)

(3) عزت، بحوث في الإعلام الإسلامي (ص 108)

(4) سورة المائدة: الآية 27-28]

أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ (29) فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الخَاسِرِينَ (30) ﴿⁽¹⁾﴾.

5- الصفات التي أضفتها صحف الدراسة على المجرم:

تبين من نتائج الدراسة التحليلية وجود علاقة بين الصفات المنسوبة الجناه ونشر أخبار الجريمة في صحف الدراسة الأربع، وقد جاء نسبة (94%) من قضايا الجريمة دون إضفاء أي صفة سلباً أو إيجاباً، بينما فقط 5.7% من المجرمين أظهرتهم بصفات منفرة، وتقدمت صحيفة الأيام على باقي صحف الدراسة بإطلاق صفات منفرة على المجرمين بنسبة مقدارها (58.3%)، وصفات البطولة بنسبة (0.3%).

إن ألقاء صفات تمجد المتهم، وتضفي عليه صفة البطولة يشجع آخرين وعلى وجه الخصوص من الشباب والمراهقين على تقليده، ومن ثم انتشار الجريمة وزيادتها في المجتمع، وهذا يقتضي من الصحف الانتباه إلى ذلك، ومعالجة قضايا الجريمة وإلصاق بها صفات قبيحة ومنفرة حتى يعرض الشباب والمراهقين المنحرفين عنها، وبالتالي تسهم في علاج هذه المشكلة.

6- دوافع ارتكاب الجريمة في صحف الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة أن دوافع ارتكاب الجريمة تؤثر على نشرها صحف الدراسة، حيث تقدمت الدوافع الذاتية، تليها دوافع أخرى ثم الدوافع الاقتصادية، تتبعها الدوافع السياسية فالاجتماعية.

وتشير النتائج أن صحف الدراسة اتفقت على تقديم دوافع للجرائم المنشورة على صفحاتها، ولكنها اختلفت في مركزها، ففي حين احتلت الدوافع الذاتية المرتبة الأولى في الصحف الثلاث صحف هي (القدس، والأيام والحياة الجديدة)، لكنها جاءت في المرتبة الثالثة في صحيفة فلسطين.

واختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الشلال حيث جاءت العوامل والظروف الاقتصادية على رأس الأسباب الفاعلة في إنتاج الانحراف بنسبة (30.6%)، ثم الظروف

(1) سورة المائدة: الآية 29-30

الاجتماعية بنسبة (21%)، ثم الظروف السياسية (16,3%)، ثم الظروف النفسية يليها ظروف التنافر الثقافي⁽¹⁾.

واختلفت الدراسة مع دراسات الجريمة في فلسطين مثل دراسة توفيق حيث كشفت الدراسة أن الوضع الأمني المتدهور يعكس أوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية حيث زادت نسبة الفقر والبطالة نتيجة لإغلاق سوق العمل وقلة الاستثمار، والحصار المالي المفروض من الدول المانحة⁽²⁾، كما اختلفت أيضاً مع دراسة النجار التي كشفت أن دوافع تعاطي المخدرات في قطاع غزة سببه حصار غزة التي ترتب عليها وجود الأنفاق الحدودية، وما صحبه من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة⁽³⁾.

وترى الباحثة أن سرد صحف الدراسة لدوافع الجريمة يشكل جزءاً من المعالجة الصحفية لها، فمعرفة الدوافع يشكل بداية لإدراك أسباب انحراف السلوك، والوقوف على أبعاد الظاهرة، ومن ثم تحديد أهداف واضحة للمعالجة الصحفية، تساهم في وضع الحلول وتكوين رأي عام مدرك للأبعاد والدوافع والأسباب لتكوين رؤية واضحة مبنية على أسس علمية، مما يساهم في الضغط على الجهات المختصة لاتخاذ خطوات عملية لمواجهة الأسباب ووضع الخطط لتجنب انتشار الجريمة، والحد من آثارها على مستوى الأفراد والجماعات.

وبالتالي فطبيعة العلاقة بين المعالجة الصحفية وواقع الجريمة ليست مجرد انعكاس للواقع الاجتماعي، إنما هي علاقة معقدة، فالصحافة تختار الجوانب التي تقدم للقارئ، وهذه الجوانب تتعدد بطبيعتها ويتم الاختيار منها، وتتداخل في ذلك عوامل ذاتية وموضوعية تختلف باختلاف القائمين على التحرير⁽⁴⁾.

7- السمات العامة لمرتكبي قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

1/7 العمر:

(1) الشلال، دور الصحافة المخصصة في تشكيل الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في المجتمع الكويتي: مجلة الداخلية الصادرة خلال عامي 1993-1994 (ص102).

(2) توفيق محمد، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية: دراسة تحليلية لمدينة نابلس (ص161).

(3) النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة (ص145).

(4) مكي، استخدام عناصر الفن الصحفي في تناول موضوعات الجريمة دراسة تطبيقية على جريدة الأنباء الكويتية (ص 243)

كشفت الدراسة أن مرتكبي الجريمة معظمهم من الشباب في جميع صحف الدراسة، وهو أمر طبيعي، ويعزو أبو زنت انتشار الجريمة بين فئة الشباب، لعدم تحليهم بالحكمة أو القدرة على التحمل مثل الآباء والأجداد، إضافة لانسامهم بالاندفاع وعدم تقبل النصيحة عكس الكبار الذين يتحلون بالعقلانية والتريث واتخاذ القرارات، إضافة لكون المجتمع الفلسطيني فتي يعيش أغلبه دون فرص عمل لتأمين الحياه أو أفق للطموح، خاصة في ظل الأوضاع السياسية السيئة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يجعلهم يشعرون بالإحباط، حيث لا يوجد مستقبل واضح للشباب ولا يوجد استقرار نفسي ولا عاطفي ولا مادي⁽¹⁾.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة النجار التي أوضحت أن (73%) من المتعاطين في القطاع لا تتجاوز أعمارهم 30 عاماً⁽²⁾، يليها فئة كبار السن وهو السن الذي يسعى للاستقرار وتكوين أسرة، ثم فئة المراهقين وهي الفئة التي تؤثر عليها التنشئة غير السوية وأصدقاء السوء، مما يترتب عليه انحراف للأحداث، وأخيراً فئة الأطفال.

2/7 النوع:

تبين من نتائج الدراسة أن معظم مرتكبي الجرائم من الذكور (83.6%) وهو أمر غير مستغرب، لأن الجريمة في الأساس ظاهرة ذكورية، حيث الجنوح منتشر بين الذكور أكثر من الإناث، بل هناك الكثير من الجرائم التي ترتبط بالذكور مثل السطو المسلح والسرقة والقتل، ربما يعود ذلك لطبيعتهم التي تتسم بالقوة والصلابة⁽³⁾، بينما فئة الإناث ارتكبت 16.4% من الجرائم وقد أعاد "المبروز" أسباب ارتكاب النساء للجريمة يرجع لشهوتهن الجنسية أو لأن النساء المجرمات هم أكثر شبهاً بالرجال⁽⁴⁾، وتصدرت صحيفة القدس الاهتمام بالنوع، ثم الأيام، تلتها صحيفة الحياة الجديدة.

(1) شاشة نيوز، " انتشار الجرائم وغياب الرادع القانوني"، موقع شاشة نيوز (على الانترنت)

(2) النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة (ص)

(3) مركز الدراسات العربية الإفريقية، دراسات مصرية في علم الاجتماع (ص331)

(4) المرجع السابق، ص289

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة سالم حيث أظهرت أن القوى الفاعلة للجريمة غالبيتهم من الذكور⁽¹⁾.

3/7 الجنسية:

جاءت الجنسية ضمن السياق العام للقضايا المنشورة في الصحف الفلسطينية اليومية، وقد جاء نسبة (43.7%) من مرتكبي الجرائم المنشورة هم من حملة الجنسيات الفلسطينية، يليها (40.2%) من حملة الجنسية الأجنبية، أما الجنسيات العربية فقد كانت نسبة مرتكبي الجرائم المنشورة (16.1%)، وترتبط هذه النسبة بنطاق الجريمة المنشورة في صحف الدراسة، وهو ما يطرح تساؤلاً حول دواعي نشرها؟ ومدى وعي القارئ على الصحف بمخاطر ذلك؟

4/7 الحالة الاجتماعية

رصدت الدراسة (32) قضية اشتملت على الحالة الاجتماعية للفاعل، حيث جاء العزاب من الجناه بنسبة (53.1%)، بينما كان نصيب المتزوجين (46.9%).

8- مدى قانونية نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

كشفت النتائج أن ما نسبته (83.2%) من الجرائم المنشورة نشرت بدون حكم قضائي، وبناءً على هذه النتيجة ترى الباحثة أن المعالجة الصحفية في صحف الدراسة تفتقر للمتابعة، وإن أغلب القضايا تم تقديمها كمادة صحفية للإعلام عن الجريمة دون ذكر لمجريات التحقيق، وما آلت إليه القضية والحكم الصادر بحق المتهمين، ومن ثم افتقرت المادة للبعد القانوني الذي يشكل رادعاً للنفوس المريضة من خلال عرض الحكم الصادر بحق الجناة، وعليه فلم تحقق الصحافة الوظائف المناطة بها لخلق رأي عام رافض للجريمة، والوقاية منها، وأداء دورها كسلطة رابعة تضمن عدالة القضاء وحق المتهم بمحاكمة عادلة.

يتضح من النتائج السابقة أن الصحافة خاصة والإعلام عامة، انشغل بشكل عام بالوظائف السياسية والترفيهية، وتمادى فيها إلى حد أصبح من الصعوبة فهم علاقته بالأهداف الفلسفية والغايات التربوية للمجتمع، وإذا حاول التعرض لشيء من وظائفه الأخرى فبارتباك

(1) سالم، المعالجة الصحفية للجرائم التي يرتكبها الأطفال بالصحف المصرية خلال العقد الأول والثاني (ص).

واضطراب وربما لمجرد التسلية، ومن ثم فهي تفتقر للمسئولية الاجتماعية، وأصبحت مهمتها كأداة ناقلة تفتقر حتى للنقل الفاعل⁽¹⁾.

كما يعاب على المعالجة الصحفية لقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية أنها لا تتفق مع الاتجاه الذي يفرق بين النشر قبل صدور حكم قضائي وبعد صدور الحكم، ويرى أصحاب هذا الرأي عدم نشر أخبار الجريمة قبل صدور حكم قضائي، فالجرائم التي تعد ادعاءات أو حالة لم يرفع أمرها للقضاء، لا يجوز نشرها وإذاعة أخبارها، وذلك لا يجوز شرعاً لما فيها من إشاعة للفاحشة، قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾، ويؤكد أصحاب هذا الرأي على ضرورة النشر بعد صدور حكم قضائي، مع التركيز على العقوبة لما في ذلك من تطهير للمجتمع وزجر لأصحاب النفوس الضعيفة⁽²⁾، وهو ما أكد عليه قانون المطبوعات الفلسطيني، حيث حضرت المادة (39) نشر محاضر المحاكم في أي قضية معروضة عليها قبل صدور الحكم القطعي فيها، وفي كل قضية تتعلق بمواطن يقل عمره عن 16 عاماً إلا إذا أجازت المحكمة نشرها⁽³⁾.

9- مصادر استقاء قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية:

أ- المصادر الذاتية لقضايا الجريمة: بلغت نسبتها (31.8%)، وكانت صحيفتي الحياة الجديدة وفلسطين هما الأكثر اعتماداً عليها، مما يعكس اهتمامهما بالجرائم المحلية، وهو ما أشارت له نتائج تحليل فئة النطاق الجغرافي وفئة سمات الجنسية، حيث جاءت الجرائم المحلية والجناة الفلسطينيين في مقدمة اهتمام الصحيفتين.

ب- المصادر الخارجية: احتلت صحيفتا القدس والأيام قائم الاعتماد على المصادر الخارجية، وتبين أن وكالات الأنباء العالمية تقدمت المصادر الخارجية المعتمدة في صحف الدراسة، تلتها بدون مصدر، ثم وكالات الأنباء المحلية، وكانت أبرز الصحف اعتماداً على المصادر الخارجية صحيفة القدس، تلتها صحيفة الأيام وهناك علاقة بين اعتماد

(1) الدوري، مرجع سابق، ص 140

(2) المغماسي، قواعد عامة لنشر أخبار الجرائم والحوادث في الصحف (ص 257-258)

(3) لدلو، حرية الصحافة في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني 1995 (ص 36)

الصحيفتين على مصادرهم الخارجية وارتفاع نسبة الجرائم الدولية والعربية، والاهتمام بالجناة الأجانب والعرب ضمن السمات العامة لمرتكبي الجريمة فيهما.

وترى الباحثة أن مصادر الأخبار في صحف الدراسة كان لها تأثير على المعالجة الصحفية للجريمة في الصحف الأربع، وهو ما انعكس على النطاق الجغرافي للجريمة وجنسية مرتكبي الجريمة، وبالتالي فالمصادر كانت إحدى العوامل المؤثرة على حارس البوابة خلال عملية انتقاء ونشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية، وهذه النتيجة تتفق مع الدراسة الميدانية، حيث جاءت العوامل الصحفية في مقدمة العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال خلال نشر قضايا الجريمة.

أما أخبار الجريمة التي لم يحدد مصدرها فهي كثيرة، حيث تعتمد بعض صحف الدراسة وخاصة صحيفة القدس إلى حذف اسم المراسل والمصدر بل وحتى اسم الصحيفة، وترى الباحثة أن هذا يعد نوعاً من التجهيل الذي لا ينبغي أن يتم اعتماده مع قضايا الجريمة، لما يشكله نشر هذه المواد من مسئولية اجتماعية وصحفية وقانونية.

10-النطاق الجغرافي لقضايا الجريمة في صحف الدراسة:

كشفت الدراسة اهتمام صحف الدراسة بنشر قضايا الجريمة الدولية والمحلية والعربية، لكنها اختلفت من حيث الترتيب والتكرار، لكن النصيب الأكبر كان للجرائم الدولية والعربية بنسبة قدرت (57.5%)، في مقابل نسبة (42.6%) للجرائم المحلية.

ويرى الباحثون أن الغرض الأساسي من نشر الجريمة هو تلقي العظة من الحدث بتحقيق الردع للنفوس المريضة، وتحقيق الوقاية من الجريمة من خلال تثقيف القارئ من ناحية قانونية ومن جانب اجتماعي وأمني، وعليه فالتنوع في استخدام الفنون الصحفية لنشر قضايا الجريمة بأعداد أقل يعد أفضل من أفراد الصفحات لنشر مواد لا علاقة لها بالمجتمع المحلي خاصة في قضايا حساسة كالجريمة.

كما أن التوسع في نشر أخبار الجريمة يساعد على انتشارها ويشجع على ارتكابها لمرور فترة زمنية بين وقوع الجريمة وصدور الحكم فيها وعدم إقرانها بالعقاب للجاني⁽¹⁾.

(1) الربيعي للتطوير والتدريب الإعلامي، (على الانترنت)

ثانياً- السمات العامة لشكل قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية:

1-الاهتمام بقضايا الجريمة في صحف الدراسة

أ-المساحة:

كشفت الدراسة أن صحيفتي الأيام وفلسطين أكثر اهتماماً بنشر قضايا الجريمة من صحيفتي القدس والحياة الجديدة، من حيث المساحة المخصصة لها ولعل ذلك يرجع لكثرة صفحات الأولى، وصغر حجم الثانية، الحجم النصفى والتابلويد.

وتأتي اختلاف النتائج في صحف الدراسة لكون صحيفة فلسطين تصدر بقطع التابلويد وهو حجم يختلف عن اقطع العادي الذي تصدر به صحف الدراسة الثلاث، إضافة لاختلاف عدد صفحاتها فلسطين(28) صفحة، الأيام(24) صفحة، الحياة الجديدة (20) صفحة، القدس (34) صفحة.

تتفق النتائج مع دراسة العدوي حيث جاء سبب ارتفاع مساحة الجريمة في صحيفة عمان عن صحيفة الرؤية اختلاف عدد الصفحات في كلاهما، فالأولى تصدر في 56 صفحة والثانية 24 صفحة.

ب- التكرار:

أما من حيث التكرار فلقد بلغ عدد الجرائم التي نشرت في صحف الدراسة 632 جريمة، تصدرت صحيفة القدس النشر بمقدار (280) جريمة بنسبة (44.3%)، في حين جاءت المرتبة الثانية من نصيب صحيفة الأيام بمقدار (173) جريمة بنسبة (27.4%)، وفي المرتبة الثالثة جات صحيفة الحياة الجديدة بمقدار(94) بنسبة مقدارها (14.9%)، أما صحيفة فلسطين فنالت المرتبة الأخيرة بجرائم مقدارها (85) بنسبة (13.4%).

2-الفنون الصحفية المستخدمة في عرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

جاء الخبر في مقدمة الفنون الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة بنسبة (91.4%)، وفي المرتبة الثانية جاءت القصة الخيرية بنسبة (3.5%)، تصدرت صحيفة الأيام صحف الدراسة من حيث استخدامها لهذا الفن بنسبة (63.6%)، وفي المرتبة الرابعة التقرير بنسبة (3.3%)، واستحوذت صحيفة الحياة الجديدة على النسبة الأعلى بين الصحف بنسبة (38.1%)، أما المقال في المرتبة الخامسة فجاء بنسبة (1.1%)، وأخيراً الحديث بنسبة (0.7%) وتقدمت صحيفة فلسطين على باقي الصحف باعتمادها لهذا الفن.

وقد اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج الدراسة الميدانية حيث فضل القائم بالاتصال استخدام الخبر لنشر قضايا الجريمة لتجنب العواقب المترتبة على النشر، في ظل غياب قانون لحماية الصحفيين وهيمنة حكم العائلات والعشائر.

وإن كان الخبر الصحفي تفوق على الفنون الصحفية الأخرى في طرح قضايا الجريمة في صحف الدراسة، فالسؤال المطروح هل استخدام الخبر يعد معالجة صحفية أم أنه لا يتعدى كونه تغطية للحدث، فإن كانت التغطية تشمل في الأساس الأخبار والتقارير الخبرية، فإن المعالجة تتسع لتشمل جانب الأخبار والتقارير وباقي الفنون الصحفية من مقال وتحقيق وحديث وكاريكاتير وبريد القراء وصور ورسوم وغيرهم من الفنون الصحفية، فلا تقتصر المعالجة فقط على الاهتمام بالشكل الذي تناولت فيه الصحيفة الآثار المترتبة على نشر الأخبار والمعلومات وإنما تهتم بالمحتوى نفسه، بالأفكار والقضايا التي طرحت، وعليه فالخبر يعد محفزاً للهيئة التحريرية بمعالجة توابعه من خلال الفنون الصحفية الأخرى⁽¹⁾.

كما ترى الباحثة أن هناك قصوراً في المعالجة الصحفية لقضايا الجريمة في صحف الدراسة، وهذا نابع من عدم التنوع والاعتماد على الفنون الصحفية بأشكالها المختلفة، وبالتالي فالمعالجة الصحفية غلب عليها الطابع الإخباري، وهو ما لا يتفق مع شروط التغطية الصحفية لشئون الجريمة، التي تؤكد على عدم الاكتفاء بنشر أخبار الجريمة، بل لابد من تخصيص مساحات لمناقشة أسباب ودوافع السلوك الإجرامي والعقوبات المقررة له⁽²⁾.

وقد اتفقت نتائج الدراسة مع العديد من الدراسات مثل دراسة العدوي، حيث اعتمدت صحيفتي الرؤية وعمان اعتماد الأخبار بنسبة (76%) للأولى، و(66,3%) للثانية، ثم التقارير لنشر أخبار الجريمة⁽³⁾، كذلك دراسة وسار التي توصلت لاعتماد صحيفة الخبر على الخبر لنشر أخبار الجريمة بنسبة 90.1%⁽⁴⁾، ودراسة مكي التي أظهرت نتائجها أن موضوعات الجريمة تم تناولها في ثلاثة قوالب أساسية كان أبرزها القالب الخبري بنسبة (88.3%)، يليها

(1) جنيد، المعالجة الصحفية للحرب الأنجلو أمريكية على العراق في صحيفتي الأهرام و النيويورك تايمز خلال

الفترة من 20 مارس 2003 حتى 4 مايو 2003 (ص123)

(2) بن المهيدب، دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة (ص53)

(3) بن راشد العدوي، أخبار الجريمة في الصحافة العمانية (ص137)

(4) وسار المعالجة الإعلامية للجريمة غير المنظمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة: دراسة لصحيفة

الخبر (ص201)

الأحاديث الصحفية ثم التقرير⁽¹⁾، ودراسة سالم التي كشفت أن صحف الدراسة اعتمدت الخبر الصحفي لنشر الجرائم التي يرتكبها الأطفال مقارنة بالفنون الصحفية الأخرى، بنسبة (85%) لجريدة الجمهورية، و(97%) لجريدة الوفد، (57.6%) لأخبار الحوادث⁽²⁾.

إن التغطية الخبرية لم تمكن الإعلام الفلسطيني من بلورة فكر وعلاج إعلامي لكثير من الأمراض الاجتماعية، مما جعلها غير ملائمة لمتطلبات العصر وتلبية الحد الأدنى من حاجة المجتمع الفلسطيني، نتيجة تركيزه على القضايا السياسية والخلافات الحزبية، الأمر الذي انعكس على اعتماد الرواية الشفهية والأخبار السريعة في تناوله لقضايا الجريمة⁽³⁾.

3- موقع نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

أشارت نتائج الدراسة إلى اتفاق صحف الدراسة على نشر قضايا الجريمة في الصفحات الداخلية بنسبة (85.3%) لكن الاختلاف جاء في الصفحة الأولى والأخيرة، ففي حين احتلت الصفحة الأولى المرتبة الثانية للنشر في كل من صحيفة الأيام وصحيفة الحياة الجديدة، جاءت الصفحة الأخيرة في صحيفتي القدس وفلسطين.

ولقد أكدت الدراسة الميدانية عدم وجود صفحات وأبواب متخصصة للجريمة في صحف الدراسة الأربع، إذ لم يتم رصد أي شكل من أشكال التخصص في التداول والمعالجة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المغماسي التي توصلت إلى أن جميع صحف الدراسة باستثناء جريدة عكاظ لم تخصص صفحات خاصة بالجريمة، إنما تقوم بالنشر في صفحاتها العامة والصفحة الأولى والأخيرة⁽⁴⁾، وهو ما أكدته دراسة مكي التي توصلت إلى أن الموقع الرئيس للنشر في صحيفة الأنباء الكويتية هي الصفحات الداخلية بنسبة 87%⁽⁵⁾، ثم الصفحة

(1) مكي، استخدام عناصر الفن الصحفي في تناول موضوعات الجريمة دراسة تطبيقية على جريدة الأنباء الكويتية (ص283)

(2) سالم، المعالجة الصحفية للجرائم التي يرتكبها الأطفال بالصحف المصرية خلال العقد الأول و الثاني (ص179)

(3) أبو شومر، "الإعلام الفلسطيني وقضايا المرأة، ورقة عمل ضمن ورشة عمل المعالجة الإعلامية والقانونية لجرائم قتل النساء على ما يسمى خلفية الشرف (ص5)

(4) المغماسي، نشر أخبار الجريمة والحوادث الأمنية الأخرى في الصحف السعودية: دراسة تحليلية مقارنة (ص477)

(5) مكي، استخدام عناصر الفن الصحفي في تناول موضوعات الجريمة دراسة تطبيقية على جريدة الأنباء الكويتية (ص23)

الأولى بنسبة (11.6%)، وأخيراً الصفحات الأخيرة، لكنها اختلفت مع دراسة وسار حيث جاءت الصفحة المتخصصة في مقدمة مواقع النشر بنسبة 58.4%، تلتها الصفحات الداخلية بنسبة (25.4%)، وأخيراً الصفحة الأخيرة⁽¹⁾.

4-العناصر التيبوغرافية لنشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

1/4 العناوين المستخدمة لنشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

لقد تبين من الدراسة اعتماد العنوان الممتد في المرتبة الأولى لنشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة بنسبة (83.1%)، كما اتفقت على استخدام العنوان العمودي في المرتبة الثانية، ثم العنوان العريض، باستثناء صحيفة فلسطين التي اختلفت عنهم في كون العنوان العريض جاء في المرتبة الثانية يليه العمودي، وربما يعود ذلك لاختلافها في الحجم.

وقد جاء التزام صحف الدراسة بعدم استخدام العناوين العريضة إلا بنسب متواضعة متفقة مع الرؤية الإسلامية لنشر الجريمة التي تقوم على عدم نشر أخبار الجريمة في الصفحة الأولى بالعناوين الضخمة بعرض الصفحة، أو في الأماكن البارزة، إلا إن كانت الجريمة لها اهتمام عام وفي مستوى النبأ، قال تعالى: «وَأْتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَى آدَمَ بِالْحَقِّ»، ويقصد بالنبأ الخبر الصحيح الذي له شأن من الفائدة والمنفعة العظيمة والاهتمام⁽²⁾.

2/4 الإطارات المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن (7.3%) فقط من قضايا الجريمة نشرت مصحوبة بإطارات مقابل (92,7%) دون إطارات، وجاءت صحيفة الحياة الجديدة في مقدمة الصحف استخداماً للإطارات، يليها صحيفة الأيام، في حين جاءت صحيفتا القدس وفلسطين في المرتبة الثالثة.

واتفقت صحف الدراسة على اعتماد الإطارات بنسب متواضعة من الإجمالي العام للقضايا المنشورة، حيث لم تتعدَّ النسبة (10%)، باستثناء صحيفة الحياة الجديدة.

(1) وسار، المعالجة الإعلامية للجريمة غير المنظمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة: دراسة لصحيفة الخبر (ص 201)

(2) عزت، بحوث في الإعلام الإسلامي (ص 107)

3/4 الألوان المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

توصلت الدراسة إلى أن (12.2%) من قضايا الجريمة الواردة في صحف الدراسة استخدمت فيها الألوان كأحد العناصر التيبوغرافية، وقد كان لصحيفة الأيام النسبة الأعلى حيث بلغت (51.9%)، تلتها صحيفة القدس، ثم صحيفة الحياة الجديدة، وأخيراً صحيفة فلسطين. وهذا يعني أن هذا العنصر استخدم بشكل محدود لإبراز قضايا الجريمة في صحف الدراسة، باستثناء صحيفة الأيام، ويعود ذلك لامتلاكها مطبعة حديثة.

4/4 الصور والرسوم المستخدمة لعرض قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

تبين من الدراسة اتفاق صحف الدراسة على اعتماد الصور الموضوعية والشخصية في إبراز قضايا الجريمة، وقد بلغ الإجمالي العام لعدد الصور الواردة في صحف الدراسة (46) صورة، أما الرسوم فبلغت (13) رسماً نشرته صحيفة الأيام، كما جاءت صحيفة الأيام في المقدمة من حيث الصور بنسبة (30.4%)، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بنسبة (28.2%)، ثم صحيفة فلسطين بنسبة (26%)، وأخيراً صحيفة القدس.

وترى الباحثة أن المعالجة الصحفية لقضايا الجريمة في صحف الدراسة تعاملت مع إجمالي المواد المنشورة كأخبار عادية، بعيداً عن الإثارة، إضافة لعدم نشر صور الضحايا والجناة ويظهر ذلك واضحاً باعتمادها على الصور الموضوعية دون الشخصية.

ومن ثم فالمعالجة تتفق مع مبادئ الشرف الأخلاقية والصحفية الخاصة بنشر قضايا الجريمة دون مبالغة، كما تتفق مع شروط التغطية الصحفية لشئون الجريمة التي تحث على "التعامل مع أخبار الجرائم والحوادث بصورة عادية، وعدم استخدامها وسائل إثارة وجذب للقراء"⁽¹⁾.

إلا أن ما يؤخذ على الصحف أن نسبة ما نشر من قضايا الجريمة مصاحباً للصور لا يتفق مع التكرارات والنسب الإجمالية للقضايا، ف(47) صورة مقابل (623) مادة خبرية يشكل تقدماً سلبياً للمادة المنشورة، ويعكس طبيعة المعالجة المتحقة من عرضها.

(1) المغماسي، نشر أخبار الجريمة والحوادث الأمنية في الصحف السعودية: دراسة مقارنة (ص 478)

ثالثاً العلاقات الارتباطية لقضايا الجريمة

1-العلاقة بين قضايا الجريمة وأهداف نشرها في صحف الدراسة:

تبين من نتائج الاختبار الإحصائي وجود علاقة بين قضايا الجريمة والهدف من النشر، وتفصيلياً اتضح من العلاقة بين قضايا الجريمة والهدف من النشر في صحف الدراسة أن الأهداف تؤثر في قضايا الجريمة المنشورة، وتم ترتيبها كالتالي الإعلام والإخبار، يليها الإثارة والتشويق، وأخيراً كانت الوقاية والعلاج، وقد تبين من الدراسة أن هدف الإعلام والإخبار استخدم مع قضايا جرائم ضد الدين بنسبة (100%)، تلتها جرائم النظام العام بنسبة (96.9%)، ثم جرائم الإهمال الوظيفي بنسبة (91%)، ثم جرائم الممتلكات والأفراد والغش والتدليس، وهي نسبة مرتفعة تشير لضعف المعالجة الصحفية للقضايا المنشورة.

في حين لم يتم اعتماد الوقاية والعلاج مع جرائم (الأسرة)، وجرائم ضد الدين، وجرائم (المعلومات)، ويأتي السؤال ما الأسباب في إقصاء بعض قضايا الجريمة من أهداف الوقاية والعلاج واعتمادها مع قضايا أخرى مثل جرائم الأخلاق والغش والتدليس، وجرائم الإهمال الوظيفي، وجرائم ضد المصادر الحيوية، في حين ينبغي أن يكون هذا الهدف في مقدمة الأهداف المرجوة من نشر قضايا الجريمة.

2-العلاقة بين قضايا الجريمة وأساليب عرضها في صحف الدراسة:

أكدت الدراسة وجود علاقة بين قضايا الجريمة وأساليب عرضها (54%)، ومن ذلك جرائم ضد الدين التي تم طرحها بالتفاصيل بنسبة (88%)، والنسبة الأقل لجرائم الأفراد بنسبة (44%)، أما عرض المادة مع بعض التفاصيل فقد استخدم هذا الأسلوب مع جرائم الإهمال الوظيفي بنسبة (42%)، وكل من جرائم الأفراد والممتلكات والأخلاق والغش والفساد بنسبة تتراوح بين (30-36%)، إن هذه العلاقة تشير إلى أن النشر بالتفاصيل كاملة أو بعضها يجاز مع بعض الجرائم التي لها أهمية خاصة مثل جرائم الدين، وجرائم الإهمال الوظيفي وبالتالي فإن نوع القضايا هو الذي يحدد طبيعة المعالجة الصحفية لها.

وقد لوحظ استخدام أسلوب إدراج المادة مع حلول بنصيب أكبر مع جرائم ضد الأسرة والجرائم الاقتصادية، وهو ما يشير إلى اهتمام صحف الدراسة بمعالجتها وتقديم حلول ناجحة لها، رغم أن هذه القضايا جاءت في مؤخرة اهتمامات صحف الدراسة.

وترى الباحثة أن هذا التناقض يشير بصورة واضحة للتناول والمعالجة العشوائية لقضايا الجريمة في صحف الدراسة ففي حين جاء الاهتمام بالمرتبة الأولى لجرائم الأفراد والممتلكات

والأخلاق لكن الاهتمام بإيجاد حلول من نصيب موضوعات جرائم الأسرة والجرائم الاقتصادية، بالرغم من إقصائها من أهداف الوقاية والعلاج.

3- العلاقة بين قضايا الجريمة ودوافعها في صحف الدراسة:

أظهرت الدراسة وجود علاقة بين قضايا الجريمة ودوافع ارتكابها في صحف الدراسة الأربع، وبالتالي فإن لكل جريمة من الجرائم دوافع تختلف وفقاً لطبيعة الجريمة والهدف من ارتكابها، فقد جاءت الدوافع الذاتية في المرتبة الأولى بنسبة (35.3%)، وكانت دوافع رئيسية لجرائم ضد الأفراد وجرائم الأخلاق وجرائم الإهمال الوظيفي، وأقل استخداماً مع كل من جرائم ضد المصادر الحيوية والجرائم الاقتصادية.

وهذا يعني أن ارتباط جرائم الأفراد بالدوافع الذاتية يشير بشكل واضح لانتشار العنف، المترتب على خلل التنشئة الاجتماعية والأسرية، مما أثر على قيم المجتمع وثباته وأصبح السلوك السائد يتسم باعتماد القوة بعيداً عن الحوار والتفاهم، وهي من أبرز دوافع الجريمة.

أما دوافع أخرى فبرزت مع جرائم المعلومات وجرائم الإهمال الوظيفي، أما الدوافع الاقتصادية فجاءت في المرتبة الثالثة، وتصدرت الجرائم الاقتصادية وجرائم الممتلكات وجرائم الغش والتدليس مقدمة الدوافع الاقتصادية، وتؤكد هذه النتيجة علاقة كل من الفقر والبطالة بالجريمة، حيث يشكل كلاهما بيئة خصبة لارتكابها⁽¹⁾.

وبرزت الدوافع السياسية مع قضايا ضد النظام العام وبنسبة أقل مع جرائم الأخلاق والممتلكات، أما الدوافع الدينية فكانت من نصيب جرائم ضد الدين، وقد انعدم وجود هذا الدافع في جرائم الأسرة والجرائم الاقتصادية وجرائم المعلومات، أما الدوافع الاجتماعية فجاءت مرتبطة مع جرائم الأسرة وجرائم الأفراد.

وترى الباحثة أن دوافع الجريمة عكست اهتمام صحف الدراسة وأولويات نشرها لقضايا الجريمة، وهو ما اتفق مع الدراسة الميدانية حيث أكد الصحفيون أن العوامل الاجتماعية والسياسية والدينية، تؤثر على انتقائهم ونشرهم لقضايا الجريمة.

(1) عجوة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة (ص 40)

4-العلاقة بين قضايا الجريمة وموقعها من صحف الدراسة:

تبين من نتائج الدراسة وجود ارتباط بين قضايا الجريمة ومواقع نشرها في صحيفتي الأيام وفلسطين، في حين لا توجد علاقة بين قضايا الجريمة وموقع نشرها في صحيفتي القدس والحياة الجديدة.

وقد تبين من البيانات اعتماد الصفحات الداخلية كموقع رئيس لنشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة الأربع، خاصة جرائم ضد النظام العام، والجرائم الاقتصادية، وجرائم المعلومات، مع اعتماد الصفحة الأخيرة كموقع رئيس لنشر جرائم ضد الدين، وجرائم ضد المصادر الحيوية وجرائم الأسرة، واستخدام الصفحة لأولى لنشر بعض القضايا مثل جرائم ضد النظام العام وجرائم الأفراد والممتلكات، وجرائم الفساد، وهو ما عكس اهتمام الصحف بها، وقد جاء ذلك متفقاً مع نسبها وتكراراتها في صحف الدراسة.

وهذا يعني أن موقع نشر قضايا الجريمة له دلالة على اهتمام الصحف بالقضايا المنشورة، لكن الدراسة أظهرت تناقضاً في ذلك، ففي حين تم اعتماد الصفحة الأخيرة كموقع رئيس لنشر جرائم ضد الدين وضد المصادر الحيوية وجرائم الأسرة، كانت السمة العامة الاهتمام المتدني في صحف الدراسة بموضوعاتها من حيث التكرارات والنسب.

6-العلاقة بين قضايا الجريمة والعناوين المستخدمة معها في صحف الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود ارتباط بين قضايا الجريمة والعناوين المستخدمة معها في صحف الأيام وفلسطين والحياة الجديدة، أما القدس فتبين وجود ارتباط بينها، وبالتفصيل استخدم العنوان الممتد بكثرة مع جرائم ضد الدين وجرائم المعلومات وجرائم ضد النظام العام، والجرائم الاقتصادية، أما العنوان العمودي فلقد تم استخدامه مع جرائم الأفراد والغش والتدليس وجرائم الأسرة، أما العنوان العريض فجاء مع كل من الجرائم الاقتصادية والجرائم الأسرية وجرائم الإهمال الوظيفي.

7-العلاقة بين قضايا الجريمة والصور المستخدمة معها في صحف الدراسة:

بتحليل نتائج الدراسة تبين وجود علاقة بين قضايا الجريمة والصور، وقد جاءت الصور الموضوعية بالنسبة الأعلى من الإجمالي العام من الصور المستخدمة معها بنسبة (70.8%)، صاحبت الصور الموضوعية جرائم الممتلكات والجرائم الحيوية وجرائم الأخلاق وجرائم ضد النظام العام بالنسبة الأعلى من التكرارات بنسبة (100%) لكل منهم، ثم جرائم

الأفراد بنسبة (66.6%)، تلتها الصور الشخصية بنسبة (29.2%)، والتي كانت مصاحبة لكل من جرائم ضد الدين بنسبة (100%)، وجرائم ضد الأفراد بنسبة (33.3%).

ترى الباحثة أن استخدام الصور لإبراز قضايا جرائم ضد النظام والأفراد وجرائم ضد الممتلكات وجرائم ضد الأخلاق، جاء متفقاً مع اهتمام صحف الدراسة بهذه القضايا وأولويات نشرها، حيث حصدت هذه الجرائم النسبة الأعلى من التكرارات، لكنها اختلفت في كل من قضايا ضد المصادر الحيوية وجرائم ضد الدين، والتي جاءت بنسب متدنية من التكرارات.

والسؤال المطروح هل جاءت الارتباط بين هذه القضايا والصور كوسيلة من وسائل الإبراز لتحقيق أهداف ما في إطار المعالجة لهذه المواد أم كان مجرد عمل عشوائي دون تخطيط؟

المبحث الثاني:

مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث مناقشة نتائج الدراسة الميدانية للتعرف إلى أساليب وأهداف القائم بالاتصال في الصحف الفلسطينية اليومية، والأسس والمعايير والقيم التي ينتهجها لمعالجة قضايا الجريمة المتداولة، ودرجة التخصص، والصفات التي يتسم بها العاملون في تغطية شئون الجريمة في صحف الدراسة، وغيرها.

أولاً- أساليب وموقف وأهداف القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

1-موقف القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

يتبين من تحليل النتائج أن (89.5%) من القائمين بالاتصال في صحف الدراسة لديهم قبول بنشر قضايا الجريمة، حيث اعتبر القائم بالاتصال أن نشر قضايا الجريمة في الصحف يساهم في التعرف إلى أسباب الجريمة وسبل معالجتها، على أن يتم ذلك ضمن طرح الحدث كحدث، ومعالجته وفق ضوابط صحفية والاعتماد على الجهات الرسمية في استنقاء ومعالجة الحدث، كما أن النشر ينبع من حق الجمهور بالمعرفة بهدف التوعية ومعالجة هذه الظاهرة خاصة في ظل التطور الذي يزيح الستار عن كثير من الخفايا والأسرار، ويعد جزءاً من العقاب الموجه لمرتكبي الجريمة ومن تسول له نفسه بارتكابها من خلال نشر العقوبة، فالنشر يعد عقاباً مجتمعياً، يليها الحياد بنسبة (10.5%)، في حين لم يوجد رفض لنشر قضايا الجريمة.

والملاحظ أن موقف القائم بالاتصال من النشر جاء موافقاً للموقف المؤيد لنشر قضايا الجريمة، استناداً إلى أن مهمة الصحافة نشر المعلومات والأخبار، والجريمة كغيرها من الأخبار، ومن ثم لا بد من تناول الصحف لها بدلاً من ترك الأمر بشأنها للإشاعات التي يتناقلها الناس، كما أنها تعد جزءاً من الواقع الاجتماعي وتجاهل هذا الواقع يحرم الصحيفة من أداء واجبها كمرآة للحياة الاجتماعية، وقد يؤدي تجاهل النشر لتحول بعض الظواهر الإجرامية إلى وباء اجتماعي يصعب علاجه مثل انتشار المخدرات والرشوة والاختلاس وسوء استغلال النفوذ، كما يخلق التسليط الإعلامي على أخبار الجريمة وعياً جماهيرياً ينجم عنه بروز رأي عام يضغط باتجاه سد أية ثغرات ينفذ منها المجرمون، وكيفية مواجهة مثل هذه الجرائم⁽¹⁾.

(1) أبو عامر، دراسة في علم الإجرام والعقاب (ص 179)

وترى الباحثة أن مستوى القبول لدى القائم بالاتصال لنشر قضايا الجريمة يعبر عن نضوج مهني وإدراك واعٍ لدور الصحافة على الصعيد المجتمعي والمؤسساتي من جهة، وتقييم لحجم وخطورة الجريمة وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع، ومن ثم فهم أصحاب فكر واضح بضرورة المعالجة الصحفية لقضايا الجريمة، وتخطي التغطية الإعلامية إلى مراحل التفسير والاستقصاء، مما يعبر تحملهم للمسئولية الاجتماعية التي تنحصر في عدم إثارة الغرائز بقدر ما تثير عقولهم وتشجع هذه العقول، لكن تلاحظ الباحثة وجود فروق بين وجهة نظرهم وطبيعة الممارسة الصحفية في هذا المجال.

2- أهداف القائم بالاتصال من النشر في صحف الدراسة:

بتحليل نتائج المقابلة يتبين أن أبرز أهداف القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية جاء هدف إخبار وإعلام الجمهور بنسبة (63.2%)، وفي المرتبة الثانية جاء هدف الوقاية وهدف تقديم الحلول والمعالجة بنفس النسبة (15.8%)، وأخيراً التشويق والإثارة بنسبة (5.2%).

وهذه النتيجة جاءت متفقة مع نتائج الدراسة التحليلية من حيث بروز هدف الإعلام والإخبار على الأهداف الأخرى، لكنه جاء مناقضاً من حيث المرتبة الثانية التي احتلتها الإثارة والتشويق دون أهداف الوقاية وتقديم الحلول في صحف القدس والأيام والحياة الجديدة باستثناء صحيفة فلسطين التي قدمت هدف الوقاية والعلاج عن الإثارة والتشويق.

3- أساليب القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

أظهرت الدراسة أن أغلب القائمين بالاتصال يفضلون استخدام أسلوب نشر الخبر بصورته المبسطة، وأسلوب تقديم المادة بالتفاصيل كاملة بنفس النسبة (42.1%)، ويعود القائم بالاتصال أسباب نشر قضايا الجريمة كخبر بصورته المبسطة رغبة من الصحفي والصحيفة عدم التعرض للتهديد والمساءلة من قبل الأطراف المعنية، خاصة في ظل عدم وجود قانون منظم لطبيعة العلاقة بين الصحفيين والجهات الأمنية خاصة، وفي ظل عملية التكتم التي تتبعها هذه الجهات، إضافة للاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون من قبل عائلات المجني عليهم أو الجناه، ثم تقديم الخبر مع بعض التفاصيل بنسبة (10.5%) وأخيراً بدون تفاصيل بنسبة (5.3%).

وتتفق هذه النتائج إلى حد كبير مع نتائج الدراسة التحليلية التي أكدت أن الصحف تنشر قضايا الجريمة بتفاصيلها كاملة أو بعض منها، كما يتفق ذلك مع نظرية حارس البوابة

في أن الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وسائل الإعلام من القوى الأساسية المؤثرة في القائم بالاتصال، إضافة للمعايير المهنية التي تمثل معايير الجمهور إحداها، قد أظهرت الدراسات التي عقدها (رايموند باور) أن نوع الجمهور المخاطب له تأثير كبير على طريقة اختيار المحتوى وتنظيمه من قبل القائم بالاتصال⁽¹⁾.

ومما سبق تبين أن لوسائل الإعلام تأثير في صياغة الفرد والمجتمع، كما تؤدي دوراً إيجابياً في استقراره وأمنه، إذا ما أحسن القائمون على هذه الوسائل توظيفها، ومن ثم فالإعلام يكمل عمل الأجهزة الشرطية، وعليه لا بد أن تفتح الأجهزة الشرطية على وسائل الإعلام وتقدم لها معلومات دقيقة موثقة عن مختلف القضايا الأمنية، والتخلي عن إجراءات السرية والكتمان إلا للضرورة⁽²⁾.

4-العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال خلال انتقاء ومعالجة قضايا الجريمة بالصحف الفلسطينية:

تبين من نتائج المقابلة أن أبرز العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال في معالجة وانتقاء قضايا الجريمة في صحف الدراسة العوامل الصحفية والاجتماعية، وقد أكد بعض الصحفيين أن تأثير العوامل الصحفية في عملية انتقاء قضايا الجريمة تتمثل في نوع الحدث وأهميته واستحقاقه للنشر والضخامة والشهرة، فهي التي تقدمها على قضايا أخرى وتفرض وجودها على الصفحات، إضافة للسياسة التحريرية للصحيفة، أما عن العوامل الاجتماعية وتأثيرها فقد أشاروا إلى أن المجتمع الفلسطيني مجتمع محافظ تحكمه العادات والتقاليد التي تبقى الكثير من القضايا طي الكتمان خاصة القضايا المتعلقة بالعائلات وقتل الشرف.

وهذا يعني أن العوامل الاجتماعية المؤثرة على القائم بالاتصال توافقت مع نظرية حارس البوابة التي حددت معايير المجتمع وعاداته وتقاليد من أبرز العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال بحيث يغفل عن تقديم بعض الأحداث إحساساً بالمسئولية الاجتماعية وللحفاظ على بعض الفضائل الفردية والمجتمعية، فوسائل الإعلام تضحى بالسبق الصحفي وتتسامح في واجبها الذي يفرض عليها تقديم كل الأخبار التي تهم الجمهور، رغبة منها في تدعيم قيم المجتمع وتقاليد، وحماية الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع⁽³⁾.

(1) مشاقبة، نظريات الإعلام، (ص115)

(2) ميرز، الإعلام ودوره في التربية (ص84)

(3)رشتي، الأسس العلمية لنظريات الاتصال (ص300)

أما العوامل السياسية فتمثلت في تبعية الصحيفة لجهة حزبية الأمر الذي يشكل عائقاً أمام تناول بعض القضايا الخاصة بهذه الأحزاب وأعضائها، كما تمنع خصوصية المجتمع الفلسطيني كونه مجتمع مقاوم، وأخيراً تأثير الانقسام في كون كل طرف من الأطراف يحاول أن يظهر سلبيات الطرف الآخر، وهذا يعني أن العوامل السياسية المؤثرة على عملية انتقاء ونشر القائم بالاتصال لقضايا الجريمة هو كما حددته نظرية حارس البوابة بعلاقات العمل وضغطه، حيث ترسم علاقات العمل بصماتها على القائم بالاتصال، وهذا التفاعل يخلق بعداً اجتماعياً يشكل جماعة أولية للقائم بالاتصال تساعد في التعامل مع العالم الخارجي⁽¹⁾، ثم عوامل أخرى بنسبة (13.3%)، وأخيراً العوامل الدينية بنسبة (10%).

ثانياً- المعايير والقيم والوظائف التي يسعى القائم بالاتصال لتحقيقها من خلال تناول قضايا الجريمة في صحف الدراسة:

1- المعايير التي يعتمدها القائم بالاتصال خلال المعالجة الصحفية للجريمة:

اعتمد القائم بالاتصال في الصحف الفلسطينية اليومية على المعيار الصحفي في المرتبة الأولى كأساس لانتقاء ونشر قضايا الجريمة بنسبة (57.2%)، وجاءت في المرتبة الثانية المعايير الأخلاقية بنسبة (19.5%)، ثم المعايير القانونية بنسبة (14.3%)، وأخيراً المعايير الإنسانية بنسبة (9.5%).

ترى الباحثة أن المعايير التي يضعها القائم بالاتصال في اعتباره خلال انتقاء ومعالجة قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اتفقت مع المعايير الصحفية التي حددتها نظرية حارس البوابة، كأساس منظم لحراس البوابة للنشر أو التعتيم للمادة الصحفية وتمثلت في السياسة الإعلامية التي تعد عنصراً مهماً من العناصر والأساليب السائدة في غرفة الأخبار، ويتم اعتماد أسلوب التطبيع والتنشئة الاجتماعية للعاملين لاستيعاب تقاليد عملهم والسياسة السائدة، وذلك عن طريق التدرج بدون تعليمات مباشرة من خلال تعريفهم بأساليب العمل والدور المطلوب منهم، ثم مصادر الأخبار، ويلبها علاقات العمل وضغطه حيث ترسم علاقات العمل بصماتها على القائم بالاتصال، وهذا التفاعل يخلق بعداً اجتماعياً يشكل جماعة أولية للقائم بالاتصال، تساعد في التعامل مع العالم الخارجي من خلال إحساسهم بدعم هذه الجماعة، كذلك تساهم في مساعدته على تجاوز مخاطر المهنة وتحقيق الرضا الوظيفي⁽²⁾.

(1) مشاقبة، نظريات الإعلام (ص114)

(2) مكاوي، السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة (ص179)

كما اتفقت الدراسة الميدانية مع المسؤوليات التي حددتها نظرية المسؤولية الاجتماعية على مستوى المعايير المهنية للصحافة، والتي يمكن تلخيصها في خمس دوائر متداخلة: الدائرة الأولى تتضمن المعايير المهنية وممارسات الأفراد الأخلاقية، ثم الدائرة الثانية وتتضمن معايير الوسيلة وسياستها، الدائرة الثالثة وتضم معايير المهنة التي تنظم العمل الصحفي أي ميثاق الشرف، الدائرة الرابعة وتضم المعايير التي تفرضها قوانين الحكومات والأنظمة، الدائرة الخامسة وتتضمن الحدود التي يسمح بها الناس كالقيم والتقاليد⁽¹⁾.

2- القيم التي يعتمدها القائم بالاتصال خلال المعالجة الصحفية للجريمة:

تبين من الدراسة الميدانية أن أبرز القيم التي يسعى القائم بالاتصال لتقدمها من خلال نشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية هي: الأهمية بنسبة (20.8%)، يليها القرب المكاني والضخامة بنفس النسبة (18.9%)، ثم الحداثة بنسبة (16.9%)، ثم الغرابة بنسبة (9.5%)، وأخيراً الشهرة والإثارة بنفس النسبة (7.5%).

وهذا يعني أن القائم بالاتصال يرى أن هذه القيم هي أساس العمل الصحفي، علماً أن قيمة القرب المكاني ظهرت في نتائج الدراسة التحليلية في صحيفتي فلسطين والحياة الجديدة، حيث جاءت التغطية المحلية لقضايا الجريمة في مقدمة القضايا المنشورة، بينما اختلفت النتيجة في صحيفتي الأيام والقدس التي تصدرت فيهما التغطية العالمية على المحلية والعربية، تلتها قيمة الحداثة وقد لاحظت الباحثة أن تلك القيمة اتفقت مع ما ورد في صحف الدراسة حيث اهتمت بتناول القضايا الحديثة دون سواها.

تتفق النتائج من حيث تأخير قيم الإثارة والشهرة وتقديم قيم الإعلام والحداثة والقرب المكاني عليها مع نظرية المسؤولية الاجتماعية التي تلخص وظائف الخبر بتقديم الحقائق والمعلومات بموضوعية، وتقديم الجديد الذي يهم الناس⁽²⁾، وترى الباحثة أن هذه القيم تعد انعكاساً للنظرة الشمولية للقائم بالاتصال في الصحف الفلسطينية اليومية لمعالجة قضايا الجريمة، والهدف من النشر، ومن ثم فالخلل الواضح في قصور المعالجة الصحفية لقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية ربما ناجم عن أسباب أخرى لا تتعلق بالقائم بالاتصال بقدر ما تتصل بظروف وعوامل أخرى غير معلنه.

(1) حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة (ص67)

(2) حجاب، نظريات الاتصال (ص225)

3- الوظائف التي يسعى القائم بالاتصال لتحقيقها من نشر قضايا الجريمة:

جاءت وظيفة الإعلام والإخبار في مقدمة الوظائف بنسبة (38.9%)، يليها توعية المجتمع بأضرار الجريمة والحد منها بنسبة (22.2%)، وفي المرتبة الثالثة الوقاية بنسبة (16.6%)، ثم تنفير القراء من الجريمة بنسبة (11.1%)، وأخيراً جاءت وظيفة تثقيف القراء قانونياً ووظيفة وضع حلول للجريمة بنسبة (5.5%).

لم تتفق نتائج الدراسة الميدانية مع نتائج الدراسة التحليلية سوى في وظيفة الإعلام والإخبار، أما بقية الوظائف فلم يكن هناك مؤشر واضح لها في صحف الدراسة إلا بنسب متواضعة، وتُرجع الباحثة أسباب ذلك إلى تغلب الخبر الصحفي على بقية الفنون الأخرى في تناول قضايا الجريمة، كما جاءت النسبة الأعلى من المواد المنشورة دون حكم قضائي، إضافة لتصدر هدف الإعلام والإخبار الأهداف الأخرى، أما الأساليب المتبعة لعرض قضايا الجريمة فلم تقدم الحلول إلا نسبة متواضعة مقارنة بعرض المادة بكامل التفاصيل، وبناءً على ذلك ترى الباحثة التناقض واضح بين ما هو قائم وبين الرؤية الخاصة بالقائم بالاتصال في صحف الدراسة حول الوظائف المرجوة من نشر قضايا الجريمة، وبالتالي فالتناقض يعبر عن خلل في معالجة صحف الدراسة لقضايا الجريمة، كما يشير إلى أن القائم بالاتصال يفتقر لوضوح العلاقة ما بين التغطية الخبرية والمعالجة الصحفية لقضايا الجريمة والفرق بينهما، فهو يرى أن مجرد النشر يحقق الوظائف السابقة، والخلل يتضح بافتقار الصحف للحملات الصحفية كأحد أشكال الفنون الصحفية التي تساهم في خلق رأي عام حول مسألة ما بتوظيف الفنون الصحفية كاملة أو جزء منها، على سبيل المثال لقضايا تمس المجتمع الفلسطيني بصورة واضحة مثل الفساد والعمالة وفساد الأغذية وعدم الالتزام بالتسعيرة، ومن ثم تبقى القضايا عالقة لعدم وجود الجرأة الصحفية للتناول وإخراج قضايا الجريمة من دائرة الخبر لدائرة التفسير والاستقصاء.

ومن هنا فالصحف لا تحقق أحد الوظائف الأساسية لنشر قضايا الجريمة من المنظور الإسلامي وهي تربية المجتمع، فنشر أخبار الجريمة يعطي المثل والعظة ويبين بشاعتها وأثرها المدمر على المجتمع، وهو نوع من التأديب للمجرم من خلال التصوير السلبي له ونبذ المجتمع له، وهي بذلك تساهم في تثبيت القيم الفاضلة والتنشئة السليمة⁽¹⁾.

(1) رجب، أخبار الجريمة من منظور إسلامي (ص 216)

4- الأسس التي يعتمدها القائم بالاتصال لنشر قضايا الجريمة:

أبرز الأسس التي اعتمدها القائم بالاتصال لنشر ومعالجة قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية على التوالي هي: البحث عن الموضوعية مع عدم نشر أسماء وصور الجاني والمجني عليهم، ثم استقاء المعلومات من مصادرها الرسمية وأهل المجني عليه والشهود، واعتماد الأسلوب المهني في التعاطي مع الجريمة وشهادات الشهود والموقف الحقوقي والقانوني، والتحذير من مخاطرها، ثلثها اعتماد أسلوب محافظ بعيداً عن الإثارة في عرض الحقائق وتفسيرها، علماً أن حجم الجريمة وتأثيرها على الرأي العام يحدد طبيعة معالجتها، فكلما زاد حجم الجريمة-الضخامة- يتم إبرازها واحتلت موقعاً متميزاً من الصحيفة، ثلثها تناول الجريمة بشكل خبري بسيط خوفاً من ردود الفعل في حال تناولها بشكل خاطئ، والبعد عن النزعات الطائفية والحزبية، واعتماد أسلوب محافظ بعيداً عن الإثارة في عرض الحقائق وتفسيرها، مع تقديم الحجج والأدلة، ومن الأسس التي يستخدمها القائم بالاتصال البحث عن الموضوعية بعيداً عن تشويه السمعة، مع عدم نشر أسماء وصور الجاني والمجني عليهم من خلال الاكتفاء بالرمز، كما أشار البعض لعدم وجود استراتيجية صحفية واضحة لتناول قضايا الجريمة، ووجود وثائق لحماية الصحفي خاصة في ظل غياب القانون في المجتمع الفلسطيني.

وانتقلت الدراسة التحليلية والدراسة الميدانية إلى حد ما في بعض الأسس السابقة، لكن الباحثة ترى أن الخلل القائم في المعالجة الصحفية في الصحف الفلسطينية لقضايا الجريمة أجاب القائم بالاتصال عنه بوضوح من خلال بعض الأسس التي طرحها، مثل: تناول الجريمة بشكل خبري بسيط خوفاً من ردود الفعل في حال تناولها بشكل خاطئ، وعدم وجود استراتيجية صحفية لتناول قضايا الجريمة بحيث يكون للصحيفة والصحفي دور فاعل، وضرورة وجود وثائق لحماية الصحفي خاصة في ظل غياب القانون في المجتمع الفلسطيني.

ومن الملاحظ مما سبق أن القائم بالاتصال ينادى بنفسه من تحمل مسئولية وتبعات نشر تفاصيل قضايا الجريمة خاصة المحلية نتيجة لعدم وجود الحماية القانونية أو المجتمعية أو الصحفية ومن ثم فالقائم بالاتصال نتيجة لما سبق تحول لرقيب ذاتي في ظل الشعور بعدم الأمان، وهو ما يتفق مع نظرية حارس البوابة في أن القائم بالاتصال يجد نفسه أمام عدد من التعليمات والتوجيهات بعضها معلن والآخر مستتر، وبعضها يتصف بالعمومية والغموض والتحديد، وبعضها موضوعي والآخر متحيز، بعضها تبرره السلطة والآخر دون سبب مقنع، وهذا ما تتسم به السياسة الاتصالية في الدول النامية، إلا أنها تشكل جميعها ضغوط يتعرض لها القائم بالاتصال⁽¹⁾.

(1) عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير (ص178)

ثالثاً- مدى وجود أقسام وصحفيين متخصصين في صحف الدراسة:

1-مدى وجود أقسام وأبواب خاصة بالجريمة في صحف الدراسة:

أوضحت الدراسة الميدانية عدم وجود أقسام متخصصة بالجريمة في صحف الدراسة، ويرجع ذلك لضعف إمكانياتها المادية، وعدم وجود صحفيين متخصصين، وكون الجريمة في المجتمع الفلسطيني غير منظمة وظاهرة طارئة عليه، بدأت تبرز الجريمة في الآونة الأخيرة نتيجة للأوضاع الاقتصادية السيئة، والظروف السياسية الضبابية، وهو ما جعل هذه الأقسام لا تدخل ضمن أولويات الصحف الفلسطينية التي غالباً لا توجد بها أقسام متخصصة في العديد من المجالات الحيوية، التي أصبحت عناوين بارزة في الصحافة الحديثة، كما يرى بعض القائمين بالاتصال أن عدم توفر بيئة قانونية وتشريعية تعمل على محاسبة ومحاكمة الفاسدين من جهة، وعدم وجود مؤسسات صحفية لحماية الصحفي ودعمه مالياً وقانونياً كان سبباً مهماً في عدم التخصص في مجال صحافة الجريمة، كما يُرجع البعض السبب في ذلك لعدم تمكن الصحفيين من الوصول للمعلومات من الجهات الرسمية نتيجة لعدم وجود قنوات اتصال بين الصحفيين وأجهزة الأمن خاصة في ظل الانقسام.

2-وجود صفحات وأبواب متخصصة في الصحف الفلسطينية:

يرى القائم بالاتصال أن الصحف الفلسطينية تفتقر للصفحات والأبواب المتخصصة بنسبة (73.7%)، في حين يرى (26.3%) من عينة الدراسة وجود أبواب وصفحات أحياناً ويرجع ذلك لعدم وجود استراتيجية خاصة بتناول قضايا الجريمة، وعدم وجود متابعة لاحقة لقضاياها نتيجة ندرة الخبرة الصحفية في هذا المجال، إضافة لخوف الصحف من الوقوع تحت طائلة المسائلة القانونية نتيجة النشر، وهذا يعني أن النشر يتم بصورة عشوائية في صفحات مختلفة.

وهذا يعني أن صحف الدراسة تفتقر لاستراتيجية واضحة لمعالجة ونشر قضايا الجريمة، هو السبب الحقيقي لعدم وضوح الهدف من النشر ووظيفته، وبناءً على ذلك تصبح عملية الطرح عشوائية تهتم بالكم لا بالكيف، تغيب معها روح العمل الصحفي القائم على خدمة المجتمع من خلال البحث المعمق فيما وراء الخبر والمعلومة، وبالتالي لا يصبح تناول قضايا الجريمة وسيلة لتحقيق العدل للجاني والمجني عليه من خلال مراقبة الإجراءات القانونية والأمنية للجهات المختصة، أو وسيلة لعلاج الظواهر السلبية، أو خلق رأي عام فعال حول الجريمة، أو حتى تحقيق أبسط الوظائف وهي ردع النفوس المريضة عن ارتكاب الجريمة من خلال عرض العقوبات الجنائية والمجتمعية للجناة، والآثار السلبية للجريمة على حياة الفرد والمجتمع.

3- وجود صحفيين متخصصين بالجريمة وإن لم يوجد فما صفات الصحفيين العاملين في تغطية قضايا الجريمة:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود صحفيين متخصصين في شؤون الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية، لكن توجد صفات خاصة بالعاملين بتغطية قضايا الجريمة، وقد جاء في مقدمة الصفات أن يكون صاحب علاقات واسعة بالمؤسسات الأمنية بنسبة (25%)، يليها أن يكون لديه معرفة بطبيعة المجتمع وعاداته وتقاليده وأن يمتلك المعرفة القانونية والنفسية بنفس النسبة (22.5%)، ثم جاء كونه صحفي شامل لا يملك تخصص محدد بنسبة (15%)، وأخيراً جاءت صفة الشجاعة والجرأة وصفة الاهتمام محب العمل بنسبة (7.5%).

ترى الباحثة أن الصفات السابقة لا تغني عن الصحفي المتخصص، ولذلك فإن صحافتنا لا تملك الإبداع للتأثير في القضايا الاجتماعية، وهو ما يوفره التخصص والموهبة والخبرة التي تولد الدافعية للقائمين بالاتصال لتغطية شؤون الجريمة، فالجريمة ليست كلمات مجردة بل هي خطر اجتماعي على الصحفيين التعامل معه وفق أسس سيكولوجية ونفسية تمنحهم قدرة المخبر الصحفي مقرونه بالمخبر الجنائي والنفسي الذي يعلم خفايا النفس البشرية ويدرك أبعادها ويفرق بين الحقائق، ويمتلك الموهبة الاجتماعية والمعرفة القانونية، التي تمكنه من التعرف إلى أساليب الضبط والتفتيش، والأحكام الجنائية وهو سلاحه لمواجهة العوامل التي تؤثر على عمله في طرحها، وبالتالي التخصص يوفر البيئة الناجحة في العمل الصحفي.

4- المصادر التي يعتمد عليها القائم بالاتصال لاستقاء قضايا الجريمة:

تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن الجهات الأمنية تصدرت المصادر المعتمدة للقائم بالاتصال لاستقاء قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية بنسبة (50%)، يليها في المرتبة الثانية الشهود العيان بنسبة (15.8%)، ثم وكالات الأنباء بنسبة (13.1%)، وفي المرتبة الرابعة المشافي والصحف والمجلات بنسبة (5.3%)، وأخيراً أسر الضحايا بنسبة (5.3%).

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة التحليلية والميدانية التي قامت بها الباحثة، توصي بما يلي:

1. ينبغي على الصحف الفلسطينية الاهتمام بمختلف أنواع الجرائم، خاصة جرائم الأسرة والإهمال والخطأ الوظيفي، وجرائم الأسرة، وجرائم ضد الدين، وجرائم المعلومات، ومعالجتها بالشكل المناسب.
2. على الصحف الفلسطينية أن تتسم بالتوازن في تناول موضوعات قضايا الجريمة، مع التركيز على أكثرها انتشاراً وضرراً بالمجتمع.
3. على الصحافة أن تتمتع بالمرونة ومواكبة التغيرات الاجتماعية من خلال نشر الجرائم المستحدثة ومنحها الاهتمام اللازم.
4. على الصحف الفلسطينية إعادة ترتيب أهدافها المرجوة من نشر أخبار الجريمة، وتقديم هدف الوقاية والعلاج على الأهداف الأخرى
5. ألا تكتفي الصحافة بالتغطية الخبرية للجريمة بل عليها تخصيص مساحات لمناقشة أسباب ودوافع السلوك الإجرامي وملابساته والعقوبات المقررة، خاصة مع الجرائم المحلية فنحن بحاجة لمعالجة صحفية شاملة للوقوف على أسباب تفشي الجريمة في المجتمع الفلسطيني.
6. الحرص على قانونية النشر وإدراج قضايا الجريمة مع العقوبة المقررة لها، لتحقيق ردع اجتماعي لكل من تسول له نفسه بارتكاب الجريمة.
7. على الصحافة الفلسطينية أن تركز خلال معالجتها لقضايا الجريمة على تقديم حلول والإحصائيات، ليصبح لها دور في التحول والتغيير الاجتماعي، والمساهمة في تحقيق الأمن لمواطنيه.
8. شن حملات توعية ضد الجريمة ضد الجريمة والكشف عن أسبابها وطرق الوقاية والأمان، ضمن أهداف طويلة المدى وأخرى قصيرة، باستخدام وسائل عديدة وأفكار متنوعة، وأساليب إقناعية فعالة، أن تتخذ هذه الحملات صفة الاستمرارية للمساهمة في حماية الفرد والمجتمع من الإشاعات والأقاويل.

9. على القائمين بالاتصال في الصحف الفلسطينية امتلاك الجرأة في التغيير، لأن طبيعة المجتمع الفلسطيني وخصوصيته ترفض نشر أخبار الجريمة محاطة بالمبالغة والتهويل والإثارة، بل تطالب بمعالجتها برؤية تتسجم مع ديننا وعاداتنا وتقاليدنا.

10. على الصحف أن تقوم بدورها في الوقاية وطرح الحلول وخلق رأي عام فعال من خلال استطلاع آراء المتخصصين والمعنيين بمكافحة الجريمة، ومن خلال الاستفادة من نتائج الدراسات العلمية في مناهضة السلوك الإجرامي، وتقديم نماذج لكيفية التغلب عليها.

11. ألا تقتصر الصحف على المصادر الشرطة والأمنية كمصادر أولية، بل عليها الاعتماد على صحفيين أكفاء للكشف عن خفايا الجريمة والأسباب الفعلية لها، وملاحقة الجناه، فلا ينبغي للصحافة أن تكون ناقلة للخبر، بل صانعة له.

12. لا بد من وجود نظام قانوني واضح لحماية الصحفيين، وتوفير البيئة الآمنة لأداء وظائفهم بفاعلية دون الشعور أنهم مطاردون من العشائر، والأجهزة الأمنية وغيرها.

13. على الصحف تخصيص أبواب وصفحات ثابتة لتناول قضايا الجريمة، ومن ثم عليها تخصيص صحفيين يمتلكون القدرات المهنية والشخصية لمتابعة مثل هذه القضايا، وعدم اعتبارها خبر يعرض على استحياء، أو وظيفة مكتبية كناقلة للحدث، عليه امتلاك قدر من المسؤولية الاجتماعية التي تهدف لتفعيل دور المجتمع ومؤسساته لاتخاذ دور فعال في اتخاذ الإجراءات والتدابير للوقوف على الأسباب واتخاذ التدابير اللازمة للحد منها، كما ينبغي على المؤسسات الصحفية أداء الدور المناط بها في توفير البيئة القانونية والمادية لحماية هؤلاء الصحفيين.

14. يجب على الصحف إدراك الهدف الحقيقي من نشر قضايا الجريمة في إطار تنفير القراء منها، ومعالجتها والتحذير من الوقوع فيها، وبالتالي وضع خطط وسياسة واضحة المعالم، واتخاذ كافة الوسائل والأساليب لتحقيقها.

15. التنسيق بين كافة وسائل الإعلام فيما يتصل بالنشر حول الجرائم الخطرة كالعمالة والفساد والإهمال والأخطاء الوظيفية، والعنف الأسري حتى لا تتعارض أساليب المعالجة مما يفقد وسائل الإعلام مصداقيتها، ولتحقيق المعالجة صدى واسع في صفوف المواطنين.

16. لمعالجة أخبار الجريمة في الصحف لابد من وجود آلية للتعاون المشترك بين المؤسسة الصحفية بممثلها الصحفي وبين أجهزة الأمن والقضاء في الدولة، لأن أمور الجريمة لا يمكن أن ينظر لها من جانب أحادي فقط، بل هي عملية تكاملية يتحقق معها القدرة على وزن الحقائق والأدلة في سبيل الوصول إلى وضع حد لها وإقرار العدل من جانب.

17. وضع خطط إعلامية طويلة وقصيرة المدى للتوعية ولمعالجة قضايا الجريمة تتبناها الأجهزة الإعلامية التي تقوم بدورها بالتنسيق مع الجهات المختصة لتوعية القراء بأساليب التنشئة والتربية السليمة، وخطورة الجريمة على المجتمع والفرد، وحث المجتمع على القيام بدوره تجاه المشاكل المجتمعية.

18. التركيز على جهود مكافحة الرسمية والشعبية، ودعم الجهود التطوعية لمقاومة الانحراف وتنشيط أدوارها.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

أولاً: المراجع العربية:

- أ.ف.ب. (2015م، 17 يناير). الإساءة للنبي محمد تشعل الغضب في عدة عواصم حول العالم. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله.
- أ.ف.ب. (2015م، 11 سبتمبر). الحبس ثلاث سنوات لمدير دار أيتام كان يضرب الأطفال. صحيفة القدس. القدس.
- أ.ف.ب. (2014م، 3 سبتمبر). السعودية: إعدام ثلاثة سوريين بتهمة تهريب الحبوب المخدرة. صحيفة الأيام. رام الله.
- أ.ف.ب. (2015م، 2 يونيو)، العثور على جثة إمرأه في حقيبة بمحطة القطارات بطوكيو. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله.
- أ.ف.ب. (2015م، 18 فبراير). إنتربول: ضبط 25 طن من المواد الغذائية المغشوشة في 47 بلداً. صحيفة الأيام. رام الله. العدد (7044)، ص24.
- أ.ف.ب. (2015م، 16 ديسمبر). أوغندا: سجن عاملة منزلية أبرحت ضرباً طفلة صغيرة. صحيفة الأيام، صحيفة الأيام. رام الله.
- أ.ف.ب. (2015م، 22 يوليو). أول محاكمة في الفاتيكان لأسقف يلاحق بتهمة ارتكاب تجاوزات جنسية بحق قاصرين. صحيفة الأيام. رام الله.
- أ.ف.ب. (2014م، 22 أكتوبر). تغريم جنوب أفريقي سمم 46 طائر عقاب. صحيفة الأيام. رام الله.
- أ.ف.ب. (2015م، 9 مايو). توقيف يابانية قبضت معش والديها التقاعدي مدة خمسين عاماً بعد وفاتهما. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله.

- أ.ف.ب. (2015م، 9مايو). جماعة سلفية تعلن مهاجمة موقع عسكري للقسام. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله.
- أ.ف.ب. (2014، 3سبتمبر). سجن فرنسي زاول الهندسة لثلاثين عاماً دون شهادة. صحيفة الأيام. رام الله.
- أ.ف.ب. (2014م، 3سبتمبر). ضبط 187 سن عاج بالقرب من عاصمة الكاميرون. صحيفة الأيام. رام الله.
- أ.ف.ب. (2014م، 3سبتمبر). ضبط عدد من حبوب الفياغرا المزيفة في عدة بلدان أوربية. صحيفة الأيام. رام الله.
- أ.ف.ب. (2015م، 10 يونيو). فضيحة فتيات دعارة وممارسة القوادة تلاحق نائب بالكنيست. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله.
- أ.ف.ب. (2015م، 1 يناير). مأساة عائلية: كندي يقتل 8 أشخاص من بينهم طفلان قبل أن ينتحر. صحيفة الأيام. رام الله.
- أ.ف.ب. (2015م، 21 يوليو). موقع كندي لتسهيل الخيانة الزوجية يتعرض للقرصنة. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله.
- أ.ف.ب. (2015م، 2 فبراير). مومسات لتسهيل العقود التجارية في فرنسا. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله.
- أ.ف.ب. (2015م، 30 مارس). مومسات يتظاهرن ضد مشروع يقيد الدعارة. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله.
- أ.ف.ب. (2015م، 13 أغسطس). يسرقان قرداً لتقديمه هدية لابنتهما. صحيفة الأيام. رام الله.
- إبراهيم، أكرم نشأت. (2009م). علم الاجتماع الجنائي. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- أبو الفتوح، سعيد. (2003م). الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية: نظرة في المعنى والمحتوى. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية. جامعة عين شمس، ع(2).

أبو حشيش، حسن.(2005م). الصحافة في فلسطين: النشأة .. التطور .. المستقبل(1876م-2005م). ط1. غزة: (د.ن).

أبو زهرة، محمد. (1991م). التكافل الاجتماعي في الإسلام. القاهرة: دار الفكر العربي.

أبو زهرة، محمد. (2006م). الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي. القاهرة: دار الفكر العربي.

أبو زهرة، محمد. (1998م). الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي. القاهرة: دار الفكر العربي.

أبو زهرة، محمد. (2006م). العقوبة في الشريعة الإسلامية. القاهرة: دار الفكر الإسلامي.

أبو زيد، فاروق. (1986م). الصحافة المتخصصة. ط1. القاهرة: عالم الكتب.

أبو زيد، فاروق. (1996م). فن الكتابة الصحفية. ط5. القاهرة: عالم الكتب.

أبو شحمة، (2015م، 26 فبراير). محمد. بلدية غزة: ضبط لحوم حمير معدة للتسويق في المدينة. صحيفة فلسطين. غزة.

أبو شومر، توفيق.(2007م). الإعلام الفلسطيني وقضايا المرأة. ورقة مقدمة إلى ورشة عمل المعالجة الإعلامية والقانونية لجرائم قتل النساء على ما يسمى خلفية الشرف، المنتدى الإعلامي لنصرة قضايا المرأة: غزة.

أبو عامر، محمد زكي. (1982م). دراسة في علم الإجرام والعقاب. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

أبو عرة، إسلام باسم. (2015، 15 سبتمبر). سلمنا الاجتماعي مهدد: الفقر وقدم قانون العقوبات ويطء البيت في القضايا.. ثالوثٌ يزعزع السلم الاجتماعي. تحقيق صحفي. صحيفة الحياة الجديدة. تاريخ الاطلاع: 2-أكتوبر2015. متاح على الرابط http://www.alhaya.ps/ar_page.php

أبو نقيرة، ربيع. (2015م، 20 يوليو). مجهولون يفجرون 6 مركبات تتبع للمقاومة. صحيفة فلسطين. غزة.

أبو نقيرة، ربيع. (2015م، 9مايو). موقع تل رفح الأثري يتحول إلى خرابة. صحيفة فلسطين. غزة.

أبوعون، فايز. (2015م، 6مارس). الميزان تحذر من تصاعد الفلتان: مجهولون يحاولون إحراق منزل وسيارة قيادي بحركة فتح شرق غزة. صحيفة الأيام. رام الله.

أحمد، عبد الرحمن توفيق. (2006م). دروس في علم الإجرام: نشأة علم الإجرام والعوامل الداخلية والخارجية مقرونا بإحصاءات جنائية. ط1. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

الأسطل، محمد مازن. (2014م). العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين: 1996-2012. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

إسماعيل، محمود حسن. (2011م). مناهج البحث الإعلامي. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي.

أسوشيند برس. (2014م، 11 سبتمبر). اتهام أمريكي بقتل أطفاله الخمس والتخلص من جثثهم. صحيفة القدس. القدس.

الأشعل، عبد الله. (2006م). قضية الجدار العازل أمام محكمة العدل الدولية. ط2. القاهرة: دار نصر للطباعة والنشر.

أف ب. (2014م، 16 نوفمبر). فضيحة مواد غذائية فاسدة تشغل اللبنانيين. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله.

مسلم، أكرم. (2016م، 30 فبراير). محرر بصحيفة الأيام، مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني.

أبو عيشة، ألاء. (2015م، 25 سبتمبر). صحفية بصحيفة فلسطين، مقابلة بمقر الجريدة.

الأمم المتحدة. (2015، 15-12 أبريل). إسهام الجمهور في منع الجريمة والتوعية بالعدالة الجنائية، الخبرات والدروس المستفادة. ورقة مقدمة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. قطر.

الأناضول. (2015م، 4 يوليو). تقرير: الاعتداء على المسلمين زادت بنسبة 23% في فرنسا. صحيفة فلسطين. غزة.

الأناضول. (2015م، 26 يونيو). زعيم إسلامي طاجيكي ينتقد قمع حكومة بلاده للمتدينين. صحيفة فلسطين. غزة.

الأناضول. (2014م، 11 سبتمبر). موقع تاهدارات المغربية نرف بيئي يدفعها للاحتضار. صحيفة فلسطين. غزة.

القرأ، إباد. (2015م، 25 سبتمبر). مدير عام صحيفة فلسطين، مقابلة في مكتبه بمقر صحيفة فلسطين.

قاسم، إياس. (2015م، 24 ديسمبر). محرر قسم المحليات وشئون إسرائيلية في صحيفة الحياة الجديدة، مقابلة هاتفية.

بارود، هدى. (2015م، 17 مايو). شباب يصنعون نقاط وهمية تبلع ثمن المكالمات لحسابهم. صحيفة فلسطين. غزة.

بدر، أحمد. (1998م). منهج البحث في الاتصال والرأي العام والأعلام الدولي. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

برهوم، محمد عيسى. (2004م). علم الاجتماع الجنائي. (د.ط.). الشارقة: جامعة الشارقة للنشر العلمي.

بكار، حاتم. (د.ت.). حماية حق المتهم في محاكمة عادلة: دراسة تحليلية تأصيلية انتقادية مقارنة. (د.ط.). الإسكندرية: منشأة المعاف.

بكدار. تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار" بمناسبة اليوم العالمي للفقر. موقع بكدار، تاريخ الاطلاع: 4 سبتمبر 2015. موقع:

<http://www.pecdar.ps/userfiles/file/The%20poverty%20pdf>

بكري، يوسف. (2010م، 25 مايو). علاقة الصحف بالجريمة. منتدى الحصن النفسي. تاريخ الاطلاع: 10 يوليو 2015. موقع:

<http://bafree.net/alhisn/showthread.php?t=111085>

بهنام، رمسيس. (د.ت.). المجرم تكويناً وتقويماً: الأساليب العلمية في الكشف عن مصدر الإجرام لدى المجرم. (د.ط.). الإسكندرية: منشأة المعارف.

- قشطة، تامر. (2016م. 12يناير). محرر مسئول في صحيفة فلسطين، مقابلة هاتفية.
- جامعة النجاح الوطنية. مقدمة المؤتمر الدولي لمكافحة الجريمة في فلسطين. تاريخ الاطلاع: 20سبتمبر 2015م.
- الموقع: (<https://www.najah.edu/ar/node/352>)
- الجبوري، سعد صالح شكطي. (2013م). مسؤولية الصحفي الجنائية عن جرائم النشر: دراسة مقارنة. (د.ط). الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- الجحني، على بن فايز. (2000م). الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة. ط1. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.
- جرادة، عبد القادر صابر. (2011م). الجريمة: تأصيلاً ومكافحة، دراسة تحليلية للعلوم الإجرامية. ط2. غزة: مكتبة أفاق.
- الجريسي، حمد عبد العزيز. (2011م). علم النفس الجنائي. (د.ط). غزة: (د.ن).
- جعفر، علي محمد. (1984م). الأحداث المنحرفون: عوامل الانحراف والمسؤولية الجزائية والتدابير. ط1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- جعفر، علي محمد. (2003م). داء الجريمة: سياسة الوقاية والعلاج. ط1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- الجمل، محمد. (2015م، 17مايو). جرائم قتل جماعية في رفح: ابحت عن المخدرات والمرضى النفسي. صحيفة الأيام. رام الله.
- جنيد، حنان. (2003م). المعالجة الصحفية للحرب الأنجلو أمريكية على العراق في حيفتي الأهرام والنيويورك تايمز خلال الفترة من 20 مارس 2003 حتى 4 مايو 2003. المجلة المصرية لبحوث الإعلام القاهرة، ع(19).
- جهاد، جودة حسين، وحمودة، علي محمد. (2005م). مبادئ علمي الإجرام والعقاب. ط1. دبي: أكاديمية شرطة دبي.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2013م). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي عدد 14. رام الله: مركز الإحصاء الفلسطيني.
- حنّاتة، محمد نيازي. (د.ت). حماية الأمن العام ومكافحة الجريمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. (د.ط). القاهرة: أكاديمية الشرطة.
- الحتو، محمد سلمان. (2012م). مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها. ط1. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- الحتو، محمد سلمان. (2011م). مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها. (د.ط). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- حجاب، محمد منير. (2004م). المعجم الإعلامي. (د.ط). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- حجاب، محمد منير. (2010م). مدخل للصحافة. ط1. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- حجاب، محمد منير. (2010م). نظريات الاتصال. ط1. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- حسام الدين، محمد. (2003م). المسؤولية الاجتماعية للصحافة. ط1. القاهرة: الدار المصرية للطباعة.
- جبر، حسن. (2015م، 24 ديسمبر). مراسل صحيفة الأيام ومدير إذاعة صوت الشعب، مقابلة هاتفية.
- دوحان، حسن. (2015م، 26 ديسمبر). مدير التدريب والتحقيقات الاستقصائية بصحيفة الحياة الجديدة، مقابلة هاتفية.
- الحسن، إحسان محمد. (2008م). علم اجتماع الجريمة. ط1. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- حسين، سمير. (2006م). بحوث الإعلام. (د.ط). القاهرة: عالم الكتب.
- حسين، سمير. (1983م). تحليل المضمون. ط1. القاهرة: عالم الكتب.

- حسين، مجيد، وسعيد، عفاف. (2004م). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي. ط1. عمان: دار وائل للنشر، عمان.
- الحو، علاء. (2015م، 1 فبراير). هدى لن تعانق زوجها مجدداً قتلها الإهمال الطبي. صحيفة القدس. القدس.
- حليمة، عايش. (2008م). الجريمة في الصحافة الجزائرية: تحليل مضمون جريدة الشروق. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة منتوري، قسطنطينة.
- الحميدة، محمد. (2014م). صور منظمات حقوق الإنسان في الصحافة الفلسطينية: دراسة تحليلية ميدانية (رسالة ماجستير). كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة.
- حمودة، منتصر سعيد. (2009). الجريمة السياسية: دراسة مقارنة بين القوانين الوضعية والتشريع الجنائي الإسلامي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- الحياة الاقتصادية. (2015، 5 أغسطس). التهرب الضريبي ... جريمة بقيت دون عقاب. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله
- الحياة الجديدة. (د.ت). تعريف بالحياة الجديدة. تاريخ الاطلاع: 1 أبريل 2015. موقع: الحياة الجديدة. <http://www.alhayat-j.com/newsite/index.php>
- الخصاونة، إبراهيم فؤاد. (2012م). الصحافة المتخصصة. ط1. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- خضور، أديب. (1999م). دور الإعلام التربوي في مكافحة المخدرات. ط1. الجزائر: دار الأيام للطباعة والنشر والتوزيع.
- د.ب.أ. (2015م، 14 مارس). إيطالي يشتري إعلاناً على صفحة كاملة لإدانة خيانات زوجته. صحيفة الأيام. رام الله.
- د.ب.أ. (2014م، 29 أكتوبر). ضبط طن من العاج في ميناء فينتامبي. صحيفة القدس. القدس.

الدرأوشة، عبد الله سالم. (2014م). أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية. 7 (2).

الدعليج، إبراهيم بن حمد. (2011م). إسهام الكاريكاتير الصحفي السعودي، مجلة البحوث الإعلامية - القاهرة، ع(15).

الدغمي، تغريد عبد الله. (2006م). موسوعة التشريع الفلسطيني الجزء الرابع. ط1. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الدلو، جواد راغب. (1997م). حرية الصحافة في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني 1995. مجلة الجامعة الإسلامية - غزة. 5 (1).

الدلو، جواد راغب. (1995م). فن الحديث الصحفي: وتطبيقاته العملية. ط1. غزة: دار البشير للطباعة والنشر.

الدلو، جواد راغب. (2011م). لإعلام والأمن... تكامل أم تضاد. غزة: المكتب الإعلامي الحكومي.

الدلو، جواد راغب. (2000م). مصادر الأخبار الخارجية في الصحافة الفلسطينية. في كتاب دراسات في الصحافة الفلسطينية، ط1. غزة: مكتبة الأمل للطباعة والنشر.

الدلو، هدى. (2015م، 6مارس). الجرائم تفتت في عضد المجتمع وسببها نفسيات مريضة. صحيفة فلسطين. غزة.

الراعي، أشرف فتحي. (2011م). حرية الصحافة في التشريع وموائمتها للقوانين الدولية: دراسة مقارنة. ط1. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الربيعي للتدريب والتطوير الإعلامي. (2014، 14 أغسطس). أخلاقيات نشر الجريمة. تاريخ الاطلاع: 10 يونيو 2015. موقع: الربيعي للتدريب والتطوير الإعلامي

<https://www.facebook.com/rbiaeahlame/posts>

رجب، حسن. (1988م). أخبار الجريمة من منظور إسلامي. مجلة المسلم المعاصر، ع(51) و(52).

رشتي، جيهان أحمد. (1978م). الأسس العلمية لنظريات الاتصال. القاهرة: دار الفكر العربي.

رضا، عدلي. (1995م). تقويم تناول الجريمة في الصحافة والتلفزيون. دراسات تربوية واجتماعية. 1(2)، جامعة حلوان.

رمضان، ندا حسين عبد القادر. (2013م). جنوح الأحداث في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريم. (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.

رويترز. (2015م، 1يناير). اتهام أبويين بالقتل بعد موت طفلتهما جوعاً في فلوريدا. صحيفة الأيام. رام الله.

رويترز. (2015م، 21أغسطس). إدانة نجمة مسلسل تليفزيوني بالاعتداء الجنسي. صحيفة الأيام.

رويترز. (2014م، 6نوفمبر). إسرائيل تعتقل مستشاراً في بنك يو بي إس و13 آخرين بتهمة التهرب الضريبي. صحيفة القدس.

رويترز. (2015م، 26فبراير). الحكم على أبل بغرامة 533 مليون دولار بسبب انتهاك براءة اختراع. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله.

رويترز. (2015م، 1يناير). رضيع يقتل أمه بالرصاص. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله.

رويترز. (2014م، 11سبتمبر). زوجة رياضي أمريكي تدافع عنه بعد أن ضربها. صحيفة القدس. القدس.

رويترز. (2015م، 26فبراير). قضاة أمريكيون يظهرون تأييد لمسلمة حرمت من وظيفتها بسبب حجابها. صحيفة القدس. القدس.

رويترز. (2015، 17مايو). وضع أم تحت المراقبة في أريزونا 18 عاماً لتركها طفلها في سيارة ساخنة. صحيفة الأيام. رام الله.

ساسة بوست. (27-5-2015). الهندوراس تتصدر والسودان الأولى عربياً في معدلات جرائم القتل، تاريخ الإطّلاع: 22 فبراير 2016م. موقع: ساسة بوست.

<http://www.sasapost.com/homicide-rates>

الساعاتي، سامية حسن. (1983م). الجريمة والمجتمع. ط2. بيروت: دار النهضة العربية.

سالم، دعاء فتحي. (2004م). المعالجة الصحفية للجرائم التي يرتكبها الأطفال بالصحف المصرية خلال العقد الأول والثاني للطفل المصري (رسالة ماجستير)، جامعة المنصورة.

سلامة، عاطف. (1999م). الصحافة والكاريكاتير. ط1. غزة: (د.ن).

السلطة الفلسطينية هيئة مكافحة الفساد. (2012م، 3 مايو). هيئات مكافحة الفساد العربية: هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية نموذجاً. ورقة مقدمة الندوة العلمية للنزاهة ومكافحة الفساد. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

السمري، عدلي، ولطفي، طلعت، وآخرين. (2010م). عم اجتماع الجريمة والانحراف. ط1. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

سيد احمد، غريب محمد، وجابر، سامية محمد. (2003م). علم اجتماع السلوك الانحرافي. (د.ط). القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

السيد، محمد عبد البديع. (2008م). اتجاهات النخبة المصرية نحو القنوات الفضائية الدينية الإسلامية: دراسة ميدانية. مجلة البحوث الإعلامية- جامعة الأزهر، 1(30).

الشرق الأوسط. (2014م، 19 سبتمبر). جاسوسة فلسطينية سابقة تلقي الضوء على عالم الجواسيس وكيف تجندهم نل أبيب. صحيفة القدس. القدس.

شفيق، محمد. (د.ت). الجريمة والمجتمع. (د.ط). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

شقيقة، أشرف حسن. (2010م). جرائم القتل في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة. مجلة فلسطين للأبحاث والدراسات غزة- جامعة فلسطين، ع(3).

الشلال، خالد أحمد. (1997م). دور الصحافة المتخصصة في تشكيل الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في المجتمع الكويتي: مجلة الداخلية الصادرة خلال عامي 1993-1994. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع(85).

شلبي، كرام. (1988م). الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية. ط2. القاهرة: دار الشروق.

الشمري، هدى علي جواد. (2011م). مباحث في علم الاجتماع الإسلامي. ط1. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الشيخ، خليل. (2015م، 26 فبراير). جباليا: العثور على المسنة عوض الله مقتولة خنقاً في غرفة مهجورة بمنزلها. صحيفة الأيام. رام الله.

مشاركة، صالح. (م2016، 13 يناير). محرر محليات وصحفي بصحيفة الحياة الجديدة، مقابلة هاتفية.

صالح، أشرف محمود. واللبان، شريف. (2001م). الإخراج الصحفي. (د.ط.). القاهرة: (د.ن.).

صالح، سليمان. (2005م). أخلاقيات الإعلام. ط2. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

الصالح، مصلح. (2000م). النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية، ط1. عمان: مؤسسة الوراق.

صحيفة الأيام. (2014م، 6 نوفمبر). الانتقام على يد بلطجية. رام الله.

صحيفة الأيام. (2015م، 21 أغسطس). البيرة: ضبط 30 كيلو من اللحم البقري الفاسد. رام الله.

صحيفة الأيام. (2015م، 22 مارس). المحتالة القاتلة. رام الله.

صحيفة الأيام. (2015م، 2 يونيو). أمان تطالب بتعويض ضحايا الأخطاء الطبية. رام الله.

صحيفة الأيام. (2014م، 14 نوفمبر). قلقيلية: بحث إطلاق حملة لمحاربة ظاهرتي المخدرات والسلاح الأبيض. رام الله.

- صحيفة الأيام.(2015م). مقتل مصور تليفزيون فلسطين في ظروف غامضة. رام الله.
- صحيفة الحياة الجديدة. (2014م، 27سبتمبر). إحباط عملية تهريب كبيرة للسجائر عبر معبر الكرامة. رام الله.
- صحيفة الحياة الجديدة. (2015م، 18يونيو). التوصية بضرورة تبادل الخبرات القانونية والفنية في عمليات ضبط الجرائم البيئية. رام الله.
- صحيفة الحياة الجديدة. (2015م، 2فبراير). انتظروا نتائج التحقيق: المأذون العرفي في قبضة الشرطة. رام الله.
- صحيفة الحياة الجديدة. (2015م، 12يوليو). دوافع انتشار السرقة في غزة. رام الله.
- صحيفة الحياة الجديدة. (2015م، 1مايو). ضبط مواد مخدرة في سلفيت وأبوديس وأريحا. رام الله.
- صحيفة الحياة الجديدة. (2015م، 7أبريل). ضبط وإتلاف 2طن تبغ من مخلفات المصانع. رام الله.
- صحيفة الحياة الجديدة. (2015م، 9مايو). مصرع شاب في شجار عائلي. رام الله.
- صحيفة القدس. (2014م، 14نوفمبر). ضبط مواد غذائية فاسدة بالخليل. القدس.
- صحيفة القدس. (2014م، 19سبتمبر). اتهام ضابط إسرائيلي بإصدار تصاريح مقابل رشوة. القدس.
- صحيفة القدس. (2014م، 11سبتمبر). القبض على لصوص في بيت لحم ونابلس. القدس.
- صحيفة القدس. (2014م، 21أكتوبر). الكشف عن شبكة لتجارة وترويج حبوب عجز جنسي مزيفة واعتقال 30 مشتبهاً. القدس.
- صحيفة القدس. (2014م، 11سبتمبر). أهملت رضيعتها حتى ماتت من الجوع. القدس.
- صحيفة القدس. (2014م، 19سبتمبر) دراسة تطالب بإيجاد نظام قانوني خاص بالتعويض عن أضرار البيئة. القدس.

صحيفة القدس. (2014، 22 نوفمبر). ضبط أكثر من ألف سلحفاة محنطة في مستودع بفيتنام. القدس.

صحيفة القدس. (2014م، 29 أكتوبر). ضبط ما يزيد عن كيلو غرام من المواد المخدرة بنابلس. القدس.

صحيفة القدس. (2014م، 13 أكتوبر). طبيب بالخضيرة متهم بالاعتداء الجنسي على قاصرات. القدس.

صحيفة القدس. (2014م، 11 سبتمبر). طلاب إسرائيليون ينشرون صور عارية لمعلمة على قيس بوك وتويتر. القدس.

صحيفة القدس. (2014م، 11 سبتمبر). فصل 16 طاب سعودي بسبب المخدرات. القدس.

صحيفة القدس. (2014م، 22 نوفمبر). قرصنة روس يتجسسون على الأسر البريطانية. القدس.

صحيفة القدس. (2015م، 18 فبراير). مركز حقوقي يحذر من تصاعد الفلتان الأمني بغزة. القدس.

صحيفة القدس. (2015م، 2 فبراير). مرور غزة: ضبط أكثر من 2220 مركبة مخالفة تعمل بالغاز. القدس.

صحيفة القدس. (2014م، 21 نوفمبر). مريض يقاضي مستشفى حكومي أمريكياً بعد أن أفاق من غيبوبته بملابس نسائية داخلية. القدس.

صحيفة فلسطين. (2014م، 8 ديسمبر). إحالة دحلان لجرائم الفساد: الننتشة 1800 قضية فساد في وزارة واحدة. غزة.

صحيفة فلسطين. (2015م، 18 فبراير). التحقيق مع نائب كبير في شرطة الاحتلال بتهمة التحرش. غزة.

صحيفة فلسطين. (2015م، 17 مايو). النيابة تستجوب قاتل شقيقه في رفح. غزة.

صحيفة فلسطين. (2015م، 2 يونيو). أمان يطالب بأليات تعويض المتضررين من الأخطاء الطبية. غزة.

صحيفة فلسطين. (2015م، 17 مايو). مقتل فتاة بالخطأ في حفل زفاف بنابلس. غزة.

صحيفة فلسطين. (2015م، 14 مارس). مكافحة خان يونس تضبط 2220 حبة أترامال. غزة.

صحيفة فلسطين. (2015م، 10 فبراير). موقع أمني تحركات غريبة لنساء يجمعن معلومات عن المقاومة". غزة.

صحيفة فلسطين. (2014م، 6 نوفمبر). موقع أمني ينشر اعترافات صحفي عميل حاول الوصول للضيف. ص 9.

صحيفة فلسطين. (2015م، 1 يناير). نصاب محترف في قبضة الوسطى. غزة.

صحيفة فلسطين. (2015، 26 فبراير). إتلاف 12 طناً من الأغذية الفاسدة في أحد مستودعات خان يونس. غزة.

الصقر، إياد. (2009م). تصميم الصحافة المطبوعة وإخراجها. ط1.الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

ضياء الدين، أحمد. (د.ت). الظاهرة الإجرامية بين الفهم والتحليل: دراسة نفسية قانونية للجريمة. (د.ط). القاهرة: أكاديمية الشرطة.

طوطح، جميل وصفي جميل. (2015م). جرائم القتل في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة (رسالة ماجستير غير منشور)، الجامعة الإسلامية.

عابد، زهير. (2014م). المعالجة الصحفية لظاهرة الفلتان الأمني في قطاع غزة. كتاب بحوث الإعلام. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

عامر، إيمان. (2015م، 9 يناير) مواطن يقتل ابن شقيقه بإغراقه في جالون مياه. صحيفة فلسطين. غزة.

العاني، محمد شلال، وطالبة، علي حسن. (1998م). علم الإجرام والعقاب. ط1. عمان: دار
الميسرة للنشر والتوزيع.

عباس، منال محمد. (2011م). الانحراف والجريمة في عالم متغير. (د.ط). الإسكندرية: دار
المعرفة الجامعية.

عبد الحافظ، أسماء. (1987م) التشريعات المنظمة لمهنة الصحافة وأحكام جرائم العلانية
والنشر. القاهرة: دار الأمين لتوزيع والنشر.

عبد الحليم، محي الدين. (2001م، 24-26 يناير) إسهام وسائل الإعلام في الوقاية من
الجريمة. ورقة مقدمة للندوة العلمية لتكوين رأي عام واق من الجريمة، الرياض: أكاديمية
نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

عبد الحميد، ليلى، وعلم الدين، محمود. (2004م). فن التحرير الصحفي لجرائد والمجلات.
ط1. القاهرة: السحاب لنشر والتوزيع.

عبد الحميد، محمد. (2004م). البحث العلمي في الدراسات الإعلامية. ط2. القاهرة: عالم
الكتب.

عبد الحميد، محمد. (1997م). بحوث الصحافة. ط2. القاهرة: عالم الكتب.

عبد الحميد، محمد. (2010م). نظريات الإعلام واتجاهات التأثير. ط3. القاهرة: عالم الكتب.

عبد الخالق، جلال الدين، ورمضان، السيد. (2001م). الجريمة والانحراف من منظور الخدمة
الاجتماعية. (د.ط). (د.ن).

عبد الرحمن عواطف، وسالم، نادية، وعبد المجيد، ليلى. (1982م). تحليل المضمون في
الدراسات الإعلامية. (د.ط). القاهرة: العربي.

الدريملي، عبد الرزاق. (2012م). التحرير الصحفي. ط1. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

عبد الغفور، ياسر. (2015). دور المصادر في بناء تحيزات التغطية الخبرية حول حصار
غزة: دراسة وصفية على عينة من الصحف اليومية الفلسطينية (رسالة ماجستير غير
منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

عبد المجيد، ليلي. (2001م). *تشريعات الصحافة في الوطن العربي*. ط2. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

عبد الموجود إبراهيم، أبو الحسن. (2007م). *ديناميات الانحراف والجريمة: التفسيرات والقضايا والممارسة العامة*. (د.ط.). أسوان: المكتب الجامعي الحديث.

النجار، عبد الناصر. (2016م، 13 يناير). مدير تحرير صحيفة الأيام، مقابلة هاتفية.

عجوة، عاطف. (1985م). *البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة*. (د.ط.). الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

عدلي، عصمت. (2011م). *الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق*. (د.ط.). الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

العدوي، خالد بن راشد محمد. (2014م). *أخبار الجريمة في الصحافة العمانية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السلطان قابوس، عمان.

العربي، بن وداد. *ضوابط المعالجة الصحفية للجريمة*. (2012م، 13 ديسمبر). ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الإعلام والديمقراطية. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

عزت، محمد فريد محمود. (1983م). *بحوث في الإعلام الإسلامي: توجيهات إسلامية لمقاومة الشائعات ونشر أخبار الجريمة والجنس*. ط1. جدة: دار الشروق.

العسكر، فهد عبد العزيز. (1998م). *الإخراج الصحفي: أهميته الوظيفية واتجاهاته الحديثة*. ط1. الرياض: مكتبة العبيكات.

البطة، علي. (2015م، 25 سبتمبر). رئيس قسم المحليات بصحيفة فلسطين، مقابلة في مقر الصحيفة.

سعادة، عماد. (2016م، 20 يناير). مراسل صحيفة القدس في نابلس، مقابلة هاتفية.

عمار جمهور. (2015، 16 يناير). مراسل صحيفة الحياة الجديدة في الضفة الغربية، مقابلة هاتفية.

عمر، السيد أحمد. (2002م). البحث الإعلامي: مفهومه وإجراءاته ومناهجه. ط2. الإمارات: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

عوض، سراب. (2014م، 13 أكتوبر). القتل على خلفية الشرف براءة الدين وقصور القوانين وجهل المجتمع. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله.

العيلة، رياض، وحمد، جهاد. تأثير الحصار الإسرائيلي على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للفلسطينيين في قطاع غزة. تاريخ الاطلاع: 1 أبريل 2016، الموقع:

<http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid>

كتكوت، غسان. (2016، 12 يناير). مراسل صحيفة القدس في نابلس، مقابلة هاتفية.

فاضل، عبد الصبور. (2004م). المعالجة الصحفية لأزمة فبراير بين العراق والأمم المتحدة: دراسة تحليلية لعينة من الصحف المصرية. مجلة البحوث الإعلامية القاهرة، ع(21).. جامعة الأزهر.

أبو عون، فايز. (2015م، 24 ديسمبر). مراسل صحيفة الأيام في قطاع غزة، مقابلة هاتفية.

الطفافة، محمود. (2013م). السياسة التحريرية في الصحف الفلسطينية وتأثيرها على حرية التعبير، (د.ط.). فلسطين: مؤسسة المجتمع المفتوح.

فيصل، نعمان عبد الهادي. (2012م). الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة مقارنة. ط1. غزة: (د.ن).

القاهرة. (2014م، 13 أكتوبر). القضاء يحقق مع فاطمة نعوت بتهمة ازدراء الأديان. صحيفة الحياة الجديدة، رام الله.

القريشي، حسين. (2011م). علم الجريمة. ط1. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

القهوجي، علي عبد القادر. (1987م). علم الإجرام وعلم العقاب. (د.ط.). بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

كتكوت، غسان. (2015م، 26 فبراير). القبض على شخصين بتهمة تزوير رخصة قيادة في نابلس. صحيفة القدس.

صحيفة الأيام.(د.ت). تعريف بصحيفة الأيام. تاريخ الاطلاع: 1 أبريل 2015م، الموقع:
<http://www.al-ayyam.ps/pdf.php> صحيفة الأيام.

ماجدة البلبيسي، مراسلة لصحيفة القدس في قطاع غزة، مقابلة على الموقع الإلكتروني، 22-
2016-1.

المارودي.(د.ت). لأحكام السلطانية. ط1. القاهرة: مطبعة السعادة.

المتبت، أبو اليزيد علي. (1980م). البحث العلمي عن الجريمة، ط2. القاهرة: مؤسسة شباب
الجامعة.

مجلة المصري اليوم. (2006م، 9مارس). صف الجريمة... توليفة وهمية من
الاغتصاب والمذابح تحقق أرباحاً كبيرة. ع(634). تاريخ الاطلاع: 10 يونيو 2015م،

الموقع: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=9155>

محكمة العدل الدولية. (د.ت). إجراءات إفتاء بشأن الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي
الفلسطينية المحتلة: بيان خطي، 30 يناير 2004. (د.ن).

أبو لبد، محمد. (2016م، 12يناير). مدير تحرير صحيفة القدس، مقابلة هاتفية.

محمد أحمد، عبد المحسن بدوي. (2006م). استراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة
والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري. ورقة مقدمة إلى ندوة الإعلام والأمن. الرياض:
جامعة نايف للعلوم الأمنية.

محمد، عوض، وأبو عامر، محمد زكي. (1989م). مبادئ علم الإجرام والعقاب. (د.ط).
بيروت: الدار الجامعية.

محمد، محمد توفيق. (2007م). أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن
الفلسطينية: دراسة تحليلية لمدينة نابلس (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح.

مركز الإحصاء الفلسطيني. (2014م، 10يوليو). الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً
عشية اليوم العالمي للسكان. تاريخ الاطلاع: 4سبتمبر 2015، موقع: مركز الإحصاء
الفلسطيني (<http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512>).

مركز الإحصاء الفلسطيني. (2014). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. ع(15). رام الله: مركز الإحصاء الفلسطيني.

مركز الرؤية لدراسات الرأي العام. (2013، 6 مارس). تناول الجريمة في الصحافة السياسية السودانية. دراسة منشورة، تاريخ الاطلاع: 16 فبراير 2015، الموقع: <http://www.visionpolling.org/index.php/2-uncategos>

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (د.ت). تاريخ الاطلاع: 3 مارس 2015، الموقع: <http://www.alzaytouna.net/permalink/88474.html>

مركز رؤى للدراسات والأبحاث. (2010). العدوان على غزة: حرب الفرقان 2008-2009، (ج2). ط1. غزة: مركز رؤى للدراسات والأبحاث.

مركز رؤى. (2010م). العدوان على غزة: حرب الفرقان 2008-2009. ط1. غزة: مركز رؤى للدراسات والنشر.

المزاهرة، منال هلال. (2012م). نظريات الاتصال. ط1. عمان: دار الميسرة لنشر والتوزيع. مشاقبة، بسام. (2010م). البحث الإعلامي وتحليل الخطاب. ط1. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

مشاقبة، بسام. (2011م). نظريات الإعلام. ط1. عمان: دار الأسامة للنشر.

المشهداني، أكرم عبد الرازق. (2012م، 28 أغسطس). العلاقة بين الشرطة والقضاء والإعلام. جريدة الزمان الدولية، ع(426). تاريخ الاطلاع: 12 أغسطس 2015. الموقع: <http://www.azzaman.com/?p=10741>

مشهراوي، علاء. (2015م، 2 فبراير). إتلاف مستحضرات طبية مجهولة المصدر والتركيب. صحيفة القدس. القدس.

المصري، رفيق محمد. (2001م). العوامل السوسيوثقافية لارتكاب الجريمة في المجتمع الفلسطيني: دراسة تطبيقية على قطاع غزة. مجلة جامعة الأقصى غزة. 5 (2)، جامعة الأقصى.

الصواف، مصطفى. (2015، 2 يناير). مدير تحرير صحيفة فلسطين سابقاً، مقابلة عن طريق البريد الإلكتروني.

معاً. (2015م، 3 يونيو). القبض على المتهم الثاني بسرقة شيكات بمليون و 100 ألف شيقل. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله.

معاً. (2015م، 5 أغسطس). كشف قضية سرقة المليون ونصف المليون دولار في خان يونس. صحيفة الأيام. رام الله.

المغماسي، أمين بن أحمد. (2002م). قواعد عامة لنشر أخبار الجرائم والحوادث في الصحف. المجلة العربية للدراسات الأمنية-الرياض، 17(34).

المغماسي، أمين بن أحمد. (2004م). نشر أخبار الجريمة والحوادث الأمنية الأخرى في الصحف السعودية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة البحوث الإعلامية المدينة المنورة. ع(45).

مكاوي، حسن عماد. (1994م). أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة. ط1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

مكاوي، حسن عماد. (2003م). أخلاقيات العمل الإعلامي، دراسة مقارنة. (د.ط.). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

مكاوي، حسن عماد، والسيد، ليلي حسين. (2001م). الاتصال ونظرياته المعاصرة. ط2. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

مكي، حسن إبراهيم. (2009م). استخدام عناصر الفن الصحفي في تناول موضوعات الجريمة: دراسة تطبيقية على جريدة الأنباء الكويتية. مجلة البحوث الإعلامية القاهرة- جامعة الأزهر، ع(31).

مكي، عبد المطلب صديق. (2010م). الإخراج الصحفي الحلول الفنية لصحافة المستقبل. ط1. عمان: مكتبة الفلاح للطباعة والنشر.

مهدي، أحمد، شافعي، أشرف. (2005م) جرائم الصحافة والنشر. (د.ط.). القاهرة: دار الكتب القانونية.

المهيدب، عبد الله بن سعد. (1999م). دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة (دراسة غير منشورة). الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

موسى، عصام. (د.ت.). الضوابط المهنية والأخلاقية الإعلامية لمعالجة الجريمة والانحراف في المجتمع العربي. ورقة مقدمة إلى ندوة الإعلام والأمن، الخرطوم.

صحيفة القدس. (د.ت.). تعريف عام بصحيفة القدس. تاريخ الاطلاع: 3 أغسطس 2015. الموقع: <http://www.alquds.>

ميراز، جاسم خليل. (2010م). استخدم التحقيقات الصحفية الأمنية لنشر الثقافة الأمنية وتدعيم الوعي الأمني، ضوابط التحقيقات الصحفية الأمنية. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.

ميراز، جاسم خليل. (2006م). الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق. ط1. القاهرة: دار الكتاب للنشر.

ميراز، جاسم خليل. (2008م) لإعلام ودوره في التربية. مقال بجريدة الأمن والحياة. ع(310). السعودية: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية.

ناجي، عباس. (2011م). الخبر الصحفي. ط1. عمان: دار الصفاء لنشر والتوزيع.

ناصر، غنى، وصقر، إياد. (2009م). تصميم الصحافة المطبوعة وإخراجها. ط1. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

نائلة خليل، مديرة مكتب صحيفة العربي الجديد مراسل لصحيفة الأيام في الضفة، مقابلة هاتفية، 3-1-2016.

النجار، وسام محمد. (2012م). جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

نصر، حسني محمد، وعبد الرحمن، سناء. (2005م). الفن الصحفي في عصر المعلومات: تحرير وكتابة التحقيقات والأحاديث الصحفية. ط1. الإمارات: دار الكتاب الجامعي.

البكري، نفوذ. (2015م، 11 نوفمبر) مراسلة صحيفة الحياة الجديدة في غزة ومراسلة لعدد من الصحف العربية.

- هنية، صلاح. (2015م، 20 يناير). تقدير موقف استهلاكي. صحيفة الأيام. رام الله.
- هنية، محمد منصور. (2006). الخبر الصحفي وتطبيقاته. (د.ط.). الإسكندرية: مركز إسكندرية لكتاب.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2013م). وضع حقوق الإنسان في فلسطين، التقرير السنوي التاسع عشر 1 كانون ثاني - 31 كانون أول. فلسطين: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2014م). وضع حقوق الإنسان في فلسطين: التقرير السنوي العشرون. فلسطين: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: ديوان المظالم.
- الوريكات، محمد عبد الله. (2009م) أصول علم الإجرام والعقاب. ط1. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الوريكات، محمد عبد الله. (2010م). مبادئ علم الإجرام. ط2. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الوريكات، محمد عبد الله. (2012م). مبادئ علم الإجرام. ط3. عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع.
- وسار، نوال. (2010م). المعالجة الإعلامية للجريمة غير المنظمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة: دراسة لصحيفة الخبر (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خضير - بسكرة، الجزائر.
- وفا. (2014م، 30 نوفمبر). إحراق غرفة دراسية وخط شعارات عنصرية قرب بيت صفافا. صحيفة الحياة الجديدة. رام الله.
- وفا. (2015م، 17 يناير). أريحا: الضابطة الجمركية تحبط محاولة تهريب. صحيفة الأيام. رام الله.
- وفا. (2014م، 11 سبتمبر). مجهولون يحرقون غرفة في مدرسة السارية اللبن الثانوية جنوب نابلس. صحيفة القدس. القدس.

صحيفة فلسطين. (2015م، 5 أغسطس). إعلانات خبيثة على ياهو تؤذي أجهزة المستخدمين. غزة.

صحيفة الأيام. (2014م، 3 سبتمبر). أف. بي. أي: تحقق في فضيحة تسريب صور عارية لنجوم ومشاهير على الأنترنت. رام الله.

صحيفة فلسطين. (2015م، 9 مايو). السعودية تعلن إحباط تهريب متفجرات لأراضيها عبر البحرين. غزة.

صحيفة فلسطين. (2015م، 9 مايو). هجمات على مساجد، ومقتل شرطية بإطلاق نار. غزة.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. (2013م، 13 فبراير). الإحصاء يصدر بياناً رسمياً حول الجريمة الإلكترونية. تاريخ الاطلاع: 12 سبتمبر 2015م. موقع: <http://www.wafa.ps/arabic/index.php>

وكالة المعلومات الفلسطينية وفا. (د.ت). البطالة في فلسطين - تقرير اخباري. تاريخ الاطلاع: 4 سبتمبر 2015م، الموقع: وكالة وفا <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx>

وكالة معاً. (2014م، 10 يوليو). 4.55 مليون نسمة عدد سكان فلسطين المقدر منتصف عام 2014. تاريخ الاطلاع: 4 سبتمبر 2015م، الموقع: وكالة معاً <http://www.maannews.net/Content.aspx?id>

وكالة معاً. (2012م، 2 فبراير). 16 جريمة قتل في الضفة. تاريخ الاطلاع: 4 نوفمبر 2015. موقع: وكالة معاً. <https://www.maannews.net/Content.aspx>

وكالة معاً. (2015م، 2 مايو). قطامي: نسبة البطالة في فلسطين بلغت 27%. تاريخ الاطلاع: 12 ديسمبر 2015. موقع: <http://www.maannews.net/Content.asp>

وكالة معاً. (2015م، 10 يونيو). المصري يحذر من انتشار الجريمة في قطاع غزة. تاريخ الاطلاع: 23 أغسطس 2015. موقع: <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=781861>

الوهيد، محمد سليمان.(2001م). *العلاقة بين الرأي العام والإعلام*. ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية لتكوين رأي عام واق من الجريمة، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

ويكيبيديا. (د.ت). *صحيفة الحياة الجديدة*. تاريخ الاطلاع: 1 أبريل 2015م. موقع:
<http://ar.wikipedia.org/wiki>

ويكيبيديا. (د.ت). *الانقسام الفلسطيني*. تاريخ الاطلاع 15 ديسمبر 2015م. موقع:
<https://ar.wikipedia.org/wiki>

يوسف، عبد الله بن عبد العزيز. (2000م). *الوقاية من الجريمة المفاهيم والوسائل*. حوليات كلية الآداب القاهرة. 28 (1).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Craig, H.A., Todd, H.E. (2015). Emotional Representation of Sexual Crime in The National British Press. *Journal of Language Social Psychology*, 34.
- Feilzer, M.Y. (2007). Criminologists Making News? Providing Factual Information on Crime and Criminal Justice Through a Weekly Newspaper Column. *CRIME MEDIA CULTURE*, 3(3).
- Collins, R.E. (2014). The Construction of Race and Crime in Canadian Print Media: A 30 Years Analysis. *Criminology and criminal justice*, 14(1).
- Taylor, R. (2009). A Content Analysis of the Portrayal of Femicide in Crime News. *Homicide Studies*, 113(1).
- Yamamoto, R. (2012). Bridging Crime and Immigration: Minority Signification in Japanese Newspaper Reports of the 2003 Fukuoka Family Murder Case .*Crime Media Culture*, 9(2).
- United Nations. (2012, June). *Five Years of Blockade: The Humanitarian Situation in the Gaza Strip*. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs occupied Palestinian territory, Palestine.

ملاحق الدراسة



الجامعة الإسلامية - غزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية الآداب - قسم الصحافة والإعلام

ملحق (1): استمارة تحليل المضمون

حضرة الدكتور/.....حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تضع الباحثة بين يديك استمارة تحليل المضمون الصحفي التي تم إعدادها في سياق الدراسة التحليلية لرسالة الماجستير التي تقوم بإعدادها تحت عنوان: "دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة".

وتهدف الدراسة التعرف على طبيعة المعالجة الصحفية لقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية، والعوامل المؤثرة عليها، والوقوف على الهدف من نشرها.

لذا تأمل الباحثة من سيادتكم التأكد من مدى قدرة الاستمارة الإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق الهدف المنشود، شاكرة لكم تكرمكم بتحكيم استمارة تحليل المضمون وتعريفاتها الإجرائية.

وتقبلوا خالص الاحترام والتقدير لاستجابتكم.

الباحثة/ رنا جودة

المشرف/ الأستاذ الدكتور/ جواد راغب الدلو.

أستاذ الصحافة والإعلام ورئيس قسم الصحافة والإعلام وعميد كلية الآداب الأسبق
الجامعة الإسلامية - غزة

المرفقات:

- أهداف وتساؤلات الدراسة التحليلية.
- التعريفات الإجرائية لفئات تحليل المضمون.
- أهداف وتساؤلات الدراسة الميدانية ومحاور المقابلة.

استمارة تحليل المضمون

"دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة أخبار الجريمة"

التاريخ.....

العدد.....

فئة المصادر							فئة السمات											الصفحة		
مصدر خارجية				مصادر ذاتية			الحالة الاجتماعية		الجنسية			النوع		العمر						
بدون	مصادر أخرى	صحف محلية وأجنبية	مواقع الكترونية	وكالات أنباء			مراسل خارجي	مراسل داخلي	المندوب	متزوج	أعزب	أجنبي	عربي	فلسطيني	أنثى	ذكر	كبير السن	رجل	مراهق	طفل
				وكالات أنباء محلية	وكالات أنباء خاصة	وكالات أنباء عالمية														



الجامعة الإسلامية - غزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية الآداب - قسم الصحافة والإعلام

ملحق (2): استمارة المقابلة

تضع الباحثة بين يديك استمارة المقابلة التي تم إعدادها في سياق الدراسة الميدانية للقائمين بالاتصال في الصحف الفلسطينية اليومية لرسالة الماجستير بعنوان: "دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة: دراسة تحليلية وميدانية مقارنه".

وتقبلوا خالص الاحترام والتقدير لاستجابتكم.

الباحثة: رنا جودة

المشرف: الأستاذ الدكتور/ جواد راغب الدلو.

أستاذ الصحافة والإعلام ورئيس قسم الصحافة والإعلام وعميد كلية الآداب الأسبق

الجامعة الإسلامية - غزة

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور الفاضل / الأستاذ الفاضل:

تضع الباحثة بين يديك استمارة المقابلة التي أعدتها في سياق دراسة القائمين بالاتصال لرسالة الماجستير التي تقوم بإعدادها تحت عنوان " دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة أخبار الجريمة دراسة تحليلية وميدانية مقارنة".

أ- الأهداف الخاصة بالقائم بالاتصال:

1. التعرف على موقف القائمين بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة، وأهدافهم من وراء ذلك.
2. التعرف على الأساليب الصحفية المتبعة من نشر مواد الجريمة في صحف الدراسة، والعوامل المؤثرة في انتقائها ونشرها.
3. الكشف عن الوظائف والأسس التي يسعى القائم بالاتصال إلى تحقيقها من نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة.
4. الوقوف على المعايير والقيم التي يراعيها القائم بالاتصال عند نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة.
5. الكشف عن مدى وجود أقسام وأبواب متخصصة بالجريمة في صحف الدراسة.
6. تقديم مجموعة من المقترحات توضح رؤية القائم بالاتصال للطريقة الأفضل في معالجة قضايا الجريمة.

ب- تساؤلات خاصة بالقائم بالاتصال:

1. ما موقف القائم بالاتصال في صحف الدراسة من نشر قضايا الجريمة؟
2. ما أهداف القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
3. ما الأساليب الصحفية المتبعة لنشر مواد الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
4. ما العوامل المؤثر على القائم بالاتصال في انتقاء ونشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة؟
5. ما القيم والمعايير التي تنتهجها القائم بالاتصال لمعالجة ونشر قضايا الجريمة؟
6. ما الوظائف التي يسعى لتحقيقها القائم بالاتصال من خلال تناول مواد الجريمة في صحف الدراسة؟

7. ما الأسس التي اعتمدها القائم بالاتصال لنشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟

8. هل توجد أقسام خاصة وصحفيين متخصصين لتناول قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟

9. ما الرؤية المستقبلية للقائم بالاتصال لمعالجة قضايا الجريمة في صحف الدراسة؟

ت- محاور المقابلة: تم تقسيم المقابلة لثلاث محاور هي:

المحور الأول: محور أساليب وأهداف القائم بالاتصال في الصحف الفلسطينية اليومية من نشر قضايا الجريمة.

1. ما أهداف القائم بالاتصال من نشر قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟

2. ما الأساليب الصحفية التي يتبعها القائم بالاتصال لنشر مواد الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟

3. هل هناك عوامل مؤثرة في انتقاء قضايا الجريمة التي يتم نشرها في الصحف الفلسطينية اليومية؟ وما هي؟

المحور الثاني: محور المعايير والقيم والوظائف التي يسعى القائم بالاتصال لتحقيقها من خلال تناول قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية.

1. ما المعايير والقيم التي تنتهجها الصحف الفلسطينية اليومية لمعالجة ونشر قضايا الجريمة؟

2. ما الأسس التي تعتمدها التي تعتمدها الصحف الفلسطينية اليومية لاختيار ومعالجة قضايا الجريمة المراد نشرها؟

3. ما الوظائف التي يعمد لتحقيقها القائم بالاتصال من خلال تناول قضايا الجريمة؟

المحور الثالث: محور التخصص في تناول ونشر قضايا الجريمة.

1. هل توجد أقسام خاصة بالجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية وإن لم يوجد ما هي الأسباب؟

2. هل يوجد صحفيين متخصصين في الجريمة والقانون في الصحف الفلسطينية اليومية؟

3. هل توجد أبواب أو صفحات متخصصة يتناول قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
4. ما هي صفات الصحفي الذي يتناول قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية اليومية؟
5. ما هي أبرز المصادر التي تعتمدون عليها في استقاء موادكم الخيرية الخاصة بالجريمة؟
6. ما هي الرؤية المستقبلية لمعالجة قضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية؟